سلسلة كتاب المعرفة

الاقتصاد والمعرفة في عالم متغير

(مقالات مترجمة)

مجموعة من الكتَّاب

Qindeel | قنديل
للطباعة والنشر والتوزيع

الاقتصاد والمعرفة
في عالم متغيِّر

سلسلة كتاب المعرفة

الاقتصاد والمعرفة في عالـم متغيِّـر

(مقالات مترجمة)

مجموعة من الكتَّاب

Qindeel | قنديل

الاقتصاد والمعرفة في عالـم متغيِّـر

Economy & Knowledge in a Changing World

(Translated Articles)

Group of Authors

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو خلاف ذلك، إلّا بموافقة الناشر على ذلك كتابة مقدماً.

موافقة «المجلس الوطني للإعلام» بدولة الإمارات العربية المتحدة
رقم: (72072) تاريخ (5/ 10/ 2015)

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

ISBN: 978 - 9948 - 18 - 896 - 4

© **جميع حقوق النشر محفوظة للناشر 2015**

قنديل | Qindeel

للطباعة والنشر والتوزيع
Printing - Publishing & Distribution
ص. ب: 71474 شارع الشيخ زايد
دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae
الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae

فهرس

هذا الكتاب 11

الاقتصاد في عالم متغيِّر 15

فلاسفة الإصلاحات البنيوية الجُدد ـ **هارولد جيمس** 17

عالمية الضرائب ـ **فولفغانغ شويبله** 23

اقتصاد جديد يواكب الاستدامة ـ **جيفري ساكس** 27

مناطق رمادية خالية من القواعد ـ **لوسي ب. ماركوس** 33

ما قيمة أهل الاقتصاد؟ ـ **روبرت جيه. شيلر** 37

عِلم الاقتصاد ومنتقدوه ـ **هانز فيرنر سِن** 41

التحدي الديمغرافي في الاقتصادات الناشئة ـ **مارتن نيل بايلي**
غانا ريميس 45

البنك الدولي و«الربيع العربي» ـ **سمير العيطة** 49

مشروع مارشال عربيّ. . . كيف؟ ـ **سمير العيطة** 53

إنه الاقتصاد يا تونس ـ **أولين ويثينغتون** 59

الزعامة الأميركية في عالم متعدد الأقطاب ـ **باولا سوباتشي** 63
الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يقود حربا ثقافية ـ **مارك رو** 67
الأسواق الناشئة بعد رفع بنك الاحتياطي
لأسعار الفائدة ـ **نورييل روبيني** 71
مجلس الاحتياطي الفيدرالي ـ **روبرت هيلر** 75
التعافي الأميركي المحفوف بالمخاطر ـ **مارتن فيلدشتاين** 79
التنافس على ضريبة الشركات ـ **لورا تايسون** 83
أميركا والصين ومفارقة الإنتاجية ـ **ستيفن س. روتش** 87

اليونان 93
مخطط أساسي للتعافي في اليونان ـ **يانيس فاروفاكيس** 95
التقشف هو المقوض الوحيد للصفقة ـ **يانيس فاروفاكيس** 99
اليونان تعطي صوتها للسيادة ـ **داني رودريك** 103
انتحار يوناني؟ ـ **اناتولي كاليتسكي** 107
إنقاذ أوروبا بإنقاذ اليونان ـ **باري آيكنغرين** 113
اليونان للكبار فقط ـ **أدير تيرنر** 117
الفرصة الاقتصادية لخروج اليونان ـ **البرتو باجناي ـ برجيت جرانفيل**
بيتر اوبنهايمر ـ انتوني سوي 123
الفصل الختامي في المأساة اليونانية ـ **جيفري ساكس** 127

الاقتصاد الروسي 133
بوتين في حالة إنكار ـ **أندرس آسلوند** 135
بوتين ومشكلة الغاز ـ **بول غريغوري** 139
الهروب من الروبل ـ **سيرغي غوريف** 143

أوروبا في مواجهة غازبروم ـ **نينا خروشوفا** 147
روسيا وبيتها الأوروبي ـ **فلاديسلاف إنوزمتسيف** 151
لماذا لن ينهار اقتصاد روسيا ـ **تشارلز ويبلوش** 155

الصين 159
الصين والحوكمة العالمية ـ **خافيير سولانا** 161
زعيمة العالم الجديدة ـ **جيفري ساكس** 167
نافذة على المعتاد الجديد في الصين ـ **مارتن فيلدشتاين** 171
الصين تسعى إلى فرض نظام اقتصادي عالمي جديد ـ **تشانغ جون** 175
الهبوط الناعم للصين ـ **كينيث روجوف** 181
الاقتصاد الصيني التالي ـ **تشانغ مونان** 185
إصلاح مرتفعات الصين المسيطرة ـ **مايكل سبنس** 189
الميل إلى الإنتاج الصناعي ـ **كه يو جين** 193
الصين التجريبية ـ **أندرو شنغ ـ شياو جنغ** 197
تحرير حساب رأس المال ـ **كيفين ب. غالاغر**
خوسيه أنطونيو أوكامبو 201
الصين: الشريك المسؤول ـ **باري آيكنغرين** 205

دول الآسيان 209
تعزيز دور الآسيان ـ **كيشور محبوباني ـ وفرايزر تومبسون** 211
المشكلة المحاسبية في اليابان ـ **ادير تيرنر** 215
المعوق الدستوري في اليابان ـ **براهما تشيلاني** 221
السهم المفقود في اقتصاد آبي ـ **سيكي أوباتا ـ جورج ديزفو** 227
الهند وثروتها المالية ـ **غيتا غوبينيث** 233

الاقتصاد الآسيوي 237

دروس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية ـ **سامورا كامارا** 239

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية
والحكومة العالمية ـ **أندرو شنغ ـ شياو جنغ** 243

تخضير النظام المالي في الصين ـ **ماجون وسيمون زاديك** 249

هل ينجح بنك الصين للبنية الأساسية؟ ـ **كينيث روغوف** 255

منطقة اليورو 259

مكيافيلي في أرض اليورو ـ **هارولد جيمس** 261

سياسة اليورو المحفوفة بالمخاطر ـ **أندريس فيلاسكو** 265

علامات الحياة في منطقة اليورو ـ **نورييل روبيني** 271

تعافي منطقة اليورو الزائف ـ **فيليب ليغرين** 277

نهاية المال السهل في أوروبا ـ **هانس ساين** 283

إطالة بقاء منطقة اليورو التي لم تعد قابلة للاستمرار ـ **يانوس بابانتونيو** 287

التلاعب بالعملة 291

الثورة المالية الصامتة تبدأ ـ **محمد عبد الله العريان** 293

وحش التلاعب بالعملة ـ **جيفري فرانكل** 297

تمثيلية التلاعب بالعملة ـ **ستيفن. روتش** 303

المخاطر المالية القديمة الجديدة ـ **سيمون جونسون** 309

أوروبا وأهداف العجز العبثية ـ **بينيديكتا مارزينوتو** 313

الموهبة ضد رأس المال
في القرن الحادي والعشرين ـ **كلاوس شواب** 317

هل تتمكن اتفاقيات التجارة من وقف التلاعب بالعملة؟ ـ **كمال درويش** 321
ضائقة الديون المقبلة في الأسواق الناشئة ـ **أندريس فيلاسكو** 325
كيف نكافح التلاعب بالعملة ـ **سيمون جونسون** 331
قَمع مالي صُنِع في أميركا ـ **أندرو شنغ ـ شياو جنغ** 337
عودة حروب العملات ـ **وريل روبيني** 341
سراب التوحد المالي ـ **روبرت شيلر** 347
هل أتى القمع المالي ليبقى؟ ـ **هاورد ديفيز** 351
خيوط عناكب التمويل ـ **هاورد ديفيز** 357

أوروبـا 361
قشة الاتحاد الأوروبي الأخيرة ـ **هارولد جيمس** 363
محاكمة دراغي ـ **غيتا جوبيناث** 367
أوروبا والحلم الفرنسي الألماني ـ **كمال درويش** 371
الاستقرار والازدهار في الاتحاد النقدي ـ **ماريو دراغي** 375
نقد البنك المركزي الأوروبي ـ **جان بيساني فيري** 379
أوروبا وكأس النمو المسمومة ـ **باري آيكنغرين** 383
خطة من خمس خطوات لتحقيق الرخاء الأوروبي ـ **مايكل بوسكين** 387
أوروبا وميزانية الظِل ـ **هانس ورنر** 393
ألمانيا والفرصة الذهبية ـ **مارسيل فراتزشر ـ يورغن فيتشن**
راينر هوفمان 397

صندوق النقد الدولي 403
كيفية إصلاح صندوق النقد الدولي الآن ـ **باولو نوغويرا باتيستا**
هكتور رتوريس 405

تحديث صندوق النقد الدولي ـ **هارولد جيمس ـ دومينيكو لومباردي** ... 409
الاختيارات الصحيحة ـ **كريستين لاغارد** ... 415
ميزانية الصفر الأسود ـ **غونترام ب. وولف** ... 419
هل تساعد الشراكة عبر الباسيفيكي
أميركا اللاتينية؟ ـ **أندريس فيلاسكو** ... 423
كوبا وصندوق النقد الدولي ـ **جيمس بوتون** ... 429

أفريقيا ... 433
فرصة أفريقيا في أديس أبابا ـ **ماكي سال** ... 435
سد الثقوب في اقتصادات أفريقيا ـ **عبدول تيجان كول** ... 439
طريق أفريقيا للتخلص من الفقر ـ **جستن يوفولين** ... 443
إطلاق العنان لطاقة الفتيات في إفريقيا ـ **يواكيم تشيسانو** ... 447
التنمية وضعف الاستثمار ـ **عبد الله مار دييه** ... 451

النفط ... 455
نفط رخيص من أجل التغيير ـ **كوشيك باسو ـ سري موليانى إندراواتي** ... 457
سقف جديد لأسعار النفط ـ **أناتول كاليتسكي** ... 461
الأثر الجيوسياسي للنفط الرخيص ـ **مارتن فيلدشتاين** ... 467

عصر السيارة ... 471
المركبات رموز الحرية والسلامة ـ **كارلوس غصن** ... 473
آخر سيارة أجرة إلى أوروبا ـ **ألبرتو هيامل** ... 477

هذا الكتاب..

أصْبَحَتِ الْمَعْرِفَةُ رَكِيزَةً أساسيَّةً لأيِّ مُجْتَمَعٍ يسْعَى دَائِماً إلى الأمامِ، ففي مَطْلعِ القرنِ الحادي والعشرينَ تعاظمَت أهميةُ اقتصادِ المعرفةِ كواحدٍ من أهمِّ مُحَرِّكاتِ التقدُّمِ والتطوُّرِ في المجتمعاتِ البشريَّةِ.

يُعرِّف الخبراءُ اقتصادَ المعرفةِ بأنَّه ذلك الذي تُحَقِّق فيه المعرفةُ الجزءَ الأعظمَ مِن القِيمَةِ المضافةِ، وهذا يعني أنَّ المعرفةَ في هذا الاقتصادِ، تشكِّل مُكَوِّناً أساسيّاً في العمليةِ الإنتاجيةِ، كما في التسويقِ، وأنَّ النموَّ يزدادُ بزيادةِ هذا المُكَوِّنِ القائم على تكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالِ، باعتبارِها المِنَصَّةَ الأساسيَّةَ التي يُطْلَقُ مِنْهَا.

يعدُّ اقتصادُ المعرفةِ أحدَ فروعِ العلومِ الاقتصاديَّةِ؛ لأنَّه يعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على ثَوْرَةِ الاتصالاتِ التي أحدثَت شَرْخاً في دورةِ العملِ من حيثُ الإنتاجِ والاستهلاكِ، وغيَّرت مفاهيمَ الوقتِ، وجَعَلَت ما كانَ مستحيلاً مُمْكِناً بأقلِّ قدرٍ مِن الزَّمنِ، وسيلمسُ مَنْ عاشَ بَيْنَ زَمنَيْ قبلَ اقتصادِ المعرفةِ وبَعْدَهَا، الفرقَ الذي شكَّله هذا المفهومُ الجديدُ للحياةِ.

لقد ساهم التوظيفُ المتزايدُ لتقنياتِ الإعلامِ والاتصالِ والمعلوماتِ

في عالمِنا اليوم على فهمٍ جديدٍ أكثرَ عمقاً لدورِ المعرفةِ، ورأسِ المالِ البشريِّ في تطوُّرِ الاقتصادِ وتقدُّمِ المجتمعِ، فضلاً عن كونِهِ مولداً فعلياً للثروة، فقد بَاتَتِ الْمَعْلُومَاتُ مَوْرِداً أساسيًّا من المواردِ الاقتصاديةِ، له خصوصيته، بل إنَّها الموردُ الاستراتيجيُّ الجديدُ في الحياة الاقتصادية، والمكمِّل للموارد الطبيعية.

وعليه تُشَكِّلُ تكنولوجيا المعلوماتِ في عصرِنا الراهنِ العنصرَ الأساسَ في النُّموِّ الاقتصاديّ، فالتقدُّمُ الحاصلُ في التكنولوجيا، والتغيُّرُ السريعُ الذي تُحْدِثُه في الاقتصادِ، يؤثِّران، ليس في درجة النموِّ وسرعته فحسب، وإنَّما أيضاً في نوعيةِ حياةِ الإنسانِ، ومع التطوُّرِ الهائلِ لأنظمةِ المعلوماتية تحوَّلت تكنولوجيا المعلوماتِ إلى أحدِ أهمِّ جوانبِ تطوُّرِ الاقتصادِ العالميِّ.

وبمعنى أدقَّ أصبح من يمتلكُ المعلومةَ يعادل من يمتلكُ القوَّةَ، ومن يقوم اقتصاده على المعلومات يمكنه أن يتحكَّم في أساليبِ الإنتاجِ وفرصِ التسويق ومجالاته، سواءً أكانت المعلومات مجرَّدَ بياناتٍ، أم بحوثاً علمية وخبراتٍ ومهاراتٍ،وكلاهما صحيح، وهذا ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد بعد الصناعيّ.

وعليه أيضاً سيكون للثورة التكنولوجية الجديدة أثرٌ كبيرٌ في توزيع الدخل سواء داخلَ البلدان أو فيما بينها، بحيث تجري هذه العملية لمصلحة الفئات الأكثرِ احتكاكاً بالتكنولوجيا الجديدة، ولمصلحة الاختصاصات العصرية والأكثر حداثة، والتي يغلب فيها عنصر الشباب، وذلك على حساب المجالات والاختصاصات التقليدية، ومن البديهي أنها ستكون أيضاً في مصلحة الدول الأكثر تطوراً، القادرة على الاستفادة من الميزات المطلقة والنسبية التي يوفّرها لها امتلاك التكنولوجيا.

فيما مضى، كانت الأرضُ والعمالةُ ورأسُ المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم؛ لكن أصبحت الأصولُ المهمَّةُ في الاقتصاد الجديد هي المعرفةُ الفنيَّةُ والإبداع والذكاء والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عَبْرَ نطاقٍ واسعٍ من المنتجات، أهميَّةٌ تفوقُ أهميةَ رأسِ المال أو المواد أو العمالة. وتقدِّرُ الأممُ المتحدةُ أنَّ اقتصاداتِ المعرفةِ تستأثرُ الآن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدَّل 10 % سنويا. وجديرٌ بالذكرِ أنَّ 50 % من نموِّ الإنتاجيَّةِ في الاتحاد الأوروبي هو نتيجةٌ مباشرةٌ لاستخدامِ وإنتاجِ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إنَّ اقتصادَ المعرفةِ في الأساسِ يُقْصَدُ به أن تكونَ المعرفةُ هي المحرِّكَ الرئيسَ للنموِّ الاقتصادي. واقتصاداتُ المعرفةِ تعتمدُ على توافرِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالِ واستخدامِ الابتكارِ والرقمنةِ. وعلى العكسِ من الاقتصادِ المبنيِّ على الإنتاجِ، حيثُ تلعبُ المعرفةُ دوراً أقلَّ، وحيثُ يكونُ النموُّ مدفوعاً بعواملِ الإنتاجِ التقليديَّةِ، فإنَّ المواردَ البشريَّةَ المؤهَّلةَ وذات المهاراتِ العاليةِ، أو رأس المالِ البشريِّ، هي أكثرُ الأصولِ قِيمةً في الاقتصادِ الجديدِ، المبنيِّ على المعرفةِ. وفي الاقتصادِ المبنيِّ على المعرفةِ ترتفعُ المساهمةُ النسبيَّةُ للصناعاتِ المبنيَّةِ على المعرفةِ أو تمكينِها، وتتمثَّلُ في الغالبِ في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطةِ والرفيعةِ، مثل الخدماتِ الماليَّةِ وخدماتِ الأعمالِ.

جمال بن حويرب
العضو المنتدب
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

الاقتصاد في عالم متغيِّر

فلاسفة الإصلاحات البنيوية الجُدد

هارولد جيمس(*)

في اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين الأخير في أستراليا، أشار وزير الخزانة الأميركي جاك ليو إلى «اختلافات فلسفية مع بعض الأصدقاء في أوروبا»، قبل أن يحث الأوروبيين على بذل المزيد من الجهد لتعزيز معدل النمو الهزيل هناك. والواقع أن المصطلحات التي استخدمها مذهلة، وتؤكد الصعوبة التي تواجهها أوروبا في البحث عن مخرج من وعكتها الحالية.

وقد انضم وزير المالية الكندي جو أوليفر إلى الدعوة إلى التوسع المالي في أوروبا، وهو الموقف الذي يحظى كما يبدو ببعض الدعم داخل البنك المركزي الأوروبي. والواقع أن رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي دعا إلى زيادة الإنفاق من قِبَل الدول الأقوى مالياً مثل ألمانيا.

وأخيراً اقترح عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي بينوا كويري، مع زميله السابق يورج أسموسن الذي يشغل منصب نائب وزير العمل في ألمانيا حالياً، أن ألمانيا لا بد أن «تستخدم حيز المناورة المتاح لها، لتشجيع الاستثمارات، وخفض العبء الضريبي المفروض على العمال».

(*) أستاذ التاريخ في جامعة برينستون، وكبير زملاء مركز إبداع الحكم الدولي.

الواقع أن أغلب العالم يعتقد أن ألمانيا لا بد أن تتبنى سياسة مالية أكثر توسعية. ووفقاً لهذا الرأي، فإن التقشف سياسة هدّامة، لأنها تستحث حالة من التباطؤ والركود التي تجعل ضبط الأوضاع المالية وتقليص الديون في الأمد البعيد أشد صعوبة.

ولكن يظل خبراء الاقتصاد الألمان ــ مثلهم في ذلك كمثل غيرهم من الأوروبيين الشماليين، وربما بعض خبراء الاقتصاد الصينيين ــ متحفظين. فهم يعتقدون أن الاستجابة لدعوات التحفيز من شأنها أن تؤدي ببساطة إلى المزيد من مثل هذه الدعوات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق ديناميكية متصاعدة، إذ يستبعد أي أمل لضبط الأوضاع المالية.

والواقع أن المناقشة حول التحفيز في مواجهة التقشف قديمة. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تدعو ألمانيا بشكل منتظم إلى العمل كقاطرة للاقتصاد العالمي.

ولكن حتى وقت قريب، كانت الاختلافات تُفحَص وتُدرَس من حيث المصالح، وليس «الفلسفات». فكان الأميركيون يريدون طلباً إضافياً على سلعهم وأسعارهم الأعلى، في حين دافع الألمان واليابانيون عن صناعاتهم التصديرية.

والمشكلة اليوم، كما أظهر بيان ليو أخيراً، تنبع من اختلافات عميقة الجذور بين الأنظمة العقائدية التي تتبناها الأطراف المتخاصمة، مع تفوق الأسئلة الإيديولوجية عن النزاهة والمسؤولية على المناقشة البرغماتية لأفضل سبل التقدم إلى الأمام لمصلحة الجميع، وكما زعم المؤرخ روبرت كاغان في عام 2002، فإن مشكلة الأميركيين والأوروبيين ليست أن كلاً من الطرفين لديه وجهة نظر مختلفة إلى العالم فحسب، بل إن كلاً منهما يعيش في عالم مختلف تماماً عن عالم الآخر.

إن التوفيق بين الاختلافات الفلسفية أمر بالغ الصعوبة. فكما تصارع

أتباع أفلاطون وأتباع أرسطو آلاف السنين، أمسك أتباع كانت وأتباع المذهب المنفعي بخناق بعضهم قروناً من الزمان.

وتخلف هذه الصراعات النظرية العميقة عواقب عالمية حقيقية، لأنها تعوق الحوار البنّاء والعمل التعاوني في مواقف الأزمات. على سبيل المثال، كانت الانقسامات الإيديولوجية الجوهرية بشأن حرب العراق في عام 2003 سبباً في توتر السياسة العالمية أكثر من عقد من الزمان.

إن العمليات والهياكل السياسية الحديثة ليست مناسبة ببساطة لإدارة - ناهيك عن تسوية - النزاعات الفلسفية.

فالمؤسسات الديمقراطية مصممة لعقد الصفقات بين المصالح المتنافسة، مع تخصص البرلمانات في إيجاد التركيبة المناسبة من التنازلات من أجل تمكين الاتفاق على حلول مقبولة عموماً.

وعلى نحو مماثل، يرجع سبب وجود المنتديات الدولية مثل مجموعة العشرين على وجه التحديد إلى إقناع عدد كبير من البلدان المختلفة إلى حد كبير بتنحية المسائل الفلسفية جانباً، من أجل تحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية أو أمنية مشتركة.

إن الفلسفات لا تضيف القليل هنا وهناك، وتشوّش على النقاط الصعبة، على أمل أن يعمل كل شيء على ما يرام في النهاية فحسب. ولنتخيل هنا أننا نطلب من أحد أتباع كانت أن يضيف شيئاً من الحسابات المنفعية إلى الحتمية المطلقة.

لا شك أن الفصل في الجدال الفلسفي ليس بالأمر المستحيل. فكان التغلب على مثل الخلافات بالاستعانة بالمناظرات الرسمية من الممارسات المعتادة قبل الحداثة. وفي أوائل القرن السادس عشر، حاول الأمراء الألمان تسوية التحدي الفلسفي الذي فرضه المصلحون البروتستانت، من خلال تنظيم

مناظرة بين مارتن لوثر واللاهوتي الكاثوليكي الأرثوذكسي البارز يوهانس إيك.

لن نجد العديد من التنويعات الحديثة لهذا الشكل من الممارسات، ولكن المؤتمر النقدي والمالي الذي نظمته الأمم المتحدة في عام 1944 في بريتون وودز كان قريباً من هذه الممارسات. ومن خلال الانهماك بشكل منتظم في مناقشة القضايا الاقتصادية المتعلقة ببناء نظام دولي قادر على البقاء، خلق الخبراء نظاماً اقتصادياً وسياسياً عالمياً جديداً.

ومن ناحية، بدأت البنوك المركزية تتحول إلى كيان أشبه بالكليات الفلسفية في القرون الوسطى التي كانت تستضيف المناقشات التي تدور حول القضايا الأساسية التي تستند إليها القرارات السياسية.. وليست السياسة في حد ذاتها. ففي البنك المركزي الأوروبي، على سبيل المثال، تدور الآن مناقشة لتحديد الظروف التي قد يكون الانحراف في ظلها عن العقيدة المالية القويمة سبباً في تحقيق الاستقرار في الأمد البعيد. وقد تفضي الكيفية التي تُحَل بها هذه المناقشة إلى نوع جديد من التعاون الدولي.

وفي وقت توقفت العمليات السياسية على ضفتي الأطلسي، كان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي منهمكين في سلسلة من الإبداعات السياسية، يتحسس كل منهما الطريق إلى حل من الممكن أن يشجع التعافي الاقتصادي ويدعم استدامته. وعلى هذا الأساس، يعمل البنك المركزي الأوروبي على إعادة صياغة نفسه ككيان حاضن للتوليف الفكري والفلسفي الجديد.

ولكن الدور الجديد الذي تؤديه البنوك المركزية، بوصفها حَكَماً على صدق السياسات ومدى واقعيتها، محفوف بالمخاطر. ولأن الحلول التي تنشأ عن مناظرات وتحليلات البنوك المركزية سوف تكون نتاجاً لعملية تكنوقراطية ــ وليست ديمقراطية ــ فمن المرجح أن تؤدي إلى ردود فعل شعبوية سلبية.

وعلاوة على ذلك، قد تكون الأساليب السياسية التي تنتهجها البنوك

المركزية أكثر تعقيداً وتشابكاً من أن تعمل بكفاءة. وبشكل خاص، تُعَد محاولة جعل السياسات التوسعية مشروطة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الجزئية إشكالية إلى حد كبير.

فإذا تحققت بضعة أجزاء فقط من حزمة معقدة تربط حيز المناورة المالية بإصلاح بنيوي، فمن المرجح أن تأتي النتيجة محبطة ومخيبة للآمال، أو قد تكون حتى هدّامة، فتأتي بنتائج عكسية. وعندما يحدث هذا فمن المرجح أن تعود الانقسامات الفلسفية القديمة إلى الظهور على السطح.

عالمية الضرائب

فولفغانغ شويبله(*)

يبدو من الواضح الآن أننا نشهد تغيرات جذرية عميقة في الطريقة التي يعمل بها اقتصاد العالم. ونتيجة للوتيرة المتزايدة السرعة والشدة التي تنمو بها العولمة والتكنولوجيا الرقمية، اكتسب المزيد والمزيد من العمليات الاقتصادية بُعداً دولياً. ونتيجة لهذا، بدأت أعداد متزايدة من الشركات في تكييف هياكلها مع النظم القانونية وقوانين الضرائب المحلية والأجنبية.

وبفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده الاقتصاد الرقمي، بات بوسع الشركات أن تخدم الأسواق من دون أن تكون حاضرة فيها مادياً. وفي الوقت نفسه، أصبحت مصادر الدخل أكثر قابلية للتنقل: فهناك تركيز متزايد على الأصول غير الملموسة والدخل الاستثماري القابل للتنقل والذي يمكن بسهولة «تهيئته في الصورة المثلى» من المنظور الضريبي وتحويله إلى الخارج.

غير أن التشريعات الضريبية لم تواكب هذه التطورات. فأغلب مبادئ تخصيص الضرائب التي تطبق اليوم ترجع إلى زمن حيث كانت ممارسة

(*) وزير مالية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

الأعمال التجارية على مستوى دولي تعني في المقام الأول نقل السلع عبر الحدود إلى دولة مجاورة.

ولكن القواعد التي تم وضعها لتحقيق ذلك الغرض في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين لم تعد مناسبة لتحقيق التكامل الدولي للعمليات الاقتصادية والهياكل المؤسسية. ولابد أن تتكيف هذه التشريعات مع الواقع الاقتصادي الذي تمليه الخدمات الرقمية اليوم.

في غياب قواعد قابلة للتطبيق، تخسر الدول العائدات التي تحتاج إليها بشدة من أجل الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها. ومن ناحية أخرى، أصبحت قضية الضرائب العادلة أكثر إلحاحاً، لأن عدد دافعي الضرائب الذين يقدمون المساهمة اللائقة لتمويل المنافع والخدمات العامة أصبح في تناقص.

ولن يتسنى حل التوترات الناجمة عن هذا بين السيادة المالية الوطنية والمجال الذي لا تقيده حدود من الأنشطة التجارية اليوم إلا من خلال الحوار الدولي والمعايير العالمية الموحدة. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، كان السماح لمجموعات من الدول بصياغة وتنفيذ حلول مشتركة لقضايا لا يمكن معالجتها إلا من خلال جهود تعددية ناجحاً في الماضي. وعندما كانت مثل هذه التدابير تثبت نجاحها، كانت دول أخرى تتبناها.

وبوسع هذا النهج أن يخدم أيضاً كنموذج للحوكمة العالمية لحل المشاكل الدولية. ففي عالم اليوم، لا تستطيع حتى الدول الكبرى أن تؤسس وتنفذ الأطر الدولية بمفردها.

مؤخراً، استضافت مدينة برلين الاجتماع السابع للمنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، والذي جمع بين ممثلين من 122 دولة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. وفي يوم الأربعاء تم التوقيع على اتفاق مشترك بشأن التبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية.

وكان الاتفاق المشترك في الأساس مبادرة من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا. وقد قررت نحو خمسين دولة المشاركة في هذا الاتفاق وتبنيه في مرحلة مبكرة، في حين أشارت دول أخرى إلى استعدادها للانضمام.

ويستند الاتفاق على معيار التقارير المشتركة، والذي تم تطويره من قِبَل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبموجب معيار التقارير المشتركة، تتلقى السلطات الضريبية المعلومات من البنوك وغيرها من الشركات المقدمة للخدمات المالية وتتبادلها تلقائياً مع السلطات الضريبية في بلدان أخرى. وفي المستقبل، سيتم الإبلاغ عن كل المعلومات المتصلة بالحسابات المصرفية تقريباً إلى السلطات الضريبية في الدولة التي تحتفظ بالحساب.

هذا هو السبب الذي يجعلنا في احتياج إلى الاتفاق على معايير دولية موحدة لتحقيق منافسة ضريبية دولية عادلة. ويثبت لنا التقدم الذي تحقق في برلين بشأن التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية أننا قادرون على تحقيق هذه الغاية من خلال العمل معاً.

اقتصاد جديد يواكب الاستدامة

جيفري ساكس(*)

يبدو أن مدرستين للفكر تميلان إلى الهيمنة على المناقشات الاقتصادية اليوم. فوفقاً لخبراء اقتصاد السوق الحرة، يتعين على الحكومات أن تعمل على خفض الضرائب، والحد من القيود التنظيمية، وإصلاح قوانين العمل، ثم تفسح الطريق كي تسمح للمستهلكين بالاستهلاك وللمنتجين بخلق فرص العمل.

ووفقاً لاقتصاديات جون ماينارد كينز، فيتعين على الحكومات أن تعمل على تعزيز الطلب الكلي من خلال التيسير الكمي والتحفيز المالي. غير أن النهجين لم ينجحا في تقديم نتائج طيبة. ونحن في احتياج إلى اقتصاديات التنمية المستدامة الجديدة، حيث تروج الحكومات لأنماط جديدة من الاستثمار.

إن اقتصاديات السوق الحرة تقود إلى نتائج عظيمة للأغنياء، ولكن نتائجها بائسة تماماً بالنسبة إلى غيرهم. والآن تعمل الحكومات في الولايات

(*) أستاذ التنمية المستدامة، وأستاذ السياسات الصحية والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية.

المتحدة وأجزاء من أوروبا على تقليص الإنفاق الاجتماعي. .والحد من خلق فرص العمل، والاستثمار في البنية الأساسية، والتدريب على الوظائف، لأن أحوال كبار الأثرياء الذين ينفقون على الحملات الانتخابية لصالح الساسة على خير ما يرام، حتى في حين تتداعى المجتمعات من حولهم.

بيد أن الحلول الكينزية ــ المال السهل وعجز الميزانية الضخم ــ كانت أيضاً بعيدة كل البعد عن تحقيق النتائج التي وعدت بها. فقد جربت حكومات عدة الإنفاق التحفيزي بعد الأزمة المالية في عام 2008. ففي نهاية المطاف، يعشق أغلب الساسة إنفاق أموال ليست بين أيديهم. ورغم هذا، فشل هذا الدعم القصير الأجل لسببين واضحين.

أولاً: ارتفعت ديون الحكومات إلى عنان السماء وانخفضت تصنيفاتها الائتمانية إلى الحضيض. حتى أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها الدائمة (أأأ). وثانياً، لم يستجب القطاع الخاص بزيادة الاستثمار في الأعمال التجارية وتوظيف العدد الكافي من العمال الجدد. وبدلاً من ذلك، اتجهت الشركات إلى اكتناز احتياطات نقدية كبيرة، في هيئة حسابات خارجية معفاة من الضرائب في الأساس.

والمشكلة مع كل من اقتصاديات السوق الحرة والاقتصاديات الكينزية هي أنها أساءت فهم طبيعة الاستثمار الحديث. فكل من المدرستين تعتقد بأن الاستثمار يقوده القطاع الخاص، إما لأن الضرائب والقيود التنظيمية منخفضة (في نموذج السوق الحرة) أو لأن الطلب الكلي مرتفع (في النموذج الكينزي).

ومع هذا فإن استثمارات القطاع الخاص اليوم تعتمد على استثمارات القطاع العام. إن عصرنا يتسم بهذه العلاقة التكاملية. فما لم يستثمر القطاع العام، وبحكمة، فإن القطاع الخاص سوف يستمر في اكتناز أمواله أو إعادتها إلى المساهمين في هيئة أرباح أو إعادة شراء.

وينعكس المفتاح الرئيس هنا في ستة أنواع من السلع الرأسمالية: رأس

المال التجاري، والبنية الأساسية، ورأس المال البشري، ورأس المال الفكري، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال الاجتماعي. وكل هذه الأنواع المنتِجة، ولكن كل منها يلعب دوراً مميزاً.

يشمل رأس المال التجاري المصانع، والآلات، ومعدات النقل، وأنظمة المعلومات المملوكة للشركات الخاصة. وتشمل البنية الأساسية الطرق، والسكك الحديدية، وشبكات الطاقة والمياه، وكابلات الألياف الضوئية، وخطوط الأنابيب، والمطارات، والموانئ البحرية. ورأس المال البشري هو التعليم، والمهارات، وصحة القوى العاملة.

ويشمل رأس المال الفكري المعرفة العلمية والتكنولوجية الأساسية في المجتمع. ويتألف رأس المال الطبيعي من الأنظمة البيئية والموارد الأولية التي تدعم الزراعة والصحة والمدن. ويتكون رأس المال الاجتماعي من الثقة المجتمعية التي تمكن التجارة والتمويل والحكم من العمل بكفاءة.

وتعمل هذه الأشكال الستة من رأس المال بطريقة تكاملية. فمن غير الممكن أن يحقق الاستثمار التجاري الربح في غياب البنية الأساسية ورأس المال البشري. ولا تستطيع الأسواق المالية أن تعمل إذا نضب معين رأس المال الاجتماعي (الثقة).

ومن دون رأس المال الطبيعي (بما في ذلك المناخ الآمن، والتربة الخصبة، والمياه المتاحة، والحماية من الفيضانات)، تذهب أنواع رأس المال الأخرى أدراج الرياح بكل سهولة. وما لم تتوافر القدرة للجميع على الوصول إلى الاستثمارات العامة في رأس المال البشري، فسوف تقع المجتمعات فريسة لأشكال متطرفة من التفاوت بين الناس في الدخل والثروة.

كان الاستثمار يتسم عادة بالبساطة. وكان المفتاح إلى التنمية هو التعليم الأساسي، وشبكة من الطرق والطاقة، وموانئ عاملة، والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. ولكن اليوم، لم يعد التعليم العام الأساسي كافياً؛

وبات العمال في احتياج إلى مهارات عالية التخصص لا تأتي إلا من خلال التدريب المهني.. ودرجات علمية متقدمة، وبرامج التدريب المهني أثناء العمل والتي تجمع بين التمويل العام والخاص. ولابد أن يكون النقل أذكى من مجرد بناء الطرق الحكومية..

ولابد أن تعكس شبكات الطاقة الحاجة العاجلة للكهرباء المنخفضة الكربون؛ ويتعين على الحكومات في كل مكان أن تستثمر في أنماط جديدة من رأس المال الفكري لحل مشاكل غير مسبوقة في مجالات الصحة العامة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، وإدارة أنظمة المعلومات، وغير ذلك.

ولا يتروى أتباع كينز في دراسة أشكال الاستثمارات العامة المطلوبة: فالإنفاق في نظرهم هو الإنفاق. والنتيجة هي فراغ في القطاع العام ونُدرة الاستثمارات العامة.. وهذا يعيق الاستثمار الخاص. الواقع أن الحكومات تحتاج باختصار إلى استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل والسبل اللازمة للإنفاق عليها. فهي تحتاج إلى التوصل إلى فهم أفضل كثيراً لكيفية تحديد أولويات الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية وشبكات الطاقة والموانئ..

وكيفية جعل الاستثمارات مستدامة بيئياً من خلال الانتقال إلى أنظمة الطاقة المنخفضة الكربون؛ وكيفية تدريب شباب العاملين على وظائف لائقة، وليس فقط تشغيلهم في وظائف قطاع الخدمات المنخفضة الأجر؛ وكيفية بناء رأس المال الاجتماعي، في عصر يتسم بتراجع الثقة وانتشار الفساد إلى حد كبير.

مؤخراً، اتخذت مجموعة العشرين خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح، من خلال إعادة التأكيد على الاستثمار المتزايد في البنية الأساسية باعتباره مسؤولية مشتركة بين كل من القطاعين العام والخاص.

ونحن في حاجة إلى المزيد من هذا النوع من التفكير في العام المقبل، حيث تتفاوض الحكومات على اتفاقيات عالمية جديدة بشأن تمويل التنمية

المستدامة (في أديس أبابا في يوليو/تموز 2015)؛ وأهداف التنمية المستدامة (في الأمم المتحدة في سبتمبر2015)، وتغير المناخ (في باريس في ديسمبر 2015).

وتَعِد هذه الاتفاقيات بإعادة تشكيل مستقبل البشرية نحو الأفضل. وإذا كان لها أن تنجح في هذه المهمة، فلابد أن يفتح عصر التنمية المستدامة الجديد السبيل لظهور اقتصاديات جديدة تقوم على التنمية المستدامة أيضاً.

مناطق رمادية خالية من القواعد

لوسي ب. ماركوس

يشهد العالم اليوم اثنين من تحولات القوة الكبرى. التحول الأول يتمثل في نمو قوة الشركات نسبة إلى الحكومات، ويتلخص الثاني في أن الأشخاص العاديين أيضاً يكتسبون قدراً متزايداً من النفوذ. ولكن ماذا يعني حدوث هذين التحولين المتناقصين ظاهرياً في نفس الوقت؟.

لا شك أن الشركات تتمتع الآن بقدر من القوة أكبر من أي وقت مضى. فالآن يسيطر أشخاص لم يُنتَخَبوا شعبياً على المزيد والمزيد من حياتنا اليومية ـ من الترفيه وإمدادات الطاقة إلى المدارس والسكك الحديدية والخدمات البريدية. ومن ناحية أخرى، تفوق سرعة الإبداع التكنولوجي قدرة التشريعات على ملاحقتها، وهذا يعني أن الأنشطة التي تزاولها الشركات تدخل بشكل روتيني إلى مناطق رمادية خالية من القواعد التنظيمية.

ولكن ما يوازن هذا الاتجاه أن الناس لديهم الآن السبل والفرص لضمان عدم انغماس الشركات في سلوكيات لا ضابط لها ولا رابط. فقد

(*) المؤسس والرئيس التنفيذي لـ«فينشر ماركوس» للاستشارات المحدودة، وأستاذ إدارة ورئيس لصندوق «علوم الحياة».

أصبحوا أكثر تعلماً وإدراكاً لكيفية عمل الشركات، وأكثر نشاطاً وجرأة عندما يعتقدون أن شركة ما تجاوزت الحدود. إن جماهير الناس تعمل على نحو متزايد وكأنها ضمير الشركات والصناعات، وتطرح عليها الأسئلة الصعبة وتحملها المسؤولية عن تصرفاتها.

كان هذا بمثابة وعيد صارخ بالنسبة لبعض الشركات. ولنتأمل هنا مسألة تسرب النفط إلى خليج المكسيك في عام 2010 بسبب أنشطة شركة بريتيش بتروليوم. كان التسرب الناجم عن أنشطة بريتيش بتروليوم من الحالات الأولى التي اضطرت فيها شركات إلى التعامل مع قوة وسائل الإعلام الاجتماعية - وحيث أدرك الناس القدرة الكامنة في الأدوات المتاحة لهم. ومثلها كمثل أغلب الشركات في ذلك الوقت، كانت بريتيش بتروليوم معتادة على التواصل مع مراكز القوة التقليدية - البيت الأبيض والكرملين وما إلى ذلك ــ وعلى القيام بذلك عن طريق وسائط الاتصال التقليدية، مثل عقد مؤتمر تدعو إليه مجموعة منتقاة بعناية من الصحافيين وتوزيع تصريحات صحافية صيغت بدقة.

ثم جاء تسرب النفط إلى خليج المكسيك لكي يتغير كل هذا. فقد اتحدت المجتمعات حول قضية واضحة ووجدت صوتاً لها على صفحات«الفيسبوك». ودارت محادثات مطولة لم تكن «بريتيش بتروليوم» طرفاً فيها ولم تكن قادرة على السيطرة عليها من خلال الطرق التقليدية لإدارة الاتصالات.

ومنذ ذلك الحين، طرأت زيادة ملحوظة على هذا النوع من العمل المباشر. فنشرت وسائل الإعلام الاجتماعية الأفكار بطريقة مباشرة وغير مقيدة، حيث يتم تبادل الوثائق والصور ومقاطع الفيديو، وفجأة يتحول ما كان سراً أو قراراً محمياً إلى أمر مكشوف عالميا. ورغم أن المعلومات الخاطئة أو الكاذبة تنتشر بنفس السرعة التي تنتشر بها المعلومات الصادقة، فإن التصحيحات سريعة هي الأخرى غالبا.

وبالنسبة للشباب الأحدث سناً اليوم، أصبح استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية كأداة لمزاولة مثل هذه الأنشطة بمثابة العادة. وهم يجيدون استخدام اليوتيوب والتويتر والفيس بوك وريديت للتواصل وخلق مجتمع حول الفكرة أو القضية أو الاعتراض، وتعزيز نمو مجموعات صغيرة إلى حركات شعبية. والواقع أن المواطنين الأكبر سناً لا يتأخرون عنهم كثيراً.

مع تزايد قوة المؤسسات، يصبح تحميلها المسؤولية عن تصرفاتها أمراً متزايد الأهمية. ولابد أن يتسع نطاق المساءلة أيضا، من أجل التأثير على سلوك المسؤولين التنفيذيين وغير التنفيذين على حد سواء. وسوف يكون أعضاء مجالس إدارات الشركات عُرضة للمساءلة على نحو متزايد عن مدى نجاحهم في مساءلة أصحاب المناصب الكبرى في الشركات.

وبصحبة كل هذا تأتي ثقافة التشكيك في كل ما لم يكن من قبل موضعاً لأي تشكيك، بما في ذلك كيف تدار الشركات وما إذا كانت تصرفات منظمة ما أخلاقية؟. إن أي تصرف يقبل التشكيك فيه من قِبَل أي شخص، وإذا وجد آخرون هذا الأمر مثيراً للاهتمام أو على قدر من الأهمية، فسينتشر التساؤل، ليس فقط في إطار مجتمع صغير أو مجموعة متخصصة، بل على نطاق أوسع وفي مختلف أنحاء العالم.

وكان هذا التحول سبباً في تغيير طبيعة النشاط والعمل الجماعي. كما أتاح الفرصة لظهور أشكال جديدة من الحلفاء، مع مستثمرين ناشطين مثل كارل آيكان ينشرون نواياهم واستجابة الأسواق لها على موقع تويتر. وعلى نحو مماثل، فإن أولئك الذين قد ينظرون إلى المستثمرين الناشطين في ظل ظروف أخرى باعتبارهم خصوماً طبيعيين من الممكن أن يتفقوا معهم على المواقف التي يتخذونها، مثل المخاوف بشأن تعويضات المسؤولين التنفيذيين أو المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبوسع المستثمرين الناشطين أن يبعثوا برسائل مفتوحة قد لا تلتقطها

المنافذ الإعلامية الرئيسة، ولكنها من الممكن أن تنتشر كالنار في الهشيم بنشرها على تويتر أو ريديت. وغالباً يكون هذا كافياً لحمل مجالس الإدارات واللجان التنفيذية على الانتباه.

الواقع أن قادة الشركات الذين يتبنون هذا الواقع الجديد، وينظرون إليه باعتباره فرصة، ويقاومون الميل إلى «إدارة» أو تجنب قضايا بعينها، سيحظون بميزة تنافسية. فهم لن يعتبروا الاجتماع بالناس حيث هم كوسيلة لاستغلالهم، بل فرصة لسماع ما يقولون. ولن يكون دافعهم الأول التوصل إلى الكيفية التي يمكنهم بها استخدام الوسائل الحديثة لتوجيه الاتصالات وإقناع العملاء والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالتفكير في الأمور التي يريـــدونـــهم أن يفكروا فيها والقيام بما يريدون منهم القيام به. بل إنهم بدلاً من ذلك سوف يحدثون تغييرات حقيقية ــ وسوف تكون أحوالهم أفضل نتيجة لهذه التغييرات.

إن الشركات تصنع سياراتنا وهواتفنا وكتب أطفالنا المدرسية، وتمارس قدراً متزايداً من السيطرة على حياة الناس اليومية ومصائرهم في مختلف أنحاء العالم، وليس من يستخدمون منتجاتها فحسب بل وأيضاً هؤلاء الذين يعـــملون لديها وأولئك الذين يعيشون في المجتمعات التي تتخذها مقراً لها. وإذا لم تتعامل الشركات بجدية مع المسؤوليات المصاحبة لقوتها الكبيرة والمتنامية، فسيـــكون الناس هناك دوماً لتذكيرها.

ما قيمة أهل الاقتصاد؟

روبرت جيه. شيلر(*)

منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية والركود في الفترة 2007- 2009، اشتدت حِدة الانتقادات الموجهة إلى مهنة الاقتصاد. والواقع أن فشل الجميع باستثناء قِلة من خبراء الاقتصاد المحترفين في توقع تلك الأحداث التي لا تزال عواقبها باقية، دفع كثيرين إلى التساؤل عما إذا كانت مهنة الاقتصاد تسهم في المجتمع بأي شيء مهم حقاً. فإن لم يكن بوسعهم التنبؤ بشيء بالغ التأثير والأهمية لرفاهة الناس، فما قيمتهم إذاً؟

الواقع أن خبراء الاقتصاد فشلوا في توقع أغلب الأزمات الكبرى في القرن الماضي، بما في ذلك الركود الحاد في الفترة 1920-1921، ونوبتي الركود المتعاقبتين في الفترة 1980-1982، وأشدها سوءاً على الإطلاق، وهي أزمة الكساد الأعظم بعد انهيار سوق الأوراق المالية في عام 1929.

وبالبحث في محفوظات الأخبار عن سنة سابقة لبداية كل فترة من فترات الركود، لم أجد تقريباً أي تحذير من جانب خبراء الاقتصاد من أزمة حادة

(*) حائز على جائزة نوبل في علوم الاقتصاد لعام 2013، وأستاذ الاقتصاد في جامعة ييل.

مقبلة، بل أكَّدَت الصحف بدلاً من ذلك وجهات نظر رجال الأعمال والساسة الذين كانوا ميالين إلى التفاؤل الشديد.

وكان أقرب شيء إلى التحذير الحقيقي قبل الانكماش في الفترة 1980-1982. ففي عام 1979، أبلغ رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بول فولكر اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس الأميركي أن الولايات المتحدة تواجه «ظروفاً اقتصادية غير سارة»، وأنها «في احتياج إلى اتخاذ قرارات صعبة، وضبط النفس، بل حتى التضحية».

والواقع أن احتمال اضطرار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى اتخاذ خطوات جذرية للحد من التضخم المتسارع، جنباً إلى جنب مع تأثيرات أزمة النفط في عام 1979، جعل الركود الخطر احتمالاً مرجحاً للغاية.

ومع ذلك، فكلما لاحت أزمة في القرن الماضي، كان الإجماع الواسع النطاق بين خبراء الاقتصاد يشير إلى العكس. وبقدر ما بحثت، فقد وجدت أنه لا أحد في المهنة تقريباً ــ وليس حتى النجوم الساطعة من أمثال جون ماينارد كينز، أو فريدريك هايك، أو إرفينج فيشر ــ أدلى بتصريحات عامة توقع فيها اندلاع أزمة الكساد الأعظم.

وكما وَثَّق المؤرخ دوجلاس إروين، فإن الاستثناء الرئيس كان الخبير الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل. ففي سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في جامعة كولومبيا في عام 1928، حَذَّر كاسل من «كساد مطول في مختلف أنحاء العالم»، ولكن مناقشته الفنية لم تنجح في تشكيل إجماع جديد بين خبراء الاقتصاد، ولم تتحدث وسائل الإعلام الإخبارية عن أي شعور واضح بالانزعاج أو الرهبة.

ومن المثير للاهتمام أن الروايات الإخبارية المعاصرة لا تكشف عن أدلة تُذكَر تشير إلى غضب شعبي من خبراء الاقتصاد بعد وقوع الكارثة في عام

1929. لماذا إذاً كانت التعليقات على الفشل في توقع الأزمة الأخيرة مختلفة إلى هذا الحد بالنسبة إلى المهنة؟ ولماذا تسبب الفشل الأخير في إثارة قدر كبير من عدم الثقة بخبراء الاقتصاد؟

لعل أحد الأسباب يرجع إلى التصور أن العديد من خبراء الاقتصاد كانوا يروجون بكل عجرفة فرضية «كفاءة الأسواق» ــ وهي وجهة النظر التي بدت كأنها تستبعد انهيار أسعار الأصول. وانطلاقاً من اعتقاد مفاده أن الأسواق تعرف أفضل من غيرها دوماً، تجاهل خبراء الاقتصاد التحذيرات من قِبَل قِلة من البشر الفانين (وأنا من بينهم) حول المغالاة في تسعير الأسهم والمساكن. وبعد انهيار السوقين بشكل صارخ، تلقت مصداقية المهنة ضربة مباشرة، ولكن نحن لا نلوم الأطباء لفشلهم في التنبؤ بكل أمراضنا. فأمراضنا عشوائية إلى حد كبير.

عِلم الاقتصاد ومنتقدوه

هانز فيرنر سِن(*)

في أيامنا هذه، هناك الكثير مما يستحق الانتقاد في الاقتصاد. على سبيل المثال، لا تركز المهنة بالقدر الكافي على القضايا السياسية وتُفرِط في التركيز على إرهاق الطلاب حتى الموت بالرياضيات. ولكن قدراً كبيراً من الانتقادات الموجهة إلى المهنة حالياً يستند إلى سوء فهم وجهل.

ولنتأمل هنا فكرة «اليد الخفية» التي طرحها آدم سميث، والتي تعني ضمناً أن توازن السوق يصبح فعّالاً إذا كانت الغَلَبة للمنافسة المطلقة وحقوق الملكية المحددة بشكل جيد وواضح. وخلافاً لما يتصور العديد من المنتقدين فإن خبراء الاقتصاد التقليديين لا يفترضون أن هذه الظروف المثالية حاضرة دوما. بل على العكس من ذلك، يميل خبراء الاقتصاد إلى استخدام هذه الظروف كمقياس لتحليل إخفاقات السوق. وهم كمثل الكلاب البوليسية، يفتشون في الاقتصاد عن مثل هذه العيوب، ويفكرون في كيفية تصحيحها عن طريق التدخل الذكي من قِبَل الدولة.

وفي هذا السياق، يصبح خبراء الاقتصاد أشبه بالأطباء الذين ينبغي لهم

(*) أستاذ الاقتصاد والموارد المالية العامة في جامعة ميونيخ، ورئيس معهد البحوث الاقتصادية (آيفو).

أن يعرفوا كيف يبدو الجسم الموفور الصحة قبل أن يتمكنوا من تشخيص المرض ووصف العلاج. والطبيب البارع لا يتدخل بشكل اعتباطي في عمليات الجسم، ولكن فقط حيثما تكون هناك أدلة موضوعية تشير إلى مرض ما، يصبح من الممكن وصف العلاج الفعّال.

يتصدى التنظيم البيئي لمثال لافت للنظر بشكل خاص لفشل السوق. فالأسواق تتسم بالكفاءة في عموم الأمر إذا عكست عائدات الشركات بشكل صحيح كل الفوائد التي تعود على أطراف ثالثة من ناتجها، في حين تعكس تكاليفها كل الأضرار. وفي هذه الحالة، يقودنا تعظيم الأرباح إلى تعظيم الرفاهة الاجتماعية.

ولكن إذا كان الإنتاج ينطوي على ضرر بيئي لا تتحمل الشركات ثمنه، فإن الحوافز تصبح هنا مشوهة؛ وقد تحقق الشركات ربحا، ولكنها لا تعمل بفعالية من الناحية الاقتصادية. لذا، تعمل الدولة على «تصحيح» حوافز الشركات من خلال فرض الغرامات أو إصدار قرارات الحظر. وهناك داء آخر يشخصه خبراء الاقتصاد وربما يمكننا أن نطلق عليه وصف «مرض كينيز». فإذا كان الطلب ضعيفاً للغاية، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى هبوط حاد في تشغيل العمالة (لأن الأجور والأسعار جامدة في الأجل القصير). ومن الممكن علاج المرض بضخ الحوافز العامة الممولة بالدين ــ مثل إعطاء مريض القلب جرعات من النيتروجلسرين للإبقاء على قلبه نابضا.

وخلافاً لما يتصور كثيرون، لا يوجد تحيز أساسي ضد هذا الدواء في الاقتصاد السائد اليوم. ولكن التحفيز من غير الممكن أن يُرى وكأنه علاج لكل داء. الواقع أن العديد من الأمراض التي قد تصيب الاقتصاد مزمنة وليست حادة، وبالتالي فإنها تتطلب أنماطاً أخرى من العلاج. فتجربة العلاج الكينيزي لحل المشاكل البنيوية التي تؤثر على بلدان جنوب أوروبا حالياً على سبيل المثال أمر أشبه بمحاولة علاج كسر في الساق بدواء للقلب. إن النيتروجلسرين

يعالج خطر انهيار الدورة الدموية، وبالمصطلح الاقتصادي كان ذلك هو المطلوب في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ولكن استخدام مثل هذا العلاج لأمد طويل من الممكن أن يقتل المريض.

وهنا وفي أماكن أخرى، تسبب الإيديولوجية خلطاً والتباساً في المفاهيم. على سبيل المثال، كان سميث يعتبر المنافسة شرطاً أساسياً لعمل اليد الخفية، لأن الاحتكارات واحتكارات القلة تستغل المستهلكين وتقيد الإنتاج. ولكن المنافسة بين مقدمي المنتجات المماثلة هي وحدها المفيدة. أما المنافسة بين مقدمي السلع أو الخدمات التكميلية فهي ضارة، بل ولعلها أسوأ من الاحتكار. (ولهذا السبب، لابد من إرغام سائقي القطارات والطيارين، على سبيل المثال، على دخول نقابات احتكارية تمثل كل الموظفين الآخرين في شركاتهم).

إن إخفاقات السوق التي تؤدي في البداية إلى نشوء التدخلات في القطاع العام تميل إلى التكرر على المستوى الدولي، وهذا يعني أن المنافسة بين الدول ليست فعّالة عادة أيضا. ومن بين الأمثلة هنا المنافسة بين أنظمة الرفاهة الاجتماعية لردع المهاجرين لأسباب اقتصادية، والسباق إلى القاع في فرض الضرائب، والتنافس التنظيمي في قطاعي العمل المصرفي والتأمين. والحق أن المنافسة، على عكس ما يتصور كثيرون من التيار اليميني، ليست مفيدة دائما. بطبيعة الحال، تطغى الإيديولوجية غالباً على المصطلحات في اليسار أيضا. ولنتأمل هنا مصطلح «الليبرالية الجديدة»، وهو مصطلح تهكمي في نظر كثيرين لأنه أصبح يعتبر كعقيدة تتمثل في إلغاء التنظيمات والعمل المحض بلا قيود. ولكن في أوروبا على الأقل يحمل المصطلح معنى مختلفاً للغاية. فقد صاغه ألكسندر روستو، الذي أعلن في عام 1932 عن نهاية الليبرالية القديمة ودعا إلى ليبرالية جديدة تُبرِز الدولة القوية التي تضع إطاراً قانونياً صلباً تعمل الشركات من داخله.

والواقع أن «الإنسان الاقتصادي»، أو الشخص الأناني الذي يتصرف بعقلانية والذي يسكن نماذج خبراء الاقتصاد، اجتذب الانتقادات مؤخراً هو أيضا، لأنه غالباً لا يمثل السلوك الحقيقي للأفراد. وقد أظهرت التجارب السلوكية بشكل قاطع القيمة التنبؤية المحدودة لهذا البناء المصطنع.

ولكن الإنسان الاقتصادي لم يكن المقصود منه قط أن يستخدم كأداة للتنبؤ؛ بل كان الغرض الحقيقي منه تيسير التمييز بين إخفاقات السوق والإخفاقات العقلية. ويسعى خبراء الاقتصاد إلى استكشاف اللاعقلانية الجماعية، وتعمل النماذج الاقتصادية التي تفترض العقلانية الفردية على تسهيل هذا المسعى. ومن خلال ضمان استجابة السياسات للعيوب في قواعد اللعبة، وليس لقابلية الأفراد للخطأ أو التصرف بلا عقلانية، تنقذنا هذه «الفردانية المنهجية» من النزعة الأبوية الدكتاتورية. وتبين البنوك التي تمنح القروض الشديدة المخاطرة بضمان ملكية ضئيلة للغاية القيمة التحليلية الكامنة في الإنسان الاقتصادي بقدر كبير من الوضوح. ذلك أن أرباحها تخصخص، في حين تُلقى أعباء أي خسائر تتجاوز رأسمال مساهميها على كاهل دائنيها. وبالتالي فإن الافتقار إلى التناسب والتوازن على هذا النحو يحول البنوك إلى كيانات أشبه بصالات القمار: فالدار تربح دوما. إذ تختار البنوك المشاريع الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر بشكل خاص، وهو ما قد يكون مُربِحاً ولكنه ضار على المستوى الاقتصادي.

التحدي الديمغرافي في الاقتصادات الناشئة

مارتن نيل بايلي(*)
غانا ريميس(**)

كثيراً ما يستشهَد بالشيخوخة السكانية باعتبارها تحدياً اقتصادياً رئيساً للعالم المتقدم، ولكن تقريراً جديداً أصدره معهد ماكينزي العالمي، يشير إلى تركيبات سكانية متغيرة تشكل تهديداً أعظم لتوقعات النمو للعديد من الاقتصادات الناشئة.

على مدى السنوات الخمسين الماضية، كان النمو السكاني بنسبة 1,6% على مستوى العالم، سبباً في تغذية قوى عمل متدفقة وزيادة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات الناشئة. وارتفعت معدلات تشغيل العمالة إلى أكثر من الضعف في الصين وجنوب إفريقيا، وتضاعفت إلى ثلاثة أمثالها على الأقل في البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا.

ولكن مع تباطؤ النمو السكاني، فمن المتوقع أن ينخفض متوسط نمو العمالة السنوي من 1,9% إلى 0,4%. وبالأرقام المطلقة، سوف يتجاوز الانحدار نظيره في الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن ينخفض نمو

(*) رئيس قسم تطوير السياسة الاقتصادية في مؤسسة بروكنغز
(**) شريكة في معهد ماكينزي العالمي في سان فرانسيسكو

العمالة السنوي من 0,9% إلى 0,1% في السنوات المقبلة. وفي أغلب الاقتصادات، من المتوقع أن يبلغ تشغيل العمالة ذروته في غضون نصف القرن المقبل؛ وفي الصين قد تتقلص قوة العمل بنحو 20% خلال هذه الفترة.

بطبيعة الحال، هناك استثناءات لهذا الاتجاه. فمن المتوقع أن يستمر تشغيل العمالة في الارتفاع في إندونيسيا وجنوب إفريقيا (ولو بمعدلات أبطأ)، ومن المتوقع أن تتضاعف قوة العمل في نيجيريا إلى ثلاثة أمثالها على مدى الفترة من 2014 إلى 2064، وسوف يشهد العديد من الاقتصادات الأخرى في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، مستويات نمو مماثلة.

ولكن في الإجمال، سوف تضمحل الرياح الديمغرافية المواتية في الاقتصادات، مع عواقب وخيمة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومع غياب أي تغيير آخر في الاتجاهات الحالية، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة سوف تهبط بنحو الثلث، من 4,8% إلى 3,1% سنوياً، بحلول عام 2064. والمشكلة الأكبر هي أن الحصة المتضائلة من السكان في سن العمل من المنتظر أن تتسبب في انخفاض نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بما يتجاوز 30% في بعض البلدان، وأبرزها البرازيل والمكسيك والمملكة العربية السعودية.

والخبر السار هنا هو أن الاقتصادات الناشئة توجد تحت تصرفها وسيلة قوية للتعويض عن هذه الاتجاهات: نمو الإنتاجية. من المؤكد أن نمو الإنتاجية السنوي في الاقتصادات الناشئة، لا بد أن يتسارع بنحو 57%، من 2,8% إلى 4,4%، حتى يتمكن من التعويض بالكامل عن التحول الديمغرافي. ولكن حتى إذا لم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف الطموح في كل مكان، فإن الاقتصادات الناشئة لديها مجال واسع للحاق بركب نمو الإنتاجية. فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، لم تنحسر الفجوة في الإنتاجية بين

الاقتصادات الناشئة والمتقدمة إلا بالكاد؛ بل إنها بالأرقام المطلقة اتسعت إلى أكثر من الضعف.

الواقع أنه على الرغم من تسارع متوسط نمو الإنتاجية في الاقتصادات الناشئة طيلة العقود الماضية منذ سبعينات القرن العشرين، فإن هذا يعكس إلى حد كبير نمو الإنتاجية السريع في دولة واحدة فقط: الصين، حيث كان المتوسط السنوي 5,7% منذ عام 1964.

فبالاستعانة بنهج شامل، بوسع 11 من الاقتصادات الناشئة أن تعزز متوسط نمو إنتاجيتها السنوي بما قد يصل إلى 6% بحلول عام 2025. ومن الممكن أن يتحقق 80% من هذا النمو من خلال تبني الأساليب التي أثبتت نجاحها في أماكن أخرى، مع تغطية الإبداعات التكنولوجية والتشغيلية والتجارية الجديدة للبقية.

إن فرص اللحاق بمستويات الإنتاجية في البلدان المتقدمة وفيرة في مختلف القطاعات الرئيسة. ففي قطاع التجزئة، تستطيع الاقتصادات الناشئة أن تضاعف إنتاجيتها بحلول عام 2025، من خلال تبني صيغ المتاجر الحديثة، مثل المتاجر ومراكز التسوق الكبرى، وهي أكثر إنتاجية من المتاجر الصغيرة التقليدية بنحو ثلاثة أمثال على الأقل. ففي المكسيك، قد يحقق تعزيز حصة متاجر التجزئة الحديثة بنسبة 10% زيادة بنحو 25% في إجمالي إنتاجية هذا القطاع.

وعلى نحو مماثل، إذا أدمجت صناعة السيارات الضخمة في الصين عملياتها في عدد أقل من المصانع الأكبر التي تعمل بالقرب من كامل قدرتها الإنتاجية، فإن إنتاجية هذا القطاع ــ والتي هي أدنى كثيراً من المتوسط في البلدان المتقدمة ــ قد ترتفع بنسبة تصل إلى 50%.

وبوسع العديد من البلدان أن تعمل على تحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية بشكل كبير، بالاستعانة بالميكنة الزراعية على سبيل المثال، وهناك أيضاً مجال هائل للإبداع المعزز للإنتاجية، وخاصة في مجال الرعاية

الصحية، وهو القطاع الذي بدأ يتطور للتو في أغلب البلدان الناشئة، فبفضل إدخال التكنولوجيا الرقمية على السجلات الصحية، تمكن مستوصف بوروجرام الريفي في الهند من مضاعفة عدد التطعيمات التي يقدمها في غضون أربع سنوات فقط.

وعلى نحو مماثل سمحت التكنولوجيا الرقمية للموظفين في مركز موزوريوت الصحي الريفي في غرب كينيا بضغط الوقت الذي ينفقونه في التفاعل مع غيرهم من الموظفين بشأن مهام إدارية بنحو الثلثين تقريباً، ومضاعفة وقت تسجيل المرضى.

ومن حيث الإبداعات التشغيلية، هناك مثال نظام رعاية العيون أرافيند في الهند، والذي أصبح أكبر مقدم لخدمة رعاية العيون على مستوى العالم، من خلال تطبيق مبادئ الهندسة الصناعية على سير العمل. ويستطيع مركز أرافيند أن ينفذ ثلثي عدد العمليات التي تديرها خدمة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة بالكامل وبسدس التكاليف، وبمعدل عدوى أقل.

ومن الممكن أن تلعب الحكومات دوراً مهماً في تعزيز مثل هذه الإبداعات. فبفضل تحرير الزراعة وتشجيع البحث والتطوير في البرازيل تمكنت مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية من تحقيق الريادة في أكثر من تسعة آلاف مشروع تكنولوجي، بما في ذلك تصميم سلالة استوائية من فول الصويا قادرة على الازدهار في مناخ البرازيل.

إن عصر نمو الناتج المحلي الإجمالي «السهل» المدفوع بجيش هائل من العمال الشباب يقترب من نهايته. ويتعين على الاقتصادات الناشئة أن تواجه تحديات النمو الناتجة عن هذا بشكل مباشر، من خلال ملاحقة التغييرات الجذرية في السياسات، والحوافز، والممارسات الراسخة، لتعزيز الإنتاجية. وإدراك هذه الحتمية هو الخطوة الأولى. والآن لابد أن يبدأ العمل الشاق.

البنك الدولي و«الربيع العربي»

سمير العيطة(*)

في خضمّ اضطرابات «الربيع العربي»، خفّض البنك الدولي بشكلٍ كبير نفقات تشغيله في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أي في البلدان العربيّة أساساً. وقد أُعزيَ هذا التخفيض كما تغييرات مهمّة بين كوادر البنك العليا إلى فشله في رصد وتوقّع أحداث «الربيع العربي» وفي اقتراح سياسات في المرحلة السابقة كانت قد تساعد على تجنّب الاضطرابات التي لن تهدأ قريباً. وبات البنك يتساءل حول الآفاق الاستراتيجيّة لأعماله في المنطقة، مثله تماماً مثل الاتحاد الأوروبي الذي أطلق حملة استشارات حول تعريف سياسات جديدة للجوار في البحر المتوسّط.

هكذا أصدر مركز التكامل المتوسطي التابع للبنك الدولي وثيقة وضعتها مجموعة من الخبراء، تتضمّن نائب رئيس البنك الدولي للمنطقة وتنتقد سياسات التنمية بعد الربيع العربي واصفة إيّاها أنّها ما زالت ذات منهجيّة تقليديّة في حين تعيش البلدان في زمن تطوّرات تاريخيّة غير مسبوقة. مشيراً إلى أنّ «ما هو أبعد من اللحظة الثوريّة، تغلي آليّات متصارعة بأعماق المجتمعات

(*) رئيس منتدى الاقتصاديين العرب

العربيّة، وسيستمرّ هذا الغليان طويلاً... تتواجه فيه قوى شديدة الحركيّة - الشباب، الطبقات المسحوقة، الأطراف الثائرة على الدولة، وجزء من رجال الأعمال - مع قوى انتظام هائلة - الجيش، الطبقات الوسطى، وجزء من الحركات الإسلاميّة - ضمن منطق إصلاح وإعادة تركيب غالباً ما سيكونا غير واضحي المعالم». في حين ستكمن التحديات الكبرى في سبل الوصول إلى عقد اجتماعي جديد، وفي معنى النظام والانتظام في المستقبل، وفي طرق معالجة التوجّهات الاجتماعيّة الجذريّة والمتطرّفة، خاصّة لدى الشباب.

تضع هذه الوثيقة أولويّات عدّة تجب معالجتها: الاقتصاد الريعيّ وآليّات إزالة إعاقته للنموّ الاقتصادي الشامل؛ ودمج الشباب والنساء الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تقليص نسبة التشغيل غير النظاميّ ودفع الاقتصادات المحليّة؛ وتنمية سلسلة القيمة بين البلدان العربيّة ومحيطها، خاصّة الدول الأوروبيّة، عبر زيادة القيمة المضافة المنتجة وتطوير التعليم والتأهيل؛ وضرورة دعم تنمية اقتصاد المعرفة، بما فيه الخدمات والبحوث العلميّة؛ وكذلك بالنسبة للاقتصاد الريفيّ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الإقليميّة؛ وأخيراً تشجيع حركيّة الأفراد داخل البلدان وبين البلدان.

يتوّجه الانتقاد في هذه الوثيقة إلى المؤسسات الدوليّة، بما فيها البنك الدوليّ ذاته والاتحاد الأوروبيّ، أكثر منه إلى السياسات الحكوميّة. ويشكّل خطابها التحليليّ تبنيّاً لآراء مفكّرين واقتصاديين لطالما اعتبروا هامشيين مقارنة مع الدغمائيّة القائمة حول منافع الانفتاح وحريّة التجارة وتقليص دور الدولة وحدهم، وقياس التنمية بنموّ الناتج المحليّ الإجمالي دون غيره. وتبرز توصياتها كقطيعة مع السياسات السابقة، فالمطلوب هو إعادة صياغة للانفتاح الاقتصادي لخلق سياسات أكثر دمجاً اجتماعياً وأكثر مراعاةً لدور الدولة في إعادة التوزيع. حيث يجب أخذ الظروف الاقتصاديّة الحقيقيّة للاقتصادات العربيّة وضعف قدرة الحكومات على إعادة التوزيع وعلى إعادة تركيب سلسلة

القيمة المضافة بعين الاعتبار. والمطلوب هو أيضاً اليقظة حول «قدرة الاقتصادات العربيّة على التأقلم حول نقاطها الأكثر ضعفاً» رغم أو بسبب التحوّلات.

سيسرّ البعض من هذه المراجعة القاسية ومن الطروحات التي تحتوي شيئاً من الجرأة وإن كانت بلغة منمّقة. إلّا أنّ سؤالاً جوهريّاً لم يتمّ طرحه. فكيف للبنك الدوليّ والمؤسّسات الدوليّة الأخرى أن تضع سياسات دون أن تعالج أوّلاً تداعيات الحريق التي ساهمت السياسات السابقة أصلاً في إشعاله؟

لقد أدّت الاضطرابات إلى حروب أحدثت دماراً كبيراً في الممتلكات والنفسيّات كما في المؤسسات، وكذلك خسائر إنسانيّة جسيمة وفقداناً كبيراً في الموارد البشريّة، خاصّة في سوريا واليمن وليبيا. كما أدّت إلى موجات هجرة كبيرة إلى لبنان والأردن وتونس ومصر، ما يضع على عاتق سياسات هذه البلدان كاهلاً كبيراً. أضف أنّ بلدين عربيّين عرفا دماراً مماثلاً قبل «الربيع»، وهما السودان والعراق. ما يعني أنّ التحليل الجريء في الوثيقة لا يخصّ سوى البلدان التي ما زالت نوعاً ما مستقرّة مثل المغرب والجزائر ودول الخليج، أو مصر وتونس ولبنان، وهذه كلّها باتت بأمس الحاجة لانطلاقة جديدة.

كان الأولى أن يتمّ وضع آفاق لمساهمة البنك الدوليّ والمؤسسات الدوليّة الأخرى في كيفية المساعدة لإخراج البلدان المنكوبة وشعوبها من محنتها الراهنة ورؤى لإعادة الإعمار بالمعنى العريض للتعبير. إذ لا جدوى للحديث عن التنمية دون معالجة آثار الكارثة التي حلّت بدارفور أو التي تحلّ اليوم في المناطق التي تحتلّها داعش في العراق أو سوريا. كما أنّ لا جدوى للحديث عن النموّ في لبنان والأردن وتونس دون دراسة آثار وجود أعداد كبيرة من المهجّرين، ودور هذه البلدان في إعادة إعمار دول الجوار.

هكذا تخلق الاضطرابات الحالية تحديات وفرصاً جديدة، سواء في

البلدان العربيّة التي شهدت دماراً كبيراً أم لتلك التي في جوارها. إذ إنّ الحرب في اليمن أو سوريا، مع مآسيها، تخلق فرصاً لإعادة بناء للبنى التحتيّة وللمؤسّسات الحكوميّة كما للمنشآت الاقتصاديّة يُمكن التخطيط لها كي تتدارك أوجه القصور التي كانت تعاني منها اقتصادات هذه البلدان في السابق. كما أنّ إعادة النازحين واللاجئين إلى ديارهم يجب أن تنبني على تخطيط اقتصادي واجتماعيّ وبيئيّ مستدام. هذا عدا أنّ الحرب تخلق اقتصادها الخاصّ غير النظاميّ الذي يجب معالجته كي لا يتحكّم مستقبلاً باقتصاد السلم.

كلّ هذا يخلق فرصاً في البلد المعني كما لدول الجوار. فلبنان مثلاً يعاني اقتصادياً من الاضطرابات في سوريا ومن عدد اللاجئين على أراضيه، إلّا أنّ الدراسات الاقتصاديّة تشير إلى أنّ هؤلاء اللاجئين يسهمون بشكلٍ ملحوظ - بل بالنسبة الأكبر - من معدّل نموّ ناتجه المحليّ الإجمالي. في المقابل، ستخلق إعادة إعمار سوريا فرصاً كبيرة للشركات ولرجال الأعمال في لبنان، كما هو الأمر اليوم فيما يخصّ فرص إقليم كردستان العراق.

بالطبع يجب مراجعة الماضي، ووضع الأسس لمعالجة قصور نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة الذي كان متّبعاً. إلّا أنّ واقع اليوم ليس واقع الماضي، وحجم الفرص التي سيخلقها خروج بلدان عربيّة مهمّة من الاضطرابات والحرب كبير - إذ تقدّر المبالغ الضروريّة لإعادة الإعمار بمئات مليارات الدولارات - لدرجة أنّه يُمكن أن يغّير وتيرة التنمية في المنطقة برمّتها، بل إنّ وضع الخطط والأمل في هذه التنمية المتسارعة هو ما سيسهم بدوره في الإسراع في إنهاء الاضطرابات الحالية بشكلٍ أسرع.

مشروع مارشال عربيّ... كيف؟

سمير العيطة(*)

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، بقي الوضع الاقتصاديّ في أوروبا الغربيّة هشّاً، والناس يموتون جوعاً وبرداً، ممّا هدّد باضطرابات اجتماعيّة كبيرة. لم يعُد ممكناً الاستمرار في كبح ألمانيا من استعادة اقتصادها الصناعيّ، ولا فرض دفع تعويضات ماليّة ضخمة عليها كما في نهاية الحرب الأولى.

تلك التعويضات كانت أحد الأسباب الأساسيّة في أزمة اقتصاديّة عالميّة أدّت هي ذاتها إلى صعود النازيّة وحربٍ جديدة. وكان استمرار الاضطرابات الاجتماعيّة سيؤدّي إلى صعود حكومات تتقارب مع الاتحاد السوفيتي. حينها قال الرئيس السابق هيربرت هوفر إنّ تحويل ألمانيا إلى دولة زراعيّة بدافع الانتقام من جرائمها وهمٌ، ويعني في الحقيقة القضاء على نصف سكّانها أو تهجيرهم.

كانت الولايات المتحدة عندها غارقة في الدين العام، أكثر بكثير من

(*) رئيس منتدى الاقتصاديين العرب

الدول الأوروبيّة الحاليّة، والمشتغلون في صناعاتها العسكريّة يُرسَلون إلى منازلهم عاطلين عن العمل.

هكذا أطلق الرئيس هاري ترومان، عبر وزير خارجيّته الجنرال جورج مارشال، مشروعاً لإعادة إعمار أوروبا بلغ حجمه 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي خلال خمس سنوات، وبحيث تكون 80 في المئة منه منحاً دون مقابل.

كانت آليّة المشروع معقّدة تتضمّن تقوية دور الدولة التي تمرّ عبرها المنح، ودعماً للعملات المحليّة، وتقوم على الاستثمار الوطنيّ في كلّ بلد وتشجيع الادخار والإقراض الحكوميّ، عبر تمويل استيراد البضائع الأميركيّة لاستعادة النموّ الصناعيّ في الولايات المتحدة ذاتها. في حين لم تتدخّل الولايات المتحدة حينها مباشرة في طبيعة الأنظمة القائمة في الدول الأوروبيّة، إلّا عندما كان الشيوعيّون يقتربون من السلطة.

بالطبع استفادت الولايات المتحدة من الأمر، وفرضت عملتها كعملة للتجارة الدوليّة عبر اتفاقيات بريتون وودز التي أنشأت صندوق النقد والبنك الدوليّين، وأنقذت اقتصادها من ركودٍ حتميّ، بل فرضته منذ ذلك الحين كأوّل اقتصادٍ عالميّ.

ولكن الليبراليين انتقدوا المشروع بقسوة على اعتبار أنّه لا يشجّع حريّة التجارة والاستثمار، وأبرز اليساريّون أنّه يسهم في نموّ مسار تنمو فيه مصالح الولايات المتحّدة على غرار المسار الذي انطلق ذاتيّاً بعد الحرب في كثيرٍ من البلدان. لكنّ الجميع في أوروبا يتّفقون أنّ هذا المشروع كان له الفضل في وضع الأسس لما أضحى اليوم الاتحاد الأوروبي.

منطق الاقتصاد السياسي السائد اليوم عربيّاً وأوروبيّاً وأميركيّاً بعيد كلّ

البعد عن منطق مشروع مارشال. فقد شكّلت ديون العراق بعد حربه مع إيران أرضيّة حرب الخليج الثانية.

كذلك أسّس الحصار الاقتصادي على العراق خلال 13 سنة لتفكّك مجتمعه ونموّ الفكر المتطرّف وتغلغل النفوذ الإيراني. ثمّ أتت العقوبات الاقتصادية على سوريا كي تدعم تمويل الاستبداد وتحوّل ثورة اجتماعيّة إلى حرب عبثيّة.

بشكلٍ أعمّ كان لعدم اكتراث دول مجلس التعاون الخليجيّ والاتحاد الأوروبيّ وتركيا بالتطوّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في الدول العربيّة الأخرى الكثيفة السكّان وتركيزها على حريّتي التبادل والاستثمار وحدهما آثاره المباشرة على تفكّك السودان ومن ثمّ اليمن وعلى التفجّرات اللبنانيّة وحروب غزّة، وبالأحرى على انطلاقة مجمل اضطرابات «الربيع العربيّ».

هذه السياسات شجّعت نموّ الفكر المتطرّف ليس فقط على الصعيد الدينيّ أو السياسيّ، بل أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعيّ. وها هي تونس تذكّر أنّ محيطها تناسى خلال أربع سنوات وأنّ مشكلتها ليست فقط في الدساتير وتوازنات الكتل السياسيّة بل أصلاً في نهوض اقتصادها ومجتمعها لترسيخ الاستقرار.

يلوّح كُثُر بمشاريع مارشال لإنقاذ مصر أو لإعادة إعمار سوريا، لكنّهم يتغاضون عن أنّ هذا المشروع لم يكن قروضاً واستثمارات خارجيّة وحريّة تجارة وهيمنة اقتصادية مباشرة فحسب، بل كان، على علّاته، تأسيساً لاستقرار اقتصاديّ اجتماعيّ داخليّ، يأتي بنوعٍ من الاستقرار السياسيّ لتمكين الدولة من التدخّل في الاقتصاد بشكلٍ ناجع. ويتناسى الكثيرون أنّ مشروع مارشال كان مستوحى من أفكار عالم الاقتصاد جون مينارد كينزه، وأنّ آليّاته المعقّدة تجعله أبعد كثيراً من مجرّد التلويح به إعلاميّاً لأسبابٍ آنيّة.

من يحتاج حقّاً أن يُطلق مشروع مارشال تجاه الدول العربيّة الكثيفة السكّان هي أوروبا الجارة. ذلك بالضبط لخروجها هي نفسها من أزمتها الاقتصادية ولتجنّب أزمة دخول مشروع توسيع الاتحاد الأوروبي في أزمة وجوديّة، مع معضلتي اليونان وأوكرانيا.

والأهمّ من ذلك لأنّ الدول العربيّة الكثيفة السكّان قد دخلت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار وصعود التطرّف ممّا سيكون له حكماً آثاره على أوروبا عبر المتوسّط. لكنّ لا شيء يلوح لدى الأوروبيين من مستوى ما صمّمه الأميركيّون في منتصف القرن العشرين بخصوص مشروع مارشال.

الولايات المتحدة عرين الليبراليّة صمّمت برنامج استقرار حكوميّ، أمّا أوروبا (أمّ دولة الرعاية) فقد تبنّت وهم أنّ حريّتي التجارة والاستثمار هما كلّ شيء. وهكذا تبقى إسبانيا في توتّرٍ دائمٍ مع المغرب، وتترك إيطاليا وفرنسا تونس لمصيرٍ مضطرب، فما بالنا بمصر ذات المئة مليون نسمة.

دول الخليج تستطيع حتماً أن تساعد ماليّاً الدول العربيّة الكثيفة السكّان، ولها المصلحة الأكبر في المساهمة في تعزيز الاستقرار السياسيّ في هذه الدول، لأنّه بالضبط سيسهم في استقرارها. إلّا أنّها هي ذاتها تحتاج لسياسات كينزيّة، أي إلى دولة تضبط إيقاع القطّاع الخاصّ وتكبح فيه النشاطات الريعيّة وتحفّزه على الإنتاج رغم فقر الموارد غير النفطيّة.

كما تحتاج لسياسات اجتماعيّة، إذ لن تتمكّن من الاعتماد على ريع العمالة الأجنبيّة الرخيصة وتحمّل البطالة الاختياريّة لمواطنيها إلى ما لا نهاية. صحيحٌ أنّ الفوائض المالية تخلق لها قوّة وحضوراً، إلّا أنّها ستواجه بالضرورة صعود دول لها قاعدة اقتصاديّة أكثر صلابة، كتركيا وإيران وإسرائيل، سيكون لها التأثير الأهمّ وربّما ستفرض هي شروط استقرار الدول العربيّة أو عدمه.

بالتالي تحتاج دول الخليج للتأمّل جديّاً وبشكلٍ أكثر تطلّعاً للمستقبل البعيد حول النموذج الذي تريده لنفسها ولمحيطها العربيّ، من اليمن إلى مصر، ومن سوريا إلى تونس.

ما هو شكل الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي السياسيّ الذي تتطلّع إليه، لنفسها وللمنطقة؟ وما هي الآليّات المعقّدة التي يجب أن تتّبعها كي تدعّم العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدول العربيّة الكثيفة السكّان، بما هو أبعد من إطلاق العنان لشركاتها الخاصّة؟

عندها فقط يُمكن أن ينتج مشروع مارشال عربيّ يؤسّس لما أسّست له الولايات المتحدة لذاتها ولأوروبا الغربيّة. من دون نسيان اليابان التي عرفت الشيء ذاته.

إنه الاقتصاد يا تونس

أولين ويثينغتون(*)

تونس هي الدولة الوحيدة من دول الربيع العربي التي يبدو أنها على طريق الحكم الديمقراطي الحقيقي، فمنذ الإطاحة بزين العابدين بن علي سنة 2011 تحملت البلاد ضغوطات من الراديكاليين الإسلاميين، وتدهور الاقتصاد وفترة انتقالية فوضوية، ولكنها قامت كذلك بكتابة وتبني دستور جديد تمت صياغته من أجل تشجيع فصل السلطات وتوازنها ويبدو أنها تسير في الطريق الصحيح لتحقيق تغيير ناجح للحكومة.

إن تونس متجانسة نسبياً عرقياً، ولا يوجد فيها انقسامات طائفية حادة، ولكن شبح العنف دائماً موجود، وهذا يعود جزئياً إلى حدودها المخترقة، مع الجزائر وليبيا، وبالفعل فإن مسألة الأمن هيمنت على كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث تدعي جميع الأطراف أنها الأفضل تأهيلاً من أجل مكافحة التطرف ولقد كانت هناك مخاوف كامنة في بعض الدوائر عند إجراء الانتخابات الرئاسية من أن انتصار نداء تونس والذي فاز بأغلبية برلمانية يمكن أن يعني العودة للحكم السلطوي.

(*) مساعد وزير الخزانة الأميركي السابق للشؤون الدولية ويترأس الآن شركة استشارية تركز على الأسواق الناشئة.

نظراً إلى المخاوف المتعلقة بالأمن ومصير التحول الديمقراطي فلقد تم تأجيل القضايا الاقتصادية خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والآن فلقد حان الوقت للقادة التونسيين أن يضعوا الاقتصاد على رأس أجندتهم.

سوف يواجه نداء تونس، الذي فاز بستة وثمانين مقعداً من مقاعد البرلمان، والبالغ عددها مئتين وسبعة عشر مقعداً، قرارات صعبة في محاولته تشكيل حكومة، فمن الممكن أن يتوصل قادة الحزب إلى اتفاقية لتقاسم السلطة مع حزب النهضة الإسلامي المعتدل، والذي حل في المرتبة الثانية بتسعة وستين مقعداً، ويخاطر بأن يصل إلى طريق مسدود فيما يتعلق بالسياسات، أو يمكن أن يعملوا على تجميع أغلبية من الأحزاب السياسية الأصغر، ويحاولوا الحكم ضمن ائتلاف غير مستقر، مهدد دائماً بسبب الخلافات العميقة المتعلقة بالسياسات.

بغض النظر عمّا يقرره نداء تونس، فإنه يتوجب على الحكومة الجديدة العمل بسرعة، فالاقتصاد التونسي المحتضر قد زاد من خيبة أمل الناس، فالبطالة قد انخفضت ولكنها لا تزال مرتفعة، حيث تصل إلى نسبه تزيد على 15% وخاصة بين الشباب، والعجز في الحساب المالي والحساب الجاري في ازدياد والاستثمار الأجنبي ضعيف والتضخم في ارتفاع ولا يزال الفساد منتشراً، إن انعدام الثقة بالأحزاب السياسية وخيبة الأمل في قدرتها على الحكم منتشرة على نطاق واسع كما ظهر من نسبة الاقتراع المتواضعة في الانتخابات الأخيرة، إن من الممكن أن تتبخر الإنجازات السياسية التونسية سريعاً لو لم تستطع الحكومة الجديدة إعادة إحياء الاقتصاد وتحسين الحياة اليومية للمواطنين.

يجب على نداء تونس أن يقود عملية الحصول على دعم جميع الأحزاب الرئيسة لأجندة وحدة وطنية تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، يجب على الجمعية الوطنية الجديدة خلال الثلاثين يوماً الأولى من عملها أن تعلن رؤية

توافقية للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، إن من المرجح أن وجود التزام عريض متعدد الأحزاب سوف يساعد في ضبط العمل التشريعي اللاحق وفي الحصول على الدعم الشعبي اللازم.

هناك فعلياً اتفاق واسع النطاق بين الأحزاب السياسية الرئيسة، على الأولويات الضرورية، وهي السيطرة على الإنفاق العام، وتشجيع نمو القطاع الخاص، والتوظيف، والترويج للنمو الإقليمي، والتكامل الاجتماعي، والاستثمار في البنية التحتية الضرورية، لقد توقف العمل في البرلمان السابق فيما يتعلق بعدة تشريعات مهمة بما في ذلك الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي والإصلاحات المصرفية. إن أجندة الوحدة يجب أن تتضمن المصادقة المبكرة على مشاريع القوانين تلك.

سوف يتمكن السياسيون التونسيون من الاستفادة من العمل الذي تم القيام به، فالبرنامج الذي تم تطويره من قبل رئيس الوزراء بالوكالة مهدي جمعة في سبتمبر 2014 يستحق أن يتم النظر فيه بشكل جدي، إن ترتيبات صندوق النقد الدولي لسنة 2013 توفر نقطة بداية مماثلة ومن أجل المحافظة على الدعم من صندوق النقد الدولي عندما ينتهي برنامجه الحالي في صيف 2015 سوف يتوجب على تونس التفاوض على التزامات جديدة.

في هذه الأثناء يتوجب على الديمقراطيات الغربية أن تقوم بواجبها والمحافظة على تواصلها مع تونس، فهناك دور لشراكة دوفال للدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية، حيث تعهدت الدول الثماني العظام بدعم جهود الدول العربية للتوصل إلى مجتمعات حرة وديمقراطية ومتسامحة، إن من غير المرجح أن تؤدي هذه الآلية لجمع تمويل كبير جديد ولكن بإمكان الدول المشاركة توفير الدعم السياسي والتقني الحيوي المتعلق بالإصلاحات الهيكلية والتكامل الإقليمي وتنمية القطاع الخاص.

وبشرط استمرار احتواء التهديدات الأمنية فإن التوصل إلى توافق مبكر

ضمن تونس على أجندة اقتصادية ذات مصداقية سوف يفتح المجال لتدفق أكبر مصدر ممكن من مصادر رأس المال، الأسواق المالية العالمية، إن الأموال القادمة وما يلي ذلك من نمو وخلق للوظائف سوف يعمل على تدعيم الديمقراطية مما يساعد في تقوية المكتسبات المثيرة للإعجاب والتي حققتها تونس حتى الآن.

الزعامة الأميركية في عالم متعدد الأقطاب

باولا سوباتشي(*)

إن التخلي عن الأضواء ليس بالأمر السهل أبدا. فالولايات المتحدة، مثلها في ذلك كمثل العديد من المشاهير المتقدمين في السن، تناضل من أجل تقاسم الساحة مع وجوه جديدة، وخاصة الصين. وتوفر الاجتماعات المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ المؤسستين اللتين تهيمن عليهما الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ـ فرصة مثالية لتغيير ذلك الأمر.

يتعين على الولايات المتحدة أن تتصالح مع الواقع وتدرك أن العالم قد تغير. وكلما طال أمد حالة الإنكار التي تعيشها الولايات المتحدة، زاد الضرر الذي تلحقه بمصالحها ونفوذها العالمي، الذي يظل كبيراً وإن كانت الحدود الذي تقيده أكثر من أي وقت مضى.

لم يَعُد العالم يلتزم بنظام الحرب الباردة الثابت، حيث تخوض كتلتان مواجهة مفتوحة ولكنها تتسم بالحذر. ولم يعد يعمل وفقاً للسلام الأميركي الذي كانت له الغَلَبة طيلة العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي، عندما برزت الولايات المتحدة لفترة وجيزة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة.

(*) مديرة أبحاث الاقتصاد الدولي لدى تشاثام هاوس، وأستاذة الاقتصاد في جامعة بولونيا.

إن عالم اليوم يرتكز على نظام متعدد الأقطاب، والذي نشأ نتيجة لصعود الاقتصادات النامية ــ وأبرزها الصين ــ كقوى فاعلة رئيسة في التجارة والتمويل. والآن بات لزاماً على الولايات المتحدة ــ ناهيك عن دول مجموعة السبع الأخرى ــ أن تتنافس وتتعاون ليس فقط مع الصين، بل وأيضاً الهند والبرازيل وغير ذلك من القوى الصاعدة، من خلال المنتديات الموسعة مثل مجموعة العشرين.

ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة أن تُظهِر الزعامة والقدرة على التكيف. ولا يسعها أن ترفض دعم الجهود التي تبذلها الصين لتوسيع دورها في الحوكمة العالمة. ولا ينبغي لها أن تطلق انتقادات قاسية لحلفائها عندما لا يحذون حذوها، كما فعلت عندما أعلنت المملكة المتحدة عن اعتزامها الانضمام إلى البنك الآسيوي الجديد للاستثمار في البنية الأساسية بقيادة الصين.

ويبدو أن الولايات المتحدة لا تزال عالقة في نظام بريتون وودز، وهو النظام القائم على القواعد ــ الذي ارتكز على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أضفى نظام بريتون وودز الطابع المؤسسي على التفوق الجيوسياسي الأميركي، الأمر الذي حمل القوة الإمبراطورية القديمة، المملكة المتحدة، على التنحي جانبا ــ وهي الخطوة التي اتخذتها بسماحة، ولو بيأس بعض الشيء، نظراً إلى وضعها الاقتصادي الحَرِج بعد الحرب.

ولكن على مر السنين أصبح نظام بريتون وودز، بالمزيج الذي اتسم به بين التعددية الليبرالية والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، يرمز للهيمنة الأنجلو أميركية على الاقتصاد العالمي، والتي ينتقدها كثيرون في العالم الآن، وبشكل خاص منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. وبوجه خاص، عمل إجماع واشنطن ــ مجموعة مبادئ السوق الحرة التي تؤثر على السياسات

في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ على توليد قدر كبير من الاستياء، وخاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية في تسعينيات القرن الماضي.

وليس من المدهش على هذه الخلفية أن نعرف أن الصين كانت تستخدم نفوذها العالمي المتنامي للمساعدة في هندسة نظام اقتصادي جديد ـ حيث اليد العليا ليست للدولار الأميركي. والواقع أن تشو شياو تشوان، محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني)، دعا مراراً وتكراراً إلى التحول باتجاه نظام نقدي دولي يسمح باستخدام عملات متعددة للمدفوعات والاستثمار. ومثل هذا النهج من شأنه أن يخفف من المخاطر وتأثير أزمات السيولة، في حين يفصل النظام النقدي الدولي عن «الظروف الاقتصادية والمصالح السيادية لأي بلد منفرد».

بطبيعة الحال، ترى الصين أن عملتها، الرنمينبي، لا بد أن تلعب في نهاية المطاف دوراً مركزياً في هذا النظام النقدي الجديد، بما يعكس دور الصين ليس فقط باعتبارها محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي العالمي، بل أيضاً بوصفها أكبر دائن في العالم. والواقع أن الصين، جنباً إلى جنب مع غيرها من الاقتصادات ذات الأهمية الجهازية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ومنطقة اليورو)، تدفع الاتجاهات التي تمتد إلى ما وراء حدودها كثيرا، في السراء والضراء.

منذ عام 2009، كانت القيادة الصينية تسعى إلى تنفيذ مجموعة من السياسات التي تشجع استخدام الرنمينبي في التجارة الإقليمية وتقليل اعتمادها على الدولار في المدفوعات الدولية. ولكن توسيع دور الرنمينبي في النظام النقدي الدولي ليس سوى خطوة أولى نحو إضفاء الطابع المؤسسي على نظام عالمي متعدد الأقطاب. كما قادت الصين إنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف، حيث يأتي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية في أعقاب

بنك التنمية الجديد، الذي أنشأته مع اقتصادات ناشئة رئيسة أخرى (البرازيل وروسيا والهند وجنوب أفريقيا).

باتخاذ هذه الخطوات، لفت زعماء الصين الانتباه إلى عدم كفاية النظام النقدي الدولي القائم، وإطاره المؤسسي، في ظل الاقتصاد العالمي المعقد متعدد الأطراف. وبشكل خاص، تسلط أجندة الصين الضوء على التساؤلات حول قدرة أميركا على توفير السيولة اللازمة لدعم التجارة الدولية والتمويل.

من المؤكد أن الولايات المتحدة محقة في التساؤل حول ما إذا كان النظام الجديد الذي تأمل الصين في بنائه على نفس القدر من الانفتاح والاستناد إلى القواعد الذي كان عليه النظام الذي تزعمته أميركا ــ النظام الذي مكن الصين من امتلاك القدرة للوصول إلى الأسواق والتي كانت تحتاج إليها لتحقيق نهضتها الاقتصادية المذهلة. ولكن الإجابة عن هذا التساؤل لن تتسنى إلا من خلال إشراك الصين في القضايا المرتبطة بإصلاح الحوكمة العالمية ــ وليس بإنكار أن الحاجة إلى التغيير واردة على الإطلاق.

ومع استمرار الولايات المتحدة بعناد في تبني سياسة الاحتواء في التعامل مع الصين ــ التي تجسدت في حربها ضد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، واتهاماتها المتواصلة للصين بالتلاعب بالعملة، فإنها تخاطر بفقدان قدرتها على تشكيل أي نظام جديد. وقد تكون النتيجة عالما يتألف من كتل مفتتة ــ وهي النتيجة التي من شأنها أن تقوض ليس فقط الازدهار العالمي، بل وأيضاً التعاون بشأن التحديات المشتركة، وتقدم اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فرصة مهمة للتبشير بنهج جديد في التعامل مع الصين.

الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يقود حربا ثقافية

مارك رو(*)

في مؤتمر مغلق حضره كبار المصرفيين والقائمين على الهيئات التنظيمية وبعض الأكاديميين، استغل محافِظ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي دانييل تارولو ورئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ويليام دودلي مكانتهما النافذة للقيام بعمل غير متوقع على الإطلاق. فبدلاً من التركيز على كيفية تعزيز استقرار البنوك عبر توجيه المزيد من رأس المال نحو أكبر المؤسسات، والحد من أكثر أنشطتها خطورة، وتحديد كيفية إدارة البنوك الفاشلة من دون التدخل لإنقاذها، انهمك المسؤولون في مناقشة أحوال المصرفيين أنفسهم.

فقد ركز تارولو على سوء السلوك الإداري، زاعماً أن المديرين الذين لا يذعنون بالكامل وعن طيب خاطر للتنظيمات، لابد أن يواجهوا عقوبات أشد صرامة من تلك التي يواجهونها الآن. وبدلاً من إلقاء اللوم على مخالفات وانتهاكات ترتكب من قِبَل «بضع تفاحات فاسدة»، أصر على ضرورة فرض المؤسسات لضوابط تمنع «التفاحات الفاسدة» من تسميم المنظمة بالكامل.

ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على المنظمات أن تعمل على ترسيخ احترام

(*) أستاذ في كلية الحقوق بجامعة هارفارد.

القانون، والتنظيم، وثقة الجماهير في أنظمة التعويضات والمكافآت والرواتب الداخلية. وعلاوة على ذلك، استشهد تارولو بملاحقة الأفراد جنائياً وسجنهم باعتبار ذلك الوسيلة الأكثر فاعلية لردع السلوك غير القانوني، مثل انتهاكات قانون منع الاحتكار.

ولكن بطبيعة الحال، وكما اعترف تارولو شخصياً، فإن ملاحقة أي فرد جنائياً في مثل هذه الانتهاكات أمر صعب، لأن القائمين على التنظيم يفتقرون إلى صلاحيات الضبطية الجنائية، بسبب العقبات الاستدلالية المرتفعة والظروف غير المؤكدة غالباً. ولكن القائمين على التنظيم لم يستغلوا الصلاحيات التي يملكونها بالفعل لمعاقبة المديرين المنحرفين، فبوسعهم أن يمنعوا هؤلاء الأفراد من العمل في مجال التمويل.

ووفقاً لتارولو فإن قِلة من حالات «حظر ممارسة العمل المصرفي» المختارة بعناية من الممكن أن تغير الصناعة المالية إلى الأفضل. كما حث تارولو مجالس إدارة البنوك وكبار المسؤولين التنفيذيين على استباق حالات الحظر هذه بفصل المديرين الأكثر إثارة للريبة علنا، وليس صرفهم من الباب الخلفي بهدوء. وهذه العقوبة العلنية كفيلة بردع بقية العاملين في المنظمة عن السلوك السيئ.

كما وضع دودلي عبء التغيير على كبار مديري البنوك. وفي مناقشة ثقافة البنوك ــ الموضوع الرئيس على قائمة اهتماماته هو وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ــ شجع دودلي كبار المصرفيين على مواءمة ثقافات منظماتهم مع المصلحة العامة والقيم التنظيمية المتغيرة. وبدلاً من النظر إلى القانون باعتباره مشكلة ينبغي لهم التعامل معها..

والتهرب منها إن أمكن، فيتعين على المصرفيين أن يدركوا أهميته الحيوية ويحترمونها (وهي النقطة التي ذكرها تارولو أيضاً). وبهذا المعنى،

كما يقول دودلي، فإن الصناعة المصرفية «ليست قريبة إلى حيث ينبغي لها أن تكون».

ومثله كمثل تارولو، أكَّد دودلي ضرورة عدم التعامل مع الانتهاكات بوصفها تصرفات معزولة يمارسها موظفون منحرفون، بل كدليل على فشل كبار المديرين ــ من مجلس الإدارة إلى الجناح التنفيذي ــ في توجيه ثقافة البنك على النحو الصحيح.

وبالتالي فإن الانتهاكات لابد أن تعمل على تحفيز الجهود المتضافرة من جانب كبار المديرين لإخضاع المصرفيين المارقين المزعومين لسيطرتهم وتشريب منظماتهم بروح الالتزام والنزاهة. وإذا عجزوا عن القيام بهذه المهمة فإن الاستنتاج المعقول كما يرى دودلي هو أن المنظمة أكبر من أن تُدار بنجاح.

وقد يرى بعض المستمعين على الأقل أن هذا البيان ربما يثير ذكريات عن التاجر المعروف باسم «حوت لندن»، الذي خسر ستة مليارات دولار على الأقل في جيه بي مورجان تشيس ــ أكبر بنوك أميركا ــ في عام 2012. فقد فشل فريق إدارة المخاطر في البنك، وهو الأفضل سُمعة في العام، في تحديد هوية التاجر المارق الذي كان بين ظهرانيهم إلى أن فات الأوان.

إن التركيز على مسؤولية الأفراد داخل البنوك يمثل تغييراً ملحوظاً في النهج الذي يتبناه القائمون على التنظيم، وقد تعزز ذلك التغيير بفعل مبادرة ثالثة، والتي أكَّد عليها متحدثون آخرون: استخدام نظام التعويض المؤجل القائم على الدين لربط أجور المديرين بسلامة البنك وصحته.

ولن يكون تحفيز التحول في ثقافة البنوك بالمهمة اليسيرة. فالمصرفيون يعلمون أن خوض قدر كبير من المخاطر المنخفضة الاحتمالات والعالية التأثير يفيد غالباً المساهمين في البنك ويعزز من مكافآتهم شخصياً. ولكن عندما

تسوء الأمور، فإن الحكومة تتحمل قسماً كبيراً من الفاتورة ــ ويعاني الاقتصادي الحقيقي.

وما يزيد من تعقيد الأمور، أن خوض المجازفات من قِبَل البنوك ــ وبمستويات قصوى غالباً ــ ليس في كل الأحوال تصرّفاً غير أخلاقي ومارقاً ومحتالًا. فهو كثيراً ما يبدو مسؤولاً ومبدعاً. والمشكلة في الإبداع هي أن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالتأثير الذي قد يخلفه على وجه التحديد. والواقع أن الأزمة المالية في الفترة 2008-2009 كانت راجعة إلى الخطأ والمعلومات غير الصحيحة وليس الاحتيال وسوء السلوك الصريح من قِبَل المصرفيين.

ومع ذلك فإن مثل هذه المبادرات الثقافية والسلوكية التي اقترحها تارولو ودودلي تستحق المتابعة. والواقع أن التوفيق بين المصالح المالية للمديرين وكبار المصرفيين وبين الجهود التي يبذلها القائمون على التنظيم لتعزيز رأس المال والحد من المجازفة، وجعل إفلاس البنوك احتمالاً حقيقياً من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو جعل البنوك أكثر أماناً.

ولكن هناك نصيحة بالغة الأهمية: فلابد أن تكون الأولوية للأهداف التنظيمية الأساسية التي يحددها القائمون على التنظيم قبل الأهداف الناعمة المرتبطة بالثقافة، والتي من الواجب أن تدعم الأهداف الأساسية لا أن تحل محلها. ومن الواضح أن تارولو ودودلي يدركون هذا ــ ولكن غيرهم من المسؤولين الأقل مهارة قد لا يدركونه.

وإذا بدأت الجهود التي تركز على الناس في حجب المسؤوليات الأساسية التي يتولاها القائمون على التنظيم، فإن قدراً كبيراً من التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة نحو تعزيز السلامة المصرفية سوف يذهب أدراج الرياح. وقد يتبين أن هذا كان بمثابة الخطوة الأكثر خطورة على الإطلاق.

الأسواق الناشئة
بعد رفع بنك الاحتياطي لأسعار الفائدة

نوريل روبيني(*)

كان احتمال شروع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في الخروج من سياسة أسعار الفائدة صِفر في وقت لاحق من هذا العام سبباً في تأجيج المخاوف المتنامية من تجدد التقلبات في أسواق العملة والسندات والأسهم في الاقتصادات الناشئة. وكان القلق مفهوما: فعندما أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي في عام 2013 إلى أن نهاية سياسة التيسير الكمي باتت وشيكة، أرسلت «نوبة الخفض التدريجي» الناجمة عن ذلك موجات الصدمة عبر العديد من الأسواق المالية والاقتصادات في البلدان الناشئة.

ويُخشى أن يتسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، والزيادة المرجحة في قيمة الدولار نتيجة لذلك، في إلحاق الضرر الشديد بالحكومات والمؤسسات المالية والشركات، بل وحتى الأسر، في الأسواق الناشئة. فبعد اقتراضها تريليونات الدولارات في السنوات القليلة الأخيرة، سوف تواجه الآن زيادة في القيمة الحقيقية لهذه الديون بالعملة المحلية، في حين تتسبب أسعار الفائدة المتزايدة الارتفاع في الولايات المتحدة في دفع أسعار الفائدة المحلية

(*) رئيس مؤسسة روبيني للاقتصاد العالمي (www.roubini.com)، وأستاذ الاقتصاد في كلية شترين لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك.

في الأسواق الناشئة إلى الارتفاع إلى مستويات أعلى، وبالتالي زيادة تكاليف خدمة الديون.

ولكن برغم أن توقع رفع أسعار الفائدة من قِبَل بنك الاحتياطي الفيدرالي من المرجح أن يؤدي إلى خلق اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة، فإن خطر اندلاع أزمات صريحة أقل ترجيحاً إلى حد كبير. فبادئ ذي بدء، في حين فاجأت نوبة الخفض التدريجي الأسواق في عام 2013، فإن اعتزام بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة هذا العام، والذي أعلنه صراحة على مدى عِدة أشهر، لن يكون مفاجئا. ومن المرجح فضلاً عن ذلك أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة في وقت لاحق وبسرعة أبطأ كثيراً مقارنة بالدورات السابقة، فيستجيب بشكل تدريجي للعلامات التي تشير إلى أنَّ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أصبح قوياً بالقدر الكافي لتحمل تكاليف الاقتراض الأعلى. وسوف تستفيد من هذا النمو الأقوى الأسواق الناشئة التي تصدر السلع والخدمات للولايات المتحدة.

سبب آخر لعدم الذعر هو أن البنوك المركزية شددت بالفعل سياساتها النقدية إلى حد كبير، خلافاً لما حدث في عام 2013، عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة في العديد من الاقتصادات الناشئة الهشة. ولأن أسعار الفائدة بلغت مستوى يتجاوز أو يقترب من 10% في العديد من هذه الاقتصادات، فإن السلطات ليست متخلفة عن المنحنى كما كانت حالها في عام 2013. فقد تم تشديد السياسات المالية والائتمانية المسترخية أيضا، الأمر الذي أدى إلى تقليص عجز الحساب الجاري والعجز المالي الضخم. ومقارنة بعام 2013، عندما كانت أسعار العملات والأسهم والسلع الأساسية والسندات أعلى مما ينبغي، بدأ التصحيح بالفعل في أغلب الأسواق الناشئة، الأمر الذي يحد من الحاجة إلى المزيد من التعديلات الكبرى عندما يتحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

وفي المقام الأول من الأهمية، أصبحت أغلب الأسواق الناشئة اليوم أكثر صحة على المستوى المالي مقارنة بما كانت عليه قبل عقد أو عقدين من الزمان، عندما أدت الهشاشة المالية إلى اندلاع أزمات العملة والديون السيادية والأزمات المصرفية. وأغلبها تتمتع الآن بأسعار صرف مرنة، وهذا يجعلها أقل عُرضة للانهيار المعطل لربط العملات، فضلاً عن الاحتياطيات الكافية لحمايتها من التكالب على عملاتها، وديونها الحكومية، وودائعها المصرفية. وأغلب الأسواق الناشئة لديها حصة أصغر من الديون المقومة بالدولار نسبة إلى الديون بالعملة المحلية مقارنة بما كانت عليه حالها قبل عشر سنوات، وهو ما من شأنه أن يحد من الزيادة في أعباء الديون المستحقة عليها عندما تنخفض قيمة العملة. وأنظمتها المالية أكثر صحة أيضا، مع احتفاظها بقدر أكبر من رأس المال والسيولة مقارنة بما كان لديها عندما شهدت أزمات مصرفية. وباستثناءات قليلة، لا تعاني أغلب الأسواق الناشئة من مشاكل تتعلق بقدرتها على سداد ديونها؛ وبرغم أن الديون الخاصة والعامة كانت في ارتفاع سريع في السنوات الأخيرة، فإن هذا الارتفاع بدأ من مستويات منخفضة نسبيا.

الواقع أن المشاكل المالية الخطيرة في العديد من الاقتصادات الناشئة ــ وخاصة بين منتجي النفط والسلع الأساسية المعرضين للتباطؤ في الصين ــ لا ترتبط بما يفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. فقد اشتكت البرازيل، التي سوف تشهد ركوداً ومعدلات تضخم مرتفعة هذا العام، عندما أطلق بنك الاحتياطي الفيدرالي برنامج التيسير الكمي ثم عندما أوقف التيسير الكمي. ولكن أغلب المشاكل التي تواجهها كانت ناجمة عن تصرفاتها ــ نتيجة للسياسات النقدية والمالية والائتمانية المتراخية، والتي بات لزاماً عليها أن تعمل على تشديدها جميعاً الآن، خلال فترة ولاية الرئيسة ديلما روسوف الأولى.

والمتاعب التي تواجهها روسيا أيضاً لا تعكس تأثير السياسات التي ينتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. ذلك أن اقتصادها يعاني نتيجة

لهبوط أسعار النفط والعقوبات الدولية التي فرضت عليها في أعقاب غزوها أوكرانيا ــ وهي الحرب التي سوف تضطر أوكرانيا الآن إلى إعادة هيكلة ديونها الأجنبية، التي تسببت الحرب، والركود الشديد، وانخفاض قيمة العملة في جعلها غير قابلة للاستدامة.

وعلى نحو مماثل، كانت فنزويلا تعاني من عجز مالي كبير وتتحمل التضخم المرتفع حتى عندما كانت أسعار النفط أعلى من مائة دولار للبرميل؛ وفي ظل الأسعار الحالية، قد تضطر إلى التخلف عن سداد ديونها العامة، ما لم تقرر الصين إنقاذها. وعلى نحو مماثل، كانت بعض الأزمات الاقتصادية والمالية التي واجهتها جنوب أفريقيا والأرجنتين وتركيا راجعة إلى السياسات الرديئة والشكوك السياسية الداخلية، وليس تصرفات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

باختصار، سوف يتسبب خروج بنك الاحتياطي الفيدرالي من أسعار الفائدة صِفر في خلق مشاكل خطيرة لاقتصادات الأسواق الناشئة التي هي في احتياج شديد الاقتراض الداخلي والخارجي، ولديها كميات ضخمة من الديون المقومة بالدولار، وتعاني من هشاشة الاقتصاد الكلي. وسوف يؤدي التباطؤ الاقتصادي في الصين، فضلاً عن انتهاء الدورة الفائقة للسلع الأساسية، إلى خلق المزيد من الرياح المعاكسة للاقتصادات الناشئة، والتي لم تنفذ أغلبها الإصلاحات البنيوية اللازمة لتعزيز النمو المحتمل.

ولكن مرة أخرى، كانت هذه المشاكل راجعة إلى تصرفات شخصية، والعديد من الاقتصادات الناشئة تتمتع بأسس كلية وبنيوية أقوى، وهو ما من شأنه أن يعطيها قدراً أكبر من المرونة والصمود عندما يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة. وعندما يحدث ذلك، فسوف يعاني البعض أكثر من غيرهم؛ ولكن باستثناءات قليلة تفتقر إلى الأهمية الجهازية، لن تندلع أزمات واسعة النطاق.

مجلس الاحتياطي الفيدرالي

روبرت هيلر(*)

هناك فارق كبير بين تفويض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بالحفاظ على «استقرار الأسعار» -كما يقضي قانون الاحتياطي الفيدرالي- والهدف الذي اختاره بنك الاحتياطي الفيدرالي بنفسه بالحفاظ على معدل التضخم السنوي عند مستوى 2%. كيف إذن تمكن صناع السياسات من وضع الأخير في محل الأول؟

إن مصطلح «استقرار الأسعار» يفسر نفسه بنفسه: فهو يعني أن أية حزمة من السلع سوف تظل تكلفتها ثابتة بعد عشر سنوات أو خمسين سنة أو حتى مائة سنة من الآن. وعلى النقيض من ذلك، إذا شهد أي بلد تضخماً بنسبة 2% على مدى عشر سنوات، فإن السلع نفسها التي يمكن شراؤها بمائة دولار اليوم سوف تتكلف 122 دولاراً بحلول نهاية هذا العقد. وبعد مائة سنة سوف يكون سعرها 724 دولاراً.

في شهادتها أمام الكونغرس مؤخراً، أشارت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين مرات عدة إلى تفويض الحفاظ على «استقرار الأسعار»؛

(*) عضو سابق في مجلس محافظي البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

ولكنها ذكرت هدف الحفاظ على التضخم بنسبة 2% سنوياً عدد مرات أكبر. فقالت: «إن التضخم في الولايات المتحدة يظل أقل من هدف اللجنة بنسبة 2%»، وأضافت: «وتظل الدرجة العالية الحالية من توفيق السياسات ملائمة لتشجيع المزيد من التحسن في ظروف سوق العمل وعودة التضخم نحو نسبة 2% في الأمد المتوسط».

تُرى هل يريد بنك الاحتياطي الفيدرالي حقاً زيادة التضخم السنوي إلى 2%، حتى يرتفع مستوى الأسعار في البلاد بأكثر من 700% على مدى القرن المقبل؟ أهذا هو ما كان الكونغرس يسعى إليه عندما طلب من بنك الاحتياطي الفيدرالي تحقيق «استقرار الأسعار»؟

كان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق ألان غرينسبان يعلم أن هذا لم يكن مطلب الكونغرس. ففي الثاني من يوليو 1996، في اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية التي كانت تعكف على مناقشة مستفيضة لهدف التضخم المناسب لبنك الاحتياطي الفيدرالي، طرح غرينسبان سؤالاً بسيطاً: «هل نتحدث عن استقرار الأسعار أم عن التضخم بنسبة صِفر؟ كما نعلم جميعاً، هذان أمران منفصلان».

وسرعان ما تحولت المناقشة إلى صعوبة قياس التضخم بدقة والحاجة إلى بناء «وسادة أمان» لتجنب التضخم. ووفقاً لغرينسبان فإن «استقرار الأسعار هو تلك الحالة حيث لا تؤثر التغيرات المتوقعة على المستوى العام للأسعار بشكل فعّال في القرارات التي تتخذها الشركات والأسر». والواقع أن يلين، التي كانت آنذاك محافظة لأحد بنوك الاحتياطي الفيدرالي، لم تكن راضية عن ذلك الوصف، فسألت: «هل يمكنك أن توضح هذا بالأرقام؟» فأجاب غرينسبان: «أستطيع أن أقول إن الرقم هو صِفر، إذا تم قياس التضخم بالشكل الصحيح».

في ذلك الوقت الذي شهد اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، كان

مؤشر أسعار المستهلك يتزايد بنحو 3% سنوياً. وقد ركزت أغلب المناقشة على ما إذا كان من الواجب على بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يعمل على إبطاء نمو الأسعار السنوي إلى 2% أو حتى أقل، وبالتالي تعزيز المكاسب التي تحققت في المعركة الصعبة ضد التضخم التي شنها صناع السياسات على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة. وقد لخص غرينسبان الاجتماع قائلا: «لقد اتفقنا جميعاً الآن على 2%...»

وهكذا، ولِد هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي بالحفاظ على التضخم عند مستوى 2%. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، زعم العديد من أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية أن معدل التضخم قد ينخفض إلى أقل من 2%، ولكن لم يزعم أحد أن التضخم لابد أن يُدفَع إلى الارتفاع إذا تحقق معدل أقل ولكن ليس إلى المستوى السلبي.

وبعد المناقشة، أوصى غرينسبان أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بالإبقاء على هذه المناقشة حول هدف التضخم سراً. وقد حذر قائلاً: «أقول لكم، إذا خرج الحديث عن هدف التضخم هذا من هذه الغرفة، فسوف يخلق لنا عدداً من المشاكل أكبر من كل توقعاتكم». ولا تشير محاضر الاجتماع الرسمية إلى المناقشة الكاملة لهدف التضخم، والتي استغرقت ساعات طويلة، ولم تعلن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية رسمياً قط هدفها بنسبة 2% للتضخم إلى أن فعل ذلك أخيراً رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكي، سلف يلين، في عام 2012.

والآن، أصبح هدف الإبقاء على معدل التضخم عند مستوى 2% في طليعة عملية صنع القرار في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية. على سبيل المثال، برغم أن التضخم السنوي بلغ 0,8% في ديسمبر 2014، فإن محاضر اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية في يناير 2015 تشير عدة مرات إلى حاجة اللجنة إلى «تحقيق تقدم نحو أهدافها المتمثلة في التشغيل الأقصى

للعمالة والتضخم بنسبة 2%» من خلال الحفاظ على موقف سياسي متكيف للغاية. والآن أصبحت زيادة معدل التضخم الهدف المعلن لسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي.

الواقع أن الكونغرس لم يمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي التفويض بملاحقة هذا الهدف. إن قانون الاحتياطي الفيدرالي واضح: فلابد أن يعمل بنك الاحتياطي الفيدرالي على تحقيق «استقرار الأسعار» للعملة الأميركية، جنباً إلى جنب مع أسعار الفائدة المعتدلة والتشغيل الأقصى للعمالة. وما دام التضخم عند مستوى ما بين صِفر% و2%، فينبغي لبنك الاحتياطي الفيدرالي أن يعلن النصر ويترك الأمر على حاله هذه.

التعافي الأميركي المحفوف بالمخاطر

مارتن فيلدشتاين(*)

يقترب اقتصاد الولايات المتحدة من تحقيق هدف التشغيل الكامل للعمالة، وربما وصل إلى هناك بالفعل. ولكن اتجاه تشغيل العمالة الواعد في أميركا يأتي مصحوباً بزيادة كبيرة في مخاطر القطاع المالي، نظراً للسياسة النقدية مفرطة التيسير التي استخدمت لتحقيق التعافي الاقتصادي الحالي، فقد انخفض معدل البطالة الإجمالي إلى 5,5% فقط، ولا يتجاوز معدل البطالة بين خريجي الجامعات الآن 2,5%. أما الزيادة في التضخم والتي تحدث عادة عندما يبلغ الاقتصاد مستويات تشغيل العمالة هذه فقد تأجلت مؤقتاً بفِعل انخفاض سعر النفط وارتفاع قيمة الدولار بنسبة 20%. والدولار الأقوى لا يعمل على خفض تكاليف الواردات فحسب بل ويفرض أيضاً ضغوطاً تدفع أسعار المنتجات المحلية التي تنافس الواردات إلى الانخفاض. ومن المرجح أن يبدأ التضخم بالارتفاع في العام المقبل.

وتعكس العودة إلى العمالة الكاملة استراتيجية بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي المتمثلة في «السياسة النقدية غير التقليدية» ــ مزيج من عمليات

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد.

الشراء الضخمة من الأصول طويلة الأجل والمعروف باسم التيسير الكمي ووعده بالإبقاء على أسعار الفائدة قصيرة الأجل قريبة من الصِفر. وكان انخفاض مستوى كل أسعار الفائدة نتيجة لهذه السياسة سبباً في دفع المستثمرين إلى شراء الأسهم وزيادة أسعار المساكن المشغولة بمالكيها. ونتيجة لهذا، ارتفعت القيمة الصافية للأسر الأميركية بنحو 10 تريليونات دولار في عام 2013، الأمر الذي أدى إلى زيادات في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الأعمال التجارية.

بعد التعافي الأولي بالغ التباطؤ، بدأ الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات سنوية تجاوزت 4% في النصف الثاني من عام 2013. واستمر الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الأعمال التجارية على ذلك المعدل في عام 2014 (باستثناء الربع الأول، نظراً إلى التأثيرات المرتبطة بالطقس والتي خلفها شتاء قارس بدرجة غير عادية). وبفضل النمو القوي ارتفع معدل تشغيل العمالة ودفع الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل للعمالة.

ولكن السياسات النقدية غير التقليدية التي انتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي ساعدت أيضاً في خلق تهديدات خطيرة للقطاع المالي والاقتصاد ككل. ذلك أن أسعار الفائدة بالغة الانخفاض والسائدة الآن كانت سبباً في دفع المستثمرين إلى خوض مجازفات مفرطة من أجل تحقيق عائد حالياً أعلى على محافظهم الاستثمارية، وغالباً للوفاء بالتزامات العائد التي تحددها عقود التقاعد والتأمين، وكان هذا السعي إلى تحقيق العائد سبباً في دفع أسعار كل السندات طويلة الأجل إلى الارتفاع لمستويات غير قابلة للاستمرار، وتضييق الفوارق الائتمانية على سندات الشركات وديون الأسواق الناشئة، ورفع الأسعار النسبية للعقارات التجارية، ودفع نسبة أسعار سوق الأسهم إلى المكاسب إلى الارتفاع بنسبة 25% أعلى من المتوسط التاريخي، كما تسببت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في دفع المقرضين إلى خوض المزيد من

المجازفات من أجل الحفاظ على الأرباح. وتقدم البنوك وغيرها من المقرضين الائتمان لمقترضين أقل جودة، ومقترضين مثقلين بكميات ضخمة من الديون القائمة، وفي هيئة قروض أيسر شروطاً للمقترضين (ما يسمى «قروض التعاهد الخفيفة»).

وعلاوة على ذلك، تسببت أسعار الفائدة المنخفضة في خلق مشكلة جديدة: عدم توافق السيولة. فقد ساعدت تكاليف الاقتراض الميسرة في تغذية زيادة هائلة في إصدار سندات الشركات، والتي يحتفظ بكثير منها في هيئة صناديق الاستثمار المشتركة في السندات أو صناديق الاستثمار المتداولة. ويعتقد المستثمرون في هذه الصناديق ــ عن حق ــ أنها تتمتع بسيولة كاملة. وبوسعهم أن يطالبوا بأموالهم نقداً بعد يوم واحد. ولكن في هذه الحالة، يتعين على صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار المتداولة بيع هذه السندات الشركاتية. وليس من الواضح من سيكون المشترون، وخاصة بعد أن قيد تشريع دود-فرانك للإصلاح المالي في عام 2010 ما يجوز للبنوك أن تقوم به.

ورغم الحديث عن تعويض هذه المخاطر بسياسات التحوط الكلي، فلا وجود لمثل هذه السياسات في الولايات المتحدة، باستثناء زيادة متطلبات رأس المال التي فرضت على البنوك التجارية.

هذا هو إذن الموقف الذي يواجهه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في حين ينظر في «تطبيع» السياسة النقدية. ولهذا فإن بعض أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (هيئة صنع السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي) يخشون أن يؤدي رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل على الأموال الفيدرالية إلى إشعال شرارة ارتفاع كبير في أسعار الفائدة الأطول أجلا، على نحو يكبد المستثمرين والمقرضين الخسائر، وبتأثيرات سلبية على الاقتصاد. ويخشى آخرون أنه حتى في غياب مثل هذه الصدمات المالية، لن يستمر الأداء

الاقتصادي القوي حالياً عندما ترتفع أسعار الفائدة. وهناك أعضاء آخرون في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يريدون الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة من أجل دفع معدل البطالة إلى المزيد من الانخفاض، برغم احتمالات تسارع التضخم والمزيد من مخاطر القطاع المالي.

ولكن في نهاية المطاف، يتعين على أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أن يدركوا أنهم لا يمكنهم تأجيل الزيادة في أسعار الفائدة إلى ما لا نهاية، وأنهم بمجرد البدء برفع أسعار الفائدة، يتعين عليهم أن يدفعوا أسعار الصناديق الفيدرالية الحقيقية (المعدلة تبعاً للتضخم) إلى 2% بسرعة نسبيا. وفي اعتقادي أنهم سوف يشرعون في زيادة أسعار الفائدة في سبتمبر، وأن سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سوف يرتفع إلى 3% عند نقطة ما من عام 2017.

التنافس على ضريبة الشركات

لورا تايسون(*)

برز إصلاح ضريبة الشركات كمجال للعمل الحزبي الثنائي المحتمل في الكونغرس الأميركي على مدى الأشهر القليلة المقبلة. ولكن الأسئلة الجوهرية حول النهج الصحيح تظل قائمة، وهناك اتفاق واسع النطاق على أن نظام ضرائب الشركات في الولايات المتحدة معيب للغاية. فمعدله مرتفع للغاية؛ وقاعدته ضيقة للغاية؛ وإدارته مكلفة؛ وهو مثقل بالائتمان، والخصومات، والأفضليات الخاصة التي تشوه القرارات وتلحق الضرر بالاقتصاد.

وبرغم المعدل المرتفع، فإن عائدات الضرائب على الشركات تشكل حصة صغيرة نسبياً من الإيرادات الحكومية، ويرجع هذا جزئياً إلى حصة متزايدة من العائدات التجارية الإجمالية ــ والتي تتجاوز 30% حالياً ــ تتدفق عبر ما يسمى منظمات «التمرير» التجارية، والتي لا تخضع لضريبة الشركات، والواقع أن أغلب إيرادات ضريبة الشركات يسددها عدد قليل من الشركات الكبرى المتعددة الجنسية والتي تكسب أكثر من نصف دخلها من عملياتها الخارجية.

(*) أستاذة في كلية هاس لإدارة الأعمال في جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

وتتنافس هذه الشركات في السوق العالمية مع شركات مقرها في بلدان تستخدم سياسات ضريبية داعمة للأعمال بهدف اجتذاب الاستثمارات، والدخل، والعوامل الخارجية المصاحبة للشركات المتعددة الجنسية. والمشكلة بالنسبة للولايات المتحدة هي أن الاقتصادات المتقدمة والناشئة كانت تخفض معدلاتها بشكل كبير، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة ــ التي كانت تفرض واحداً من أدنى معدلات ضريبة الشركات في العالم المتقدم بعد الإصلاح الضريبي في عام 1986 ــ في وضع غير موات إلى حد خطير.

وأخيراً، خفضت المملكة المتحدة معدلها إلى 20%، نصف مجموع المعدلات الفيدرالية ومتوسط الولايات الأميركية. ومنذ عام 2013، طبقت المملكة المتحدة معدلاً ضريبياً خاصاً على الدخل من براءات الاختراع، والذي سوف ينخفض تدريجياً إلى 10% بحلول عام 2017. وحالياً تطبق 12 دولة في الاتحاد الأوروبي أو تنفذ أنظمة ضريبية خاصة مماثلة، أو «صناديق براءات الاختراع» لاكتساب الدخل من الملكية الفكرية، والتي تخضع لمعدلات ضريبية بين 5% إلى 15%.

الواقع أن المعدل الضريبي النظامي على الشركات في الولايات المتحدة، الذي يبلغ 39% في المجموع، أعلى من المتوسط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 14 نقطة مئوية ــ الأمر الذي يجعله الأعلى في العالم المتقدم على الإطلاق. وتؤثر هذه الفوارق على قرارات الشركات حول حجم استثماراتها، وكيفية تمويل الاستثمار، ومكان تنفيذها. وكان الأساس المنطقي الداعم للنمو لخفض المعدل الأميركي بشكل كبير سبباً في حشد الدعم من قِبَل الحزبين الجمهوري والديمقراطي ــ وهو أمر نادر الحدوث في الكونغرس الأميركي اليوم. وقد اقترح أوباما معدلاً بنسبة 28%، مع معدل تفضيلي بنسبة 25% للتصنيع، وإضافة فقرات خاصة لتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير والطاقة النظيفة.

وهناك مجال آخر مثير للجدل، والذي يتمثل في كيفية إصلاح الأرباح الخارجية للشركات الأميركية المتعددة الجنسية. فكل أعضاء مجموعة الدول السبع، و28 دولة من أصل 33 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تطبق أنظمة ضريبية «إقليمية»، والتي تسمح للشركات العاملة على مستوى عالمي بإعادة أغلب عائداتها النشطة في الخارج من دون سداد ضريبة محلية إضافية كبيرة.

إن المعدل الضريبي المرتفع في أميركا والنهج العالمي المتمثل في فرض الضرائب على الأرباح الأجنبية التي تحققها شركاتها المتعددة الجنسية تعمل على تقويض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وفي عمليات الاستحواذ عبر الحدود. ويحاول القانون الأميركي الحالي تخفيف هذه العيوب التنافسية من خلال التأجيل، على النحو الذي يسمح للشركات الأميركية المتعددة الجنسية بتأخير مدفوعاتها الضريبية على أرباح الشركات الأجنبية التابعة لها إلى حين عودتها إلى الولايات المتحدة.

وتقترح إدارة أوباما إنهاء التأجيل، فتطالب بدلاً من ذلك الشركات الأميركية إما بسداد ضريبة فعّالة لا تقل عن 22,4% على أرباحها في كل منطقة أجنبية حيث تعمل، أو سداد ضريبة إضافية للولايات المتحدة على هذا الدخل وقت الحصول عليه. وسوف تشمل الأرباح المتأثرة على سبيل المثال حصة كبيرة من الدخل الأجنبي المكتسب من قِبَل شركات أميركية متعددة الجنسية في الولايات المتحدة، والذي مثل نحو 45% من إجمالي دخل الشركات الأميركية المتعددة الجنسية الأجنبي في عام 2012. وتطبق 16 دولة من أصل 28 دولة في الاتحاد الأوروبي معدلات ضريبية إجبارية أقل من 22,4%، ومن المرجح أن تكون المعدلات الضريبية الفعّالة أقل.

وعلاوة على ذلك، برغم أن الشركات غير الأميركية من الممكن أن تستفيد من صناديق البراءات السخية في 12 دولة في الاتحاد الأوروبي، فإن

الشركات الأميركية تخضع لمعدل الحد الأدنى الأعلى كثيراً، وهو ما من شأنه أن يقوض قدرتها على المنافسة في هذه الأسواق وعلى الاستحواذ على شركات أجنبية ذات ملكية فكرية مرغوبة. وقد تصبح بدلاً من ذلك أهدافاً أكثر جاذبية لمستحوذين أجانب وسوف تكون لديها حوافز أقوى لنقل مقارها، ومشاريع البحث والتطوير، والملكية الفكرية في المستقبل، إلى مناطق حيث الضريبة أقل ولديها أنظمة إقليمية.

في عالم حيث يتسم رأس المال بالقدرة على الانتقال السهل ــ وخاصة رأس المال غير المادي المربح مع العوامل الخارجية في مجال البحث والتطوير ــ يتعين على الولايات المتحدة أن تتبنى نظاماً إقليمياً «هجيناً» يشمل تدابير لحماية القاعدة تنسجم مع تلك المستخدمة بنجاح في بلدان أخرى متقدمة.

أميركا والصين ومفارقة الإنتاجية

ستيفن س. روتش(*)

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، دارت مناقشة حامية حول ما يسمى مفارقة الإنتاجية ــ عندما لم تكن الاستثمارات الضخمة في تكنولوجيا المعلومات تسفر عن تحسينات قابلة للقياس في الإنتاجية. والآن عادت هذه المفارقة، وهي تفرض مشكلة على كل من الولايات المتحدة والصين ــ وربما تحتل مكاناً بارزاً في الحوار الاستراتيجي والاقتصادي السنوي بين البلدين.

في عام 1987، قال روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل في تعليق ساخر شهير: «يمكنك أن ترى عصر الكمبيوتر في كل مكان، ولكن ليس في إحصاءات الإنتاجية». وفي التسعينيات بدا الأمر وكأن مفارقة الإنتاجية باتت محلولة، عندما شهدت أميركا نهضة إنتاجية مذهلة. فقد تسارع متوسط نمو الإنتاجية السنوي في قطاع الأعمال غير الزراعي إلى 2,5% في الفترة من 1991 إلى 2007، بعد أن كان الاتجاه المعتاد 1,5% في السنوات الخمس عشرة السابقة. وأخيراً تجسدت فوائد عصر الإنترنت. واختفت المخاوف بشأن تلك المفارقة.

(*) عضو هيئة التدريس في جامعة ييل، ورئيس مؤسسة مورجان ستانلي آسيا، وهو مؤلف كتاب «انعدام التوازن: علاقة الاعتماد المتبادل بين أميركا والصين».

ولكن يبدو أن الاحتفال كان سابقاً لأوانه. فبرغم اندلاع ثورة تكنولوجية أخرى، عاد نمو الإنتاجية إلى التباطؤ مرة أخرى. وهذه المرة كان الانكماش على نطاق عالمي، وكان له أبلغ الأثر على الدولتين الأكبر اقتصاداً في العالم، الولايات المتحدة والصين.

على مدى السنوات الخمس الماضية، من 2010 إلى 2014، هبط نمو الإنتاجية السنوي في الولايات المتحدة إلى 0,9% في المتوسط. بل إنه انحدر بمعدل 2,6% سنوياً في الربعين الأخيرين (في أواخر 2014 وأوائل 2015). ولو لم يحدث تنقيح كبير للبيانات، فيبدو أن نهضة الإنتاجية في أميركا صادفت متاعب ومشاكل خطيرة.

وتشهد الصين نمطاً مماثلا. فبرغم أن الحكومة لا تنشر إحصاءات الإنتاجية بانتظام، فإن المشكلة شديدة الوضوح: فقد كان إجمالي نمو العمالة الحضرية ثابتاً عند مستوى 2،13 مليون عامل سنوياً منذ عام 2013 ــ وهو ما يتجاوز كثيراً معدل النمو الذي استهدفته الحكومة بنحو 10 مليون عامل. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التوظيف مستمر على هذه الوتيرة السريعة في أوائل 2015.

من ناحية أخرى، تباطأ نمو الناتج عن الاتجاه الذي بلغ 10% على مدى 33 عاماً انتهت في عام 2011 إلى نحو 7% اليوم. ويشير هذا التباطؤ، في مقابل ثبات سرعة خلق فرص العمل، إلى تباطؤ لا لبس فيه في الإنتاجية.

وهنا تكمن أحدث المفارقات. ففي حين تدفع التكنولوجيات الثورية الآن خلق أسواق جديدة (وسائل الإعلام الرقمية وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة التي يمكن دمجها في ملابسنا)، وخدمات جديدة (إدارة الطاقة وتسلسل الحمض النووي)، ومنتجات جديدة (الهواتف الذكية والروبوتات)، وشركات جديدة في مجال التكنولوجيا (على بابا وأبل)، فمن المؤكد أن نمو الإنتاجية يشهد ارتفاعاً واضحا. وكما قد يقول سولو لو عاش في عصرنا هذا فإن «إنترنت الأشياء» أصبح في كل مكان باستثناء إحصاءات الإنتاجية.

ولكن هل هناك مفارقة حقا؟ يزعم روبرت جوردون من جامعة نورث وسترن أن الإبداعات التي تقودها تكنولوجيا المعلومات والإنترنت مثل معالجة البيانات آلياً بسرعة عالية والتجارة الإلكترونية تتضاءل إلى حد التقزم إذا قورنت باختراقات الثورة الصناعية، بما في ذلك المحرك البخاري، والكهرباء، والسباكة الداخلية. وهو يؤكد أنه برغم أن هذه الإبداعات أدت إلى تحولات هائلة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى ــ مثل ارتفاع معدلات مشاركة النساء في قوة العمل، وزيادة سرعة النقل، والتوسع الحضري، وتطبيع التحكم في درجات الحرارة ــ فإن دفع هذه التغيرات إلى التكاثر سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة.

وبقدر استيلاء تكنولوجيات اليوم الثورية على حياتنا ــ أقول هذا وأنا أحدق جهاز أبل واتش الجديد الأنيق ــ فأنا متعاطف مع حجة جوردون. فإذا كان لنا أن نتعامل مع أرقام الإنتاجية في الولايات المتحدة باعتبارها قريبة بأي شكل من القيمة الاسمية ــ من المحتمل أن يكون كل ما حققته أميركا هو تحسينات انتقالية في الكفاءة ترتبط بالتحول الذي بات ممكناً بفضل تكنولوجيا المعلومات من منصة تكنولوجية إلى أخرى.

يؤكد المتفائلون أن الإحصاءات الرسمية لا تغطي التحسن الملحوظ في نوعية الحياة، والذي قد يكون صادقا، وخاصة في ضوء التقدم الواعد في التكنولوجيا الحيوية والتعليم على شبكة الإنترنت. ولكن هذا يغفل جانباً أكثر أهمية في انتقاد قياس الإنتاجية وهو عدم احتساب كامل وقت العمل المرتبط بالاستخدام الواسع الانتشار لتطبيقات المعلومات المحمولة.

ففي الولايات المتحدة، تشير تقديرات مكتب إحصاءات العمل إلى أن طول متوسط أسبوع العمل ظل مستقراً عند نحو 34 ساعة منذ ظهور الإنترنت قبل عقدين من الزمان. ولكن هذا بعيد عن الحقيقة تماما: ذلك أن العاملين في مجال المعرفة يكدحون بشكل مستمر خارج المكتب التقليدي، فيراجعون

بريدهم الإلكتروني، ويحدثون جداول البيانات، ويكتبون التقارير، ويشاركون في العصف الذهني الجماعي. والواقع أن العاملين في مجال المعرفة من الموظفين الإداريين ــ أو أغلب العاملين في الاقتصادات المتقدمة ــ أصحبوا الآن مربوطين بأماكن عملهم 24 ساعة يوميا، وسبعة أيام في الأسبوع، وهو الواقع الذي لا ينعكس في الإحصاءات الرسمية.

إن نمو الإنتاجية لا يتحقق بالعمل لساعات أطول؛ بل بتوليد قدر أكبر من الناتج عن كل وحدة من مدخلات العمل. وأي حساب منقوص للناتج يتضاءل بالمقارنة بالحساب المنقوص لساعات العمل بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات.

وربما كان تباطؤ الإنتاجية في الصين أكثر اعتدالا. فهو ثمرة التحول البنيوي الناشئ في الاقتصاد الصيني من التصنيع الكثيف الاستخدام لرأس المال إلى الخدمات الكثيفة الاستعانة بالعمالة. وفي عام 2013 فقط حلت الخدمات محل التصنيع والبناء باعتبارها القطاع الأكبر في الاقتصاد. والآن بدأت الفجوة تتسع، ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. ومع احتياج قطاع الخدمات الصيني إلى 30% إضافية من العاملين لكل وحدة من الناتج مقارنة بالتصنيع والبناء مجتمعين، فإن عملية إعادة التوازن البنيوي إلى الاقتصاد بدأت الآن تعمل على تحويل النمو إلى قطاع الخدمات الأقل إنتاجية في الصين.

لا يزال الوقت متاحاً في حالة الصين قبل أن يتحول الأمر إلى مشكلة. فكما لاحظ جوردون، كانت هناك أرباح إنتاجية دائمة مرتبطة بالتوسع الحضري ــ وهو الاتجاه الذي ربما يستمر لعقد آخر من الزمان على الأقل في الصين. ولكن سوف يأتي وقت عندما تنحسر هذه الرياح المواتية وتبدأ الصين في الاقتراب من حدود الاقتصادات المتقدمة.

عند هذه النقطة، سوف تواجه الصين نفس تحديات الإنتاجية التي تواجه أميركا وغيرها من البلدان اليوم. ويبدو أن تركيز صناع السياسات الجديد في

الصين على النمو الذي يقوده الإبداع يدرك هذا الخطر. ففي غياب الإبداع القوي، سوف يكون دعم نمو الإنتاجية مهمة شديدة الصعوبة. والواقع أن تحول الصين مؤخراً إلى مسار أبطأ للإنتاجية يأتي بمثابة إنذار مبكر لما قد يكون واحداً من أكثر التحديات الاقتصادية التي تواجهها صعوبة.

لا مفر من الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه نمو الإنتاجية في الأداء الاقتصادي لأي بلد. ورغم هذا، في حالة الاقتصادات المتقدمة، كانت فترات نمو الإنتاجية السريع المستدام هي الاستثناء، وليس القاعدة. وتؤكد علامات تباطؤ نمو الإنتاجية مؤخراً في الولايات المتحدة والصين هذه الحقيقة. وفي عالم يقترب من الركود المادي المزمن، فإن هذا يشكل خبراً مثيراً للقلق والانزعاج في أقل تقدير.

اليـونـان

مخطط أساسي للتعافي في اليونان

يانيس فاروفاكيس(*)

بعد أشهر من المفاوضات بين حكومتنا وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، لم يتحقق تقدم يُذكَر. وأحد الأسباب هو أن جميع الأطراف تبالغ في التركيز على الخيوط الواجب ربطها بحقن السيولة المقبل ولا تركز بالقدر الكافي على رؤية للكيفية التي قد تتمكن بها اليونان من تحقيق التعافي والتنمية المستدامة. وإذا كان لنا أن نخرج من المأزق الحالي، فيتعين علينا أن نتخيل صورة صحية للاقتصاد اليوناني.

إن التعافي المستدام يتطلب إصلاحات متآزرة تطلق العنان لإمكانات البلاد الكبيرة من خلال إزالة الاختناقات في العديد من المناطق: الاستثمار الإنتاجي، وتوفير الائتمان، والإبداع، والمنافسة، والضمان الاجتماعي، والإدارة العامة، والقضاء، وسوق العمل، والإنتاج الثقافي، وأخيراً وليس آخرا، الحكم الديمقراطي.

الواقع أن سبع سنوات من عملية تقليص الديون، والتي عززتها توقعات التقشف الأبدي، تسببت في إهلاك الاستثمار الخاص والعام وأرغمت البنوك

(*) وزير مالية اليونان.

الهشة الملهوفة على التوقف عن الإقراض. ومع افتقار الحكومة إلى الحيز المالي اللازم، وإثقال كاهل البنوك اليونانية بقروض متعثرة، فمن الأهمية بمكان أن نعمل على تعبئة الأصول المتبقية لدى الدولة وتنشيط تدفق الائتمان المصرفي إلى الأجزاء الموفورة الصحة من القطاع الخاص.

ولإعادة الاستثمار والائتمان إلى مستويات تتماشى مع سرعة الإفلات اللازمة لتمكين الاقتصاد اليوناني، فإن اليونان سوف تحتاج إلى اثنتين من المؤسسات العامة الجديدة تعملان جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والمؤسسات الأوروبية: بنك للتنمية يسخر الأصول العامة، و«بنك للقروض الرديئة» يعمل على تمكين النظام المصرفي من الخروج من تحت أنقاض أصوله المتعثرة واستعادة تدفق الائتمان إلى الشركات المربحة الموجهة للتصدير.

ولنتخيل معاً بنك التنمية الذي يرفع الضمانات التي تضم أسهم ما بعد الخصخصة التي تحتفظ بها الدولة وغير ذلك من الأصول (على سبيل المثال، العقارات) التي يمكن بسهولة جعلها أكثر قيمة (وضمانا) من خلال إصلاح حقوق ملكيتها. ولنتخيل أيضاً أن هذا البنك يربط خطة الاستثمار التي أعلن عنها بنك الاستثمار الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر بقيمة 315 مليار يورو (350 مليار دولار أميركي) بالقطاع الخاص في اليونان. فبدلاً من النظر إليها باعتبارها عملية بيع بأبخس الأثمان لسد الثغرات المالية، من الممكن أن تشكل الخصخصة جزءاً من شراكة كبرى بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية.

ولنتخيل أيضاً أن «بنك القروض الرديئة» يساعد القطاع المالي، الذي أعيد تمويله بسخاء بواسطة أموال دافعي الضرائب اليونانيين المنهكين في خضم الأزمة، على التخلص من تركة القروض المتعثرة وتطهير قنواته المالية. وبالتنسيق مع التأثير الحميد لبنك التنمية، تُغرِق تدفقات الائتمان والاستثمار

التي كانت حتى ذلك الوقت قاحلة، وفي نهاية المطاف مساعدة بنك القروض الرديئة على تحقيق الأرباح والتحول إلى بنك «جيد».

ولنتخيل أخيراً التأثير الذي قد يخلفه كل هذا على النظم المالية والضريبية ونظام الضمان الاجتماعي في اليونان: فمع ارتفاع أسهم البنك إلى عنان السماء، تتبدد خسائر دولتنا الناجمة عن إعادة تمويلها، مع ارتفاع قيمة أسهمها فيها. وفي الوقت نفسه، يتم توجيه أرباح بنك التنمية إلى صناديق التقاعد التي عانت لفترة طويلة، والتي فقدت بشكل مفاجئ رأسمالها في عام 2012 (نتيجة لعملية «تقليم» حيازاتها من سندات الحكومة اليونانية).

في هذا السيناريو، تكتمل مهمة تعزيز الضمان الاجتماعي بتوحيد صناديق التقاعد، وارتفاع المساهمات في أعقاب ارتفاع مستويات تشغيل العمالة، والعودة إلى التوظيف الرسمي للعمال الذين تم نفيهم إلى القطاع غير الرسمي بفِعل الإزالة الوحشية للقيود التنظيمية في سوق العمل خلال السنوات المظلمة في الماضي القريب.

وبوسع المرء أن يتخيل بسهولة تعافي اليونان بقوة نتيجة لهذه الاستراتيجية. ففي عالم يتسم بانخفاض العائدات إلى مستويات متدنية للغاية، سوف يُنظَر إلى اليونان باعتبارها فرصة رائعة، وهو ما من شأنه أن يديم تياراً ثابتاً من الاستثمار المباشر الأجنبي. ولكن كيف قد يختلف هذا عن تدفقات رأس المال قبل عام 2008 والتي غذت النمو الممول بالاستدانة؟ وهل من الممكن أن نتجنب حقاً الاستثمار الاحتيالي في مجال الاقتصاد الكلي؟

خلال فترة النمو التي اتسمت بالاحتيال، كانت تدفقات رأس المال توجه بواسطة البنوك التجارية إلى طفرة محمومة من الاستهلاك وبواسطة الدولة إلى الانغماس المفرط في الشراء والتبذير الصريح. ولضمان أن هذه المرة مختلفة، فسوف يكون لزاماً على اليونان أن تعمل على إصلاح اقتصادها

الاجتماعي ونظامها السياسي. ومن المؤكد أن خلق فقاعات جديدة ليس تصور حكومتنا للتنمية.

فهذه المرة، على النقيض من ذلك، سوف يأخذ بنك التنمية الجديد زمام المبادرة في توجيه الموارد المحلية الشحيحة إلى استثمارات إنتاجية مختارة، مثل الاستثمار في الشركات البادئة، وشركات تكنولوجيا المعلومات التي تستخدم المواهب المحلية، وشركات الزراعة العضوية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الصيدلانية الموجهة للتصدير، والجهود الرامية إلى اجتذاب صناعة الأفلام الدولية إلى المواقع اليونانية، والبرامج التعليمية التي تستفيد من الإنتاج الفكري اليوناني والمواقع التاريخية المنقطعة النظير.

وفي الوقت نفسه، سوف تبقي السلطات التنظيمية اليونانية عيناً ساهرة على ممارسات الإقراض التجاري، في حين تعمل تدابير كبح جماح الاستدانة على منع حكومتنا من الانغماس في العادات السيئة القديمة، وضمان عدم انزلاق دولتنا مرة أخرى أبداً إلى العجز الأولي. إن الممارسات المنافية للمنافسة في إعداد الفواتير أغلقت العديد من المهن عبثا، وسرعان ما ستكتشف البيروقراطية التي حولت الدولة تقليدياً إلى خطر عام أن حكومتنا هي ألد أعدائها.

كانت الحواجز التي حالت دون النمو في الماضي راجعة إلى تحالف غير مقدس بين مصالح القِلة وأحزاب سياسية، وعمليات الشراء الفاضحة، والمحسوبية، ووسائل الإعلام المعطلة بشكل دائم، والبنوك المفرطة في التساهل، والسلطات الضريبية الضعيفة، والقضاء المثقل بالأعباء. والضوء الساطع الناتج عن الشفافية الديمقراطية هو وحده القادر على إزالة مثل هذه العوائق؛ وحكومتنا عاقدة العزم على مساعدة هذا الضوء على التألق.

التقشف هو المقوض الوحيد للصفقة

يانيس فاروفاكيس(*)

هناك مغالطة شائعة تهيمن على تغطية وسائل الإعلام العالمية للمفاوضات بين الحكومة اليونانية ودائنيها. وهذه المغالطة، التي تجسدت في تعليق صادر عن فيليب سيتفنز من صحيفة فاينانشال تايمز، هي أن «أثينا غير قادرة أو غير راغبة ــ أو الأمرين معا ــ في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي». وبمجرد عرض هذه المغالطة باعتبارها حقيقة فمن الطبيعي أن تسلط التغطية الإعلامية الضوء على «الكيفية التي تهدر بها حكومتنا الثقة وحسن النوايا من جانب شركائها في منطقة اليورو»، على حد تعبير ستيفنز.

ولكن واقع المحادثات مختلف تمام الاختلاف؛ ذلك أن حكومتنا حريصة على تنفيذ أجندة تتضمن كل الإصلاحات الاقتصادية التي أكدت عليها مؤسسات الفكر ومراكز البحوث الاقتصادية الأوروبية. ونحن قادرون فضلاً عن ذلك على الحفاظ على دعم الرأي العام اليوناني لبرنامج اقتصادي سليم.

ولنتأمل ماذا يعني ذلك: هيئة ضريبية مستقلة؛ فوائض مالية أولية معقولة دائمة؛ برنامج خصخصة معقول وطموح، مع اقتران كل هذا بهيئة معنية بالتنمية

(*) وزير مالية اليونان.

تعمل على تسخير الأصول العامة لخلق تدفقات الاستثمار؛ والإصلاح الحقيقي لنظام التقاعد على النحو الذي يضمن الاستدامة الطويلة الأمد لنظام الضمان الاجتماعي؛ وتحرير أسواق السلع والخدمات، إلى آخر ذلك، ولكن، إذا كانت حكومتنا على استعداد لتبني الإصلاحات التي يتوقعها شركاؤنا، فلماذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاق؟ وأين هي نقطة الخلاف؟

المشكلة بسيطة: ذلك أن دائني اليونان يصرون على المزيد من التقشف لهذا العام والذي يليه ــ وهو النهج الذي من شأنه أن يعرقل التعافي، ويعوق النمو، ويؤدي إلى تفاقم دورة الديون والانكماش، وفي النهاية تآكل رغبة اليونانيين وقدرتهم على الرؤية عبر أجندة الإصلاح التي تحتاج إليها البلاد بشدة. ولا تستطيع حكومتنا أن تقبل ــ ولن تقبل ــ العلاج الذي أثبت على مدى خمس سنوات طويلة كونه أسوأ من المرض ذاته.

إن إصرار الدائنين على المزيد من التقشف يتسم بالبراعة واللياقة ولكنه ثابت لا يتغير. وبوسعنا أن نستشعر ذلك الإصرار في مطالبتهم باحتفاظ اليونان بفوائض أولية مرتفعة إلى حد غير قابل للاستمرار (أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، ويتجاوز 2,5% أو حتى 3% في كل سنة بعد ذلك). ولتحقيق هذه الغاية، فمن المفترض أن نعمل على زيادة العبء الإجمالي لضريبة القيمة المضافة على القطاع الخاص، وخفض معاشات التقاعد التي تقلصت بالفعل على كافة المستويات؛ والتعويض عن عائدات الخصخصة المنخفضة (بسبب لأسعار الأصول المتدنية) بتدابير «معادلة» لضبط الأوضاع المالية وتقليص الدين والعجز.

الواقع أن وجهة النظر التي تزعم أن اليونان لم تحقق القدر الكافي من ضبط الأوضاع المالية ليست كاذبة فحسب؛ بل إنها سخيفة بشكل واضح. والشكل المصاحب لهذا التعليق لا يوضح هذا فحسب؛ بل إنه يتناول بإيجاز السبب الذي جعل أداء اليونان أضعف من أداء أسبانيا أو البرتغال أو أيرلندا أو

قبرص، على سبيل المثال، في السنوات التي تلت الأزمة المالية في عام 2008. فمقارنة ببقية البلدان الواقعة على أطراف منطقة اليورو، أخضعت اليونان لضِعف مقدار التقشف على الأقل. ولا شيء آخر وراء هذا الأمر غير ذلك.

اليونان تعطي صوتها للسيادة

داني رودريك(*)

كثيراً ما يجد الدائنون والمدينون أنفسهم على خلاف ما دام المال يغير محله من يد إلى أخرى. ولكن نادراً ما تصاغ هذه القضية بهذا الوضوح الصارخ ــ وبهذه الطريقة العلنية العامة ــ كما شهدنا في الاستفتاء اليوناني الذي اكتمل للتو.

ففي تصويت جرى في الخامس من يوليو، أعلن الناخبون اليونانيون رفضهم المدوي لمطالبتهم بالمزيد من التقشف من قِبَل دائني البلاد الأجانب: البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، وبقية حكومات منطقة اليورو بقيادة ألمانيا. وأياً كانت الحقائق الاقتصادية الموضوعية المتصلة بهذا القرار فإن صوت الشعب اليوناني كان عالياً وواضحا: لن نقبل هذا بعد الآن.

ولكن من الخطأ أن ننظر إلى التصويت في اليونان باعتباره انتصاراً واضحاً للديمقراطية ــ برغم مزاعم رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس وأنصاره. فما يطلق عليه اليونانيون وصف الديمقراطية يُعَد في العديد من الدول الأخرى ــ الديمقراطية بنفس القدر ــ تصرفاً أحادياً غير مسؤول.

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في كلية جون كينيدي لإدارة الحكم في جامعة هارفارد.

والواقع أن التعاطف مع الموقف اليوناني ضئيل للغاية في بلدان منطقة اليورو الأخرى، حيث قد تُظهِر استفتاءات مماثلة بلا أدنى شك دعماً شعبياً ساحقاً لاستمرار سياسات التقشف المفروضة على اليونان.

وليس فقط مواطني الدول الدائنة الكبيرة، مثل ألمانيا، هم الذين لا يطيقون صبراً على اليونان. فالسخط منتشر على نطاق واسع بشكل خاص بين بلدان منطقة اليورو الأكثر فقرا. وإذا سألت الشخص العادي في الشارع في سلوفاكيا، أو إستونيا، أو ليتوانيا، فإن الرد لن يختلف كثيراً في الأرجح عن الرد الذي قد تحصل عليه من أحد المتقاعدين من أصحاب المعاشات في لاتفيا: لقد تعلمنا الدرس، فلماذا لا يتعلم اليونانيون نفس الدرس؟

وقد يزعم المرء أن الأوروبيين ليسوا مطلعين بشكل كامل على المحنة التي يعيشها اليونانيون والضرر الذي ألحقه التقشف بالبلاد. والواقع أن كثيرين بينهم ربما يغيرون مواقفهم إذا توافرت لديهم معلومات أفضل. ولكن قوى الرأي العام التي تستند إليها الديمقراطيات نادراً ما تتشكل في ظروف مثالية. ولا ينبغي للمرء أن ينظر إلى ما هو أبعد من التصويت اليوناني ذاته لكي يجد مثالاً لفوز العواطف الفجة ومشاعر الغضب على الحسابات المتعقلة للتكاليف والفوائد الاقتصادية.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الدائنين في هذه الحالة ليسوا حفنة من القِلة المسيطرة أو البنوك الخاصة الثرية، بل حكومات بلدان منطقة اليورو الأخرى، الخاضعة ديمقراطياً لمساءلة ناخبيها. (وإنه لأمر مشروع، ولكنه منفصل عن موضوع مناقشتنا، أن نتساءل هل فعلت هذه الحكومات الشيء الصواب في عام 2012 عندما أقرضت اليونان حتى يحصل المصرفيون هناك على تعويضاتهم). وهو ليس صراع بين الشعب اليوناني والمصرفيين، بقدر ما هو صراع بين ديمقراطيات أوروبية.

فعندما صوت اليونانيون بالرفض، أكدوا من جديد على ديمقراطيتهم؛

ولكنهم أكدوا فضلاً عن ذلك على أولوية ديمقراطيتهم على الديمقراطيات الأخرى في منطقة اليورو. بعبارة أخرى، أكد اليونانيون على سيادتهم الوطنية ـ حقهم كأمة في تحديد مسارهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وإذا كان الاستفتاء اليوناني انتصاراً لأي شيء، فهو انتصار للسيادة الوطنية.

وهذا هو ما يجعله مشؤوماً بالنسبة لأوروبا. فقد بني الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو بشكل خاص، على توقع مفاده أن ممارسة السيادة الوطنية سوف تتلاشى بمرور الوقت. ولكن هذا نادراً ما عُرِض صراحة؛ ذلك أن السيادة تحظى بشعبية بين الناس في نهاية المطاف. ولكن مع تسبب التوحيد الاقتصادي في تضييق الحيز المتاح لكل بلد للمناورة، فكان المأمول أن يكون التعبير عن العمل الوطني أقل تكرارا. وربما دق الاستفتاء اليوناني المسمار الأخير في نعش هذه الفكرة.

ولكن ما كان للأمر أن يتم على هذا النحو بالضرورة. فكان بوسع النخبة السياسية في أوروبا أن يعملوا على صياغة الأزمة المالية اليونانية كقصة للترابط الاقتصادي المتبادل ـ ففي نهاية المطاف لن يكون بوسعك الحصول على قروض رديئة في غياب مقرضين مهملين ـ بدلاً من القصة الأخلاقية التي تؤلب الألمان المقتصدين المجتهدين في عملهم ضد اليونانيين المسرفين الماجنين. وربما كان القيام بذلك ليسهل تقاسم العبء بين المدينين والدائنين ويمنع نشوء موقف «نحن ضد هم» الذي سمم العلاقة بين اليونان ومؤسسات منطقة اليورو.

والأمر الأكثر أهمية هو أن التكامل الاقتصادي كان من الممكن أن يأتي مصحوباً بتوسيع الحيز السياسي الأوروبي. فالتعويض عن الانتقاص من الاستقلال الوطني من خلال إيجاد المساحة للعمل الديمقراطي على المستوى الأوروبي كان يشكل نصراً حقيقياً للديمقراطية.

لقد فات أوان مناقشة ما إذا كان الجاني هو عدم رغبة عامة الناس في أوروبا في الشروع في السير على الطريق نحو الاتحاد السياسي أو تهيب

ساستها الوطنيين من ممارسة الزعامة الحقيقية. والنتيجة هي أن الديمقراطية في أوروبا اليوم لم يعد من الممكن التأكيد عليها إلا من خلال التأكيد على السيادة الوطنية. وهذا هو ما فعله الناخبون اليونانيون.

كان الاستفتاء بالغ الأهمية، ولكنه في الأغلب عمل من أعمال الرمزية السياسية. ويبقى أن نرى ما إذا كانت جماهير الناس في اليونان تتمتع بالجرأة أيضاً للتصدي للعمل الاقتصادي ــ وخاصة، الخروج من منطقة اليورو وتقديم عملة وطنية ــ الذي تمليه السيادة الحقيقية. ففي نهاية المطاف، من غير المرجح أن تغير الشروط التي عرضها الدائنون على اليونان من الأمر شيئاً يُذكَر. فإذا كان اليونانيون قد صوتوا بالرفض استناداً إلى توقعات متوهمة مفادها أن ديمقراطيات منطقة اليورو الأخرى سوف تضطر إلى الانحناء لرغباتهم، فربما يعني هذا أنهم مقبلون على خيبة أمل عميقة أخرى ــ فضلاً عن درس خاص في الديمقراطية.

انتحار يوناني؟

اناتولي كاليتسكي(*)

إن الأخبار الطيبة هي أن تقصير اليونان في السداد والذي أصبح أكثر ترجيحا بعد رفض رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيبراس المستفز لعرض الإنقاذ المالي والذي وصفه بالسخيف لم يعد يشكل تهديدا جديا لبقية أوروبا والأخبار السيئة هي أن تسيبراس لا يبدو أنه يدرك ذلك.

إن عدائية تسيبراس توحي بأنه يؤمن بقوة أن أوروبا تحتاج اليونان بالقوة التي تحتاج اليونان لأوروبا وهذا ما يمكن أن نسميه «السخافة» الحقيقية فيما يتعلق بالمفاوضات الحالية علما بأن سوء فهم تسيبراس لقدرته على المساومة يمكن أن يتسبب بكارثة لبلده أو بإذلال حزبه سيريزا أو كلاهما.

إن النتيجة الأكثر ترجيحا هو أن تسبيراس سوف يتنصل من كلامه وسوف يخضع للشروط التي حددتها الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) قبل نهاية يونيو ولو لم يفعل فسوف يقوم البنك المركزي الأوروبي بالتوقف عن دعم النظام المصرفي اليوناني، والحكومة لن يبقى معها أموال لخدمة الديون الأجنبية، والأهم من ذلك كله أن

(*) رئيس معهد التفكير الاقتصادي الجديد.

الحكومة لن تتمكن من دفع أجور اليونانيين ورواتبهم التقاعدية. إذا فقدت اليونان جميع أشكال التمويل الخارجي فسوف تصبح اليونان بلداً خارجاً عن القانون اقتصاديا ـ أرجنتين أوروبا ـ ومن المفترض أن يؤدي الضغط الشعبي إلى إخراج حزب سيريزا من السلطة.

إن النتيجة هي نتيجة مأساوية بامتياز نظراً لأن التحليل الاقتصادي الذي عكس مطالبة سيريزا بتخفيف التقشف كان صحيحا بشكل عام ولكن عوضا عن السعي للحصول على تسوية لإنقاذ ماء الوجه من أجل التخفيف من برنامج الترويكا قام تسبيراس بتضييع ستة أشهر في معارك رمزية على قضايا غير ذي صلة اقتصاديا مثل قوانين العمل والتخصيص وحتى اسم الترويكا.

إن هذا التصرف المستفز قد جعل اليونان تخسر جميع حلفائها المحتملين في فرنسا وإيطاليا والأسوأ من ذلك أن الوقت الذي تم تضييعه على المواقف السياسية قد دمر فائض الميزانية الأولية والذي كان يعتبر ورقة تسبيراس الرابحة خلال المفاوضات المبكرة.

إن تسبيراس يعتقد الآن أن لديه ورقة رابحة أخرى: خوف أوروبا من تقصير اليونان عن الدفع ولكن الذي قام بالترويج لهذا الوهم هو وزير المالية يانس فاروفاكيس. إن يانس والذي يعتبر أستاذاً في نظرية اللعبة تبجح مؤخراً في حديث مع صحيفة نيويورك تايمز، أن «اليونان الصغيرة ومن أجل البقاء يمكن أن تسقط العالم المالي» وأن صورته الإعلامية «كأحمق غير عقلاني تساعده في عمله» وذلك بإخافة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي.

يبدو أن يانس فاروفاكيس يعتقد أن «إدراكه المعقد لنظرية اللعبة» يعطي اليونان أفضلية حيوية فيما يتعلق بالديناميكية المعقدة للمفاوضات وفي واقع الأمر فإن اللعبة الموجودة حالياً في أوروبا هي مثل لعبة التيك تاك تو وليس لعبة الشطرنج حيث إن نتيجة التعادل هي النتيجة الاعتيادية ولكن أي حركة خاطئة تعني الهزيمة المؤكدة.

إن قواعد هذه اللعبة هي أبسط بكثير ممَّا توقعه فاروفاكيس وذلك بسبب حدث تاريخي حصل في نفس أسبوع الانتخابات اليونانية. لقد اتخذ البنك المركزي الاوروبي بتاريخ 22 يناير إجراءً حاسماً وذلك بحماية منطقة اليورو من تقصير يوناني عن الدفع. إن إعلان رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي لبرنامج ضخم لشراء السندات أكبر بكثير بالنسبة لسوق السندات في منطقة اليورو مقارنة بالتخفيف الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يعني أن دراجي قد أنشأ جدار حماية لا يمكن اختراقه والذي كانت هناك حاجة إليه من أجل حماية الاتحاد النقدي من الانهيار المالي على غرار ليمان.

إن قدرة البنك المركزي الأوروبي الآن على طبع الأموال بدون حدود من أجل دعم البنوك والحكومات قد قلص كثيرا من احتمالية العدوى اليونانية وهذا يمثل تغييراً كبيراً في البيئة المالية الأوروبية والتي يفشل السياسيون اليونانيون والكثير من المحللين الاقتصاديين في فهمها.

لقد كانت العدوى قبل قرار البنك المركزي الأوروبي تهديداً حقيقياً ولو قصرت الحكومة اليونانية عن الدفع أو حاولت أن تتخلى عن اليورو فإن بنوك اليونان سوف تنهار واليونانيون الذين فشلوا في إخراج أموالهم من البلاد سوف يخسرون مدخراتهم كما حصل في قبرص سنة 2013. عندما يلاحظ المدخرون في دول اليورو المدينة الأخرى مثل البرتغال وإسبانيا ذلك فإنهم سوف يخشون من خسائر مشابهة وينقلون أموالهم إلى بنوك في ألمانيا أو النمسا بالإضافة إلى بيع أصولهم في السندات الحكومية البرتغالية أو الإسبانية.

نتيجة لذلك فإن أسعار سندات الدول المدينة سوف تنهار وسوف ترتفع أسعار الفائدة بشدة والبنوك سوف تكون مهددة بالانهيار ولو زادت العدوى من اليونان فمن الممكن أن ثاني أضعف بلد وهي البرتغال سوف تجد نفسها غير

قادرة على دعم نظامها المصرفي أو دفع ديونها وفي الحالات القصوى ستقوم البرتغال بالتخلي عن اليورو على غرار اليونان.

قبل يناير كان تسلسل الأحداث هذا ممكنا ولكن برنامج شراء السندات للبنك المركزي الأوروبي وضع عقبات لمنع انتشار العدوى عند كل نقطة أثناء عملية انتشار العدوى فلو شعر حاملو السندات البرتغالية بالقلق من قيام اليونان بالتقصير عن الدفع فإن البنك المركزي الأوروبي سوف يقوم بكل بساطة بزيادة شراء السندات بدون أي حد على قدرته الشرائية مما يعني أن البنك سوف يتغلب على أي ضغط للبيع.

لو بدأ المدخرون في البنوك البرتغالية بتحريك أموالهم الى ألمانيا فإن البنك المركزي الأوروبي سوف يعيد تدوير اليوروهات الخاصة بهم بإعادتها إلى البرتغال وذلك من خلال الودائع بين البنوك ومرة أخرى لا يوجد حد لكمية الأموال التي يمكن للبنك المركزي الاوروبي إعادة تدويرها طالما بقيت البنوك قادرة على السداد وهذا ما سيحصل طالما استمر البنك المركزي الأوروبي في شراء السندات الحكومية البرتغالية.

باختصار فإن برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات قد حوَّل البنك المركزي الأوروبي من مراقب سلبي لازمة اليورو لا يستطيع الحركة بسبب القيود القانونية لمعاهدة ماسترخت والتي عفى عليها الزمن إلى مقرض الملاذ الأخير الحقيقي والآن مع السلطات التي لديه لتسييل الديون الحكومية إلى نقود وهي سلطات تشابه تلك الموجودة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، فإن البنك المركزي الأوروبي يستطيع الآن ضمان منطقة اليورو ضد العدوى المالية.

لسوء حظ اليونان أن حكومة تسيبراس لم تدرك ذلك بعد فالسياسيون اليونانيون والذين ما زالوا ينظرون إلى خطر العدوى المالية كورقتهم الرابحة يجب أن يلاحظوا تصادف الانتخابات اليونانية مع برنامج شراء السندات للبنك

المركزي الأوروبي وأن يستخلصوا العبرة من ذلك فلقد كان الهدف من السياسة الجديدة للبنك المركزي الأوروبي هو حماية اليورو من عواقب خروج اليونان أو تقصيرها عن الدفع.

إن الاستراتيجية التفاوضية اليونانية الأخيره هي المطالبة بفدية من أجل الكف عن التهديد بالانتحار، وهذا الابتزاز قد ينفع مع انتحاري؛ ولكن اليونان تضع المسدس في رأسها وأوروبا لن تكترث كثيراً لو سحبت الزناد.

إنقاذ أوروبا بإنقاذ اليونان

باري آيكنغرين(*)

أياً كانت نظرة المرء لتكتيكات حكومة رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس في المفاوضات مع الدول الدائنة، فإن الشعب اليوناني يستحق ما هو أفضل كثيراً مما يُعرَض عليه الآن. فألمانيا تريد أن تختار اليونان بين الانهيار الاقتصادي وترك منطقة اليورو. وكل من الخيارين يعني كارثة اقتصادية؛ والأول، إن لم يكن الاثنان، من شأنه أن يكون كارثياً على المستوى السياسي أيضا.

عندما كتبت في عام 2007 أنه لا توجد دولة عضو واحدة قد تترك منطقة اليورو طوعا، أكَّدت على التكاليف الاقتصادية الباهظة المترتبة على مثل هذا القرار. وقد أظهرت اليونان أنها تدرك هذه الحقيقة. ففي أعقاب الاستفتاء، وافقت اليونان ــ وناخبيها ــ على ما رفضته للتو: مجموعة من الشروط المؤلمة البالغة الصعوبة. وقد بذل تسيبراس ووزير ماليته الجديد اقليدس تساكالوتوس جهوداً غير عادية لطمأنة دائني اليونان.

(*) أستاذ بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة كمبريدج. وأحدث مؤلفاته كتاب «قاعة المرايا: الكساد الأعظم، والركود العظيم، واستخدام ــ وسوء استخدام ــ التاريخ».

ولكن عندما استنتجت أن أي دولة لن تقبل ترك منطقة اليورو، لم أكن لأتخيل آنذاك أن ألمانيا قد ترغم دولة عضواً أخرى على الخروج. ومن الواضح أن هذا سوف يكون بتأثير الشروط غير المحتملة سياسياً والضارة اقتصادياً التي طرحتها وزارة المالية الألمانية.

الواقع أن فكرة وزير المالية الألماني فولفجانج شويبله المتمثلة في «الاستراحة» المؤقتة من اليورو مثيرة للسخرية. فنظراً لانهيار اقتصاد اليونان والأزمة الإنسانية المتزايدة الحِدة، لن يكون أمام الحكومة أي اختيار، في غياب الاتفاق، غير طباعة النقود لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن غير المعقول أن تتمكن دولة تمر بمثل هذه الضائقة العميقة أن تستوفي شروط تبني اليورو ــ التضخم في حدود 2% من متوسط منطقة اليورو وسعر الصرف المستقر لسنتين ــ بين وقتنا الراهن ونهاية العقد الحالي. وإذا حدث وخرجت اليونان من منطقة اليورو، فلن تكون عُطلة؛ بل سيكون انسحاباً نهائيا.

في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين، وافق الزعماء الأوروبيون على إزالة الإشارة إلى «الاستراحة» من الإعلان عن أحدث اتفاق إنقاذ. ولكن هذا الباب، بعد أن فُتِح، لن يُغلق الآن بسهولة. لقد أصبح نظام اليورو أكثر هشاشة وعُرضة لعدم الاستقرار. وسوف يكون لزاماً على وزراء مالية أوروبيين آخرين أن يتحملوا المسؤولية عن الموافقة على تقديم مشروع مؤقت لقادتهم يحتوي لغة شويبله المدمرة.

ومن الناحية الاقتصادية، يُعَد البرنامج الجديد منحرفا، لأنه سوف يغرق اليونان في أعماق سحيقة من الكساد. فهو يتصور فرض ضرائب إضافية، والمزيد من خفض معاشات التقاعد، وتنفيذ التخفيضات التلقائية للإنفاق في حال عدم تحقق الأهداف المالية. ولكنه لا يقدم أي أساس للتعافي أو النمو. والآن يعيش الاقتصاد اليوناني حالة من السقوط الحر، والإصلاحات البنيوية وحدها لن تعكس اتجاه دوامة الهبوط.

ولا يزال الاتفاق في احتياج إلى فوائض في الميزانية الأولية (باستثناء أقساط الفائدة) ترتفع إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2018، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حالة الركود في اليونان. إن إعادة تنميط ديون اليونان، والتي تشكل ضمناً جزءاً من الاتفاق، لن تفعل شيئاً لتحسين هذا الموقف، لأن أقساط الفائدة هي بالفعل عند الحد الأدنى حتى نهاية العقد. ومع تعمق الكساد، لن تتحمل أهداف العجز، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من خفض الإنفاق وتسريع وتيرة انكماش الاقتصاد.

في نهاية المطاف، سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى خروج اليونان، إما لأن الدائنين سوف يسحبون دعمهم بعد عدم تحقق الأهداف المالية، أو بسبب تمرد الشعب اليوناني. ومن الواضح أن تحريك عجلة الخروج هو نية ألمانيا.

وأخيرا، لن يفعل صندوق الخصخصة في قلب البرنامج الجديد لتشجيع الإصلاح البنيوي. صحيح أن اليونان تحتاج إلى خصخصة الشركات العامة التي تفتقر إلى الكفاءة، ولكن المطلوب من الحكومة اليونانية الآن هو أن تنفذ عمليات الخصخصة تحت تهديد السلاح. إن الخصخصة بأسعار بخسة، مع استخدام أغلب العائدات لسداد الدين، لن يضع البرلمانيين اليونانيين أو عامة الناس في حالة مزاجية تسمح بالمضي قدماً بحماس في عملية الإصلاح البنيوي.

إن اليونان تستحق ما هو أفضل من هذا. فهي تستحق برنامجاً يحترم سيادتها ويسمح للحكومة بترسيخ مصداقيتها بمرور الوقت. وهي تستحق برنامجاً قادراً على تثبيت استقرار اقتصادها وليس استنزافه حتى الموت. وهي تستحق الدعم من البنك المركزي الأوروبي لتمكينها من البقاء في عضوية اليورو.

وأوروبا أيضاً تستحق ما هو أفضل من هذا. ولا ينبغي للبلدان الأوروبية الأخرى أن تنضم بكامل إرادتها إلى هذا البرنامج المدمر سياسياً والضار

اقتصاديا. وينبغي لهذه البلدان أن تذكر أنفسها بأن اليونان حصلت على الكثير من المساعدة من شركائها الأوروبيين لكي تصل إلى هذه النقطة. ويتعين عليها أن تستمر في الضغط من أجل صفقة أفضل.

ولا ينبغي لهؤلاء الشركاء أن يسمحوا بالتضحية بالمشروع الأوروبي على مذبح الرأي العام الألماني أو إصرار قادة ألمانيا على «القواعد». وإذا أصرت حكومة ألمانيا على رفضها لرؤية هذا النور، فينبغي للحكومات الأخرى أن تجد السبيل إلى الأمام بدونها. وسوف يتعرض التضامن الفرنسي الألماني لأضرار غير قابلة للإصلاح، ولكن التضامن الفرنسي الألماني يصبح بلا قيمة تُذكَر إذا كان أفضل ما يمكن تقديمه هو هذا الاتفاق.

أخيراً وليس آخرا، يستحق الجمهور الألماني ما هو أفضل من هذا. إن الألمان يستحقون زعيماً يقف بحزم في وجه التطرف بدلاً من تشجيعه، سواء في الداخل أو الخارج. وهم يستحقون أوروبا القادرة على الاضطلاع بدور أعظم في الشؤون العالمية. وفي المقام الأول من الأهمية، ونظراً للإنجازات المذهلة التي حققتها ألمانيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، فإنهم يستحقون إعجاب واحترام إخوانهم الأوروبيين، وليس مشاعر الاستياء والشكوك المتجددة.

اليونان للكبار فقط

أدير تيرنر(*)

ربما اتفقت اليونان وشركاؤها الأوروبيون على خطة إنقاذ جديدة، ولكن يظل الغموض يكتنف الكيفية التي قد تنتهي بها المأساة الاقتصادية اليونانية. ويظل أمر واحد مؤكداً رغم ذلك: وهو أن حكومات منطقة اليورو سوف تضطر في نهاية المطاف إلى شطب نسبة كبيرة من قروضها لليونان. فكان رفض هذه الحكومات إدراك هذه الحقيقية سبباً في زيادة الخسائر التي سوف تتكبدها لا محالة.

من المؤكد أن الحكومة اليونانية كانت في بعض الأحيان استفزازية وغير واقعية، فلم تتقبل على سبيل المثال ضرورة إصلاح معاشات التقاعد بشكل جدي. ولكن رفض سلطات منطقة اليورو لتقبل ضرورة التخفيف من أعباء الدين كان منفصلاً عن الواقع بنفس القدر. فقبل ثلاثة أسابيع، دعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إلى استئناف المحادثات «بوجود البالغين فقط في الغرفة». وكان هذا يعني مواجهة الحقائق.

(*) الرئيس الأسبق لهيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، وعضو لجنة السياسة المالية في المملكة المتحدة سابقا، ويشغل حالياً منصب رئيس معهد الفِكر الاقتصادي الجديد.

وبهذا المعنى فإن أحدث تحليل لاستدامة الدين صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي نُشِر في السادس والعشرين من يونيو، كان وثيقة للبالغين. فقد أوضح التحليل أن ديون اليونان لن تكون مستدامة دون المزيد من القروض الميسرة وتمديد مواعيد استحقاق الديون الحالية؛ وهو يقترح أن شطب الديون بقيمة 50 مليار يورو (55 مليار دولار أميركي) ربما يكون مطلوباً أيضا. ولكن حتى هذه الحسابات كانت قائمة على افتراضات غير واقعية.

كانت اتفاقيات الإنقاذ السابقة تفترض أن اليونان سوف تحقق فائضاً أولياً في الميزانية (قبل دفع أقساط الفائدة) بنحو 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي وبشكل دائم إلى حد كبير. ثم عَدَّل صندوق النقد الدولي هذا الافتراض نزولاً إلى 3,5%. ولكن هذا يظل يتجاهل حقيقة مفادها أن اليونانيين من الممكن أن يتهربوا من ديونهم ــ ليس فقط على سبيل المجاز من خلال التخلف عن السداد، بل وحرفياً أيضاً عن طريق الهجرة إلى ألمانيا على سبيل المثال.

ما دامت اليونان ملتحقة بعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن دافعي الضرائب هناك قادرون على التهرب، تماماً كما دافعو الضرائب في ديترويت في العقود التي سبقت إفلاسها. وإذا كان البقاء في اليونان يعني الحياة في بلد حيث الضرائب أعلى من النفقات العامة بنسبة 10% دائما، فإن كثيرين ــ وخاصة الشباب والموهوبين ــ سوف يفعلون ذلك على وجه التحديد.

كان من الواضح لخمس سنوات الآن أن ديون اليونان غير مستدامة. وكان من الواضح أيضاً أن شطب ديون القطاع الخاص عام 2012 لابد أن يعقبها شطب الديون الرسمية. ولكن سلطات منطقة اليورو رفضت عرض التخفيف من أعباء الديون المقدم من الحكومة اليونانية السابقة، وفرضت بدلاً من ذلك تدابير تقشف أكثر حِدة مما ينبغي.

ونتيجة لهذا، ازداد الركود في اليونان عمقا؛ وتضخمت ديونها التي

كانت غير مستدامة بالفعل؛ وصعد حزب سيريزا المناهض للتقشف إلى السلطة. وتسببت الشكوك المطولة في دفع اليونانيين إلى سحب ودائعهم المصرفية، التي أتى التمويل النقدي لها من التسعين مليار يورو من مساعدات السيولة الطارئة التي قدمها البنك المركزي الأوروبي. وسوف يعاد تقويم هذه الأموال بالدراخما الجديدة المخفضة القيمة إذا تركت اليونان منطقة اليورو.

عندما أكدت المستشارة أنجيلا ميركل أن ألمانيا لن تعاني أي شطب للديون، فإنها بذلك قطعت على نفسها وعداً لا يمكنها الوفاء به. والأسوأ من ذلك أن مفاوضي منطقة اليورو، بإصرارهم على هذا الموقف العنيد، ضمنوا أن شطب الديون سوف يكون أكبر لا محالة في نهاية المطاف.

وربما كان هذا الموقف التفاوضي ليظل عقلانياً إذا تم التعويض عن الشطب الأكبر لديون اليونان في نهاية المطاف بخفض شطب الديون في أماكن أخرى أو في وقت آخر. فإذا تلقت اليونان تخفيفاً لأعباء الدين فربما تطالب أيرلندا أو أسبانيا بنفس الشيء، وسوف يكون الحافز أضعف لدى كل حكومات منطقة اليورو للالتزام بالانضباط المالي في المستقبل. إن المصرفي الحكيم ربما يستحث الإفلاس ويعاني من عمليات شطب ديون أكبر من الضروري، من أجل تلقين الآخرين درساً وخلق حوافز أفضل في المستقبل.

ولكن اليونان ليست مجرد مدين آخر. بل إنها قد تكون دولة هشة على حافة أوروبا وتواجه أزمة هجرة هائلة في ظل وجود قيادة روسية تتبنى نزعة قومية خطيرة وتتحين الفرص لإحداث المتاعب. ويتعين على منطقة اليورو أن تجد السبيل إلى ضمان انضباط الدين في المستقبل، من دون استفزاز أزمة أشد عمقاً في اليونان.

وحتى في الولايات المتحدة، كثيراً ما يكون من الصعب فرض الانضباط المالي على الكيانات دون الفيدرالية. ومهما كان من الواضح أن أوضاعها غير مضمونة، فإن المدن والدول التي تمر بضائقة مالية ــ سواء

أكانت نيويورك في سبعينيات القرن الماضي أو بورتوريكو اليوم ــ من الممكن أن تفرض ضغوطاً جدية على زعماء السياسة الوطنيين لحملهم على تقديم المساعدة. وفي منطقة اليورو، تتسبب الروابط بين الحكومات والأنظمة المصرفية الوطنية في جعل محاولات فرض الانضباط على السوق أشد صعوبة.

ولنتخيل إذا كان لنا أن نقترح ضرورة مطالبة البنوك العاملة في ولاية إيلينوي بالاحتفاظ بمحافظ كبيرة من سندات ولاية إيلينوي، مع التأمين على ودائعها بالاستعانة بمخطط للتأمين تابع لولاية إيلينوي، وتحمل حكومة ولاية إيلينوي للمسؤولية عن إعادة الرسملة، إذا لزم الأمر. سوف يحكم كثيرون على هذا الاقتراح بأنه جنون اقتصادي. ففي نظام كهذا، قد يؤدي الركود إلى خلق دوامة ذاتية التعزيز من تدهور الموارد المالية العامة، وارتفاع المخاوف من إعسار البنوك، وتراجع تمديد الائتمان. ومع هذا، فإذا وضعنا أيرلندا أو أسبانيا أو اليونان في محل «إيلينوي»، فإن هذه هي على وجه التحديد الطريقة التي تدار بها الأمور في منطقة اليورو.

وقد تسبب هذا النظام في جعل النهج القائم على السوق في التعامل مع الديون غير المستدامة في حكم المستحيل. فبدلاً من المخاطرة بشطب ديون الحكومات أو البنوك، امتصت حكومات منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي الديون التي تم تمديدها في مستهل الأمر من قِبَل القطاع الخاص إلى دفاتر الميزانيات العمومية في بلدان منطقة اليورو. ففي أيرلندا وأسبانيا، أفلت القطاع الخاص بلا عقاب. وفي اليونان، كان هناك بعض «المشاركة من قِبَل القطاع الخاص»؛ ولكن العديد من المقرضين غير المسؤولين تمكنوا رغم ذلك من تمرير تعرضهم للدين إلى حكومات منطقة اليورو.

ولضمان الانضباط المالي في المستقبل، يتعين على منطقة اليورو أن تعمل على فصل بنوكها عن الحكومات الوطنية وإنشاء اتحاد مصرفي حقيقي.

ولابد من استخدام متطلبات رأس المال الأعلى أو القيود الكمية الصارمة للحد من حيازات البنوك من سندات الحكومات الوطنية؛ وينبغي للبنوك بدلاً من هذا أن تحتفظ بأصول سائلة في هيئة سندات على مستوى منطقة اليورو أو فواتير أو احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي الأوروبي. أما الديون العامة الوطنية فلابد من الاحتفاظ بها بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي، والذي ينبغي له أن يتحمل كميات أكبر من شطب الديون إذا ارتفع الدين إلى مستويات غير مستدامة. وسوف يتلخص التأثير المرغوب في مواجهة الحكومات لصعوبات أكبر في تكديس الديون التي لا يمكن أن تتحملها.

ولكن الإصلاحات المناسبة في المستقبل من غير الممكن أن تغير حقيقة مفادها أن ديون اليونان اليوم غير مستدامة. ويتعين على المفاوضين البالغين أن يواجهوا حقيقتين: الحقيقة الأولى أن عمليات الشطب الكبيرة باتت محتمة، والثانية أن الاستمرار في معاقبة اليونان لن يضع منطقة اليورو على المسار إلى الانضباط المالي. ولهذا السبب، يُعَد الإصلاح الجهازي ضرورة أساسية.

الفرصة الاقتصادية لخروج اليونان

البرتو باجناي(*)
برجيت جرانفيل(**)
بيتر اوبنهايمر(***)
انتوني سوي(****)

إن أول جملة لمعاهدة روما سنة 1957، وهي الوثيقة المؤسسة لما سوف يصبح في نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي، تدعو إلى «اتحاد أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا».

ولكن أخيراً، تعرضت هذه الفكرة المثالية للتهديد، حيث تقوضت تلك الفكرة بسبب النخب السياسية في أوروبا، والتي تبنت عملة موحدة مع التجاهل الكلي لخطوط الصراع الكامنة، واليوم انكشفت تلك التصدعات واتسعت بسبب الأزمة اليونانية والتي لا يبدو أن لها نهاية، ولا يوجد مجال تكون فيه هذه الأزمة أكثر وضوحاً من علاقة اليونان مع صندوق النقد الدولي.

عندما اندلعت أزمة اليورو سنة 2010 أدرك المسؤولون الأوروبيون أنهم يفتقدون إلى الخبرة اللازمة لإدارة تهديد التقصير السيادي عن السداد والتفكيك المحتمل للاتحاد النقدي، فبالنسبة لمسؤولي الاتحاد الأوروبي فإن تجنب

(*) أستاذ السياسة الاقتصادية في جامعة جابريل د إنونزيو
(**) أستاذة الاقتصادات الدولية والسياسة الاقتصادية في كلية الملكة ماري في جامعة لندن
(***) زميل متقاعد في الاقتصاد في كلية كرايست تشيرش في جامعة أكسفورد
(****) أستاذ في الاقتصاد التطبيقي في جامعة برشلونة.

انهيار منطقة اليورو أصبح الواجب السياسي الأول، وعليه لجؤوا إلى صندوق النقد الدولي من أجل المساعدة، والمخالفات التي حصلت نتيجة تدخل الصندوق تعكس مدى جدية مشكلات منطقة اليورو حتى يومنا هذا.

أولاً، بنود اتفاق صندوق النقد الدولي تتطلب منه التعامل فقط مع الكيانات المسؤولة بشكل كامل عن المساعدة التي تتلقاها أي الخزانة أو البنك المركزي أو صندوق الاستقرار أو غيرها من الوكالات المالية المشابهة، ولكن المؤسسات التي يتعامل معها صندوق النقد الدولي في منطقة اليورو لم تعد مسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية لبلادها، حيث إن هذه القوة في يد البنك المركزي الأوروبي.

وكذلك إقراض اليونان يعني وكأن الصندوق قد أقرض كياناً إقليمياً أي مثل إقراض هيئة إقليمية أو محلية من دون الإصرار على ضمانات بالسداد من السلطات الوطنية.

هناك مشكلة أخرى تتمثل في ضخامة تدخل الصندوق. إن حجم الدين اليوناني تطلَّب الإقراض على نطاق أوسع كثيراً مما يمكن أن تتوقعه البلدان الأخرى.

إن حرية الوصول الاستثنائية لموارد صندوق النقد الدولي والممنوحة لليونان سنة 2010 كانت موضوعة بحد تراكمي بمقدار 600% من الحصة الممنوحة لليونان في صندوق النقد الدولي وهو إجراء يعكس التزام البلاد المالي بصندوق النقد الدولي، وفي أبريل سنة 2013 تم برمجة التمويل التراكمي ليصل إلى 3,212% من حصة اليونان.

ولعلَّ السبب لاضطرار صندوق النقد الدولي لهذا التعرض الكبير هو الرفض الأولي لأوروبا أن تنظر في تخفيض الدين اليوناني، بسبب خوف السلطات من أن العدوى المالية سوف تربك النظام غير المحصن لمنطقة اليورو.

لقد نتج عن هذا القرار الشك بقدرة الاتحاد النقدي على حل الأزمة وزاد من انكماش الناتج اليوناني وعندما تم التوصل أخيراً، لاتفاقية لإعادة هيكلة الدين سنة 2012 وفرت تلك الاتفاقية فرصة للدائنين من القطاع الخاص لتقليص التعرض وذلك عن طريق التخلص من مطالباتهم المتبقية ونقلها إلى دافعي الضرائب.

لقد كان الموقف الرسمي الأولي لصندوق النقد الدولي هو أن الدين اليوناني يمكن استدامته ولكن موظفي صندوق النقد الدولي كانوا يعتقدون غير ذلك، وفي سنة 2013 اعترف الصندوق بأن المحللين لديه علموا أن الدين اليوناني لا يمكن استدامته، ولكنهم قرروا المضي قدماً بالنسبة للبرنامج «بسبب الخوف من أن الآثار غير المباشرة من اليونان سوف تهدد منطقة اليورو والاقتصاد العالمي».

إضافة إلى ذلك من نوفمبر 2010 إلى أبريل 2013 قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لسنة 2014 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي اليوناني الاسمي بنسبة 27%. إن هذا يثير الشكوك بشفافية ومسؤولية توقعات الصندوق بالنسبة لاستدامة الدين. آثار ذلك كانت صادمة فصندوق النقد الدولي لم يكن قادراً على توفير إطار ذي مصداقية للتسوية التي يتوجب على اليونان القيام بها.

هذه الخلفية عبارة عن سياق مهم للغاية للمفاوضات الجارية حالياً لأنها تكشف أن هدف حزمة الإنقاذ اليونانية لم يكن استعادة الرخاء للناس في تلك البلاد، لكن من أجل إنقاذ منطقة اليورو وإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فإن الحكومة اليونانية الجديدة محقة تماماً في التشكيك بالبنود التي تم عرضها على اليونان.

من المؤكد أن الاتفاقيات التي وقعتها الإدارات السابقة سوف تقلل من نطاق السياسات المتوافرة للحكومة الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الدين، والذي سوف يتطلب التقصير بالسداد من جانب واحد، والانسحاب

من منطقة اليورو، ولكن الحكومة المنتخبة ديمقراطياً لا تحتاج لأن تكون مقيدة بالتزامات من سبقوها، وهذا الكلام صحيح على وجه الخصوص، لأنه يأتي في أعقاب انتخابات كانت بمثابة الاستفتاء على تلك السياسات على وجه التحديد.

والإنذارات النهائية من المؤسسات غير المنتخبة والتي كان لها أثر سلبي في شرعيتها أشعلت مشاعر معادية للاتحاد الأوروبي في طول البلاد وعرضها. إن أسوأ نتيجة للمفاوضات الحالية هو استسلام اليونان لطلبات دائنيها مع تنازلات قليلة بالمقابل. إن مثل هذه النتيجة سوف تشعل المزيد من الدعم الشعبي للأحزاب والحركات المعادية للاتحاد الأوروبي في أماكن أخرى، ما يعني فرصة ضائعة لليونان وأوروبا.

إن هذه الفرصة هي التقصير عن السداد والخروج من منطقة اليورو، والتي سوف تمكن اليونان من تصحيح الأخطاء السابقة، ووضع اقتصادها على طريق الانتعاش والنمو المستدام، وفي تلك المرحلة سوف يكون الاتحاد الأوروبي حكيماً أن يحذو حذوها، وذلك عن طريق تفكيك الاتحاد النقدي وتخفيض الدين عن الاقتصادات الأكثر تضرراً بها، وعندها فقط يمكن تحقيق الأفكار المثالية التي ارتبطت بتأسيس الاتحاد الأوروبي.

الفصل الختامي في المأساة اليونانية

جيفري ساكس(*)

بعد أشهر من المشاحنة والجدال، انتهت المواجهة بين اليونان ودائنيها الأوروبيين إلى مواقف متحفظة بشأن معاشات التقاعد والضرائب. فاليونان ترفض الإذعان إلى مطالبة الدائنين لها بخفض المدفوعات لكبار السن وزيادة ضريبة القيمة المضافة على أدويتهم واستهلاكهم للكهرباء.

الواقع أن مطالب أوروبا ــ التي تهدف ظاهرياً إلى ضمان قدرة اليونان على سداد ديونها الأجنبية ــ فظة وساذجة ومدمرة للذات بشكل جوهري. وفي رفض هذه المطالب، لا يمارس اليونانيون الألاعيب؛ بل إنهم يحاولون البقاء على قيد الحياة.

وأياً كان ما قد يقوله المرء عن سياسات اليونان الاقتصادية في الماضي، واقتصادها غير القادر على المنافسة، والقرار الذي اتخذته بالانضمام إلى منطقة اليورو، أو الأخطاء التي ارتكبتها البنوك الأوروبية عندما قدموا للحكومة

(*) أستاذ التنمية المستدامة، وأستاذ السياسات الصحية والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا. وهو أيضاً المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية.

اليونانية قدراً مفرطاً من الائتمان، فإن المحنة الاقتصادية التي تعيشها البلاد صارخة. فقد بلغ معدل البطالة 25% (ونحو 50% بين الشباب)، وعلاوة على ذلك، تقلص الناتج المحلي الإجمالي اليوناني بنحو 25% منذ بداية الأزمة في عام 2009. والحكومة اليونانية عاجزة عن سداد ديونها، والعديد من مواطنيها يعانون من الجوع.

الواقع أن الظروف في اليونان اليوم تذكرنا بالظروف في ألمانيا في عام 1933. بطبيعة الحال، ليس هناك ما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الخوف من صعود هتلر يوناني، ليس فقط لأنه قادر على سحق مثل هذا النظام بسهولة، بل وأيضاً لأن الديمقراطية في اليونان ــ وهو الأمر الأكثر أهمية ــ أثبتت نضوجها بشكل لافت للنظر طيلة فترة الأزمة. ولكن هناك ما ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يخشاه: الفقر المدقع داخل حدودها والعواقب الخبيثة المهلكة التي سوف تتحملها السياسة في القارة ومجتمعها.

من المؤسف أن القارة لا تزال منقسمة على أسس قَبَلية. فالألمان، والفنلنديون، والسلوفاك، والهولنديون، ــ بين آخرين ــ لا وقت لديهم للاكتراث بمعاناة اليونانيين. إذ يهتم قادتهم السياسيون بأمور بلدانهم، ولا يبالون بأوروبا بأي حال من الأحوال. وتُعَد مسألة إغاثة اليونان قضية مشحونة بالتوترات بشكل خاص في البلدان حيث أصبحت أحزاب أقصى اليمين في صعود أو حيث تواجه حكومات يمين الوسط احتجاجات شعبية من اليسار.

من المؤكد أن الساسة الأوروبيين ليسوا غافلين عمَّا يحدث في اليونان. ولم تكن مواقفهم سلبية بالكامل. ففي بداية الأزمة، تحاشى دائنو اليونان الأوروبيون تخفيف أعباء الديون وتقاضوا أسعار فائدة عقابية على أموال الإنقاذ. ولكن مع اشتداد معاناة اليونانيين، مارس صُنَّاع السياسات الضغوط على بنوك القطاع الخاص وغيرها من الجهات الحاملة للسندات لحملها على

شطب أغلب مطالبات الدين. وفي كل مرحلة من الأزمة، لم يفعلوا إلا ما تصوروا أن السياسة الوطنية قد تطيقه ــ لا أكثر.

يتردد ساسة أوروبا بشكل خاص إزاء الخطوات التي قد تتضمن دافعي الضرائب بشكل مباشر. وقد طلبت الحكومة اليونانية من أوروبا مبادلة الديون القائمة بديون جديدة للاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة وفترات الاستحقاق الطويلة. كما طلبت أيضاً ربط أقساط الفائدة بالنمو الاقتصادي. (من اللافت للنظر أنها لم تطلب أي تخفيضات للقيمة الاسمية لديونها).

ولكن تخفيف أعباء الديون على هذا النحو في مواجهة الحكومات الأوروبية أو البنك المركزي الأوروبي لم يكن مطروحاً على الطاولة. ومن المرجح أن تتطلب هذه التدابير الحصول على الأصوات البرلمانية في بلدان منطقة اليورو، حيث قد تواجه العديد من الحكومات معارضة شعبية شديدة ــ بصرف النظر عن مدى وضوح الاحتياج إلى مثل هذه التدابير.

وبدلاً من مواجهة العقبات السياسية، يختبئ زعماء أوروبا خلف جبل من الخطاب المتظاهر بالورع والخالي من أي مغزى: فيصر البعض على إنهاء اليونان لبرنامج السداد، بصرف النظر عن العواقب الإنسانية والاقتصادية ــ ناهيك عن فشل كل حكومات اليونان السابقة في تلبية شروط البرنامج. ويتظاهر آخرون بالقلق إزاء المخاطر الأخلاقية المترتبة على تخفيف أعباء الديون، برغم حقيقة مفادها أن ديون القطاع الخاص في البلاد تم شطبها بالفعل بإصرار من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العشرات، إن لم يكن المئات، من سوابق إعادة هيكلة ديون الدول السيادية المعسرة.

قبل ما يقرب من قرن من الزمان، عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، أطلق جون ماينارد كينز تحذيراً يتصل اتصالاً شديداً بالحال اليوم. فآنذاك، كما هي الحال الآن، كانت الدول الدائنة (الولايات المتحدة في

الأساس) تطالب البلدان المثقلة بالديون باحترام التزامات الدين. وقد أدرك كينز أن المأساة وشيكة.

ففي كتابه «العواقب الاقتصادية للسلام» تساءل كينز: «هل تكون شعوب أوروبا الساخطة على استعداد لجيل قادم لتنظيم حياتها بحيث يصبح جزء ملموس من إنتاجها اليومي متاحاً لسداد ديون أجنبية؟ باختصار، أنا لا أعتقد أن أياً من هذه الإتاوات ستظل تُدفَع لأكثر من بضع سنوات في أفضل تقدير».

والآن يبدو أن العديد من البلدان الأوروبية راضية بإرغام اليونان على التخلف الصريح عن سداد ديونها واستحضار خروجها من منطقة اليورو. وهم يعتقدون في إمكانية احتواء التداعيات من دون ذعر أو انتقال للعدوى. وهذه صورة نموذجية للتفكير القائم على التمني بين الساسة. الواقع أن ذلك النوع من الغفلة التي قادت وزير الخزانة الأميركي هانك بولسون إلى السماح بانهيار ليمان براذرز في سبتمبر/أيلول 2008، لسبب ظاهري يتمثل في تلقين السوق «درساً». وكان الدرس قاسياً حقا؛ فحتى الآن لا نزال نناضل للخروج من البئر العميقة التي انزلقنا إليها بسبب خطأ بولسون الجسيم.

وعلى نحو مماثل، شاهد كينز في رعب صناع السياسات وهم يتخبطون مراراً وتكراراً في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، عبر اضطرابات العشرينيات، وإلى أزمة الكساد الأعظم في الثلاثينيات. في عام 1925، انتقد كينز عدم اكتراث أولئك «الذين يجلسون على قمة الجهاز». فقد زعم أنهم «متهورون بدرجة هائلة في عدم اكتراثهم، وفي تفاؤلهم الغامض واعتقادهم المريح بأن لا شيء خطيراً حقاً قد يحدث على الإطلاق. ففي كل تسع مرات من أصل عشر مرات لا يحدث شيء خطير حقا ــ بل قليل من الضيق بين أفراد أو مجموعات. ولكننا دوماً معرضون لخطر المرة العاشرة...».

واليوم، يبدو أن دائني اليونان في أوروبا على استعداد للتخلي عن تعهداتهم الرسمية بعدم جواز التراجع عن اليورو بإصرارهم على جمع بعض

الفتات من أصحاب المعاشات في اليونان. وإذا ألحوا في مطالباتهم فاضطروا اليونان إلى الخروج من منطقة اليورو فلن يثق العالم بعد ذلك أبداً في طول عمر اليورو. ففي أقل تقدير، سوف يخضع أعضاء منطقة اليورو الأكثر ضعفاً لضغوط متزايدة من قِبَل السوق. وفي أقصى تقدير، سوف تضربهم حلقة مفرغة جديدة من الذعر والتكالب على البنوك لاسترداد الودائع، وهذا يعني أيضاً عرقلة التعافي الأوروبي الوليد. ومع اختبار روسيا لعزيمة أوروبا في الشرق، فإن هذه المقامرة الأوروبية تأتي في توقيت هو الأسوأ على الإطلاق.

كانت الحكومة اليونانية محقة عندما رسمت خطاً فاصلا. فهي مسؤولة أمام مواطنيها. والواقع أن الاختيار الحقيقي، لا يقع على كاهل اليونان، بل على كاهل أوروبا.

الاقتصاد الروسي

بوتين في حالة إنكار

أندرس آسلوند(*)

مع نهاية عام 2014 الماضي، اندلعت أزمة مالية هائلة في روسيا. فقد هبطت أسعار النفط العالمية بما يقرب من النصف منذ منتصف يونيو، وهوى الروبل في ديسمبر فأنهى العام على انخفاض بنسبة مماثلة. وتراجعت الاحتياطيات الدولية لدى روسيا بنحو 135 مليار دولار أميركي، وتجاوز معدل التضخم 10%. ومن الواضح أن الأمور تتجه نحو الأسوأ.

الواقع أن سعر النفط الحالي سوف يجبر روسيا على خفض وارداتها بمقدار النصف ــ وهي الخطوة التي سوف تؤدي، إلى جانب ارتفاع التضخم المستمر، إلى تراجع مستويات المعيشة بشكل كبير. وإذا أضفنا إلى هذا الفساد المتفاقم وجمود السيولة المالية الحاد، فسيصبح الانهيار المالي المصحوب بانحدار الناتج بنسبة 8% إلى 10% احتمالاً مرجحاً.

إن قدرة روسيا على التغلب على مأزقها الحالي تستند على رئيسها القوي فلاديمير بوتين. ولكن بوتين يظل غير مهيأ للتحرك؛ بل إنه حتى الآن كان يتظاهر بعدم وجود أي أزمة على الإطلاق. ففي ظهوره العلني لمرتين في شهر

(*) كبير زملاء معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن.

ديسمبر، أشار بوتين ببساطة إلى الأزمة بوصف «الموقف الحالي». وفي «تحية السنة الجديدة»، تباهى بضم شبه جزيرة القرم والألعاب الأوليمبية الناجحة في سوتشي، وكان حريصاً على تجنب أي إشارة إلى الاقتصاد.

ولكن بعد أن أصبح الاقتصاد في سقوط حر، لا يستطيع بوتين أن يتظاهر إلى الأبد. وعندما يعترف بالواقع أخيرا، فلن يكون حيز المناورة المتاح له كبيراً.

بطبيعة الحال، يستطيع بوتين سحب قواته من شرق أوكرانيا، وبالتالي تحفيز الولايات المتحدة وأوروبا على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا. ولكن هذا سيكون بمثابة اعتراف بالهزيمة ــ وهو تصرف لا يميل بوتين إلى القيام به.

وعلى نحو مماثل، لا يملك بوتين الكثير من الخيارات لدفع أسعار النفط إلى الارتفاع غير شن حرب كبرى. وعلاوة على ذلك، كانت رأسمالية المحسوبية سبباً في توقف النمو حتى قبل انهيار أسعار النفط ــ وأي محاولة جادة لتغيير هذا النظام من شأنها أن تزعزع استقرار القاعدة التي تستند إليها سلطته.

الواقع أن نهج القيادة الذي يتبناه بوتين يبدو متعارضاً بشكل جوهري مع أي حل للمشاكل الاقتصادية التي تواجه روسيا حالياً. ورغم أن الإحصاءات الدقيقة عن الاقتصاد الروسي ــ والمطلوبة لتوجيه التدابير الفعّالة في مواجهة الأزمة ــ متاحة بسهولة لعامة الناس على الإنترنت، فإن بوتين يزعم أنه لا يستخدم الإنترنت.

فبدلاً من هذا، يتلقى بوتين، وفقاً لتقرير الصحافي بِن يهوذا، تحديثات يومية بشأن سياسة الكرملين، والشؤون الداخلية، والعلاقات الخارجية من وكالات الاستخبارات الثلاث الرئيسة التابعة له. وتشير تصرفاته إلى أنه يعتبر البيانات الاقتصادية أقل أهمية من المعلومات الأمنية ــ ولعل هذا هو الموقف الطبيعي لأي حاكم مختلس.

من الواضح أن الخبرات الاقتصادية ليست نادرة بين صُنَّاع السياسات الروس. بل على العكس من ذلك، تتباهى المؤسسات الاقتصادية الرئيسة في روسيا بمديرين أكفاء. والمشكلة هي أن عملية صنع السياسات تتركز في الكرملين، حيث الخبرات الاقتصادية مفتقدة. والواقع أن آخر الشخصيات الاقتصادية من الوزن الثقيل ــ وجميعهم من الباقين من فترة التسعينيات ــ في الدائرة الشخصية حول بوتين، كان أليكسي كودرين الذي استقال من منصبه كوزير للمالية في عام 2011. وعلى النقيض من الولايات المتحدة، لن نجد أياً من كبار المديرين الاقتصاديين في روسيا بين أعضاء مجلس الأمن القومي.

إن بوتين لم يغتصب السلطة من زملائه الأكثر معرفة ودراية فحسب، بل وأيضاً من رئيس الوزراء الذي كان تقليدياً يعمل ككبير صُنَّاع السياسات الاقتصادية في روسيا. والواقع أنه منذ عودة بوتين إلى الرئاسة في عام 2012، كان رئيس الوزراء دميتري ميدفيديف على الهامش فعلياً.

باختصار، يتخذ بوتين ــ وهو ليس خبيراً اقتصادياً ــ كل القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في روسيا، ويوزع الأوامر على كبار مديري الشركات المملوكة للدولة والوزراء كل حسب تخصصه، في اجتماعات ثنائية. ونتيجة لهذا فإن عملية صناعة السياسات الاقتصادية في روسيا مفتتة ومختلة.

ويتجلى هذا النقص في التنسيق بأكبر قدر من الوضوح في سوق العملة الحساس. ففي روسيا، على النقيض من أغلب البلدان الأخرى، لا يحتفظ البنك المركزي بالحق الشامل للتدخل. وعندما تهاوى الروبل في ديسمبر، اعتبرت وزارة المالية ــ التي تحتفظ بما يقرب من نصف الاحتياطيات الأجنبية في روسيا (169 مليار دولار) في صندوقين من صناديق الثروة السيادية ــ أن تدخل البنك المركزي لم يكن كافياً. وعلى هذا فقد أعلنت أنها سوف تبيع 7 مليارات دولار من احتياطياتها لدعم الروبل ــ وهي الخطوة التي تسببت في تجاوز سعر الصرف لهدفه صعوداً.

وعندما انخفض سعر الصرف مرة أخرى، سارع الكرملين إلى حث شركات التصدير الخمس الكبرى المملوكة للدولة على تحويل جزء من أصولها إلى الروبل، الأمر الذي أدى إلى تجاوز السعر مرة أخرى، ثم تلا ذلك انخفاض حاد آخر. ومن الواضح أن مثل هذه التدخلات غير المنسقة تؤدي إلى تفاقم الاضطرابات في سوق العملة، مع تقلب الروبل بنسبة 5% ــ وقد تصل النسبة إلى 10% ــ في غضون يوم واحد.

والواقع أن موقف روسيا المالي، الذي تحدده إدارة بوتين الاعتباطية التعسفية للميزانية، ليس أفضل كثيراً. إن أولويات بوتين واضحة: فأولاً تأتي المؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية، وإدارة الدولة؛ وثانياً، تأتي مشاريع البنية الأساسية الكبرى التي يجمع منها بوتين وأقرانه ثرواتهم؛ ويأتي الإنفاق الاجتماعي (المعاشات التقاعدية في المقام الأول)، المطلوب للحفاظ على الدعم الشعبي، في نهاية القائمة. ولكن فجأة، لم تعد عائدات النفط كافية لتغطية الأولويات الثلاث.

ورغم محاولات وزارة المالية الشاقة لموازنة النفقات والإيرادات، فإنها تفتقر إلى الثِقَل السياسي اللازم. في العام الماضي، فوضت الحكومة المركزية الهيئات الإقليمية بزيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية، من دون تخصيص المزيد من الموارد ــ ولم يكن بوسع أي شخص القيام بأي شيء حيال ذلك.

إذا كان بوتين راغباً في إنقاذ الاقتصاد الروسي من الكارثة، فيتعين عليه أن يحول أولوياته. فبادئ ذي بدء، يتعين عليه أن يؤجل بعض مشاريع البنية الأساسية الضخمة الطويلة الأجل التي روج لها بقوة في العامين الأخيرين. ورغم أن القرار الذي اتخذ في ديسمبر بالتخلي عن خط أنابيب الغاز ساوث ستريم يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه غير كافٍ بأي حال.

بوتين ومشكلة الغاز

بول غريغوري(*)

يركز مراقبو روسيا بحق على وقف إطلاق النار الهش الأخير في أوكرانيا، في محاولة لتمييز نوايا الرئيس فلاديمير بوتين هناك. ولكن من الحكمة ألا يُغفِلوا صراعاً آخر تتكشف أبعاده الآن، وهو الصراع الذي قد يخلف عواقب وخيمة بعيدة الأمد على أوروبا، وقدرة بوتين على ممارسة الضغوط على القارة.

في شهر ديسمبر الماضي، وقعت شركة النفط الروسية العملاقة غازبروم مع شركة تركية لخطوط الأنابيب، مذكرة تفاهم لتمديد خط أنابيب من روسيا إلى تركيا تحت البحر الأسود.

ويأتي هذا «المجرى التركي» الجديد كبديل «لمجرى الجنوب» من خط أنابيب البحر الأسود من روسيا إلى بلغاريا، وهو المشروع الذي هجره الكرملين في ديسمبر، رداً على العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي بعد غزو روسيا لأوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم.

(*) زميل البحوث لدى مؤسسة هوفر، وأستاذ باحث لدى المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية في برلين، وأستاذ في جامعة هيوستن.

لقد فشل مشروع مجرى الجنوب في التوافق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المنافسة والطاقة، ومن المرجح أن يؤدي الإعلان عن خط أنابيب المجري التركي الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار، إلى تعزيز سمعة روسيا بوصفها شريكاً غير جدير بالثقة، وبالتالي تسريع وتيرة بحث أوروبا عن مصدر بديل للتوريد.

والواقع أن مخاطرة بوتين بخسارة السوق الأكثر ربحية، يستعرض تجاهلاً انتحارياً لمصلحة الاقتصاد الروسي، بلا أي سبب ظاهر غير ترسيخ العداوة مع أوكرانيا.

ويعتزم الكرملين استبعاد أوكرانيا من نظام تسليم الغاز الذي ظل قائماً منذ ثمانينات القرن العشرين، وتوجيه الإمدادات بدلاً من ذلك عبر شبكة جديدة وغير مجربة إلى سوق قد لا يكون لها وجود. ففي الشهر الماضي، أعلنت غازبروم عزمها وقف شحناتها عبر أوكرانيا عندما تنتهي العقود مع شركة خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية نفتوغاز في عام 2019.

وسوف يتم تسليم الغاز من خط الأنابيب التركي إلى حدود اليونان على أساس غير قابل للتفاوض. وتتوقع شركة غازبروم الحصول على الترخيص بتنفيذ التصميم وأعمال المسح «قريباً»، مع وصول أول شحنة إلى تركيا في عام 2017.

إن سلوك غازبروم الشاذ ليس بالمسألة الهينة بالنسبة إلى أوروبا. ذلك أن القارة تعتمد على روسيا في تدبير نحو 30% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، والتي يتم نقل 80% منها عبر أوكرانيا. وكانت القارة قد نُبِذَت في العراء من قبل.

ففي يناير 2009، أمرت شركة غازبروم بخفض الشحنات المارة عبر أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في ستة بلدان في شرق وجنوب شرق أوروبا، وفي أواخر عام 2014، قطعت روسيا الغاز عن أوكرانيا تماماً، ومرة

أخرى أشارت إلى استعدادها لاستخدام إمدادات الغاز كسلاح من أسلحة السياسة الخارجية. وهرع الاتحاد الأوروبي إلى التوسط للتوصل إلى تسوية يؤكد البعض أنها كانت ضد مصالح أوكرانيا.

ولكن على عكس ما يبدو أنه تصور بوتين، من غير المرجح أن تكون أوروبا أو أوكرانيا الخاسر الأكبر في الجهود التي تبذلها روسيا لإعادة توجيه صادراتها من الغاز.

إن روسيا، بإعادة توجيه صادراتها، تطالب أوروبا في واقع الأمر بإنفاق الملايين من اليورو على مشاريع جديدة للبنية الأساسية لكي تحل محل خط أنابيب صالح تماماً، لمجرد تبرير رغبة بوتن في إحداث متاعب في أوكرانيا.

في يناير، نحى الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم أليكسي ميلر بغطرسة المخاوف الأوروبية جانباً، قائلاً: «لقد أبلغنا شركاءنا الأوروبيين، والآن يعود القرار إليهم لوضع البنية الأساسية اللازمة للبدء من الحدود التركية اليونانية».

وكان رد الفعل الأولي في أوروبا أن بوتين إما أنه «يهوش» أو فقد عقله. وعلى حد تعبير ماروس سيفتوفيتش، نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون اتحاد الطاقة: «إن هذا القرار غير منطقي من الناحية الاقتصادية، فنحن عملاء جيدون، ونحن ندفع أموالاً طائلة بلا أي تأخير وبالعملة الصعبة. لذا، أعتقد أننا نستحق المعاملة وفقاً لذلك».

إن سياسات بوتين الشاذة والمدمرة اقتصادياً تتسبب في تبديد آخر بقايا ما كان ذات يوم يشكل احتكاراً لسوق الغاز الأوروبية من قِبَل غازبروم. ومن الواضح أن أوروبا، إذا كانت مضطرة إلى إنفاق المليارات على خطوط أنابيب جديدة، فمن الأفضل لها أن تفعل ذلك كجزء من محاولة لتنويع مصادرها من الغاز الطبيعي، وليس تعميق اعتمادها على روسيا.

والذكريات طويلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمواسم شتوية شديدة البرودة ومساكن بلا تدفئة ومصانع مغلقة.

عندما سُئِل أحد كبار مستشاري التخطيط في عهد جوزيف ستالين لماذا كان على استعداد للدفاع عن سلسلة من المقترحات السخيفة، أجاب قائلاً: «كنت أفضل الوقوف في صف خطط غير واقعية على الجلوس في السجن لمناصرة خطط واقعية». وبوسع المرء الآن أن يتخيل أن القائمين على شركة غازبروم يفكرون على المنوال نفسه.

إذا كان الأمر كذلك، فينبغي لهم أن يشرعوا في التفكير بشكل مختلف. ذلك أن روسيا لا تستطيع أن تتحمل المزيد من الآلام والمعاناة الاقتصادية. ولكن هذا هو كل ما ستحصل عليه ما لم تكن الغَلَبة للعقول الرزينة.

الهروب من الروبل

سيرغي غوريف(*)

في الخامس عشر من ديسمبر2014 تغير كل شيء. فقد ظل سعر النفط مستقراً، ولكن الروبل ومؤشرات أسعار الأسهم خسرت 30% في الساعات الأربع والعشرين التالية. وكانت الجهود غير المسبوقة التي بذلها البنك المركزي الروسي في الساعات الأولى من صباح السادس عشر من ديسمبر لتثبيت سعر الروبل، من خلال رفع سعر الفائدة بشكل حاد من 10,5% إلى 17%، عديمة الجدوى.

السبب وراء «يوم الاثنين الأسود» شديد الوضوح: إنقاذ الحكومة لشركة روسنفت المملوكة للدولة، وهي أكبر شركة نفط في البلاد. الحق أن مثل عمليات الإنقاذ هذه تهدئ الأسواق عادة؛ ولكن هذه العملية أعادت إلى الذاكرة التجارب الأولى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، عندما أصدر البنك المركزي الروسي قروضاً مباشرة للشركات ــ الأمر الذي أدى على نحو ثابت إلى تغذية معدلات التضخم المرتفعة، وفي عام 2014، أصبح البنك المركزي الروسي مقيداً أكثر مما كان في عهد جيراشتشينكو: فهو لا يستطيع أن يقدم

(*) عميد كلية الاقتصاد الجديدة في موسكو.

قروضاً مباشرة للشركات. ولكنه أصبح أيضاً أكثر تمرساً في تحقيق نفس الغايات التي سعى جيراشتشينكو إلى تحقيقها، ففي أكتوبر، أصدرت شركة روسنفت ما قيمته 11 مليار دولار من السندات المقومة بالروبل.

ثم بعد ذلك، استفاد مستثمرون مجهولون من القرار الذي اتخذه البنك المركزي الروسي في الثاني عشر من ديسمبر بالسماح باستخدام هذه السندات كضمانات للحصول على قروض بالروبل من البنك المركزي الروسي لثلاث سنوات بسعر الفائدة الرسمي. ولكن لماذا إذن أثارت هذه الصفقة حالة من الذعر؟

للوهلة الأولى، كان الهدف من هذه الصفقة التصدي للتحدي الاقتصادي الأكثر أهمية في تاريخ روسيا المعاصر. فقد تسببت العقوبات في منع البنوك والشركات الروسية من الوصول إلى الأسواق المالية الغربية. ويتعين على الشركات الروسية أن تسدد أو تعيد تمويل نحو 300 مليار دولار من الديون على مدى العامين القادمين. وبعض هذه الديون مستحق لمالكين أجانب لشركات روسية، ومن المؤكد أنهم سوف يسعدهم إغلاق هذا الدين بخلق دين جديد. ولكن في أغلب الحالات تتضمن مديونيات الشركات ديوناً حقيقية مستحقة لبنوك دولية كبرى.

وأفضل مثال هو شركة روسنفت، التي اقترضت نحو 40 مليار دولار في عام 2012 لشراء منافِستها TNK-BP. ويتعين عليها أن تسدد 10 مليارات دولار من هذا الدين في الربع الرابع من عام 2014، بما في ذلك قسط بقيمة 7 مليارات دولار في الحادي والعشرين من ديسمبر (و20 مليار دولار أخرى لابد من سدادها في عام 2015).

كان المستثمرون في الأسواق المالية ينتظرون بصبر إعلان الحكومة عن استراتيجية لمعالجة قضية ديون الشركات الخارجية. كما أنشأ البنك المركزي

الروسي مرفقاً للدولار لمدة 12 شهراً بقيمة تصل إلى 50 مليار دولار، ولكن هذا لن يدون إلى نهاية عام 2015 إلا بالكاد.

ولأن أسعار النفط من المرجح أن تظل منخفضة، فإن الممولين الآسيويين ــ وحتى الصينيين ــ لا يُبدون أي حرص على إعادة تمويل الشركات الروسية، ومن غير المرجح أن تُرفَع العقوبات، ومن الواضح أن المستثمرين كانوا يريدون حلاً أكبر وأكثر جرأة. وقد طلبت شركة روسنفت مراراً وتكراراً أربعين مليار دولار من صندوق الثروة السيادي في روسيا. ولكن مع تخصيص هذه الأموال بالفعل لأغراض أخرى، اختارت الحكومة حلاً غير شفاف ولا يقوم على السوق، والذي كان ليجعل غيراشتشينكو يشعر بالفخر.

ولكن من المؤسف أن هذا الحل يفرض عدة مشاكل مباشرة. فبادئ ذي بدء، يقع خطر عجز روسنفت عن السداد ــ فضلاً عن تكاليف توفير القروض المدعومة ــ على عاتق حاملي السندات. وإذا كان حاملو السندات هم حقاً أكبر البنوك المملوكة للدولة، فإن الصفقة من شأنها أن تضر في واقع الأمر بالنظام المصرفي: فهي تزيد من تركيز المخاطر وتفضي ضمناً إلى خسائر إضافية نتيجة لشراء سندات بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق.

وثانياً، لأن روسنفت يتعين عليها أن تسدد ديونها الخارجية، فمن المرجح أن تستخدم أموال إنقاذها لشراء دولارات، ومن غير الممكن أن يؤدي هذا إلا إلى المزيد من الضغوط التي تدفع الروبل إلى الهبوط. وقد أنكرت روسنفت هذا علناً، ولكن الأسواق تبدو رغم هذا وكأنها تتوقع أن تغرق الروبلات المطبوعة حديثاً أسواق العملة.

وثالثاً، تهدد البنية غير الشفافة لهذه الصفقة بتقويض الثقة في نزاهة البنك المركزي الروسي واستقلاله. ففي اليوم التالي للاثنين الأسود، قال وزير الاقتصاد أليكسي يوليوكييف إن البنك المركزي الروسي كان ينبغي له أن يزيد سعر الفائدة في وقت أسبق. وسرعان ما أثار هذا التصريح الشكوك في أن

البنك المركزي الروسي تعمد تأخير رفع سعر الفائدة من أجل إتمام الصفقة بسعر فائدة أقل.

وأخيراً، تفشل عملية الإنقاذ هذه في الإجابة عن التساؤل الذي كان من المفترض أن تتصدى للرد عليه. فالمستثمرون لا يعرفون ما إذا كانت عملية إنقاذ روسنفت صفقة لمرة واحدة، وإذا لم تكن، فأي الشركات قد تأمل في الحصول على معاملة مماثلة من البنك المركزي الروسي. وبالتالي فإن الشركات لا تفهم كيف قد يتم سداد ديون الشركات الروسية أو إعادة تمويلها ولا تستطيع أن تحدد حجم الثقة التي يمكن أن تضعها في الروبل.

أوروبا في مواجهة غازبروم

نينا خروشوفا(*)

دأب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استخدام اعتماد أوروبا على غاز بلاده الطبيعي كسلاح ضغط في مجال السياسة الخارجية لسنوات، دون خوف من أن يرد الاتحاد الأوروبي على تحديه ــ حتى الآن. لكن الاتحاد الأوروبي بإطلاقه قضية مكافحة احتكار ضد غازبروم، شركة الغاز العملاقة المملوكة للدولة الروسية، يرسل إشارة واضحة أن حماقة بوتين لم تعد مخيفة كما كانت في السابق.

الرسالة التي وجهها المفوض الأوروبي للتنافسية ــ ومفادها أن قواعد السوق تسري على الجميع ــ هي رسالة اعتاد بوتين تجاهلها لسنوات. فلطالما كان استناد بوتين إلى ذرائع اقتصادية وقانونية لتحقيق أهدافه السياسية سمة مميزة لحكمه. فمنذ أكثر من عقد، صادر الكرملين شركة يوكوس أويل التي كانت تنتج آنذاك 20% من إجمالي إنتاج روسيا من النفط، وسجن مؤسسها ميخائيل خودوركوفسكي لعشر سنوات، حيث لفقت له تهم التهرب الضريبي بعد أن تجرأ على معارضة بوتين.

(*) عميدة بجامعة نيو سكول في نيويورك، وكبيرة زملاء المعهد العالمي للسياسات حيث تدير المشروع الروسي.

وسرعان ما انضوى كل اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد الروسي القائم على الطاقة تحت مظلة بوتين السياسية، الأمر الذي مكنه من استخدام صادرات الدولة من النفط والغاز كعصا جيوسياسية. أما دول الاتحاد الأوروبي التي لم يستطع إرهابها عسكرياً بسبب وجود الناتو، فكان يتودد إليها بالتخفيضات تارة ــ أو يعاقبها بزيادات كبيرة في الأسعار تارة أخرى.

ويعد رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان أوفى أصدقاء بوتين في أوروبا (رغم رغبة رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس البادية في تغيير ذلك واقتناص اللقب)، بينما لا ينفك قادة بولندا عن التحذير من احتمالية أن تشكل روسيا مجدداً تهديداً للقارة. نتيجة لذلك، تتقاضى غازبروم من المجر 260 دولاراً أميركياً مقابل كل ألف متر مكعب من الغاز، بينما تدفع بولندا 526 دولارا ــ وهو أعلى سعر على مستوى الاتحاد الأوروبي.

إن الاقتصاد الروسي يترنح بالفعل تحت وطأة العقوبات الغربية المفروضة رداً على ضم الكرملين شبه جزيرة القرم والاعتداءات المتواصلة في شرق أوكرانيا. ويتوقع أن ينكمش الإنتاج هذا العام بنحو 4%، كما خُفضت تصنيفات الائتمان الروسية إلى درجة «عالي المخاطر» أو «شبه عالي المخاطر».

والآن تحارب المفوضية الأوروبية بوتين بنفس سلاحه، إذ إنها بسعيها إلى معاقبة غازبروم لتلاعبها بأسعار الطاقة تصوب خنجراً إلى قلب نظامه. علاوة على ذلك، فإن دعوى مكافحة الاحتكار التي أقامها الاتحاد الأوروبي تبدو جزءاً من هجوم قانوني منسق. ففي الشهر الماضي، قضت المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي بأن تدفع روسيا 50 مليار دولار أميركي لحاملي أسهم شركة يوكوس ــ وهو حكم يُنتظر تأييده عند الاستئناف. وقد بعث هذا الحكم في جوهره بذات الرسالة المقصودة من دعوى مكافحة الاحتكار

المرفوعة ضد غازبروم، وهي أن القواعد تسري على الجميع، وأن الممتلكات المسلوبة لا بد أن تُعاد إلى أصحابها.

بالطبع، لن تستطيع أوروبا أن تتحمل بسهولة اقتطاع 30% من شحنات الغاز الطبيعي التي تصلها إذا أمر بوتين غازبروم بوقف أعمالها هناك. لكن هذا مستبعد على أية حال: حيث تشكل الموارد الطبيعية 70% من صادرات روسيا، كما تمثل التحويلات من عوائد غازبروم وحدها 5% على الأقل من ميزانية روسيا. وخلال العقد الماضي ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز في سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي، الأمر الذي حافظ على شعبية بوتين، ووفر له الموارد لإعادة بناء قوة روسيا العسكرية، التي تستعرضها الآن في أوكرانيا.

بعبارة أخرى، فإن قدرة غازبروم (والحكومة الروسية) على تحمل خسارة السوق الأوروبي أقل من قدرة أوروبا على تحمل قطع إمدادات الغاز الروسي. وقد أثبتت المساومات الصعبة من جانب الصين، خلال بحث بوتين اليائس عن مشترين بدلاء، مدى حماقة أسلوب التهديد بوقف الصادرات.

رويداً رويدا تقترب لحظة حقيقة. إذ تسعى دول كثيرة في العالم إلى تقليل اعتمادها على موردي الطاقة المتقلبين أو عديمي الأخلاق، وذلك بتبني تقنيات جديدة مثل التكسير الهيدروليكي، أو زيادة المشتريات من أماكن مثل أستراليا والنرويج والولايات المتحدة، حيث خففت الأخيرة القيود على تصدير الموارد الطبيعية.

سيجبر هذا الاتجاه الذي تتبعه أوروبا بوتين على الخضوع للمساءلة عن أفعاله، شاء أم أبى. وقد لا يكون بوسع الاتحاد الأوروبي إعادة شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا، لكن تحركاته القانونية من شأنها أن تمثل تحذيراً لبوتين من أن تكتيكات الذراع القوية لن تجدي طويلا.

روسيا وبيتها الأوروبي

فلاديسلاف إنوزمتسيف(*)

بعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وبدأت تتدخل في شرق أوكرانيا، فَرَضَت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات ضد أفراد وشركات في روسيا. ولكن إذا كان لهذه العقوبات أن تعمل كأداة فعّالة في مواجهة طموحات فلاديمير بوتين ــ وهو موضوع مناقشة جارية في الغرب الآن ــ فلابد أن تجمع بين اليد الحازمة في التعامل مع روسيا واليد المفتوحة تجاه شعبها.

ولفهم الدور الذي تستطيع العقوبات أن تلعبه في التعامل مع الكرملين فما علينا إلا أن نتأمل في أهمية المال لصاحبه. منذ بداية القرن وحتى وقت قريب للغاية، أُغرِقَت روسيا بدولارات النفط؛ ومع تزايد تدفق الأموال، تزايدت جرأة بوتين وعدوانيته.

في عام 1999، ساهمت عائدات النفط والغاز بنحو 40,5 مليار دولار أميركي في الناتج المحلي الإجمالي الروسي. ومع ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج، تزايدت هذه المساهمة بشكل كبير فبلغت في المتوسط 73,5 مليار دولار سنوياً من عام 2001 إلى عام 2004. وبفضل الثروة المتنامية تزايدت

(*) أستاذ الاقتصاد في كلية موسكو العليا لعلوم الاقتصاد، ومدير مركز دراسات ما بعد الصناعة.

جرأة بوتين، وهو التغير الذي تمثل في القرار الذي اتخذه باعتقال وسجن ميخائيل خودوركوفسكي، مالك شركة النفط العملاقة يوكوس في عام 2003.

واستمر هذا الاتجاه. ففي الفترة من عام 2005 إلى عام 2008، كانت عائدات النفط والغاز السنوية أعلى بنحو 223,6 مليار دولار عما كانت عليه في عام 1999؛ وفي نهاية هذه الفترة غَزَت روسيا جورجيا. وفي الفترة 2011-2013، بلغ دخل روسيا من النفط والغاز ذروته بنحو 394 مليار دولار فوق مستويات 1999، الأمر الذي مهد الطريق لتدخلات الكرملين في أوكرانيا. وفي كل هذه الحالات، كان بوتين يتصرف انطلاقاً من اقتناعه بأن ثروة روسيا النفطية تعني أن القواعد ــ وحتى القوانين الدولية ــ لا تنطبق عليه.

ولكن مع فرض العقوبات أصبحت الأسواق المالية مغلقة في الأغلب في وجه الشركات الروسية. فأسعار النفط تسجل الآن هبوطاً شديدا؛ وطبقاً لتقديرات وزير المالية الروسي فإن الخسائر التي تكبدتها البلاد منذ الربيع الماضي تجاوزت 140 مليار دولار. كما بدأت احتياطيات روسيا الاستراتيجية من العملة تتمزق على أيدي أصدقاء بوتين، بل وربما تستنزف بحلول نهاية العام المقبل. وعلاوة على ذلك، خسر الروبل ما يقرب من 50% من قيمته على مدى الأشهر الستة الماضية. ولكن برغم أن العقوبات بدأت تصبح مؤلمة بوضوح، فسوف يمر بعض الوقت قبل أن يستشعر القسم الأكبر من الشعب الروسي تأثيرها فعليا. ولذا، ينبغي للغرب أن ينتظر.

الواقع أن البحث عن حلول دبلوماسية ليس بالتصرف الوجيه تماما، فهي ببساطة لا وجود لها. فقد اختار بوتين التصرف دون اعتبار للسلامة الإقليمية، وأعلن نفسه مدافعاً ليس فقط عن المواطنين الروس، بل وأيضاً عن كل المنتمين إلى العرق الروسي، والناطقين باللغة الروسية، بل وحتى المسيحيين الأرثوذوكس. وهو يعتقد أنه يملك حق التدخل في شؤون جيرانه لأنه، على حد تعبيره، يرى أن «الاتحاد السوفييتي كان هو روسيا ذاتها ولكن باسم آخر».

وبعبارة أخرى، فإن أوكرانيا هي مجرد منطقة انفصالية تنتمي إلى روسيا التاريخية.

ولكن الشعب الروسي يتمتع بقدر من الحداثة يجعله يتشكك في هذه السياسات. فكان «إجماع بوتين» مبنياً على وعد بالرخاء المتزايد ــ وهو الوعد الذي يتبخر الآن بسرعة تحت سخونة العقوبات. والواقع أن أغلب أبناء النخب الروسية يفكرون ويتصرفون كرجال أعمال، وليس بوصفهم قوميين رومانسيين: ومع انزلاق الاقتصاد إلى حالة من الركود المطول، فسوف تتزايد الانتقادات الموجهة إلى سياسات بوتين والأصوات المنادية بمراجعتها. ولابد أن يكون هدف العقوبات الغربية فصل حكام روسيا المنتمين إلى عصر ما قبل الحداثة عن سكانها من أنصار الحداثة. وقد تكون هذه الاستراتيجية قليلة الجدوى في المجتمعات الخاضعة لسيطرة مُحكَمة مثل إيران وكوريا الشمالية؛ ولكن روسيا أوروبية في الأساس.

لماذا لن ينهار اقتصاد روسيا

تشارلز ويبلوش(*)

كان الانحدار السريع في قيمة الروبل الروسي، رغم القرار الدراماتيكي -واليائس- الذي اتخذه البنك المركزي الروسي بزيادة أسعار الفائدة الشهر الماضي، سبباً في استدعاء شبح انهيار اقتصاد روسيا في عام 1998 إلى الذاكرة. والواقع أن الغرب سعى إلى إحياء هذا الشبح في مواجهته المستمرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ولكن رغم أن الاقتصاد الروسي في ورطة بلا أدنى شك، فإن الانهيار الكامل أمر غير مرجح.

يشكل النفط والغاز أكثر من 60% من صادرات روسيا، وتشكل السلع الأساسية الأخرى جزءاً كبيراً من باقي الصادرات. ولهذا فمن الواضح أن الانحدار الحاد الأخير في أسعار النفط العالمية يمثل صدمة كبيرة -بما فيه الكفاية عندما تقترن بتأثيرات العقوبات الغربية المتزايدة الصرامة- تثير حالة من الركود الشديد. وما يزيد الأمور تعقيداً أن أسعار السلع الأساسية من المتوقع أن تظل منخفضة لبعض الوقت. وفي هذه الحالة فإن خسارة الدخل تصبح أكبر بكثير من مجرد نكسة مؤقتة.

(*) أستاذ الاقتصاد الدولي، ومدير المركز الدولي للدراسات المالية والمصرفية في المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف.

ولكن اقتصاد روسيا لا يوشك على الانهيار، على الأقل ليس بعد. والموقف اليوم يختلف تماماً عن الحال في العام 1998 عندما كانت روسيا تعاني من عجز مالي وعجز في الحساب الجاري. وكانت البلاد في احتياج للاقتراض، وكانت تستدين بكثافة بالعملات الأجنبية، وهذا يعني أن قيمة الروبل كانت في انخفاض مع ارتفاع الديون المستحقة على روسيا. وفي نهاية المطاف أصبح العجز عن السداد حتميا.

ولكن على النقيض من ذلك، كانت روسيا في السنوات الأخيرة تتمتع بفائض كبير في الموازنة، وكانت الديون العامة أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. صحيح أن إيرادات النفط والغاز، التي تمثل القسم الأعظم من عائدات الحكومة، انخفضت إلى النصف عندما تقاس بالدولار. ولكن العملة الروسية انخفضت بنفس النسبة تقريبا، وهذا يعني أن دخل الحكومة بالروبل يظل بلا تغيير تقريبا.

وعلى نحو مماثل، كان ميزان الحساب الجاري الروسي يسجل فائضاً في أغلب السنوات الأخيرة. ولا يتجاوز إجمالي الدين العام والخاص الخارجي 40% من الناتج المحلي، وقسم كبير منه مُقوم بالروبل. والواقع أن الانحدار الحاد في الدخل من الصادرات يعمل على تغيير الموقف بشكل سريع، ولكن روسيا تنطلق في هذه الأزمة من موقف مريح، والذعر سابق لأوانه كثيرا.

كان السقوط الحر الذي شهده الروبل مدفوعاً في الأساس بتدفقات رأس المال إلى الخارج. والواقع أن حكومة الأوليغارشية (حكم الأقلية) بروسيا خبأت أغلب ثرواتها في الخارج، ولكنها تحتفظ بكميات كبيرة من المدخرات بالداخل. ومن المرجح مع تدهور الموقف الاقتصادي والسياسي أن تسعى إلى إخراج المزيد من الأموال، ولدى صغار المدخرين أيضاً كل الأسباب لتحويل مدخراتهم إلى العملة الأجنبية.

وقد يضع هذا الواقع المركزي الروسي في موقف بالغ الصعوبة، ذلك أن انخفاض قيمة الروبل سيؤدي حتماً إلى مفاقمة معدل التضخم، الذي بلغ بالفعل نحو 11% وهو أعلى كثيراً من هدف البنك المركزي الروسي المحدد في نسبة 5%. وفي هذا السياق قد يكون رفع سعر الفائدة بشكل حاد منطقيا، وربما يأمل المسؤولون أن تنجح هذه السياسة في منع تدفق رأس المال إلى الخارج، على الرغم من المجازفة بأن يؤدي هذا القرار -إذا فسر بأنه دفاع عن العملة- إلى نتائج عكسية.

والمشكلة هي أن ارتفاع أسعار الفائدة ستفضي بالتأكيد إلى تعميق الانكماش الاقتصادي بروسيا، وهو ما من شأنه أن يجعل من البنك المركزي كبش فداء سهلا. ناهيك عن أن هذه المؤسسة ليست مسؤولة عن متاعب روسيا المتمثلة في هبوط الروبل والركود وتصاعد التضخم، كما أن استخدام أسعار الفائدة لمنع تدفقات رأس المال للخارج يفشل دائما. وبوسعنا أن نتوقع أن الساسة المُحاصرين لن يترددوا في تبادل الاتهامات.

والواقع أن التهديد الذي يتعرض له بوتين الآن واضح، فهو يخاطر بأن ينتهي به المطاف إلى مصير سلفه بوريس يلتسين، الذي تولى منصب الرئاسة أثناء فترة شهدت انخفاضاً غير عادي في أسعار النفط. حتى الآن كان الحظ حليفاً لبوتين لأنه جاء إلى السلطة مع بداية ارتفاع أسعار النفط. وينسب أغلب المواطنين الروس الفضل له في عشرين عاماً في ارتفاع مستويات المعيشة، بعد عشرين عاماً من الانحدار.

وربما كان القرار الذي اتخذه بوتين بعدم تنفيذ الإصلاحات التي لا تحظى بشعبية، والتي كانت لتساعد في خلق قطاع تصديري غير نفطي قوي، سيئاً بالنسبة لصحة الاقتصاد في الأمد البعيد، ولكنه سمح له بالحفاظ على دعم شعبي واسع النطاق. والواقع أن حظه الاقتصادي الطيب، مقترناً

باستعداده للوقوف في وجه الغرب، ساعد في خلق انطباع مضلل في روسيا بأن البلاد أصبحت قوة عالمية مرة أخرى.

ويعتقد كثيرون في الولايات المتحدة وأوروبا بأن تصعيد الضغوط الاقتصادية المفروضة على روسيا من شأنه أن يساعد في إخراج بوتين من السلطة، وهي مقامرة بالغة الخطورة. فمع انحدار مستويات المعيشة في روسيا تصبح الإستراتيجية الوحيدة المتاحة للرئيس الروسي لكي يظل في السلطة هي أن يتخذ موقفاً دولياً عدوانياً. ومن الواضح أن المغامرات العسكرية في الخارج تصبح أكثر جاذبية عندما تكون الجبهة الداخلية شديدة التوتر.

لا شيء من هذا يعني أن الغرب لا بد أن ينحني ويتخلى عن مبادئه، ولكنه يعني أن الوقت قد حان لكي يتبنى الغرب نهجاً دبلوماسياً لا يعتمد على احتمالات الانهيار الاقتصادي لروسيا.

الصيـن

الصين والحوكمة العالمية

خافيير سولانا(*)

من المأمون أن نقول إن أكثر التطورات الجيواستراتيجية تأثيراً في العقدين الماضيين كان صعود الصين. ومع ذلك فإن الغرب فشل في منح الصين ـ ناهيك عن الاقتصادات الناشئة الكبرى الأخرى ـ الدرجة التي تستحقها من النفوذ في بنية الحكم العالمي اليوم. ولعل هذه الحال توشك أن تتبدل.

إن الصين تعتمد على اتفاقيات ثنائية لتعميق مشاركتها في بلدان في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. وبدعم من 3,8 تريليونات دولار من الاحتياطيات من العملات، قدمت الصين الاستثمار في البنية الأساسية في مقابل السلع الأساسية، ومن ثم أصبحت الدولة الأكبر على مستوى العالم التي توفر التمويل للبلدان النامية، والآن يقدم بنك التنمية الصيني بالفعل قروضاً أكثر من تلك التي يقدمها البنك الدولي. ولكن لأن هذه الترتيبات الثنائية تنفذها شركات مملوكة للدولة، فإنها لا تلتزم في كثير من الأحيان بالممارسات

(*) الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ووزير خارجية إسبانيا سابقاً. ويشغل حالياً منصب رئيس مركز إيساد للاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية، وهو زميل متميز لدى مؤسسة بروكنجز.

الدولية المثلى. ولذلك، حث الغرب الصين على التحرك نحو العمليات المتعددة الأطراف التي تلبي المعايير الدولية، في حين تبذل المزيد من الجهد لتوفير المنافع العامة العالمية. وقد ذهب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما إلى حد إطلاق وصف «راكب المجان» على الصين بسبب فشلها في الوفاء بالمسؤوليات التي قد يتوقعها كثيرون من قوة عظمى.

ولكن إذا كانت مبادرات الرئيس الصيني شي جين بينج الأخيرة في مجال السياسة الخارجية قد تشير إلى أي شيء، فإن التغيير قد يكون وشيكاً. ففي يوليو الماضي، تولت قيادة تأسيس بنك التنمية الجديد بواسطة بلدان مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وساهمت بشكل كبير في الوقف الذي بلغ 100 مليار دولار.

وعلى نحو مماثل، في آخر اجتماعات التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تولت الصين قيادة إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية. كما أنشأت صندوق طريق الحرير بقيمة 40 مليار دولار، لدعم طموحاتها في إعادة تمديد الطرق البرية والبحرية القديمة التي تربط آسيا بأوروبا، وفي تنفيذ ما أسمته استراتيجية «الحزام الواحد، الطريق الواحد»، تسعى الصين إلى تنفيذ استثمارات تؤثر في نحو ستين دولة ــ بما في ذلك في آسيا الوسطى، حيث تشمل حافظتها الاستثمارية بالفعل المحيط الهندي، وبحر الصين الجنوبي، والبحر الأبيض المتوسط. ولن تشكل هذه الاستثمارات في مجموعها مجرد طريق فحسب، بل إنها تمثل أيضاً شبكة لتيسير نقل السلع والأفكار عبر أوراسيا.

وقد بدأ دور أوروبا في هذه المبادرة يظهر بالفعل مع ميناء بيرايوس اليوناني الذي تتولى تشغيله جزئياً الشركة البحرية المملوكة للدولة الصينية COSCO، والذي من المقرر أن يعمل كمحطة على الطريق البحري. وسوف يتم ربط ميناء بيرايوس ببقية أوروبا عن طريق البنية الأساسية الممولة من الصين

في البلقان والمجر، وهو الأمر الذي يعزز موقف الصين باعتبارها الشريك التجاري الرئيس للاتحاد الأوروبي.

إن مبادرة طريق الحرير الجديد تؤكد رغبة الصين في ترسيخ نفسها كقوة أوراسية. فهي لن تكتفي بربط المراكز الاقتصادية الديناميكية في شرق آسيا وغرب أوروبا، بل إنها أيضاً تتيح القدرة على الوصول إلى بلدان آسيا الوسطى، في حين يتراجع نفوذ روسيا. وقد تساعد أيضاً على تخفيف التوترات الإقليمية بين الصين وجيرانها المباشرين.

حتى الآن كانت الجهود التي تبذلها الصين لزيادة نفوذها ناجحة فيما يبدو ــ وليس في العالم النامي فقط. فقد أعلنت المملكة المتحدة أخيراً اعتزامها العمل كعضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى سيل من طلبات الانضمام المقدمة من بلدان مثل أستراليا، والبرازيل، وفرنسا، وألمانيا، وكوريا، وروسيا، وتركيا، وإسبانيا، ولكن في الولايات المتحدة، استُقبِلَت هذه التطورات باعتبارها نكسات جيوسياسية.

والواقع أن هذا التفسير معيب في جوهره، ذلك أن القرار الذي اتخذته الصين بتجاوز المؤسسات المالية الدولية الرئيسة التي أُسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان مدفوعاً برفض البلدان المتقدمة التي تقود هذه المؤسسات إلى إعطائها الدور الذي يتناسب مع قوتها الاقتصادية. ففي بنك التنمية الآسيوي على سبيل المثال، تتحكم كل من اليابان والولايات المتحدة في نحو 13% من الأصوات، مقارنة بأقل من 6% للصين، والرئيس الياباني دائماً.

ويسود موقف مماثل في البنك الدولي الذي يتولى رئاسته أميركي دائماً، وصندوق النقد الدولي، حيث المدير الإداري أوروبي دائماً. وبرغم أن بلدان

مجموعة العشرين اتفقت في عام 2010 على زيادة حصة الصين في صندوق النقد الدولي من 3,65% إلى 6,19% ـ وهي خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح ـ رفض الكونغرس الأميركي التصديق على الاتفاقية، وهو الأمر الذي منع تنفيذ الإصلاحات.

الواقع أن مبادرات الصين الجديدة ليست رجعية تعديلية، بل إنها تفاعلية. وإذا لم تُمنَح القوى الجديدة القدرة على الوصول إلى هياكل الحكم العالمية القائمة، فإنها سوف تخلق هياكل خاصة بها.

وهذا يعني أن البلدان المتقدمة لديها القدرة على منع تفكك النظام الدولي إلى تكتلات إيديولوجية واقتصادية ـ ولكن فقط إذا كان بوسعها أن تتغلب على انعدام ثقتها الاستراتيجية بالصين. وبهذا المعنى، فإن مشاركة المزيد من البلدان الأوروبية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية يُعَد تطوراً إيجابيا، حيث يساعد على ضمان قدرة البنك الجديد على تكميل المؤسسات القائمة، وليس منافَستها. (الواقع أن تأثير أوروبا قد يكون أعظم إذا تم تمثيل الاتحاد الأوروبي، وليس بلدانه الأعضاء فرادى، في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، كما هي الحال في مجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية).

ويتعين على الغرب فضلاً عن ذلك، أن يقوم بالمزيد من الجهد، ليس للترحيب بالصين على طاولة الحكم العالمي فقط، بل قبول المؤسسات التي تقيمها الصين الآن والتعاون معها أيضاً. ومن خلال موقف منفتح فقط، يستطيع قادة الغرب أن يضمنوا تبني المؤسسات التي تقودها الصين لأفضل ممارسات التعددية والمساءلة، والتزامها بمعايير العمل والمعايير البيئية الدولية. الآن هو الوقت المثالي لبدء هذه العملية. وإذا عمل الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والصين خلال هذا العام على التوفيق بين النيات، استناداً إلى المصالح المشتركة، فإن هذه البلدان سوف تكون مستعدة

لتحقيق القدر الأقصى من الاستفادة من قمة مجموعة العشرين في الصين عام 2016.

الواقع أن تحرك الصين في إطار عمليات متعددة الأطراف خبر سار بالنسبة إلى العالم. ويتعين على أوروبا ــ وبصورة خاصة الولايات المتحدة ــ أن تتغلب على انعدام ثقتها الاستراتيجية بالصين، ولا ينبغي لها أن تهدر الفرصة للمشاركة في هذه العمليات وصياغتها، حتى يصبح من الممكن تقاسم المنافع على أوسع نطاق ممكن.

زعيمة العالم الجديدة

جيفري ساكس(*)

وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سوف يبلغ 17,6 تريليون دولار أميركي بنهاية هذا العام 2014، ليتجاوز بذلك الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الذي يبلغ 17,4 تريليون دولار.

وبطبيعة الحال، يظل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الصيني (12900 دولار) أقل من ربع نظيره المسجل في الولايات المتحدة (54700 دولار)، لأن عدد سكان الصين أكثر من أربعة أمثال عدد سكان الولايات المتحدة، وهو ما يسلط الضوء على مستويات المعيشة الأعلى كثيراً في أميركا.

إن صعود الصين أمر ينطوي على عواقب خطيرة، ولكنه أيضاً يمثل عودة إلى حال سابقة. ذلك أن الصين كانت الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان منذ أصبحت دولة موحدة قبل أكثر من 2000 سنة، لذا فمن المنطقي أن تكون أيضاً الدولة صاحبة أضخم اقتصاد في العالم.

(*) أستاذ التنمية المستدامة، وأستاذ السياسات الصحية والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية.

والواقع أن الأدلة تشير إلى أن اقتصاد الصين كان أكبر (من حيث تعادل القوة الشرائية) من أي اقتصاد آخر في العالم حتى عام 1889 تقريبا، عندما تفوق عليه اقتصاد الولايات المتحدة. والآن بعد مرور 125 عاما، انعكس الترتيب مرة أخرى في أعقاب عقود من التنمية الاقتصادية السريعة في الصين.

ومع صعود القوة الاقتصادية يأتي نفوذ جيوسياسي متزايد. ففي مختلف أنحاء العالم يُحتَفى بقادة الصين. وتنظر العديد من البلدان الأوروبية إلى الصين باعتبارها المفتاح إلى النمو المحلي الأقوى. ويتطلع الزعماء الأفارقة إلى الصين بوصفها شريك النمو الجديد الذي لا غنى عنه لبلدانهم، وخاصة في مجالات تنمية البنية الأساسية والأعمال التجارية.

وعلى نحو مماثل، يتطلع الاستراتيجيون وكبار رجال الأعمال في أميركا اللاتينية الآن إلى الصين بقدر ما يتطلعون إلى الولايات المتحدة. ويبدو أن الصين واليابان تتخذان خطوات ملموسة نحو علاقات أفضل، بعد فترة من التوترات الشديدة. وحتى روسيا «مالت» مؤخراً تجاه الصين، فعملت على إقامة صلات أقوى على العديد من الجبهات، بما في ذلك الطاقة والنقل.

ومثلها كمثل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، تضع الصين أموالاً حقيقية على الطاولة ــ الكثير منها ــ لبناء علاقات اقتصادية وبنية أساسية قوية مع البلدان في مختلف أنحاء العالم. وهذا من شأنه أن يمكن العديد من البلدان الأخرى من تعزيز نموها، وفي الوقت نفسه ترسيخ زعامة الصين الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

إن عدد المبادرات الصينية مذهل. ففي غضون العام الماضي فقط، أطلقت الصين أربعة مشاريع كبرى تَعِد بإعطائها دوراً كبيراً ممتداً في التجارة العالمية والتمويل العالمي. وقد انضمت الصين إلى روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي سيتخذ من شنغهاي مقراً له.

وسوف يساعد بنك الاستثمار في البنية الأساسية الآسيوي الجديد،

ومقره بكين، في تمويل مشاريع البنية الأساسية (الطرق والطاقة والسكك الحديدية بين مشاريع أخرى) في مختلف أنحاء المنطقة.

ويسعى حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصادات شرق وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة، وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات.

ويهدف طريق الحرير البحري الجديد في القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي. وفي مجموعها فإن هذه المبادرات المختلفة من المرجح أن تستفيد من مليارات الدولارات من الاستثمارات على مدى العقد المقبل.

نافذة على المعتاد الجديد في الصين

مارتن فيلدشتاين(*)

تنظم الحكومة الصينية كل عام،مؤتمراً كبيراً ــ برعاية مركز أبحاث التنمية، وهو المركز البحثي الرسمي التابع لمجلس الدولة ــ يجمع بين كبار المسؤولين الصينيين، وكبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات الصينية والغربية الكبرى، ومجموعة صغيرة من المسؤولين والأكاديميين الدوليين. ويقام منتدى تنمية الصين بعد مؤتمر الشعب الصيني السنوي مباشرة.

وفي المنتدى يقوم المتحدثون، بما في ذلك وزير المالية ورئيس البنك المركزي، بتلخيص الفِكر الحالي للقيادة الصينية. ثم ينصت المسؤولون إلى التعليقات والاقتراحات من المشاركين من رجال الأعمال والأكاديميين الغربيين، بما في ذلك جلسة للأسئلة والإجابات مع رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانج.

ورغم أنني كنت أحضر اجتماعات منتدى تنمية الصين لأكثر من عقد من الزمان، فقد وجدت مؤتمر هذا العام مختلفاً إلى حد كبير عن أي مؤتمر في

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، والرئيس الفخري للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كما تولى رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس رونالد ريجان في الفترة من 1982 إلى 1984.

الماضي. وكان الفارق الرئيسي هو الاعتراف الرسمي الصيني بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي انخفض بشكل دائم من المعدل المتوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية (ما يقرب من 10%). وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نمواً بلغ 7,4% في عام 2014، وأن المعدل ربما يزداد تباطؤاً إلى 7% هذا العام. وقَدَّم مركز أبحاث التنمية تقديرات مفصلة تبين أن معدل النمو سوف يستمر في الهبوط، لكي يبلغ نحو 6% بحلول نهاية هذا العقد.

الواقع أن كل المسؤولين الصينيين تقريباً أشاروا إلى هذا التباطؤ باعتباره الوضع «الطبيعي الجديد» في بلادهم. وبدا الأمر وكأنهم جميعاً متصالحون مع تباطؤ النمو، الذي كان مفاجِئاً في البداية، لأن المسؤولين زعموا في وقت سابق أن الصين تحتاج إلى النمو السريع للحفاظ على تشغيل العمالة وتجنب الاضطرابات السياسية. ويبدو أنهم يدركون الآن أن تراجع معدل النمو لن يؤدي إلى البطالة، لأن التباطؤ يعكس التحول البنيوي في الصين من الإنتاج الصناعي الثقيل الموجه للتصدير إلى زيادة إنتاج الخدمات الاستهلاكية، التي تتطلب تشغيل عدد أكبر من العاملين لخلق نفس القدر من القيمة.

ويظل النمو الأقوى رغم هذا ضروريا، لأن الصين لا تزال دولة ذات دخل منخفض نسبياً مع معدل فقر لا يستهان به. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين هو التالي فقط لنظيره في الولايات المتحدة (وربما كان أكبر إذا قيس من حيث القوة الشرائية)، فإن نصيب الفرد في الدخل نحو 7000 دولار أميركي فقط، أو نحو 15% من المستوى في الولايات المتحدة. ويظل الاستهلاك منخفضا ــ نحو 50% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بعد ضم الإنفاق الحكومي، ونحو 35% فقط عندما يقتصر على الإنفاق الاستهلاكي للأسر. وهذا يعني أن الطريق لا يزال طويلاً قبل أن تحقق الصين هدف قادتها المتمثل في إقامة «مجتمع مزدهر حديث».

ويرى الصينيون أن الوضع «الطبيعي الجديد» يتطلب تحويل استراتيجية النمو من نمو قائم على العوامل إلى نمو يحركه الإبداع. ولكن ليس من الواضح كيف قد تتحقق هذه الزيادة في الإبداع. ففي حين يؤكد المسؤولون على الاعتماد على السوق، لا تملك الصين رأس المال الاستثماري المغامر و«التمويل الخيري» الذي ييسر الإبداع في الولايات المتحدة. وربما تأمل السلطات أن تعمل خطتهم لضمان الودائع المصرفية على تحويل الودائع من البنوك الثلاثة الأكبر حجماً إلى البنوك الكثيرة الأصغر حجماً في مختلف أنحاء البلاد، لتيسير وصول الشركات البادئة المحلية إلى التمويل.

وتلوح في الأفق العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى. فقد اعترف المسؤولون في منتدى تنمية الصين أن المخاطر الكبرى تكمن في القطاع المالي، وخاصة في ضوء التزامات الحكومات المحلية البالغة الضخامة. في الماضي، كانت الحكومة تتعامل مع المشاكل التي يواجهها النظام المصرفي نتيجة لهذه الالتزامات من خلال ضخ الأموال إلى البنوك.

وتمثل المشاكل البيئية عائقاً قوياً آخر يحول دون تحسين مستويات المعيشة الحالية. ولكنها تمثل أيضاً وسيلة محتملة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا انخفض الطلب الإجمالي بشكل كبير. وتدرك الصين أن المستويات المرتفعة من تلوث الهواء والماء تخلق حالة من عدم الارتياح وتلحق الضرر بصحة الناس. والواقع أن الإنفاق الحكومي على علاج الأضرار البيئية من الممكن أن يمتص كماً كبيراً من المال إذا أدى ضعف جانب الطلب إلى تفاقم تباطؤ جانب العرض المتوقع.

وعلاوة على ذلك، يمثل ضعف أداء الشركات المملوكة للدولة، والتي لا تزال تلعب دوراً كبيراً في الصناعة الثقيلة وفي بعض قطاعات الخدمات، عائقاً قوياً للنمو. ورغم أن السياسة الرسمية تهدف إلى الحد من الدور الذي تلعبه هذه الشركات حتى يتسنى للسوق أن تعلب الدور الحاسم في تخصيص

الموارد، فقد تبين أن تقليص أحجام هذه الشركات أمر بالغ الصعوبة، وذلك نظراً للدعم السياسي القوي الذي تتمتع به داخل الحزب الشيوعي الصين.

ومن ناحية أخرى، تفرض الصين قيوداً على الاستثمار المباشر من قِبَل الأجانب، الأمر الذي يحد من أنواع الشركات وحصة المشاريع المشتركة التي يمكنها امتلاكها. وتتلخص السياسة الرسمية في خفض الحواجز التي تحول دون استثمار الشركات الأجنبية، وخاصة في قطاع التكنولوجيا الفائقة وقطاع الخدمات.

وهناك بطبيعة الحال عدد من المواضيع التي ظلت تحت السطح ولم تناقش في منتدى تنمية الصين هذا العام. فلم تبدر أية إشارة إلى تباطؤ حملة الرئيس شي جين بينج لمكافحة الفساد، ولو أن بعض المحادثات الخاصة أشارت إلى أن الحملة أسفرت عن تأخير عملية اتخاذ القرار على النحو الذي يلحق الضرر بالإنتاجية والنمو.

ولم يشهد المنتدى مناقشة قضية السرقة الإلكترونية من جانب الصين للتكنولوجيا الغربية. وعندما أثير هذا الموضوع في عام 2014، أنكر لي أن الصينيين يفعلون مثل هذا الأمر، ولكنه أشار إلى أن الشركات الصينية تتعرض لاختراقات إلكترونية من قِبَل مصادر محلية. ومع تأكيد منتدى تنمية الصين على التعاون، فلم تجر أي مناقشة لعمل عسكري محتمل من قِبَل الصينيين لتعزيز مطالباتهم الإقليمية المتنازع عليها في بحري الصين الشرقي والجنوبي.

إن اجتماعات مثل منتدى تنمية الصين توفر نافذة مفيدة إلى الدولة التي سوف تستمر أهميتها للاقتصاد العالمي في النمو. والتباطؤ الحالي إلى الوضع الطبيعي الجديد يجعل هذه النافذة أكثر أهمية.

الصين تسعى إلى فرض نظام اقتصادي عالمي جديد

تشانغ جون(*)

أصبح أهل الاقتصاد منقسمين بشكل متزايد عندما يتعلق الأمر بمستقبل الاقتصاد في الصين. فيؤكد المتفائلون على قدرتها على التعلم والحشد السريع لرأس المال البشري. ويركز المتشائمون على الانحدار السريع الطارئ على أرباحها الديموغرافية، وارتفاع نسبة الدين إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وانكماش أسواق صادراتها، وقدرتها الصناعية الفائضة. ولكن أفراد المجموعتين يهملون عاملاً أكثر جوهرية في تحديد آفاق الصين الاقتصادية: وهو النظام العالمي.

والسؤال بسيط: هل تستطيع الصين أن تحافظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي السريع في كنف النظام العالمي الحالي، بما في ذلك قواعده التجارية، أم أن النظام الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة لابد أن يتغير بشكل جذري لكي يستوعب الصعود الاقتصادي المستمر للصين؟ ولكن الإجابة تظل غير واضحة.

الواقع أن الصين تسعى إلى استكشاف الإجابة من خلال ممارسة

(*) تشانغ جون أستاذ الاقتصاد ومدير مركز الصين للدراسات الاقتصادية في جامعة فودان.

الضغوط لإضافة الرنمينبي إلى سلة العملات التي تحدد قيمة الأصل الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، أو ما يسمى حقوق السحب الخاصة. في الوقت الحالي تتألف السلة من اليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، والدولار الأميركي.

كانت قضية حقوق السحب الخاصة محل الاهتمام الرئيسي من قِبَل الحضور عندما تحدثت مديرة صندوق النقد الدولي الإدارية كريستين لاجارد في شنغهاي في إبريل/نيسان. وكان رأيها أنها مسألة وقت فقط قبل أن يضاف الرنمينبي إلى السلة، وقد حظي هذا الرأي باهتمام إعلامي كبير. (ولكن من المؤسف أن وسائل الإعلام استنبطت أكثر مما ينبغي من تصريحها).

الواقع أن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق بن برنانكي واجه نفس السؤال في شنغهاي الشهر الماضي. وكان غامضاً، عن عمد، في الرد: فقد أكد أن إضافة الرنمينبي إلى حقوق السحب الخاصة تُعَد خطوة إيجابية، ولكن اتخاذها غير وارد قبل أن تحرز الصين تقدماً أكبر كثيراً على مسار إصلاح قطاعها المالي وتحويل نموذج النمو الذي تتبناه.

من المتوقع أن يصوت صندوق النقد الدولي على إدراج الرنمينبي في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عامنا هذا، وذلك في إطار استعراضه المعتاد الذي يأتي كل خمس سنوات لتكوين سلة عملات حقوق السحب الخاصة. ولكن حتى لو صوتت الأغلبية، خلافاً لما حدث في عام 2010، لصالح إضافة الرنمينبي إلى السلة، فقد تمارس الولايات المتحدة حق النقض. ولن تكون مثل هذه النتيجة مستغربة، لأن معارضة الولايات المتحدة (وإن كان في الكونجرس وليس داخل إدارة أوباما) منعت الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في عام 2010 والتي تقضي بزيادة قوة الصين التصويتية داخل صندوق النقد الدولي.

إن الاستخدام المحدود لحقوق السحب الخاصة يعني أن إضافة

الرنمينبي سوف تكون خطوة رمزية إلى حد كبير؛ ولكنه رمز قوي إلى الحد الذي يجعله يخدم كنوع من الإقرار للاستخدام العالمي لهذه العملة. ومثل هذه النتيجة لن تدفع عملية تدويل الرنمينبي فحسب؛ بل إنها تعطينا أيضاً تصوراً للمساحة المتاحة للصين داخل النظام الاقتصادي العالمي القائم.

حتى الآن، يبدو أن هذه المساحة غير كافية. في كتاب صادر عام 2011، توقع الخبير الاقتصادي إرفيند سوبرامانيان أن الرنمينبي سوف يصبح عملة احتياطية عالمية بحلول نهاية هذا العقد، أو في أوائل العقد المقبل، بناءً على ملاحظته أن الفارق بين الهيمنة الاقتصادية وهيمنة العملة أقصر مما يعتقد تقليديا. فاليوم أصبحت الصين الدولة صاحبة الاقتصاد الأضخم على مستوى العالم (على أساس تعادل القوة الشرائية) والمشاركة الأكبر في التجارة العالمية، وكانت حكومتها تروج بنشاط لتدويل الرنمينبي، من خلال تخفيف القيود التنظيمية التي تحكم النقد الأجنبي. ورغم هذا فإن استخدام الرنمينبي دولياً كان أقل كثيراً من النموذج الذي توقعه سوبرامانيان.

ونتيجة لهذا فإن الصين تظل خاضعة للسياسة النقدية الأميركية. فإذا رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة، فيتعين على الصين أن تحذو حذوه حتى تتمكن من منع رأس المال من التدفق إلى الخارج، برغم التأثير السلبي الذي تخلفه أسعار الفائدة الأعلى على النمو المحلي. ونظراً لهيمنة الدولار الأميركي في المعاملات الدولية فإن الشركات الصينية التي تستثمر في الخارج أيضاً تواجه كل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

على مدى العقد الماضي، خلقت قواعد التجارة العالمية احتكاكاً قوياً بين الصين والعديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة. والآن يجري التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة ــ على وجه التحديد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط

الأطلسي ــ التي من شأنها أن تقوض التوسع المستمر للصادرات الصينية إلى حد وضع حواجز تحول دون دخول الشركات الصينية.

من الواضح أن الصين واجهت تحديات كبرى داخل النظام العالمي القائم في سعيها إلى الاضطلاع بدور يليق بقوتها الاقتصادية. ولعل هذا ما يفسر لماذا تحاول حكومة الصين على نحو متزايد إعادة صياغة النظام العالمي ــ وبخاصة النظامين النقدي والتجاري ــ من خلال مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» وإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وبشروطها الخاصة.

تهدف مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» إلى إعادة إنشاء طريقي الحرير البري والبحري، اللذين حملا السلع والأفكار من آسيا إلى أوروبا. ولأن هذا المشروع سوف يستلزم استثمارات صينية ضخمة تؤثر على نحو خمسين دولة، فمن غير الصعب أن نتفهم الجاذبية التي تتمتع بها الصين في العالم النامي.

وقد أثبت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية أيضاً جاذبيته ــ وليس فقط في البلدان النامية. فقد انضمت 57 دولة ــ بما في ذلك قوى كبرة مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة ــ كأعضاء مؤسِسة، وهو ما قد يعكس الإدراك المتنامي لتناقص العائدات التي يدرها النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

ومن منظور الصين، يبدو النمو الاقتصادي المحلي المستدام غير وارد في إطار النظام العالمي القائم ــ وهو التحدي الذي لم تواجهه اليابان وغيرها من اقتصادات شرق آسيا أثناء نهضتها الاقتصادية. الواقع أن الدولة الوحيدة التي واجهت هذا التحدي هي الولايات المتحدة، عندما حلت محل المملكة المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية والمالية المهيمنة قبل الحرب العالمية الثانية؛ ومن حسن الحظ أن هذه السابقة كانت قائمة على الاستيعاب والانتقال السلمي.

لا شك أن الصين لا تزال في احتياج إلى إجراء إصلاحات داخلية مهمة، وخاصة للقطاع المالي، من أجل القضاء على التشوهات في عملية تخصيص الموارد ووقف تباطؤ الاقتصاد. ولكن رفض قادة الصين لاتباع نهج خفض قيمة العملة لتعزيز الصادرات، حتى في مواجهة تباطؤ النمو، يشير إلى أنهم راغبون في بذل التضحيات اللازمة لتأمين الدور الدولي للرنمينبي، ومعه النمو الاقتصادي والرخاء في الأمد البعيد.

وسواء أضيف الرنمينبي إلى سلة حقوق السحب الخاصة في أكتوبر/ تشرين الأول أو لم يُضَف، فإن التحول التدريجي للنظام العالمي لاستيعاب الصين يبدو حتميا.

الهبوط الناعم للصين

كينيث روجوف(*)

في حين تسعى كل بلدان العالم تقريباً إلى تعزيز النمو، تحاول حكومة الصين إبطاء النمو إلى مستوى قابل للاستمرار بشكل مستدام. فمع تحول الصين إلى اقتصاد أكثر اعتماداً على الطلب المحلي وأفضل توظيفاً للخدمات، يصبح الانتقال إلى اتجاه نمو أبطأ أمراً حتمياً ومرغوباً. ولكن التحديات هائلة، ولا ينبغي لأحد أن يعتبر الهبوط الناعم بسلام أمراً مفروغاً منه.

فمع نمو اقتصاد الصين نسبة إلى اقتصادات شركائها التجاريين، لابد أن تتضاءل فعالية نموذجها القائم على التصدير حتماً. وكنتيجة طبيعية، لابد أن تتضاءل أيضاً العائدات على الاستثمارات المكثفة في البنية الأساسية، والتي تتوجه غالبيتها نحو دعم نمو الصادرات.

ولابد أن يرتفع الاستهلاك ونوعية الحياة، حتى حين تشتد حدة التلوث ونقص المياه في العديد من المناطق. ولكن ليس من السهل كبح جماح النمو تدريجياً من دون التسبب في فشل المشاريع الاستثمارية الطموحة على نطاق واسع.

(*) كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقاً وأستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد.

حيث انفجرت الديون إلى أكثر من 200% من الناتج المحلي الإجمالي. فحتى في الصين، حيث تملك الحكومة جيوباً عميقة لتحفيف حدة السقوط، قد يؤدي إفلاس مؤسسة بحجم ليمان براذرز إلى حالة من الهلع الشديد.

ولنتأمل هنا مدى صعوبة هندسة الهبوط الناعم في الاقتصادات القائمة على السوق. كانت دورات تشديد السياسة النقدية سبباً في تحفيز أو تضخيم العديد من حالات الركود. .

حتى أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبق آلان جرينسبان لُقِّب بالمايسترو في تسعينيات القرن العشرين، لأنه تمكن من إبطاء التضخم والحفاظ على النمو القوي في نفس الوقت. الواقع أن فكرة سهولة الاستعانة بالتشديد الموجه للسياسة النقدية في الاقتصادات المخططة مركزياً، حيث يتعين على صناع السياسات الاعتماد على إشارات السوق الأكثر صخباً، تُعَد موضع شك كبير.

وإذا كان لنا أن نحكم من خلال توقعات النمو الرسمية والسوقية، فقد نتصور أن المخاطر متواضعة. فمعدل النمو المستهدف الرسمي في الصين هو 7,5%. وكل من يتوقع 7% فهو «مضارب على الهبوط في الصين»، ومن يتكهن بهبوط إلى 6,5% فهو متعصب أكيد.

إن مثل هذه الفوارق البسيطة تُعَد ضئيلة للغاية بالنسبة لأغلب البلدان. ففي الولايات المتحدة، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي متقلباً بين 2,1% بالسالب و4,6% خلال النصف الأول من عام 2014.

وبطبيعة الحال، يكاد يكون من المؤكد أن النمو الصيني يتقلب بنسب أعلى كثيراً من تلك التي تكشف عنها الأرقام الرسمية، ويرجع هذا جزئياً إلى أن المسؤولين المحليين لديهم الحافز لتخفيف حدة البيانات التي يبلغون بها السلطات المركزية.

أين أصبح الاقتصاد الصيني الآن إذن؟

تشير أغلب الأدلة إلى أن الاقتصاد الصيني تباطأ بشكل كبير. ومن بين الحقائق اللافتة للنظر أن النمو السنوي في الطلب على الكهرباء انخفض بشكل حاد، إلى أقل من 4% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014، وهو المستوى الذي لم يسجل من قبل إلا في أعماق الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008. وبالنسبة للقسم الأكبر من دافع التحديث في الصين، سجل استهلاك الكهرباء نمواً أسرع من نمو الناتج، وليس أبطأ.

وقد تسبب ضعف الطلب على الكهرباء في ضائقة شديدة عانت منها صناعة الفحم، حيث أفلس عدد كبير من المناجم فعلياً. ويشكل انخفاض أسعار المساكن مؤشراً كلاسيكياً آخر لاقتصاد معرض للخطر، وإن كان من الصعب تقييم وتيرة الانخفاض على وجه الدقة.

ذلك أن مؤشرات أسعار المساكن الرئيسة تقيس أسعار الطلب فقط وليس أسعار المبيعات الفعلية. «وتعاني البيانات في العديد من البلدان الأخرى - إسبانيا على سبيل المثال - من نفس النقص». وبطبيعة الحال، تباطأت الصادرات أيضاً، نظراً لتباطؤ النمو في بقية بلدان العالم.

وقد شعرت البلدان المصدرة للسلع الأساسية مثل أستراليا وإندونيسيا والبرازيل بالتأثيرات المترتبة على تباطؤ النمو الصيني بالفعل، كما شعرت بها بلدان مثل ألمانيا وسويسرا التي تعتمد على إشباع الطلب النهم على السلع الكثيفة الاستخدام لرأس المال من قِبَل الصين.

ومن المؤسف أن البيانات التي تنشرها الصين لا يمكن اعتبارها جديرة بالثقة كتلك التي تقيس أي اقتصاد متقدم، وهو ما من شأنه أن يجعل من الصعب التأكد من حقيقة ما يحدث. ويُعَد استخدام الكهرباء عادة أحد أكثر المقاييس جدارة بالثقة للنمو؛ ولكن مع تحول الاقتصاد نحو الخدمات، ومع تباطؤ العديد من الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة مثل إنتاج الأسمنت

والصلب، فمن الممكن تماماً أن يكون تباطؤ نمو الكهرباء عَرَضاً من أعراض إعادة التوازن ببساطة.

وعلى نحو مماثل، جاء تراجع أسعار المساكن في أعقاب فترة قصيرة سجلت فيها الأسعار زيادة تجاوزت الضِعف، وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب الجزم بما إذا كانت الصين تواجه تصحيحاً متواضعاً وصحياً للأسعار أم أنه انهيار صريح. وإذا تعافت أوروبا القارية في نهاية المطاف، كما تعافت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن نمو الصادرات قد يرتفع مرة أخرى.

ما يبدو واضحاً هو أن قيادات الصين عازمة على تنفيذ العديد من الإصلاحات الداعمة للسوق ولكن هل تتمكن حكومة الصين من هندسة الهبوط الناعم في حين تعمل على استئصال الفساد، والحد من التلوث، وتحرير الأسواق لضمان النمو في الأمد البعيد؟

الاقتصاد الصيني التالي

تشانغ مونان(*)

بعد أكثر من ثلاثين عاماً من النمو غير العادي، يتحول الاقتصاد الصيني إلى مسار تنموي أكثر تقليدية. والآن تُجرى عملية إعادة التوازن الصعبة، الأمر الذي يؤثر في كل جانب من جوانب الاقتصاد تقريباً.

فقد تقلص فائض الحساب الجاري لدى الصين من ذروته في عام 2007، حيث بلغ 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ما يزيد قليلاً على 2% في العام الماضي ــ وهو أدنى مستوى بلغه في تسع سنوات. وفي الربع الثالث من عام 2014، بلغ الفائض الخارجي الصيني 81,5 مليار دولار أميركي، وبلغ العجز في حسابها الرأسمالي والمالي نحو 81,6 مليار دولار، وهو ما يعكس ميزان مدفوعات أكثر استقراراً.

ومن الممكن تفسير هذا التحول جزئياً من خلال حقيقة مفادها أن البلدان المتقدمة كانت على مدى العامين الماضيين تلاحق هدف إعادة التصنيع من أجل تعزيز قدرتها التنافسية التجارية. ففي الولايات المتحدة على سبيل

(*) زميلة مركز معلومات الصين، وزميلة مؤسسة الصين للدراسات الدولية، وباحثة لدى منصة أبحاث الاقتصاد الكلي في الصين.

المثال، سجل التصنيع نمواً بلغ معدله السنوي 4,3% في المتوسط في الفترة 2011-2012، وبلغ النمو في مجال تصنيع السلع المعمرة 8% ــ لكي يرتفع بذلك من 4,1% في عام 2002، و5,7% في عام 2007. والواقع أن الصناعات التحويلية في أميركا ساعدت على دفع اقتصادها الكلي إلى التعافي.

ومن ناحية أخرى، مع ارتفاع تكاليف الأجور في الصين، تواجه الصناعات الكثيفة العمالة هناك منافسة متزايدة الشدة، حيث تعمل اقتصادات مثل الهند والمكسيك وفيتنام وبعض اقتصادات أوروبا الشرقية كقواعد جديدة أكثر فاعلية من حيث الكلفة لنقل الصناعة من البلدان المتقدمة. ونتيجة لهذا، لم يكن تعافي الاقتصادات المتقدمة كافياً لإعادة الطلب على الصادرات الصينية إلى مستويات ما قبل الأزمة.

وقد ساهمت هذه الاتجاهات ــ جنباً إلى جنب مع الارتفاع المستمر في قيمة الرنمينبي ــ في انحدار حصة سوق السلع الصينية في البلدان المتقدمة. والواقع أن الصادرات الصينية خسرت نحو 2,3% من حصة السوق في بلدان العالم المتقدم منذ عام 2013، ونحو 2% في الولايات المتحدة منذ عام 2011.

وسوف تعمل اتفاقيات التجارة الوليدة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي، واتفاقية الخدمات المتعددة الأطراف، على التعجيل بهذه العملية، مع إلغاء التعريفات الجمركية بين بعض البلدان وتنفيذ معايير العمل والبيئة. هذا فضلاً عن تدابير الحماية المستترة، في هيئة مساعدات من قِبَل الدول والمشتريات الحكومية، والتي تجعل الصادرات الصينية في مواجهة تحديات خطيرة.

ويرجع أحد أسباب الانحدار إلى حقيقة مفادها أن الصين لم تتمكن بعد من استيعاب الطاقة الإنتاجية التي خلقها الاستثمار واسع النطاق في الفترة 2010-2011. وبعيداً عن الصناعات التقليدية مثل الصلب والمعادن غير

الحديدية، ومواد البناء، والهندسة الكيميائية، وبناء السفن، فإن القدرة الزائدة تؤثر الآن في الصناعات الناشئة مثل طاقة الرياح، والخلايا الكهروضوئية، وألياف الكربون، مع استخدام الكثير منها لأقل من 75% من طاقتها الإنتاجية.

ولكن انحدار الاستثمار يرتبط بشكل مباشر أيضاً بانحدار تكوين رأس المال. ففي الفترة 1996-2012، كان متوسط نسبة رأس المال التراكمية إلى الناتج في الصين ــ الاستثمار الرأسمالي الهامشي المطلوب لزيادة إجمالي الناتج بمقدار وحدة واحدة ــ مرتفعاً نسبياً عند مستوى 3,9%، وهذا يعني أن الاستثمار الرأسمالي في الصين كان أقل كفاءة منه في البلدان النامية التي تشهد مستويات نمو مماثلة.

وعلاوة على ذلك، جلبت الزيادة الدورية في معدلات التمويل وتكاليف عوامل الإنتاج الاستعادة التدريجية للفارق في الأسعار بين السلع الصناعية والزراعية. ومن المرجح نتيجة لهذا أن تستمر أرباح الشركات الصناعية في الهبوط، الأمر الذي يجعل الحفاظ على معدلات الاستثمار مرتفعة أمراً بالغ الصعوبة.

ومن ناحية أخرى، يخلف توسع الطبقة المتوسطة في الصين تأثيراً كبيراً في الاستهلاك. ففي العام الماضي، تجاوزت الصين اليابان لكي تصبح ثاني أكبر سوق استهلاكية في العالم بعد الولايات المتحدة.

وتمثل التكنولوجيا القطعة الأخيرة في عملية إعادة التوازن إلى الصين. وفي الوضع الحالي، يسهم تأخر تبني التكنولوجيا والإبداع في اتساع الفجوة المتنامية بين الصين والبلدان المتقدمة في الغرب، وهذا من شأنه أن يخنق التحول الاقتصادي والترقية الصناعية، ويعيق قدرة الصين على صعود سلسلة القيمة العالمية. وإذا خففت الولايات المتحدة من القيود المفروضة على الصادرات إلى الصين وحافظت على حصتها التي تبلغ 18,3% في إجمالي الواردات الصينية، فإن الصادرات الأميركية من منتجات التكنولوجيا الفائقة

إلى الصين قد تتجاوز 60 مليار دولار على مدى هذه الفترة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بعملية الترقية الصناعية والإبداع في الصين، في حين يعمل على تحسين انتقال التكنولوجيا العالمية وتوسع الاستثمارات المرتبطة بها في البلدان المتقدمة.

وقد يتباطأ اقتصاد الصين، ولكن آفاقه تظل قوية. وربما بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 10 تريليونات دولار في عام 2014. وبمجرد اجتيازها لمرحلة إعادة التوازن الحالية بسلام، فقد تصبح الصين أقوى من أي وقت مضى.

إصلاح مرتفعات الصين المسيطرة

مايكل سبنس(*)

أحرزت الحملة الضخمة التي يشنها الرئيس الصيني شي جين بينج لمحاربة الفساد تقدماً ملموساً في تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية: فقد قطعت شوطاً طويلاً نحو استعادة الثقة في التزام الحزب الشيوعي بالنظام القائم على الجدارة؛ وقاومت نمطاً دام لعقود من الزمان من هيمنة القطاع العام؛ وقلصت قدرة المصالح الخاصة على منع الإصلاح؛ وعززت شعبية شي جين بينج بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وإن كان نجاحها في التعامل مع البيروقراطية أقل وضوحاً إلى حد كبير.

باختصار، عملت الجهود التي يبذلها شي لاستئصال الفساد على تمكين الحزب والإصلاحيين. والسؤال الآن هو إلى أي مدى قد يذهب الحزب والإصلاحيون بطموحاتهم الإصلاحية.

من المؤكد أن شي لم ينته بعد، فقد وضع الخطوط العريضة لمجموعة

(*) حائز على جائزة نوبل في علوم الاقتصاد، وأستاذ الاقتصاد في كلية شتيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، وكبير زملاء مؤسسة هووفر. وأحدث مؤلفاته كتاب «التقارب التالي: مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات».

من الإصلاحات القانونية في الجلسة المكتملة الرابعة للحزب الشيوعي في الشهر الماضي، بهدف خلق فرص أكثر تكافؤاً للقطاعين العام والخاص. وإذا نفذت على النحو الصحيح فإن هذه الإصلاحات من شأنها أن تخلق نظاماً أكثر كفاءة وفعالية في إنشاء وإنفاذ العقود، وتمهيد الطريق للداخلين إلى السوق، وتعزيز تطبيق قوانين المنافسة في الصين.

ومن شأن تعظيم الولاء لسيادة القانون أن يؤدي أيضاً إلى خلق بنية أساسية قانونية ومالية تعمل على الحد من الاحتيال في القطاع الخاص، بما في ذلك في إعداد التقارير المالية. وهذا، جنباً إلى جنب مع القدرة المتزايدة على الوصول إلى رأس المال، من شأنه أن يساعد في التعجيل بتطوير قطاع الخدمات، الذي يُعَد ضرورة لخلق فرص العمل في المناطق الحضرية.

وتحسين إدارة الأصول العامة الضخمة في الصين ــ والتي تشمل 3,5 إلى 4 تريليونات دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، وحيازات كبيرة من الأراضي، وأغلبية في ملكية الشركات المملوكة للدولة، والتي تهيمن على الاقتصاد ــ من شأنه أن يكمل هذه الجهود. بل وقد يساعد في تعزيز المنافسة، وتشجيع الإبداع، وتعزيز النظام المالي، وتوسيع فرص الحصول على رأس المال.

والسؤال هو كيف قد تتمكن الصين من تحقيق هذا. في الوقت الحالي، يتبع اقتصاد الصين إلى حد ما نموذج المرتفعات المسيطرة اللينيني القديم، حيث يمتلك الحزب كل السلطة السياسية ويسيطر على الشركات والقطاعات الرئيسة، حتى حين يدفع القطاع الخاص المزدهر عجلة النمو وتشغيل العمالة. وفي هذا السياق، يشكل هذا النوع من «المهنية القائمة على الجدارة» أهمية بالغة؛ ولكنه لا يصلح بديلاً للمنافسة الحقيقية في القطاع العام أو القطاع الخاص ــ على الأقل ليس عندما يكون الإبداع والتغيير البنيوي من بين الأهداف.

بطبيعة الحال، يستطيع شي أن يعلن ببساطة أن النسخة الصينية من رأسمالية الدولة كانت ناجحة في الماضي، وسوف تواصل نجاحها. ولكن التجربة مع ديناميكيات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المتقدمة (حيث تتجه الصين) تجعل هذا الموقف ضعيفاً ــ وهو بالتالي ليس بالموقف الذي من المرجح أن يتخذه شي.

والبديل هو الشروع في تنفيذ برنامج مستمر للخصخصة لتقليص جانب الأصول في ميزانية الدولة العمومية الضخمة. ولكن الميزانية العمومية في الصين خدمت ذلك الغرض، فمكنت المعدلات المرتفعة للغاية من الاستثمار والتي غذت النمو السريع. وفي الوقت نفسه، عانت اقتصادات متقدمة كثيرة بشدة بسبب تكوين ميزانياتها العمومية، جنباً إلى جنب مع أصول محدودة رديئة القياس وخصوم دين وغيرها بالغة الضخامة.

الواقع أنه في ضوء التوزيع غير العادل بشكل متزايد للدخول بين رأس المال والعمل (وأيضاً عبر طيف دخل العمالة) فإن المخزون الأكبر من الأصول له ما يبرره بكل تأكيد، حيث يعمل على معادلة توزيع رأس المال والثروة، ولو بشكل غير مباشر. ولا يمكن استخدام الأصول العامة لتخفيف الصدمات ومكافحة الاتجاهات السلبية فحسب؛ بل إنها قد تساعد أيضاً في تمويل التوسع في الضمان الاجتماعي.

والمشكلة في الصين ليست حجم الأصول التي تمتلكها الدولة، بل تَرَكُّز هذه الأصول بين قِلة من الشركات والصناعات ــ وهو الموقف الذي يفرض مخاطر على الأداء الاقتصادي. ومن هنا فإن الحل المنطقي لا يكمن في التخلص من حيازات الدولة من الأصول بل في تنويعها بمرور الوقت.

وينطوي هذا النهج على عدد من الفوائد. فهو أولاً وقبل كل شيء كفيل بالتوفيق بين الميزانية العمومية الضخمة للدولة والدور المتوسع الذي تلعبه الأسواق، وتعزيز فرص العمل، وتحفيز الإبداع، ودفع عجلة تحول الاقتصاد

بنيويا. ولتحقيق هذه الغاية، يشكل الاستثمار العام في البنية الأساسية ورأس المال البشري والقاعدة المعرفية والتكنولوجية للاقتصاد أهمية حاسمة.

وعلاوة على ذلك، فإن تنويع حيازات الصين من الأصول يعمل على تعميق أسواقها المالية بشكل كبير. وعلى مدى السنوات المقبلة، مع زيادة الحصة المتداولة أو القابلة للتداول من رسملة سوق القطاع المملوك للدولة من قاعدتها المنخفضة اليوم التي تتراوح بين 10% إلى 15%، فإن المزيد من المستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، سوف تصبح مشارِكة في تجارة الأسهم الصينية، والتي يهيمن عليها حالياً مستثمرو التجزئة.

وسوف تستفيد أسواق الدين أيضاً من مثل هذه المبادرة. ذلك أن طمس الخط بين القطاعين الخاص والمملوك للدولة من شأنه أن يحد بمرور الوقت من الميزة التي يتمتع بها القطاع المملوك للدولة في الوصول إلى ــ والإفراط في استخدام ــ التمويل المصرفي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى توسع أسواق سندات الشركات.

ومع امتلاك كيانات عامة مثل نظام الضمان الاجتماعي وصناديق الثروة السيادية للمزيد من محافظ الأصول المتنوعة، فإن الحوافز سوف تتضاءل بشكل كبير للتدخل في السوق على النحو الذي يحابي الكيانات القائمة التي تمتلك فيها الدولة حصة كبيرة. وهذا، جنباً إلى جنب مع تعزيز إنفاذ قانون المنافسة، من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز تكافؤ الفرص للجميع في الأسواق.

الميل إلى الإنتاج الصناعي

كه يو جين(*)

أغلب خبراء الاقتصاد لديهم سبب للقلق بشأن اقتصاد الصين ــ سواء كان ذلك السبب انخفاض الاستهلاك والفوائض الخارجية الكبيرة، أو القدرة الصناعية الفائضة، أو التدهور البيئي، أو التدخلات الحكومية مثل ضوابط رأس المال أو القمع المالي. غير أن الحقيقة التي فشل كثيرون في إدراكها هي أن هذه مجرد أعراض لمشكلة واحدة أساسية: نموذج النمو المنحرف الذي تتبناه الصين.

الواقع أن هذا النموذج يتألف من بناء مستحدث سياسياً إلى حد ما، وهو نتيجة لانحياز عميق الجذور لمشاريع البناء والتصنيع باعتبارها محركات رئيسية للتنمية الاقتصادية. ويرجع هذا الميل إلى القفزة الكبرى إلى الأمام في خمسينيات القرن العشرين، عندما كانت الخردة المعدنية تُصهَر لتلبية أهداف إنتاج الصلب التي كانت متفائلة إلى حد كبير، وبالتالي تعزيز حلم ماو تسي تونغ بالتحول السريع إلى التصنيع.

واليوم، يتجلى ميل الصين إلى الإنتاج الصناعي في مشاريع الصناعات

(*) مُحاضِر علوم الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد.

التحويلية والبنية الأساسية الواسعة النطاق، بتشجيع من إعانات الدعم الحكومية المباشرة وغير المباشرة. ومن خلال تعزيز الاستثمار وتوليد العائدات الضريبية للحكومات المحلية، يخلف هذا النهج تأثيراً إيجابياً أكثر مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالجهود الرامية إلى تطوير قطاع الخدمات.

ولكن هذا النموذج ينطوي أيضاً على تكاليف كبيرة. فقد أصبحت الصين الآن حبيسة دائرة اقتصادية مفرغة تدعمها سياسات تشويهية غير مترابطة ظاهريا، ولكنها في واقع الأمر شديدة الترابط، بل وحتى تكافلية.

وهذه الظاهرة أيضاً من الممكن أن تُعزى إلى حد كبير إلى السياسات التشويهية. ففي محاولة للحد من الارتفاع في تكاليف العمل، قمعت الحكومة الأجور، فلم يتجاوز نموها 5% سنوياً على مدى الأعوام العشرين الماضية، حتى مع نمو الإنتاجية بمعدل سنوي بلغ 8,5%. ومن ناحية أخرى، تسبب القمع المالي في خفض تكاليف رأس المال. ففي العقد الماضي، كان متوسط العائد الحقيقي (المعدل تبعاً للتضخم) على الودائع قريباً من الصفر. ومع إيداع نحو 80% من مدخرات الأسر الصينية في البنوك، فإن هذه الضريبة المستترة على المدخرات كان لها تأثير اقتصادي كبير، حيث عززت ميل الأسر الصينية إلى الادخار وبالتالي قوضت نمو الاستهلاك وأدت إلى تفاقم اختلالات التوازن العالمية.

وبهذه الطريقة، ساعدت السياسات التشويهية التي انتهجتها الصين في إدامة نموذج النمو المختل. فقد عمل قمع الأجور، والقمع المالي، وسعر الصرف المقوم بأقل من قيمته على دعم الصادرات والإنتاج، ولكن على حساب الأسر التي أصبحت بالتالي مرغمة على الادخار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الطلب المحلي. ومن أجل تحقيق أهداف النمو، تضطر الحكومة بالتالي إلى الاعتماد على الصادرات والاستثمار - وهو النهج الذي يؤدي إلى

تراكم احتياطيات هائلة، يتوجب تعقيمها بالتالي. وتساعد أسعار الفائدة المنخفضة في احتواء تكاليف التعقيم على المستوى الوطني وخفض التكاليف على مستوى الشركات - ومرة أخرى على حساب الأسر.

لن يكون كسر هذه الحلقة المفرغة سهلا، ولكن لا يوجد سبيل آخر لمعالجة العديد من المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجه الاقتصاد الصيني. والواقع أن نموذج النمو الحالي يشكل عبئاً ثقيلاً أيضاً على البيئة، حيث يهدد التلوث صحة السكان، وخاصة في المناطق الحضرية.

وعلاوة على ذلك، يؤدي هذا الانحياز للتصنيع والتصدير إلى سوء توزيع شديد لرأس المال. فقد تراكم لدى القطاعات الصناعية الأقل كفاءة فائض كبير في القدرة، وهو ما من شأنه أن يزعزع استقرار الاقتصاد بالكامل، في حين تفتقر قطاعات أكثر إنتاجية وكفاءة إلى القدرة على الوصول إلى الموارد التي تحتاج إليها.

الصين التجريبية

أندرو شنغ(*)
شياو جنغ(**)

قبل خمس سنوات فقط، كان قِلة من الناس يتوقعون أن تنتج الصين أربعة من أكبر عشر شركات إنترنت عالمية (من حيث عدد الزوار) ــ علي بابا، وبايدو، وتينسنت، وسوهو ــ فضلاً عن شركات مبدعة متعددة الجنسيات مثل (هواوي)، وشياومي. وما كان أغلب الناس ليتوقعوا إقبال الصين بشكل متزايد على تقديم المنافع العامة العالمية، بما في ذلك استراتيجية «حزام واحد، طريق واحد»، والتي تهدف إلى توفير البنية الأساسية اللازمة لربط مختلف أنحاء أوراسيا في سوق مشتركة واسعة.

ومؤخراً وردت أنباء أكثر لفتاً للنظر: فبرغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، سجلت الصين جنباً إلى جنب مع هونج كونج اكتتابات عامة أولية بقيمة 29 مليار دولار أميركي حتى الآن هذا العام ــ ما يقرب من ضعف الأموال التي تم جمعها في أسواق الولايات المتحدة، وبكل المقاييس، بدأنا نشهد زيادة ملموسة في وتيرة ونطاق الإبداع في الصين. ولكن كيف حدث هذا، ولماذا يحدث الآن؟

(*) زميل متميز لدى معهد فونغ العالمي
(**) مدير الأبحاث في معهد فونغ العالمي

تكمن الإجابة في التحديات غير المسبوقة التي تواجه الصين، بما في ذلك الفساد، والتلوث، والديون المحلية غير المستدامة، ومدن الأشباح، وبنوك الظِل، وعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة، والسيطرة الحكومية المفرطة على الاقتصاد. من المؤكد أن لا أحد قد يزعم أن هذه تطورات إيجابية بالنسبة للصين؛ ولكن بوسعنا أن نقول رغم ذلك إنها كانت بمثابة نِعمة مستترة. فقد أثرت بقوة على جهود الإصلاح بدرجة من الإلحاح كان أثرها بعيد المدى؛ والواقع أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي التقليدية لا تعكس حجم التحول الذي تدفعه هذه التطورات.

بطبيعة الحال، كانت الصين لفترة طويلة ملتزمة بالإصلاحات البنيوية التي تحتاج إليها السوق، على المستويين الوطني والمحلي. وما كانت لتتمكن من تأمين مكانتها بوصفها الدولة صاحبة ثاني أضخم اقتصاد على مستوى العالمي لولا ذلك. ولكن المفتاح إلى نجاح الصين كان التجريب المستمر، ويبدو أن السعي وراء هذه العقيدة ازداد قوة في الآونة الأخيرة.

على سبيل المثال، تمكنت الصين بفضل شبكات الاتصالات، والطرق، والسكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري من التحول إلى مركز عالمي لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، وتحسين توزيعها. ومؤخرا، بدأت الصين تطبيق نفس النهج لبناء اقتصاد أكثر إبداعاً واستناداً إلى المعرفة ــ اقتصاد حيث يدفع قطاع الخدمات، بجانب الاستهلاك المحلي، عجلة النمو.

ونتيجة لهذا، كانت الصين تركز بشكل متزايد على ما يسمى «التطبيقات القاتلة» التي زعم المؤرخ نيال فيرجسون أنها دفعت صعود الغرب إلى الهيمنة الاقتصادية: المنافسة، والعلوم، والملكية، والطب الحديث، والنزعة الاستهلاكية، وأخلاقيات العمل الجاد والشاق. وبشكل خاص، عملت الصين على تعزيز المنافسة في السوق وتشجيع العلم والإبداع، وكان التقدم في

هذه المجالات مرتكزاً على الجهود المبذولة لتحسين الحكم، وتعزيز آليات المساءلة، ودعم الاستثمار في السلع والمنافع العامة.

ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد أن صناع السياسات، حتى مع تحول أهداف الصين النوعية، كانوا متمسكين بالنهج التجريبي الذي خدم البلاد بشكل كبير حتى الآن. والواقع أن هذا النهج يقوم على تركيبة من التعليم العريض القاعدة، والانفتاح على العلم والإبداع، والاستثمار في البنية الأساسية المتقدمة للاتصالات، والمعرفة في تصنيع الهواتف الذكية والتي ساعدت في تغذية التقدم السريع الذي حققته الصين في مجال التجارة الإلكترونية وصناعات الإنترنت. كما سمح هذا الانفتاح على الإبداع ــ جنباً إلى جنب مع ما يعتبره البعض قواعد تنظيمية متساهلة ــ لمنصات مثل «علي بابا» بالدمج بين المدفوعات واللوجستيات قبل أن يفعل ذلك العديد من اللاعبين في الغرب.

ومن المرجح أن يستمر نهج «التعلم بالممارسة» الذي تبنته الصين في إيجاد حلول مبدعة للمشاكل الناشئة. على سبيل المثال، في مواجهة قوة العمل المنكمشة، عملت الحكومة على تكثيف الاستثمار في التشغيل الآلي بالروبوتات وغير ذلك من التكنولوجيات المعززة للإنتاجية. ويتوقع قادة البلاد أن تعمل الفوائد المترتبة على النمو الذي تقوده الإنتاجية، ناهيك عن الزيادة المطلوبة بشدة في الاستهلاك المحلي، على التعويض في نهاية المطاف عن التأثير الذي يخلفه ارتفاع الأجور الحقيقية ــ التي كانت في ازدياد بأكثر من 15% سنوياً منذ عام 2008 ــ على القدرة التنافسية للصين.

لا شك أن هذا النهج الذي تبنته الصين جَلَب قدراً كبيراً من الضغوط، والنكسات، والفشل. وتشهد فقاعات العقارات، والائتمان، وأسواق الأسهم ــ التي أنتجت مدن الأشباح، والديون المحلية السيئة، وتقلب أسعار الأوراق المالية ــ على هذه الحقيقة. ولكن القرارات المتعلقة بالسياسات والتي أدت

إلى ظهور هذه المشاكل ــ إلغاء مركزية السيطرة على الأراضي والسماح للأسواق بتوجيه تدفق المواهب، والتجارة، والاستثمار، ورأس المال ــ كانت أيضاً بالغة الأهمية لتحقيق التقدم.

الواقع أن قادة الصين يدركون كل هذا تمام الإدراك. وبدلاً من تجنب المخاطر، فإنهم على استعداد دوماً للتراجع عن السياسات الفاشلة؛ وإذا لزم الأمر فإنهم على استعداد لدفع ثمن الأخطاء. وبفضل المدخرات التي بنتها البلاد، والتي تنعكس في الاحتياطيات الضخمة من النقد الأجنبي، تتمتع الحكومة المركزية بالحيز المالي الكافي لتحمل التكلفة.

وينبغي لنا أن ننظر إلى حملة مكافحة الفساد اليوم باعتبارها محاولة من جانب قادة الصين لتصحيح نتيجة سلبية أخرى من نتائج السياسات السابقة. ينقسم هذا النهج إلى شقين: فالحكومة تعمل على خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة، حتى يتسنى للمنافسة في السوق ضبط سلوك مديري الشركات، في حين تتعامل مع مديري الشركات الأخرى المملوكة للدولة (وهي الأكبر حجماً عادة) باعتبارهم موظفين عموميين خاضعين لقواعد المساءلة العامة المتزايدة الصرامة، بما في ذلك الانضباط الحزبي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن الرئيس شي جين بينج عن موجة جديدة من التدابير في هذا الصدد.

الحق أن حكومة الصين تخوض مجازفة حقيقية في سعيها الحثيث إلى إتمام الإصلاحات البنيوية غير المسبوقة في سرعتها وحجمها وتعقيدها. ومن حسن الحظ أن الصين تتمتع بالخبرة والموارد الكافية للتجريب مع المرحلة المقبلة من التحول البنيوي.

تحرير حساب رأس المال

كيفين ب. غالاغر(*)
خوسيه أنطونيو أوكامبو(**)

مع تباطؤ اقتصاد الصين بعد عقود من النمو المذهل، ستتعرض الحكومة على نحو متزايد للقضية الشائكة المتمثلة في تحرير حساب رأس المال. وقد يبدو هذا الخيار لأول وهلة جذاباً، وخاصة في ضوء رغبة الحكومة الصينية في تدويل الرنمينبي. ولكن المظاهر قد تخدع.

يزعم تقرير جديد أن السلطات الصينية لابد أن تكون متشككة في تحرير حساب رأس المال. وينتهي التقرير إلى أن الصين، باستخلاص الدروس من التجارب الأخيرة للبلدان الناشئة الأخرى، لابد أن تتبنى نهجاً حذراً مرتباً بدقة عندما تُعَرِّض اقتصادها لأهواء تدفقات رأس المال العالمية.

إن القاسم المشترك بين الاقتصادات الناشئة في التاريخ الحديث - بدءاً بأميركا اللاتينية ومروراً بشرق آسيا إلى أوروبا الوسطى والشرقية - هو أن تدفقات رأس المال تتناسب بقوة مع التقلبات الدورية، وهي السبب الأكثر قوة

(*) المدير المشارك لمبادرة الحوكمة الاقتصادية العالمية في كلية باردي للدراسات العالمية بجامعة بوسطن، ومؤلف كتاب «رأس المال المسيطر».

(*) أستاذ في جامعة كولومبيا، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة السابق للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووزير مالية كولومبيا سابقاً.

وراء عدم الاستقرار المالي. ويؤثر عدم الاستقرار المالي، المرتبط بالتحرير، بشكل كبير أيضاً على الأداء الاقتصادي، تماماً كما يفعل الافتقار إلى السيطرة على مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية - وهي القضية التي بدأت الصين تواجهها الآن بعد أن أصبحت مساهمة قطاع الظل المصرفي في نمو الائتمان أكثر وضوحاً.

كما تدعم أغلب البحوث الأكاديمية وجهة النظر التي ترى ضرورة التعامل بحذر مع التحرير المالي وتحرير حساب رأس المال، وأن هذا لابد أن يكون مصحوباً بقيود تنظيمية مالية محلية أكثر قوة.

الواقع أن الصين في تسعينيات القرن العشرين - والهند أيضاً - علمت بقية العالم النامي أهمية التحرير التدريجي. وكان درساً استوعبته بالكامل بلدان عديدة فقط في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي بدأت في شرق آسيا عام 1997، ثم امتدت إلى روسيا عام 1998، وأثرت على أغلب البلدان الناشئة. ومن خلال الحفاظ على تنظيمات قوية لحساب رأس المال، تجنبت الصين الإصابة بالعدوى.

وفي أواخر عام 2012، تبنى صندوق النقد الدولي نهجاً حذراً. والآن يعترف صندوق النقد الدولي بأن تحرير حساب رأس المال يأتي مصحوباً بمخاطر إلى جانب الفوائد، وأن «التحرير لابد أن يكون جيد التخطيط والتوقيت والترتيب من أجل ضمان تفوق فوائده على تكاليفه».

وبقدر ما تُشكّل تقلبات حساب رأس المال صدمة مالية متناسبة مع التقلبات الدورية في الاقتصادات الناشئة، فإن التنظيم لابد أن يكون أداة التحوط الكلي الرئيسية المستخدمة لمواجهتها.

ولابد لهذه التنظيمات أن تكمل، لا أن تحل محل، سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى المستخدمة لمواجهة التقلبات الدورية. ويوصي صندوق النقد

الدولي بإعطاء أولوية أعلى لهذه السياسات الأخرى، في حين أوصينا نحن في وقت سابق باستخدامها وتنظيمات حساب رأس المال في وقت واحد.

لم تكن الأسواق الناشئة وحدها هي التي اضطرت إلى الانتباه إلى مخاطر التحرير السريع. وتزودنا تجربة اليابان أيضاً بدروس قيّمة حول أهمية الحذر في تحرير حساب رأس المال لعملة يتزايد عليها الطلب دولياً. ولفترة طويلة، سمحت اليابان لمؤسسات الوساطة المالية القوية فقط بإدارة تدفقات رأس المال، الأمر الذي أدى فعلياً إلى تثبيط الاستخدام الدولي لعملتها.

وعندما بدا الأمر وكأن تسونامي رأس المال يكاد يغمر الاقتصاد، لم يتورع صناع السياسات عن محاولة احتواء التدفقات القادمة من الخارج. وعلى نحو ما، عاشت أوروبا الغربية نفس التجربة ذات يوم، فكان تحرير حساب رأس المال لديها أيضاً عملية طويلة الأمد، وقد واجهت أزمة تتعلق بنظام المدفوعات، وهي الأزمة التي أدت إلى انخفاض كبير في قيمة عملات بعض البلدان.

الحق أن الصين قد تكون المثال الأكثر نجاحاً في تاريخ التحول الاقتصادي التدريجي والعملي. ولا ينبغي لها أن تسمح لنفسها بالاستسلام لإغراء الخروج عن مسارها المجرب والمختبر بالاستجابة للدعوات المطالبة بتبني السياسة التي دفعت بالعديد من الاقتصادات الناشئة إلى الهاوية.

الصين: الشريك المسؤول

باري آيكنغرين(*)

تعال إلى آسيا، وسوف تسمع جوقة متنامية من المنشدين الذين يعربون عن تخوفهم من أن الصين تعكف على بناء مجال نفوذ في المنطقة. فلتشجيع الاستثمار الأجنبي الصيني، هناك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، الذي تستعد الحكومة لامتلاك 30% من أسهمه. وهناك مبادرة الصين «حزام واحد، طريق واحد» لبناء الحزام الاقتصادي طريق الحرير الذي يمتد عبر آسيا الوسطى، وطريق الحرير البحري الذي يربط الصين بجنوب شرق آسيا، والمحيط الهندي، والشرق الأوسط، ثم أوروبا في نهاية المطاف.

وعلى الجانب المالي، تروج الصين للاستخدام الدولي الأوسع لعملتها الرنمينبي. وعلى نحو متزايد تؤكد الصين على مصالحها عسكريا، فتعمل على تحصين جزر سبراتلي المتنازع عليها وبناء مدارج للطائرات قادرة على استيعاب طائرات مقاتلة.

عندما نفكر في هذه المبادرات، فمن المهم أن نتناولها من منظور

(*) أستاذ بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة كمبريدج. وأحدث مؤلفاته كتاب «قاعة المرايا: الكساد الأعظم، والركود العظيم، واستخدام ــ وسوء استخدام ــ التاريخ».

مختلف بعض الشيء. لا شك أن مخافر الصين الأمامية الجديدة على الجزر في بحر الصين الجنوبي تشكل تهديداً ليس فقط لأمن فيتنام والفلبين وغيرهما من البلدان المجاورة، بل وأيضاً لحقوق هذه البلدان في مجالات مثل التعدين وصيد الأسماك. والمجتمع الدولي لديه مصلحة مشتركة في تثبيط مثل هذه الأنشطة وتعويقها.

إن مبادرات الصين الاقتصادية، والتي تَعِد بفوائد جمة تعود على الداخل وعلى شركاء البلاد، شأن مختلف. فمن منظور الصين تقدم مشاريع مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وطريق الحرير بدائل للاستثمار المحلي غير المنتِج. وإرساء الأساس للتجارة المتزايدة بين الصين، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى الناشئة يمثل منفذاً لقطاع البناء الصيني أفضل كثيراً من بناء المزيد من مدن الأشباح في الداخل.

ومن جانبها، سوف تستفيد البلدان في هذه المناطق الأخرى من التجارة الإضافية. فبنك البنية الأساسية الذي تقوده الصين، والذي يساعد في تلبية احتياجاتها الممتدة من البنية الأساسية، كفيل بدمج هذه البلدان بشكل أكثر عمقاً ليس فقط مع الصين بل وأيضاً مع بقية العالم.

ومكمن القلق هنا هو أن الصين، باعتبارها المساهم الأكبر في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، سوف تهيمن على البنك وتشوه عملية اتخاذ القرار داخله. والنتيجة كما يقول المشككون هي أن مشاريع السكك الحديدية والطرق التي يمولها البنك لن تؤدي إلا إلى الصين، في حين يصبح المستفيدون أكثر اعتمادا ــ وليس فقط ماليا ــ على الممول القوي.

ولكن انضمام أكثر من خمسين دولة، بما في ذلك اقتصادات متقدمة ذات قيم ديمقراطية، إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية يعني إمكانية مراقبة تصرفاته. كما تَعِد الصين بأن يكون البنك مفتوحاً وشفافا. ومن المنطقي أن يفسر الشك لصالح المتهم، على الأقل إلى أن يثبت العكس.

وعلى نحو مماثل، لابد من تشجيع تدويل الرنمينبي بدلاً من مقاومته. من المؤكد أن الاستخدام الدولي الأوسع نطاقاً للرنمينبي كأداة للتجارة والاستثمار عبر الحدود من شأنه أن يزيد من اعتماد بلدان أخرى على الائتمان المقوم بالرنمينبي في أوقات الأزمات. واعترافاً منه بهذه الحقيقة، تفاوض بنك الشعب الصيني على خطوط تبادل العملة مع بنوك مركزية أخرى كما عين أحد البنوك التجارية الخمسة الكبرى المملوكة للدولة كبنك مقاصة رسمي لتسوية المعاملات بالرنمينبي في مجموعة متنوعة من المراكز المالية الخارجية.

ومن ناحية أخرى، طلبت الصين من صندوق النقد الدولي ضم الرنمينبي إلى سلة العملات التي تؤلف حقوق السحب الخاصة (وحدة حساب العملة لدى الصندوق). وهي نتيجة ينبغي لبقيتنا أن يرحبوا بها، لأن هذا من شأنه أن يعطي الصين حصة أكبر في المؤسسة المتعددة الأطراف التي تشرف على تشغيل النظام النقدي العالمي.

وتدويل الرنمينبي مرغوب أيضاً لأنه يعطي العالم مصدراً آخر من مصادر السيولة العالمية إلى جانب الدولار. فعندما تسوء الأمور مالياً في الولايات المتحدة، كما حدث في عام 2008، سوف تتمكن دول أخرى من الاستفادة من المدد الاحتياطي من الائتمان لحالات الطوارئ.

الواقع أن الصين حددت بنوكاً للمقاصة، وتفاوضت على خطوط التبادل مع بلدان كثيرة ليس في آسيا فحسب بل وأيضاً في أوروبا ونصف الكرة الغربي. وبدلاً من محاولة بناء كتلة نقدية في آسيا، يبدو أن الصين تسعى إلى رفع الرنمينبي إلى وضع العملة العالمية الحقيقية التي قد تنافس الدولار ذات يوم. ونظراً للمزايا الكامنة في وجود أكثر من مقرض واحد في حالات الطوارئ ومصادر متعددة للسيولة الدولية، فإن هذا لن يكون إلا تطوراً محموداً بالنسبة لبقية العالم.

لا شك أن الصين تشعر بالثقة بقدراتها وتفرض نفسها بقوة أكبر. وحيثما

تهدد تصرفات الصين جيرانها، كما هي الحال مع مطامعها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، فمن الأهمية بمكان معاقبة هذه التصرفات بقوة ومقاومتها. ولكن عندما تَعِد سياساتها بفوائد اقتصادية تعود على بلدان أخرى، كما هي الحال مع تمويل البنية الأساسية من خلال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية ومبادرة طريق الحرير، فلابد من تشجيعها. ويصدق هذا بنفس القدر على مبادرات مثل تدويل الرنمينبي، والتي من شأنها أن تساعد في إدماج الصين بشكل أكثر عمقاً في الاقتصاد العالمي، وتعظيم مصلحتها في الحفاظ على استقرار النظام الدولي.

يتعين على المجتمع الدولي، بدلاً من الإحجام في خوف، أن يبادر إلى تشجيع مشاركة الصين البنّاءة. ولابد أن تكون الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف إلقاء نظرة أكثر دقة وتأنياً على مبادرات الصين الأخيرة.

دول الآسيان

تعزيز دور الآسيان

كيشور محبوباني(*)
وفرايزر تومبسون(**)

هل يمكن لعشرة بلدان بثقافات وتقاليد ولغات وأنظمة سياسية مختلفة، إضافة إلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، التعاون من أجل تعزيز إمكانات دورها الجماعي؟ إن هذا هو السؤال الذي ما تزال رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (الآسيان) تحاول الإجابة عنه منذ عقود، وإذا نظرنا إلى رؤية قادة الرابطة الطموحة إلى التعاون، فإن الإجابة يمكن أن تكون نعم.

إن الذي بدأ كمحاولة بسيطة لتخفيض التعرفة الجمركية، قد تطور ليصبح برنامج عمل لسوق ديناميكي مفتوح لستمئة مليون مستهلك، وقاعدة إنتاجية يمكن أن تنافس مباشرة مع أكبر الاقتصادات العالمية. عندما يتم إنشاء ما يسمى السوق الاقتصادية للآسيان، فإنها سوف تكون بمنزلة نقطة تحول لجنوب شرق آسيا ودورها في الاقتصاد العالمي.

إن إمكانات الآسيان الاقتصادية هي بلا شك مثيرة للإعجاب، ومعاً فإن أعضاء المجموعة بروناي وكبموديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وماينمار

(*) عميد كلية لي كوان يو للإدارة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية
(**) زميل تنفيذي في معهد مكنسكي العالمي.

والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام سوف يشكلون سابع أكبر اقتصاد في العالم. .

كما أن التجارة العالمية للآسيان قد زادت ثلاثة أضعاف تقريباً خلال العقد الماضي، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة، حيث تأمل الشركات المتعددة الجنسيات بالاستفادة من الطبقة المتوسطة الآخذة في التوسع في تلك الدول، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة على مفترق الطرق بين الصين واليابان والهند.

إن السوق الاقتصادية للآسيان تهدف إلى البناء على هذا الزخم، عن طريق إزالة معوقات حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والبشر في المنطقة. يقدر معهد ماكينزي العالمي أنه بتطبيق استراتيجية الاندماج هذه بشكل كامل والحصول على حصة أكبر من التصنيع العالمي، . .

فإن بإمكان دول الآسيان أن تكسب 280-625 مليار دولار أميركي ناتجاً محلياً إجمالياً سنوياً بحلول سنة 2030. إن جزءاً من النمو ينبع من تشجيع الشركات المحلية على التوسع إلى خارج أسواقها المحلية.

إن جعل التصدير أكثر فعالية وأقل تكلفة - حتى 20% أرخص في بعض القطاعات - يعني أن مجموعة واسعة من البضائع والخدمات يمكن أن تصبح متوافرة لملايين من المستهلكين الجدد، وهذا يمكن أن يعزز الاستهلاك في طول منطقة جنوب شرقي آسيا وعرضها، ما يؤدي إلى حلقة حميدة من النمو.

لكن سعي الآسيان لأن تصبح سوقاً موحدة ما يزال بعيداً عن الاكتمال، فبينما معدلات الرسوم الجمركية في الدول الخمس الأعضاء الرئيسة (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند). .

هي عملياً صفر منذ 2010، إلا أنه لا بد من تفكيك بعض العوائق. لقد أشار مسح معهد ماكينزي العالمي للشركات الإقليمية إلى أن القيود على

الاستثمار والملكية الأجنبية ووجود المقاييس والأنظمة غير المتجانسة والإجراءات الجمركية غير الفعالة أكبر العوائق المتبقية في وجه التجارة.

بالرغم من أنه من غير المرجح التوصل إلى اندماج كامل بحلول التاريخ المستهدف للآسيان، وهو سنة 2015، فإنه يبدو أنَّ الجهود المبذولة حالياً قد أصبحت أكثر إلحاحاً، وبينما ترتفع الأجور في الصين، فإن اقتصادات دول جنوب شرقي آسيا لديها الفرصة الآن لتصبح «مصانع العالم» القادمة.

بالطبع، فإن التنافس على أساس الأجور المنخفضة وحده لن يكون كافياً لرفع مستويات المعيشة على المدى الطويل. سوف تحتاج الآسيان إلي المنافسة كذلك على أساس الإنتاجية، وهذا مجال لا تتمتع به دول مثل كمبوديا وإندونيسيا وفيتنام بالأفضلية حالياً، ولو استثنينا سنغافورة وبروناي، فإن معدل إنتاجية العمالة في دول الآسيان لا تزال 40% أقل من الصين.

من أجل أن تصبح الآسيان قوة تصنيع حقيقية، فإن اقتصاداتها ذات الدخل الأقل سوف تحتاج إلى التركيز على تحديث المعدات والأساليب وبناء مهارات العمالة لديها، كما يجب عليها زيادة واستدامة الاستثمارات للتعامل مع الفجوات التصنيعية الواضحة، وتخفيض التكاليف اللوجستية العالية.

إن بعض النقاد يصرون على أنه حتى مع تلك الجهود، فإن أعضاء الآسيان يختلفون بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية لديهم، ما يصعب عليهم خلق كيان واحد يعمل بسلاسة، ولكن رابطة الآسيان بعكس الاتحاد الأوروبي لا تحاول تشكيل اتحاد نقدي.

في واقع الأمر، فإن تركيز الآسيان على التجارة يجعل التنوع ميزة، بينما تسعى الشركات للاستفادة من العمالة المنخفضة التكلفة في بعض البلدان والقدرات التصنيعية الوسيطة في بلدان أخرى، وفي الوقت نفسه اكتساب القدرة على الوصول إلى واحدة من أكثر المراكز المالية واللوجستية تعقيداً في العالم.

بالرغم من أن الدول الأعضاء يمكن في بعض الأحيان أن تنافس بعضها بعضاً للحصول على حصة السوق والعمليات المتعددة الجنسيات، فإن مجالات التخصص لديها سوف يكمل بعضها بعضاً بشكل عام.

إن اقتصادات الآسيان ذات الدخل الأقل قد عبرت عن القلق من أن تفوتها العديد من فوائد الاندماج الأعمق، ولكن ليس هذا ما يجب أن تكون عليه الحال، فالمكسيك على سبيل المثال قد حصلت على فوائد اقتصادية أكبر من اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية وكندا.

المشكلة المحاسبية في اليابان

ادير تيرنر(*)

على مدى السنوات القليلة المقبلة، سوف يصبح من الواضح أن بنك اليابان حول عِدة تريليونات من الدولارات من الديون الحكومية إلى أوراق مالية. والتخوف التقليدي هنا هو أن طباعة النقود لتمويل العجز المالي الحالي والسابق تؤدي حتماً إلى تضخم خطير. ومن المحتمل أن تكون النتيجة في اليابان ارتفاع التضخم والنمو بشكل طفيف. ومن المرجح أن لا تزيد ردة فعل الأسواق المالية عن التثاؤب في ملل ببساطة.

لقد تجاوزت ديون الحكومة اليابانية الآن 230% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 140% حتى بعد خصم الحيازات من قِبَل الكيانات المختلفة المرتبطة بالحكومة، مثل صندوق الضمان الاجتماعي. وهذا الجبل من الديون نتيجة حتمية للعجز المالي الكبير الذي تراكم على اليابان منذ عام 1990. وهو دين لن يتم «سداده» أبداً بالمعنى الطبيعي للكلمة.

وتوضح الأرقام المقدمة من صندوق النقد الدولي السبب وراء ذلك. فلكي تسدد اليابان جزءاً من صافي دينها بحيث ينخفض إلى 80% من الناتج

(*) كبير زملاء معهد الفِكر الاقتصادي الجديد ومركز الدراسات المالية في فرانكفورت.

المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، فسوف يكون لزاماً عليها أن تحول عجز الموازنة الأولي الذي بلغ 6% من الناتج المحلي الإجمالي (قبل سداد الفوائد المستحقة على الديون القائمة) في عام 2014 إلى فائض بنسبة 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، فضلاً عن الحفاظ على ذلك الفائض طيلة عقد العشرينيات من القرن الحالي.

وإذا حاولت اليابان هذا فسوف يُحكَم عليها باستمرار الانكماش والركود. بل إن حتى أي خطوة متواضعة في هذا الاتجاه ــ زيادة ضريبة المبيعات في إبريل 2014، على سبيل المثال ــ أدت إلى انتكاسة شديدة للتعافي الاقتصادي.

وبدلاً من سدادها، يشتري بنك اليابان ديون الحكومة، حتى أن مشترياته منها التي بلغت 80 تريليون ين سنوياً تتجاوز الآن إصدارات الحكومة من الديون الجديدة التي بلغت نحو 50 تريليون ين. وبالتالي فإن مجموع الدين، مع خصم حيازات بنك اليابان، ينخفض ببطء. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فلن يكون من الممكن خفض الدين الذي يحتفظ به بنك اليابان ولا الكيانات الأخرى المرتبطة بالحكومة إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2017. ولأن الحكومة تملك بنك اليابان، الذي يعيد الفوائد التي يحصل عليها من سندات الحكومة إلى الحكومة، فإن الرقم الصافي المتزايد الانخفاض هو فقط الذي يمثل مسؤولية حقيقة تقع على عاتق دافعي الضرائب اليابانيين في المستقبل.

كان الهدف المعلن من عملية التيسير الكمي العملاقة من قِبَل بنك اليابان هو رفع أسعار الأصول، وخفض أسعار الفائدة، وإضعاف سعر صرف الين، وبالتالي تحفيز الاستثمار التجاري والصادرات. ومن المؤكد أن آليات التحويل غير المباشرة هذه تخلف بعض التأثير الإيجابي على التضخم والنمو: فقد تحول الائتمان الخاص إلى المنطقة الإيجابية منذ أطلِق برنامج التيسير

الكمي. ولكن التحفيز الاقتصادي الأكبر يستمد من العجز المالي الحكومي الضخم المستمر، والذي يمول فعلياً بالنقود التي يخلقها بنك اليابان.

ولم يُعتَرَف بهذه الحقيقة علناً بعد. فالمبدأ الرسمي هو أن بنك اليابان سوف يبيع في نهاية المطاف كل سندات الحكومة التي حصل عليها. ولكن لا ينبغي له أن يفعل ذلك. فبوسع بنك اليابان أن يحتفظ بالمستوى الحالي من الحيازات من ديون الحكومة إلى أجل غير مسمى، مما يجعل المشتريات الجديدة ناضجة كما السندات القائمة. وإذا هدد المال المخلوق ــ في هيئة احتياطيات البنوك التجارية لدى بنك اليابان ــ بدعم النمو الائتماني المفرط والتضخم، فسيستطيع بنك اليابان أن يعوض عن هذا الخطر بفرض متطلبات الاحتياطي على البنوك.

وبالتالي فإن السطات اليابانية تفعل الآن ما اقترحه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق بن برنانكي عام 2003 ــ استخدام العجز المالي المحول إلى أوراق مالية لوضع القدرة على الإنفاق بشكل مباشر بيد الشركات والأسر. وكان بنك اليابان قد رفض نصيحة برنانكي في ذلك الوقت، وأصر بدلاً من ذلك على ضرورة تمويل كل العجز بالسندات؛ غير أن بنك اليابان الآن يحول العجز السابق والحالي فعلياً إلى نقد. ولو فعل ذلك في وقت سابق، فإن اليابان كانت ستشهد انكماشاً أقل ونمواً أعلى قليلا، وكانت الديون العامة لتصبح أصغر الآن. ولكن تأخر التحرك أفضل من عدم القيام به على الإطلاق.

وبوسع السلطات اليابانية أن تجعل عملية التحويل إلى نقد صريحة من خلال الاستعاضة عن بعض الديون ذات الفوائد التي يحتفظ بها بنك اليابان بسندات دائمة بلا فوائد. ولكن بصرف النظر عما إذا كانت قد تفعل ذلك، فإن الواقع الاقتصادي سوف يصبح واضحاً بشكل متزايد على مدى العامين إلى

الأعوام الثلاثة المقبلة، وسوف يركز التعليق المالي والاقتصادي بشكل متزايد على أعباء الدين الحكومي الموحد، مع خصم حيازات البنك المركزي.

ومع تتابع فصول هذه العملية، هناك خطر طفيف يتمثل في إصابة الأسواق المالية بالفزع الذي يعكس المخاوف التقليدية من أن يؤدي تحويل العجز إلى نقد إلى التضخم المفرط، وأن تنتج العملية زيادات كبيرة في عائدات السندات الحكومية وانخفاض كبير في قيمة الين. ولكن ردة الفعل الأكثر ترجيحاً في السوق هي عدم المبالاة الجماعية، وقبول التحويل الدائم إلى نقد باعتباره الوسيلة الآمنة الوحيدة الممكنة لتخفيف أعباء الدين، وهو ما قد يصبح مستعصياً لولا ذلك.

وسوف تنتهي الحال باليابان فعلياً إلى التحويل النقدي للعجز العام الضخم الذي تراكم عليها بعد نهاية طفرة الائتمان في ثمانينيات القرن العشرين، والذي يعوض بشكل مفيد عن تأثير تقليص الديون الخاصة في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي. وكان القيام بهذا في وقت مبكر ليصبح أفضل؛ ولكن حتى في غياب مثل هذا التوجه المتطرف فلم يكن «العقدان الضائعان» في اليابان كارثيان كما يفترض عادة.

كانت اليابان بالفعل واحدة من أكثر بلدان العالم ثراءً في عام 1990، وقد استمر نصيب دخل الفرد في النمو، ولو ببطء. وكان معدل البطالة لديها، وهو 3,6% الآن، أقل على الدوام من المستويات الأوروبية. وسوف يتبين أن «عبء الدين العام» كان ضرباً من الوهم.

الواقع أن منطقة اليورو، وليس اليابان، هي التي يجب أن تقلقنا. ذلك أن القيود المحكمة المفروضة على العجز المالي ــ والتحريم المطلق لتحويل العجز إلى نقود من قِبَل البنك المركزي الأوروبي ــ منعت الاستجابة الفعّالة لتراكم الديون بعد أزمة 2008، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في

منطقة اليورو إلى 11,2%. إن العواقب الاجتماعية والسياسية المحتملة نتيجة للعقود الضائعة من النمو البطيء والبطالة المرتفعة سوف تكون أشد خطورة في أوروبا، حيث الهويات الوطنية المتنوعة والأقليات العرقية والدينية غير المدمجة بشكل كامل، مقارنة باليابان المتجانسة ثقافياً وعرقياً.

في حين تلعب أوروبا بالنار على المستويين الاجتماعي والسياسي، فإن اليابان تحتاج ببساطة إلى تعديل مداخلها المحاسبية. وقد يكون هز الكتفين بلا اكتراث مبرراً إلى حد كبير.

المعوق الدستوري في اليابان

براهما تشيلاني(*)

أشعل اقتراب الذكرى السبعين لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية شرارة قدر كبير من المناقشات ــ والرثاء ــ حول انبعاث العداوات التاريخية في شرق آسيا من جديد. ولكن التوترات الأخيرة في المنطقة ربما تعكس جزئياً الافتقار إلى التقدم في منطقة أخرى أغفلها كثيرون: الإصلاح الدستوري الياباني.

الواقع أنه برغم العجز الذي تجلي بوضوح شديد بعد قطع تنظيم داعش لرأسي الرهينتين اليابانيتين، فإن اليابان لم تُدخِل أي تعديل على «دستور السلام» الذي فرضته القوات الأميركية المحتلة في عام 1947.

للوهلة الأولى، قد لا يكون هذا مستغرباً بالكامل. ففي نهاية المطاف، خدم هذا الدستور غرضاً مهماً: فمن خلال ضمان أن اليابان لن تشكل تهديداً عسكرياً في المستقبل، عمل على تمكين البلاد أخيراً من الإفلات من الاحتلال الأجنبي وملاحقة هدف إعادة البناء والتحول الديمقراطي. ولكن ألمانيا تبنت دستوراً بموافقة الحلفاء في ظل ظروف مماثلة عام 1949، . .

(*) أستاذ الدراسات الاستراتيجية في مركز البحوث السياسية.

وهو الدستور الذي أدخلت عليه عشرات التعديلات منذ ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، في حين صرح الدستور الألماني، أو قانونها الأساسي، باستخدام القوة العسكرية في الدفاع عن النفس أو كجزء من اتفاق أمني جماعي، فإن دستور اليابان ينص على التخلي الكامل والدائم عن «التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية».

واليابان هي الدولة الوحيدة في العالم الملزمة بمثل هذه القيود ــ والتي لم تفرض عليها لمنع إعادة إحياء النزعة العسكرية فحسب، بل وأيضاً معاقبة اليابان على السياسات التي انتهجتها حكومتها في زمن الحرب ــ والاستمرار في الالتزام بهذه القيود أمر غير واقعي.

وهذا هو السبب الذي دفع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى اعتبار الإصلاح الدستوري أولوية قصوى. وبعد ترسيخه لسلطته في الانتخابات العامة المبكرة في ديسمبر، حيث أحرز حزبه الليبرالي الديمقراطي نصراً حاسماً، فإن آبي عازم على ملاحقة هدفه المتمثل في بناء اليابان القوية والأكثر قدرة على المنافسة ــ اليابان القادرة على الصمود في وجه الصين المتزايدة القوة.

بدأت جهود شينزو آبي «لتطبيع» موقف اليابان الاستراتيجي بإعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور. وبموجب هذا التعديل يُسمَح لليابان من الآن فصاعداً بالمشاركة في «الدفاع الجماعي عن النفس».

وقد وافقت حكومة اليابان على التعديل في الصيف الماضي، كما أيدت الولايات المتحدة هذه الخطوة. ومع محاولة تنظيم داعش الاستفادة من حياة رهينتين يابانيتين، فإن التشريع اللازم لتنفيذ إعادة التفسير من المقرر أن يقدم إلى البرلمان قريباً.

غير أن تشريع إعادة التفسير واجه بعض المقاومة في الداخل والخارج. فقد أعرب المنتقدون في الصين بشكل خاص عن تخوفهم من عودة النزعة العسكرية اليابانية، ولو أنهم أهملوا ذِكر حقيقة مفادها أن جهود تعظيم القوة العسكرية في الصين هي التي دفعت حكومة اليابان إلى إعادة تقييم سياستها الدفاعية الوطنية.

والواقع أن إعادة التفسير لا تزيد إلا قليلاً عن كونها تعديلاً بسيطاً: فالقوات اليابانية قادرة الآن على حماية سفينة حربية أميركية تدافع عن اليابان، ولكنها تظل ممنوعة من شن هجمات عدوانية أو المشاركة في عمليات عسكرية متعددة الأطراف. ولأن ميثاق الأمم المتحدة يقر الدفاع الفردي والجماعي عن النفس باعتباره «حقاً طبيعياً» للدول ذات السيادة، فإن التعديل لن يكون مثيراً للجدال.

غير أن عقبات كثيرة تظل تمنع أي إصلاح دستوري أوسع نطاقا. فالتعديلات تتطلب أغلبية الثلثين في مجلسي البرلمان، والأغلبية في استفتاء شعبي، الأمر الذي يجعل دستور اليابان واحداً من الدساتير الأكثر استعصاءً على التعديل في العالم. ولتسهيل طموحاته، يسعى آبي إلى خفض متطلبات الموافقة على التعديل إلى الأغلبية البسيطة في مجلسي البرلمان أو إلغاء الحاجة إلى الاستفتاء العام.

ونظراً للمقاومة الشعبية للتغيير، فإن مهمة آبي لن تكون سهلة. ففي حين ينظر مواطنو أغلب الدول الديمقراطية إلى دساتيرهم باعتبارها عملاً قيد التطوير ــ على سبيل المثال، عدلت الهند دستورها 99 مرة منذ عام 1950 ــ فإن اليابانيين يتعاملون مع دستورهم وكأنه نص مقدس إلى حد كبير.

ونتيجة لهذا، فبدلاً من ضمان قدرة دستورهم على التعبير عن التطورات الاجتماعية، والتكنولوجية، والاقتصادية، بل وحتى الإيديولوجية، يتمسك

اليابانيون بكل حماسة ببنوده التفصيلية، مثلهم في ذلك كمثل الأصوليين الدينيين الذين يتشبثون بالتفسير الحرفي لنصوصهم الدينية.

وعلاوة على ذلك، تتأصل السلمية بعمق في النفس اليابانية، حتى بين الشباب، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى الإرث المؤلم المتمثل في النزعة العسكرية اليابانية قبل الحرب.

فقد كشف استطلاع للرأي أجري بواسطة مشروع المسح العالمي للقيم في العام الماضي أن 15,3% فقط من اليابانيين ــ مقارنة بنحو 74,2% من الصينيين، ونحو 57,7% من الأميركيين ــ مستعدون للدفاع عن بلادهم، وهو أدنى معدل في العالم. كما ذكر 9,5% فقط من اليابانيين تحت سن الثلاثين أنهم على استعداد للقتال.

ونظراً لهذه المعارضة، فإن التنقيح الفعلي للمادة التاسعة، بدلاً من مجرد إعادة التفسير، لا يبدو ممكنا، وخاصة أن حزب كوميتو المتمسك بالسلمية يظل جزءاً من الائتلاف الحاكم. وحتى إذا تمكن آبي من تخفيف متطلبات التعديل ــ وهي ليست بالمهمة السهلة لأن الاستفتاء العام ربما يكشف عن ضعف التأييد الشعبي ــ فإنه سوف يضطر على الأرجح إلى ترك مسألة التغيير لخليفته، ولكن هناك عاملاً واحداً ربما يعزز قضية آبي إلى حد كبير.

فالدعم الصريح من قِبَل الولايات المتحدة للإصلاح الدستوري الياباني ربما يساعد ليس فقط في تخفيف الانتقادات الصينية، بل وأيضاً في طمأنة العديد من اليابانيين إلى أن تحديث المادة التاسعة لن يرقى إلى حد رفض نظام ما بعد الحرب الذي ساعد الأميركيون في إقامته في اليابان.

ومن شأن هذه الخطوة أن تخدم أيضاً مصالح الولايات المتحدة الأمنية. فاليابان الأكثر ثقة وأمناً تصبح أكثر قدرة على منع الصين من فرض هيمنتها

على منطقة غرب المحيط الهادئ، وبالتالي تعزيز الهدف المركزي للسياسة الأميركية والمتمثل في ضمان توازن القوى المستقر في آسيا.

ولا تستطيع أي دولة أخرى في المنطقة أن تعمل كثِقَل موازن للصين. إن اليابان اليوم ــ الديمقراطية الليبرالية التي لم تطلق رصاصة واحدة ضد أي طرف خارجي طيلة ما يقرب من سبعة عقود من الزمان، والتي قدمت مساهمات كبيرة للتنمية العالمية طيلة تلك الفترة ــ تختلف تمام الاختلاف عن اليابان في عام 1947. وينبغي لدستورها الآن أن يعكس هذا الاختلاف.

السهم المفقود في اقتصاد آبي

سيكي أوباتا(*)
جورج ديزفو(**)

بعد فترة وجيزة من توليه منصبه عام 2012، قدَّم رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي خطة ضخمة للتحفيز المالي، وأرسى برنامجاً جريئاً للتيسير النقدي، وذلك ضمن مساعيه لتنشيط الاقتصاد الياباني. ومنذ ذلك الحين، يعمل صانعو السياسات في اليابان على إطلاق ما يسميه آبي السهم الثالث في أجندته، والذي يتمثل في إجراء إصلاحات شاقة قاسية في الصناعات الرئيسة، وتقويض العوائق الهيكلية التي تعترض طريق النمو.

بيد أن التركيز على السياسة العامة تسبب في الانصراف عن «سهم رابع» ـ ألا وهو القطاع الخاص ـ وتجاهله فيما يبدو. وهذا مما يؤسف له، لأن الحكومة بمفردها لا تستطيع أن تعالج أمراض اليابان. فعلى مدى القسم الأعظم من العقدين السابقين، ظل معدل النمو السنوي للإنتاجية متباطئا، إذ نادراً ما تجاوز حاجز 2%، مما عكس فرصاً ضائعة وتدهوراً في تنافسية التكلفة.

(*) أستاذ بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة كيو، ومسؤول سابق بوزارة المالية اليابانية.
(**) الشريك المدير لمكتب شركة ماكينزي آند كومباني باليابان.

وتنتشر ظاهرة تدهور الإنتاجية باليابان في كل مكونات الاقتصاد، حيث انهارت تقريباً مكاسب إنتاجية العمل والإنتاجية الرأسمالية في كل القطاعات ــ حتى على مستوى الصناعات المتقدمة التي تشتهر بها اليابان. فعلى سبيل المثال، تبلغ إنتاجية العمل في قطاع معدات النقل نصف نظيرتها في ألمانيا بالكاد.

يضع هذا الاتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي على الطريق نحو متوسط لا يتجاوز 1,3% حتى عام 2025، مما يعني عقداً ثالثاً من الركود على التوالي. وقد تتزامن مثل هذه النتيجة مع تحول ديموغرافي معاكس يفرض ضغوطاً على العوائد المالية، ويرفع تكاليف الرعاية الصحية الشاملة ومخصصات التقاعد، مما يؤدي إلى تفاقم تأثيرات هذا التحول.

وتعتمد قدرة اليابان على تحويل مسارها على اتخاذ الشركات الخاصة قرارات بالاستثمار، وتغيير سياسات أماكن العمل، ونشر تقنيات جديدة، واختبار نماذج للأعمال غير مجربة. إذ لا تزال إصلاحات آبي الهيكلية بحاجة إلى الوقت والإرادة السياسية لتحويلها إلى تشريعات وقوانين، لكن الشركات اليابانية لا تستطيع الانتظار دون حراك. فهي قادرة على أن تعمل ويجب أن تعمل، دون أن تنتظر إلى أن تغير الحكومة سياساتها. فالاختناقات الاقتصادية في حالات كثيرة لا تكون تنظيمية بطبيعتها، بل تنشأ من الأساليب الراسخة والبالية المتبعة في تنفيذ الأعمال.

مؤخراً، قدم معهد ماكينزي جلوبال بحثاً جديداً يفحص الصناعات المتقدمة، وخدمات التجزئة، والخدمات المالية، والصناعات المتعلقة بالرعاية الصحية في اليابان بشكل تفصيلي ــ وقد وجد أن هناك إمكانيات إنتاجية هائلة غير مستغلة في كلٍ من هذه المجالات.

كبداية، يتحتم على الشركات اليابانية أن تصبح أكثر اندماجاً مع العالم. ويُعَد التصدير إلى الأسواق العالمية السريعة النمو أحد السبل الواضحة للتغلب

على تباطؤ نمو الطلب في الداخل. لكن، بدلا من الاكتفاء ببيع المنتجات للخارج، ينبغي للشركات اليابانية أن توسع عملياتها إلى خارج حدودها، وأن توسع نطاق بحثها عن المواهب الدولية.

تدير الشركات اليابانية قدراً هائلاً من عمليات البحث والتطوير، لكن تحتاج معظم الشركات إلى إعادة تشكيل هذه العمليات لتحقيق عوائد أكثر وإحداث تأثير أفضل. ويجب أن تبدأ هذه العملية بفهم ما يريده العميل، مع تصميم على تقديم حلول تتفق مع رغباته. كما يجب تحويل عمليات البحث والتطوير المغلقة التي يغلب الجمود على إدارتها إلى عمليات سلسة مفتوحة تنطوي على تعاون مع العملاء والموردين.

كما ستحتاج الشركات اليابانية إلى تحسين قدراتها في مجالات مثل التسويق، والتسعير، وتنمية المواهب. فرغم تمتعها ببعض نقاط التميز، تفتقر معظم الشركات اليابانية بشدة إلى الخبرة بتلك المجالات المذكورة. ولكي تتنافس في الأسواق العالمية، ينبغي لها أن تحقق قدراً من الثقل في هذه المجالات كالذي حققته في مناطق قوتها التقليدية.

لا تزال شركات يابانية كثيرة بحاجة إلى رقمنة العمليات القائمة على استخدام الأوراق، وتغيير نظم تكنولوجيا المعلومات العتيقة. وقد تستفيد شركات أخرى من تجاوز حدود الرقمنة الأساسية إلى تقنيات الجيل التالي مثل تحليلات البيانات الضخمة. كما يمكن للشركات أيضاً تفادي أزمات نقص العمالة الوشيكة باستخدام نظم برمجيات وروبوتات ذكية. ويمكن للمصنعين دعم خطوط الإنتاج التجميعية أو الاستعاضة عنها بتقنيات مثل إنترنت الأشياء والطباعة الثلاثية الأبعاد.

وبشكل أكثر عموما، يتحتم على الشركات اليابانية أن تضع خططاً للأداء والانضباط. فمع تحرير قوى السوق نتيجة لتغيير السياسيات، ستواجه

الشركات منافسة أكبر. وقد تحتاج بعضها لإعادة التنظيم أو الخروج من الأسواق غير المربحة، وقد تضطر شركات أخرى إلى الاتجاه نحو عمليات الاندماج والاستحواذ لتحقيق اقتصاديات العمليات الضخمة.

أخيرا، ينبغي لحاملي الأسهم وكبار التنفيذيين أن يربطوا أهداف الأداء بالحوافز. وقد بدأت بالفعل بعض الشركات اليابانية العملاقة في التحول من نظام الترقية القائمة على الأقدمية إلى تطبيق هياكل أجور تعتمد على الجدارة. وينبغي للشركات الأخرى أن تحذو حذوها. فترقية المواهب الأصغر والأكثر تنوعاً كفيلة بإيجاد مؤسسات رشيقة ذات أفكار متجددة.

إذا نجح القطاع الخاص في اليابان في التصدي لهذا التحدي، فبوسعه أن ينقل الاقتصاد إلى مسار نمو أسرع. إذ إن إدخال تجديدات وابتكارات في شركة واحدة قد ينعكس بقوة على صناعة بأكملها بإجبار المنافسين على السعي للارتقاء بأدائهم. فعلى سبيل المثال، خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، قدمت تويوتا عمليات إنتاج أكثر كفاءة، تبنتها في النهاية صناعة السيارات بأكملها.

بدلاً من الاكتفاء بمستقبل لا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي فيه 1,3% سنويا، تستطيع اليابان تحقيق معدل نمو سنوي يقرب من 3% سنوياً حتى عام 2025. وقد يتطلب هذا زيادة معدل نمو إنتاجية العمل إلى أكثر من الضعف، لكن هذا الهدف في المتناول. ويمكن تحقيق أكثر من نصف هذه الزيادة في النمو بتبني أفضل الممارسات التي تتبعها بالفعل الشركات المختلفة حول العالم، فيما يمكن أن تسهم التكنولوجيا في سد جزء كبير من الفجوة الباقية.

ينبغي لقادة الشركات اليابانية أن يمزجوا التخطيط الطموح باهتمامٍ مركز على التفاصيل. وسوف يكون لزاماً عليهم أن يعملوا على ابتكار منتجات

مبدعة، واختراق أسواق جديدة، وإطلاق استثمارات جريئة في المعدات والتكنولوجيا والمواهب، مع فحص كل وجه من أوجه عملياتهم في الوقت ذاته بحثاً عن مظاهر القصور والإهمال.

ربما يكون نبذ الطرق التقليدية لمباشرة الأعمال أمراً واجباً. ولكن هناك مجالاً فسيحاً لإحراز التقدم وتحفيز النمو الاقتصادي الأسرع. فهناك تغير سريع في هيئة الاقتصاد العالمي بفضل التدفقات التجارية الضخمة، وظهور مليارات العملاء الجدد في العالم الناشئ، والاختراقات التكنولوجية. وبوسع اليابان أن تحول مسارها الحالي بتحويل هذه الموجة من تعطل النماذج القائمة إلى فرصة.

الهند وثروتها المالية

غيتا غوبينيث(*)

لابد أن حكومة رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي تشعر بأنها محظوظة. ذلك أن انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، وعلى رأسها النفط الخام، جعلت إدارة الميزانية الوطنية أكثر سهولة. والآن، بعد مراجعة مكتب الإحصاء المركزي منهجيته في حساب بيانات الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت سهولة المهمة. فوفقاً لمكتب الإحصاء المركزي، نتيجة لهذا التغير المنهجي، كان نمو الناتج السنوي في الربع الثاني من عام 2014 نحو 8,2% وهو ارتفاع حاد عن التقدير الأصلي الذي كان 5,3%.

واستناداً إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعدلة، فمن المتوقع أن تسجل الهند نمواً بنسبة 7,4% في المتوسط في العام المالي الذي ينتهي في مارس/آذار 2015. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تسجل البلاد نمواً بنسبة 8% إلى 8,5% في العام المالي لمقبل. وما كان لتغييرات الميزانية أن تولد مثل هذا التسارع الملحوظ الخالي من أي تكاليف في النمو. ومن الإنصاف أن نقول إن إدارة الإحصاء الرزينة عادة سرقت الفكرة من ميزانية هذا العام.

(*) أستاذة الاقتصاد في جامعة هارفارد، وباحثة زائرة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن.

ورغم هذا فإن ميزانية وزير المالية أرون جايتلي نجحت على عِدة جبهات ــ وخاصة في انحيازها للرؤية والتنفيذ. وهي على وجه التحديد تعزز رؤية الحكومة لأجندة داعمة للنمو تعمل على تحسين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الهند، في حين تستهدف آليات تسليم أفضل لخطط الرعاية الاجتماعية.

وعلى جانب النفقات، كانت الميزانية توسعية، فزادت الإنفاق على الاستثمار بشكل كبير، وقدمت برامج جديدة للرعاية الاجتماعية، كما زادت الائتمان لقطاعات مختلفة. ورغم عدم وجود أي جهود كبيرة للحد من الإنفاق على بعض البرامج المالية الأكبر حجما، بما في ذلك القانون الوطني لضمان تشغيل العمالة الريفية (الذي يضمن مائة يوم من الأجور للأسر في المناطق الريفية) أو إعانات دعم الأسمدة، فإن التدابير المتخذة لتحسين التنفيذ والحد من التسرب بدأت توضع في المكان. ورغم أن الميزانية تتحدث عن سحب الاستثمارات في وحدات القطاع العام الخاسرة، فإن الميزانية لا تنقل أي شعور بالإلحاح على هذه الجبهة.

ولأن الاستثمار الخاص لا يزال ضعيفا، وذلك نظراً لعبء الديون الثقيل في قطاع الشركات وحجم الأصول الرديئة لدى البنوك الضخمة، فقد قررت الحكومة بوضوح دفع العملية عبر الإنفاق على البنية الأساسية. ولكن احتياجات البنية الأساسية في الهند تجاوزت إلى حد كبير ما قد تتمكن الحكومة من إنفاقه. ومن هنا فإن خطة «التوصيل والتشغيل» الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي بمقتضاها «تتم كل التصاريح والربط في المكان قبل أن يتم منح المشروع»، تشكل تحسناً كبيراً بالمقارنة بالنموذج القديم للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وسوف يتحدد مدى نجاح الميزانية وفقاً لأداء هذه الاستثمارات في القطاع العام، والتي بدورها سوف تعتمد على سياسات أخرى، وخاصة

مشروع قانون الاستحواذ على الأراضي (المصمم لتمكين التنمية الصناعية في المناطق الريفية)، الذي بدأ يتعرض للمتاعب بالفعل. وعلاوة على ذلك، كانت الاستثمارات الحكومية وقرارات تخصيص الموارد ملوثة بالفساد لفترة طويلة، ولم تُظهِر حكومة مودي حتى الآن أنها قادرة على تنفيذ وعود الميزانية بطريقة شفافة ومستدامة.

وعلى الجانب الضريبي، هناك إعلان رئيسي واحد: خفض معدل ضريبة الشركات من 30% إلى 25% على مدى السنوات الأربع القادمة، وبالتالي تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وسوف يكون تنفيذ ضريبة السلع والخدمات ـ وهي شكل من أشكال ضريبة القيمة المضافة التي أحرزت فيها تقدماً يستحق الإعجاب ـ إنجازاً كبيراً في حين يمثل دفعة قوية للاقتصاد. ولكن برغم زيادة الإنفاق بشكل كبير فإن الميزانية تعتمد في الأساس على النمو وتحسين جمع الضرائب للإبقاء على العجز المالي في البلاد ضمن الحدود المعقولة.

وبين تدابير الميزانية العديدة المقترحة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي، يبدو أحدها محفوفاً بالمخاطر من منظور التحوط الكلي. وسوف «تتخلص الحومة من التمييز بين الأنماط المختلفة من الاستثمارات الأجنبية، وخاصة بين استثمارات المحافظ الأجنبية والاستثمار المباشر الأجنبي، وتستعيض عنها بفرض أسقف مركبة».

هناك العديد من الأسباب للتعامل مع هذه النوعين من الاستثمار بشكل مختلف. فاستثمارات المحافظ، والتي تسمى غالبا «الأموال الساخنة» بسبب طبيعتها المتقلبة، من الممكن أن تزيد من تعرض الاقتصاد لتقلبات التمويل الدولي. ومن ناحية أخرى، يتسم الاستثمار المباشر الأجنبي بقدر أكبر كثيراً من الاستقرار وتدفعه عوامل أساسية محلية. ومع ترقب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة هذا العام، فمن المتوقع أن تزداد التقلبات في الأسواق

المالية الدولية. ومن الحكمة في هذا السياق أن نحافظ على التمييز بين استثمارات المحافظ والاستثمار المباشر الأجنبي.

في عموم الأمر، تتناول خطة الميزانية القضايا الكبرى التي تواجه الاقتصاد في الهند. ولكن ترجمة النوايا الحسنة إلى نتائج مرغوبة سوف تتوقف بشكل حاسم على قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات التكميلية والمطلوبة بشدة للقضايا التنظيمية المسيسة الساخنة مثل الأراضي، والعمالة، والبيئة.

في كل الأحوال، ترسل الميزانية إشارة واضحة بشأن نوايا حكومة مودي. وهي في الأمد القريب على الأقل تعمل على تحويل ممارستها لمبدأ «حكومة الحد الأدنى وحوكمة الحد الأقصى» إلى «الحكومة المعتدلة والحوكمة القصوى».

الاقتصاد الآسيوي

دروس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية

سامورا كامارا(*)

كان القرار الذي اتخذته الصين بإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية سبباً في إشعال شرارة مناقشة محتدمة بين الحكومات، وخبراء التمويل الدوليين، والمتخصصين في مجال التنمية. والمؤسف أنه برغم الدعم الكبير لمهمة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، فإن قدراً كبيراً من الاهتمام كان مصباً على مسائل مرتبطة بإدارته ومعاييره. وهذا يهدد بحجب مناقشة أخرى أكثر أهمية للدور الذي تلعبه المؤسسات الاستثمارية المتعددة الأطراف في دعم النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والتحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

يتفاوت تفويض بنوك التنمية من بنك إلى آخر. فالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية على سبيل المثال سوف يركز فقط على البنية الأساسية. أما البنك الأفريقي للتنمية، والذي أسعى حالياً إلى تولي رئاسته، فتفويضه أكثر اتساعا. ولكن كل هذه المؤسسات تشترك في هدف واحد: انتشال الناس من براثن الفقر تعزيز التنمية المستدامة.

(*) وزير خارجية سيراليون، وكان وزيراً للمالية، ومحافظاً لبنك سيراليون سابقا.

ويتعين على قادة هذه المنظمات أن يحسموا أمرهم بشأن اختيارات معقدة في تخصيص مواردهم المحدودة. على سبيل المثال، يتعين عليهم أن يعملوا على إيجاد التوازن بين المعركة ضد الفقر والجوع من جانب والجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، أو زيادة القدرة على الوصول إلى التعليم، أو التصدي للفساد على الجانب الآخر. وبوصفي وزيراً سابقاً للمالية في سيراليون، ومحافظاً للبنك المركزي سابقا، وباعتباري وزير خارجية سيراليون الآن، عملت لسنوات عديدة مع منظمات دولية لإدارة هذه الأولويات المتنافسة فيما كنت أشرف على تنشيط الاقتصاد في بلدي بعد الصراع.

كانت أولى جهودنا تركز على تطوير «أنظمة» التنمية لمرحلة ما بعد الصراع: التعليم الأساسي ومرافق الرعاية الصحية، والإدارة الاقتصادية والسياسية القابلة للمساءلة، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي جديدة. وبعد ذلك حولنا تركيزنا إلى «العناصر المادية» للتنمية الاقتصادية، فكثفنا العمل على بناء الطرق ومرافق الطاقة وخلق الحوافز لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في التعدين، وصيد الأسماك، والصناعات الزراعية، والتطوير العقاري. ورغم إدراكنا للاختلافات بين البلدان، فإن الممارسات التي تبنيناها، والنجاحات التي حققناها، والدروس التي تعلمناها تغطي مجالاً أوسع من هذه الاختلافات.

قبل خمسة عشر عاما، تبنى العالم الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق غايات محددة تتعلق بتحسين رفاهة البشر في القرن الجديد. واليوم، وبرغم النجاحات الملموسة التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، فإن عدداً كبيراً للغاية من هذه الأهداف تظل غير منجزة. وبينما يستعد العالم للاتفاق على أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، فيتعين علينا أن نوظف السياسات اللازمة لضمان القدرة على تلبية الأهداف.

من بين الشروط الأساسية لنجاح أي بنك تنمية أو غير ذلك من

المؤسسات المتعددة الأطراف الالتزام بأعلى معايير الشفافية والمساءلة. وينبغي لشركاء هذه المؤسسات ـ المستثمرين والمواطنين في كافة أنحاء المجتمع الدولي ـ أن يكونوا قادرين على تقييم فعاليتها. فإذا لم تكن قادرة على إلهام الثقة بين أصحاب المصلحة في نجاحها فسوف تفشل لا محالة.

إن التنظيم السليم والتدقيق من بين العناصر الحاسمة لنجاح أي منظمة دولية، وتشكل المعايير البيئية والعمالية والشرائية القوية ضرورة أساسية لمهمة كل الجهات المقرضة لأغراض التنمية. ويتعين على قادة هذه المؤسسات أن يتذكروا دوماً لصالح من يعملون؛ ولابد من تمكين المجتمعات المحلية من الاضطلاع بدورها في صياغة أجندة التنمية، ولابد من بذل المزيد من الجهد لإشراكها بشكل مباشر، من خلال هيكل تام النضوج.

إن آليات المساءلة ليست مجرد أجهزة تدقيق ومراجعة فحسب. فهي تشكل ضرورة أساسية لتحسين أداء أي مؤسسة مالية. وقد طبقت هذه الفلسفة بنجاح لسنوات في سيراليون، بغرض جعل حكومتنا أكثر كفاءة وفعالية. ولابد أيضاً من تأسيس مبادئ مماثلة تحكم عمل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، والبنك الأفريقي للتنمية، وغير ذلك من الجهات المقرضة لأغراض التنمية.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لمثل هذه الجهات المقرضة أن تعمل في فراغ. إن العديد من الحكومات تتمتع بسنوات من المعرفة المؤسسية المتراكمة. والواقع أن المؤسسات المقرضة، التي لا تكتفي بتوفير المال بل وتتبادل أيضاً الأفكار مع أصحاب المصلحة، قادرة على إدخال تحسينات كبيرة على نتائج عملها. ومن الواضح أن تكوين الشراكات مع المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف من شأنه أن يساعدها في تسخير الخبرات من مختلف أنحاء العالم.

ومن خلال تبادل المعارف، والأساليب، والأبحاث مع الأقران

والشركاء، تصبح منظمات مثل البنك الأفريقي للتنمية في وضع أفضل يسمح لها بضمان تبني أعلى المعايير وأفضل الممارسات على نطاق واسع. ولابد من إيلاء اهتمام خاص لمجالات مثل الاستجلاب والاستحواذ والمشتريات، والمراقبة والإشراف، وبناء القدرات. وبطبيعة الحال، لابد من الحفاظ على الضمانات البيئية والاجتماعية.

الحق أن البنك الأفريقي للتنمية أدرج بالفعل العديد من هذه الممارسات في إطاره العامل، الأمر الذي يزوده بالأساس الضروري لمواصلة النمو والخدمة. والواقع أن القائمين على وضع سياسات وممارسات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية وتعيين موظفيه يحسنون صنعاً إذا التزموا بهذا النموذج.

البنك الآسيوي للاستثمار
في البنية الأساسية والحكومة العالمية

أندرو شنغ(*)
شياو جنغ(**)

على الرغم من المعارضة الأميركية اليابانية الرسمية، اختارت 57 دولة أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية بقيادة الصين. وبصرف النظر عن تصورات الرافضين، فإن هذا التحول غير العادي في الأحداث لن يعود إلا بالفائدة على إدارة الاقتصاد العالمي.

وفقاً لوزير الخزانة الأميركي السابق لاري سامرز، فإن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية «ربما نتذكره بأنه اللحظة التي فقدت فيها الولايات المتحدة دورها باعتبارها الضامن للنظام الاقتصادي العالمي». وفي المقابل، لا يعتقد رئيس بنك التنمية الآسيوي تاكيهيكو ناكاو أننا قد نشهد «تغيراً كبيراً يطرأ على عالم تمويل التنمية»، غير أنه اعترف بأن «بعض التفسيرات للمغزى الرمزي لهذا الأمر قد تنشأ».

سوف يعتمد تحديد من منهما على حق على القرارات التي سيتخذها

(*) زميل متميز لدى معهد فونج العالمي، وعضو المجلس الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لشؤون التمويل المستدام.

(**) مدير البحوث لدى معهد فونج العالمي.

كبار المساهمين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية فيما يتصل بهيكله التشغيلي. وحتى الآن لم يسع البنك إلى تعديل المبدأ الذي يقضي بحصول أكبر المساهمين في المنظمات المتعددة الأطراف على الثِقَل التصويتي الأكبر في إدارتها. تماماً كما تهيمن الولايات المتحدة على البنك الدولي وكما تقود أوروبا صندوق النقد الدولي، وتترأس الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية.

هذا يعني ضمناً حصول الصين على دور أكبر في الزعامة العالمية ــ وهو ما ينبغي أن يكون موضع ترحيب لدى العالم، وخاصة القوى التقليدية. فالزعامة العالمية في نهاية المطاف ليس مجرد مسألة قوة؛ بل إنها تعكس أيضاً القدرة على توفير السلع والمنافع العامة العالمية.

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة، بعيداً عن كونها القوة العسكرية والاقتصادية الرائدة على مستوى العالم، الدولة الأكثر تقديماً لمثل هذه السلع، وذلك من خلال خطة مارشال، ودعم الأمم المتحدة، فضلاً عن مساهماتها في مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). ولكن الديون الهائلة تسببت مؤخراً في تقويض قدرة الولايات المتحدة ــ ناهيك عن أوروبا واليابان ــ على الاستمرار في تقديم مثل هذه المساهمات الضخمة. ومن حسن الحظ أن الصين راغبة في سد هذه الفجوة وقادرة على سدها.

الواقع أن الصين ربما كانت لتفعل هذا في إطار مؤسسات بريتون وودز لو كان توزيع حقوق التصويت داخلها منحرفاً بشدة نحو شاغلي مقاعد إدارتها الذين ما زالوا يتمتعون بحق النقض. على سبيل المثال، لا تتجاوز حصة الصين في التصويت في صندوق النقد الدولي 3,8%، برغم أنها تمثل أكثر من 12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتستحوذ كل من المملكة المتحدة وفرنسا ــ اللتين لا يتجاوز حجمهما ثلث حجم الصين ــ على 4,3% من

حصص التصويت. ومع عزوف الشاغلين عن التوفيق بين حصة الصين في التصويت وقوتها الاقتصادية، فلم يكن لدى الصين أي خيار غير إطلاق مؤسسة خاصة بها.

ولكن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية لديه أهدافه الخاصة، والتي لا تتفق بدقة مع أهداف البنك الدولي على سبيل المثال. وعلى وجه التحديد، يشكل البنك عنصراً بالغ الأهمية في استراتيجية «حزام واحد، طريق واحد» التي تنتهجها الصين، والتي تشمل مبادرتين: الحزام الاقتصادي المتمثل في طريق الحرير البري الذي يربط الصين بأوروبا، وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، والذي يربط الصين بجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا. وفي حين تعدل الولايات المتحدة «محورها» نحو الشرق، فإن الصين تدور نحو الغرب، فتطبق دروس التنمية التي تبنتها محلياً على شركائها التجاريين في مختلف أنحاء أوراسيا وخارجها.

ولعل أكثر هذه الدروس أهمية هو أن الاتصال يشكل أهمية بالغة للنمو الاقتصادي. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، عمل بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وأنظمة الاتصالات في الصين على تعزيز التجارة واجتذاب الاستثمار، ومن خلال ربط الأقاليم غير الساحلية في غرب وجنوب البلاد بالمناطق الساحلية الأكثر ازدهارا، ساعدت الصين في الحد من الفوارق الكبيرة بين الأقاليم.

إن مبادرة طريق الحرير الصينية، والتي تهدف إلى تعزيز الرخاء بين شركاء الصين التجاريين من خلال الاستثمار في البنية الأساسية في المقام الأول، تمثل خطوة تالية منطقية ــ وهي الخطوة التي تنفق عليها الصين بسخاء. فبالإضافة إلى مساهمتها الأولية بنحو خمسين مليار دولار أميركي في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، التزمت الصين بتقديم 40 مليار

دولار إلى صندوق طريق الحرير، و32 مليار دولار لبنك التنمية الصيني، و30 مليار دولار لبنك الصين للتصدير والاستيراد.

وفقاً لتقديرات بنك اتش إس بي سي، فإن مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» من الممكن أن تبلغ تكاليفها 232 مليار دولار ــ وهو ما يقل قليلاً عن ثلثي الميزانية العمومية للبنك الدولي عام 2014. وسوف يلعب البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية الذي يبلغ تمويله مائة مليار دولار دوراً مركزياً في هذا الجهد.

ونظراً للطلب العالمي الهائل على تمويل البنية الأساسية ــ والتي سوف تبلغ وفقاً لتقديرات بنك التنمية الآسيوي نحو 8 تريليونات دولار في آسيا وحدها على مدى العقد المقبل ــ فلا ينبغي لنا أن ننظر إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية باعتبارها تهديداً للبنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي أو أي جهة أخرى مقرضة متعددة الأطراف. غير أنه سوف يتنافس مع هذه المؤسسات، نظراً لنهج الإقراض المتميز ــ وربما الأكثر كفاءة ــ الذي يتبناه.

الواقع أن عمليات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية سوف تشبه في الأرجح العمليات التي قام بها البنك الدولي في ستينيات القرن العشرين، عندما هيمن على هيئة العاملين لديه المهندسون من ذوي الخبرة العملية في مجالات التنمية، وعندما كان بوسعه تصميم شروط الإقراض المناسبة لكل مقترض. وفي أواخر الثمانينيات، بدأ البنك الدولي في تنفيذ إجماع واشنطن، ممارساً الضغوط من أجل التحرير الاقتصادي والسياسي، من دون اعتبار كاف للواقع السياسي أو الاقتصادي المحلي. وكانت النتيجة الإقراض المشروط، الذي شمل شروطاً ــ التي وضعها في الأغلب خبراء السياسة ــ لم يتمكن العديد من المقترضين في البلدان النامية تلبيتها (على الأقل ليس من دون استئجار مستشارين لضبط تقاريرهم الرسمية).

إن اختبار فعالية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية سوف يكون نموذج الإدارة الذي سوف يتبناه. يتلخص أحد إخفاقات مؤسسات بريتون وودز في مجالس إداراتها بدوام كامل من المساهمين، والتي تميل إلى تقويض الفعالية من خلال التدخل في الأمور الإدارية الصغيرة والمطالبة في كثير من الأحيان بشروط إقراض متضاربة. فقد أهدر البنك الدولي الكثير من الوقت على إعادة تنظيم نفسه تحت رؤساء متعددين، من دون أن يدرك المشكلة الجوهرية التي تعيب بنيته الإدارية الحاكمة.

حتى إذا لم يتمكن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية من الوفاء بما وعد به بالكامل، فإن تأسيسه يأتي كتذكرة قوية ومهمة بأن الإدارة الاقتصادية في عالم سريع التغير من غير الممكن أن تظل راكدة. وإذا كان زعماء الغرب يؤمنون حقاً بالإبداع والمنافسة والجدارة فينبغي لهم أن يرحبوا بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية.

تخضير النظام المالي في الصين

ماجون وسيمون زاديك(*)

كان إنشاء الصين للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الآسيوية سبباً في احتدام المناقشة حول ما إذا كان جيل جديد من بنوك التنمية، بقيادة البلدان الناشئة، مطلوباً لضمان التزام قرارات التمويل بدقة بمبادئ النمو المستدام بيئياً. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو ما إذا كانت هذه المبادئ قادرة على دعم أسواق رأس المال الأوسع في البلدان النامية، والتي أصبحت متزايدة الأهمية بالنسبة للنظام المالي الدولي.

الإجابة، في الوقت الحالي، هي أجل. الواقع أن الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسة تبدو ملتزمة بتصميم النظم المالية التي تخدم المتطلبات الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والشاملة. ولكنها من غير الممكن أن تخلق اقتصاداً عالمياً شاملاً حقيقياً وحدها.

وتشكل أدوات الاستثمار الموجهة، التي تنامت في العدد والثِقَل في السنوات الأخيرة، أهمية بالغة في تعزيز هذا الجهد. وفي حين أن البنك

(*) كبير خبراء الاقتصاد لدى مكتب أبحاث بنك الصين الشعبي.
المدير المشارك في برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بفحص خيارات التصميم لنظام مالي مستدام.

الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وبنك التنمية الجديد المقبل الذي تديره بلدان مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، هما الأكثر وضوحاً على المستوى الدولي، فإنهما مجرد غيض من فيض. فالبنكان الأكبر العاملان في مجال التنمية على مستوى العالم ــ بنك التنمية البرازيلي وبنك الصين للتنمية ــ يديران معاً نحو 1,5 تريليون دولار أميركي من الأصول.

وصناديق الثروة السيادية ــ التي تضخمت أصولها من نحو 3 تريليونات دولار فقط أو يزيد قليلاً في عام 2007 إلى أكثر من 7 تريليونات دولار اليوم ــ تخلف أيضاً تأثيراً كبيراً على أسواق الأصول العالمية. وعلى نحو مماثل، كانت السلطات النقدية تلعب دوراً متزايد النشاط، مع توسع ميزانيات البنوك المركزية الكبرى من نحو 5,5 تريليونات دولار في عام 2005 إلى 13,9 تريليون دولار في وقت سابق من هذا العام.

ولكن مثل هذه الأرقام، برغم كونها كبيرة، تتضاءل بالمقارنة مع 305 تريليونات دولار هي قيمة الأصول المالية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، والمستثمرين المؤسسيين، وغير ذلك من المؤسسات المالية الخاصة والأفراد. وسوف تحدد كيفية نشر هذه الأموال هيئة اقتصادات الغد وحالة البيئة التي تعتمد عليها.

الواقع أن التقارير الأخيرة الصادرة بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تلخص بدقة أين أصبحنا بالاستعانة بنقطتين أساسيتين للبيانات: ففي حين ازداد الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة بنسبة 17% في العام الماضي، فإن 116 من 140 دولة سجلت تدهوراً في مخزونها من رأس المال الطبيعي. بعبارة أخرى، كانت الأسواق المالية مستجيبة للمخاطر والفرص المرتبطة بالبيئة، ولكن بوتيرة أبطأ كثيراً من أن تتمكن من وقف، ناهيك عن عكس، الضرر الكارثي المحتمل الناجم عن أنشطة بشرية.

ولابد لهذا أن يتغير. إن التمويل لابد أن يكون موجهاً بسرعة أكبر وبشكل أكثر حسماً بعيداً عن الاستثمارات الكثيفة الاستهلاك للموارد الطبيعية والملوثة للبيئة ونحو الفرص الخضراء. وفي حين تشكل السياسات الاقتصادية والصناعية الأكثر اخضراراً ورحمة بالبيئة أهمية بالغة، فإنها غير كافية؛ فلابد أيضاً من معالجة الفشل السياسي وإخفاقات السوق في الاقتصاد المالي.

الواقع أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برغم كونها مصدر الانهيار المالي الأكثر تدميراً في التاريخ الحديث، أظهرت شهية أقل لدفع وتعزيز الاستدامة كمبدأ تصميمي لأنظمتها المالية (وتُعَد المراجعة التحوطية التي يجريها بنك إنجلترا حالياً للمخاطر المرتبطة بالمناخ وتأثيرها على القطاع المالي استثناءً ملحوظا). ويتناقض هذا مع النهج الذي تتبناه بعض الاقتصادات النامية، التي لا تواجه قدراً أعظم من التحديات البيئية والاجتماعية المباشرة فحسب، بل وتضيف أيضاً بُعداً «تنمويا» للدور الذي يلعبه النظام المالي.

ولنتأمل هنا الصين، حيث شكل بنك الشعب الصيني فريق عمل كشف النقاب للتو عن 14 مقترحاً طموحاً لتخضير النظام المالي في البلاد. الواقع أن ما يسمى «فريق عمل التمويل الأخضر» ــ الذي تم تشكيله بالتعاون بين المكتب البحثي في بنك الشعب الصيني وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بفحص خيارات التصميم للنظام المالي المستدام ــ كان يضم في البداية أربعين وزيرا، ومسؤولاً تنظيميا، وأكاديميا، ومؤسسة مالية، بدعم من خبراء دوليين. وقد توسع مؤخراً لكي يضم أكثر من 100 مؤسسة، والتي تعمل سوياً لإنشاء خطط تنفيذية تفصيلية لكل اقتراح.

وتغطي الاقتراحات أربعة مجالات رئيسية واسعة:

ـ أدوات الاستثمار المتخصصة لدعم الاستثمار الأخضر، محلياً ودوليا.

ـ الدعم الضريبي والمالي، بما في ذلك إعانات دعم الفائدة على

القروض الخضراء، والحوافز لتنمية سوق السندات الخضراء، وابتكار آليات أفضل لتواصل الشركات الخضراء فيما بينها بشأن أدائها البيئي في أسواق الأسهم.

- بنية أساسية مالية جديدة، بما في ذلك أسواق الكربون، ونظام التصنيف الأخضر، وشبكة للمستثمرين الخضر.

- بنية أساسية قانونية، بما في ذلك فقرات أوضح بشأن مسؤولية المقرضين، والتأمين الإلزامي ضد المسؤولية البيئية، والكشف عن المعلومات البيئية.

إن التمويل الأخضر لا يزال في مرحلة مبكرة في الصين، تماماً كما هي حاله في بقية العالم. ومن حسن الحظ، وفقاً لتحقيق دام لمدة عامين في الخيارات السياسية لتخضير الأسواق المالية وأسواق رأس المال تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن الحركة تكتسب المزيد من الثِقَل في بلدان ناشئة مثل البرازيل وكينيا وإندونيسيا، فضلاً عن اقتصادات متقدمة مثل المملكة المتحدة.

ويمثل تحرك الصين الأخير بداية مرحلة جديدة من تطوير سوقها المالية، حيث تشكل أهداف التمويل الأخضر أهمية مركزية، وليس مجرد إضافة لمبادرات ذات صِلة. ووفقاً لنائب محافظ بنك الشعب الصيني بان جونج شنج فإن التمويل الأخضر سوف يشكل «عنصراً أساسياً» في «الخطة الخمسية الثالثة عشر لإصلاح وتنمية القطاع المالي في الصين».

إن التحول الحالي نحو التمويل الأخضر في البلدان النامية من الممكن أن تخلف تأثيراً دولياً كبيراً. ومن الممكن أن تدفع جهود الصين بشكل خاص العالم إلى نقطة تحول من خلال تأثيرها على البصمة المالية العالمية المتنامية للبلاد.

الواقع أن العمل الدولي ــ من تقاسم المعرفة إلى تطوير معايير وأساليب إشرافية مناسبة ــ يشكل أهمية بالغة لتعزيز التمويل الأخضر. ومن حسن الحظ أن التقدم حادث في هذا المجال أيضا. فقد ساعد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنشيط شبكة غير رسمية نابضة بالحياة وتضم بنوكاً مركزية وغير ذلك من هيئات وضع القواعد والجهات الفاعلة في السوق. وتدمج وكالة التصنيف الكبرى ستاندرد آند بورز المخاطر المناخية في تحليلها للائتمان السيادي. ومؤخراً طلبت مجموعة العشرين من مجلس الاستقرار المالي أن ينظر في المخاطر التي قد تفرضها «فقاعة الكربون» المحتملة ــ نتيجة لمبالغة الأسواق في تقييم الاحتياطيات من النفط والفحم والغاز لدى شركات الوقود الأحفوري، نظراً لعدم وضع القيود التي قد تفرض على الاستخراج والاستخدام في الحسبان ــ على النظام المالي العالمي.

وهناك حاجة ماسة إلى تحالفات تقدمية بين الزعامات الوطنية والدولية ــ جنباً إلى جنب مع مؤسسات متعددة الأطراف أعمق مشاركة ــ لبناء نظام مالي عالمي أخضر أكثر شمولا. ومثل هذا النظام فقط قادر على دفع التنمية المستدامة إلى الأمام على نحو فعّال.

هل ينجح بنك الصين للبنية الأساسية؟

كينيث روغوف(*)

مع استعداد الصين لقيادة مؤسسة مالية دولية جديدة تبلغ قيمتها خمسين مليار دولار أميركي، أو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، تمحور القسم الأعظم من المناقشة الدائرة الآن حول الجهود العقيمة التي تبذلها الولايات المتحدة لإثناء الاقتصادات المتقدمة الأخرى عن الانضمام إلى البنك الجديد. وكان أقل القليل من الاهتمام مكرساً لفهم الأسباب وراء فشل الإقراض المتعدد الأطراف لأغراض التنمية في كثير من الأحيان، وما الذي قد نقوم به لكي يعمل بشكل أفضل.

لعل مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف تحقق أكثر نجاحاتها تماسكاً عندما تعمل كبنوك للمعرفة، فتساعد بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعرفة الفنية في مختلف المجالات. ولكن في المقابل، كانت أعظم حالات فشل هذه المؤسسات راجعة إلى تمويل مشاريع ضخمة مهيبة لا يستفيد منها سوى أفراد النخبة الحالية، ولكنها لا توازن على النحو اللائق بين الأولويات البيئية والاجتماعية والتنموية.

(*) كبير خبراء الاقتصاد الأسبق لدى صندوق النقد الدولي، وأستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة هارفارد.

ويشكل بناء السدود مثالاً تاريخياً رائداً في هذا السياق. ففي عموم الأمر، هناك ميل إلى المبالغة في تقدير الفوائد الاقتصادية المترتبة على مشاريع البنية الأساسية الضخمة في البلدان المثقلة بتركة من سوء الإدارة والفساد، والتقليل من شأن التكاليف الاجتماعية الطويلة الأمد المترتبة على الاضطرار إلى سداد القروض سواء تحققت العائدات الموعودة أو لم تتحقق. ومن الواضح أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية يخوض هذه المجازفة

ولكن هناك رغم هذا احتياجات ضخمة لابد من تغطيتها في مجال البنية الأساسية في مختلف أنحاء آسيا النامية، والآن حان الوقت لتلعب الصين دوراً أكبر في مؤسسات الإقراض الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن الحجة الأميركية الرسمية ــ التي تزعم أن الصين لابد أن تستثمر أموالها في المؤسسات القائمة، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، لأن البنك الذي تقوده الصين من المرجح أن تشوبه عيوب ترتبط بالإدارة والحوكمة ــ لا تخلو من نفاق. فكيف تتحدث أميركا عن الحوكمة الرشيدة؟ هل الولايات المتحدة على استعداد للتنازل عن امتيازها التاريخي المتمثل في اختيار رئيس البنك الدولي؟

وعلى نحو مماثل، تخشى الولايات المتحدة أن تستخدم الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية لتعزيز مصالح الصين الاقتصادية والسياسية. ولكن كل من اطلع ولو من بعيد على النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة في التعامل مع الإقراض المتعدد الأطراف يدرك أن أي دولة أخرى لا تملك مثل القدر الذي تملكه من البراعة في استغلال قوتها ونفوذها لتحقيق مكاسب استراتيجية.

مع تنامي أهمية الصين في النظام العالمي، فإنها تحتاج إلى الحصول على الحيز الكافي لصياغة نهجها الخاص في قيادة الاقتصاد العالمي. والأمر بصراحة أن بنك البنية الأساسية الصغير الحجم نسبياً يبدو نقطة انطلاق جيدة.

وفضلاً عن ذلك، تصب الصين بالفعل الأموال إلى العالم النامي،

وغالباً من خلال قنوات غير شفافة إلى حد كبير. وبقدر ما يعمل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية على تطبيع جزء من مساعدات التنمية الصينية، وإخضاعه للتدقيق من قِبَل البلدان الأعضاء المتقدمة في البنك الجديد، فإن وجود البنك الجديد لابد أن يكون للأفضل.

ومع ميلها إلى التجريب والتحسين على نحو لا ينقطع، فإن المرء ربما يأمل حتى أن تستخلص الدروس وتطبقها على كل إقراضها للبلدان النامية. ومن يدري، فربما تتعلم بنوك التنمية القائمة شيئاً منها.

وفي حين يتعين على العالم أن يرحب عموماً بمبادرة الصين، فإن السؤال الحقيقي يدور حول النوع الذي تحتاج إليه آسيا النامية من المساعدة. إن كل من عمل في البلدان النامية يدرك أن المؤسسات الضعيفة والحوكمة الرديئة كثيراً ما تشكل للنمو عقبة أكبر كثيراً من الافتقار إلى التمويل. ومهما بدا أي مشروع عظيماً على الورق، فإن التطبيق العملي كثيراً ما يكون تجربة مختلفة. فالتكاليف تتجاوز دوماً التقديرات الأولية، وكثيراً ما يقلل المخططون من حجم المهارات والتمويل اللازم لضمان الصيانة والإصلاحات.

وتفسيري لسجل البنك الدولي هو أن دوره كان إيجابياً بشكل ثابت تقريباً عندما يساعد البلدان بالبنية الأساسية التنموية الناعمة: المساعدة الفنية والعمل كبنك عالمي للمعرفة. وعندما كان دوره الرئيس يتلخص في توفير المساعدة المالية، فإن النتائج كانت أقل إيجابية. ففي الصين ذاتها على سبيل المثال، لم تكن أموال البنك الدولي ذات شأن من الناحية الكمية، ومع هذا فإن الصينيين ينسبون إلى البنك الفضل في تقديم مخططات تمهيدية ومعلومات مفيدة.

وبوسعنا أن نسوق حجة قوية مفادها أن مساعدات التنمية قد تصبح أكثر فعالية إذا اتخذت هيئة المنح المباشرة، وليس القروض التي لابد من سدادها في نهاية المطاف. وقد تبدو أرقام المساعدات الإجمالية أقل إبهاراً، ولكن النتائج في الأمد البعيد قد تكون أفضل. وعلاوة على ذلك، فإن العالم غارق

في السيولة في الوقت الراهن، وحتى حيثما كانت أموال الحكومة غير كافية، فمن الممكن في كثير من الأحيان إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء مشاريع عالية العوائد حقا. والواقع أن الحكم القدير سلعة أندر كثيراً من الأموال النقدية.

من المؤسف أنه من غير الواضح على الإطلاق ما إذا كان النموذج الصيني لتنمية البنية الأساسية قابلاً للتصدير عالميا. إن الحكومة المركزية القوية في الصين تقهر المعارضة من قِبَل النازحين بسبب إنشاء الطرق والجسور والسدود الجديدة على أراضيهم، وكانت لسنوات عديدة تشق طريقها بالقوة عبر المخاوف البيئية وحقوق العمال. والواقع أن أوجه التشابه مع الاتحاد السوفييتي القديم لافتة للنظر، وربما تعمل بعض البلدان النامية في آسيا على نحو مختلف. ففي الهند الديمقراطية على سبيل المثال، استغرق الأمر ثماني سنوات لإعادة بناء مطار مومباي، لأن المحاكم أرغمت الحكومة على احترام حقوق مالكي الأرض على أطراف المطار.

ونظراً لإرث القروض والمشاريع المتعثرة التي مولتها بنوك البنية الأساسية التي يقودها الغرب، فمن المعقول أن نسأل ما إذا كان هناك احتياج إلى بنك آخر، بدلاً من إصلاح المؤسسات القائمة. ومع ذلك فإذا نظر البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية إلى نفسه بوصفه بنكاً للمعرفة في الأساس، وليس أداة تمويل، فسوف يكون بوسعه أن يقدم قيمة مضافة حقيقية. وينبغي لنا أن نقيّم أداء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية من خلال الكيفية التي يختار بها مشاريعه ويعززها، وليس فقط حجم التمويل الذي يقدمه.

منطقة اليورو

مكيافيلي في أرض اليورو

هارولد جيمس(*)

يبدو أن نيكولو مكيافيلي تحول إلى اتجاه شائع، فبعد مرور أكثر من خمسة قرون منذ كَتَب أطروحته (الأمير)، عاد مكيافيلي إلى الظهور باعتباره واحداً من أكثر المفكرين السياسيين شعبية في أوروبا. والواقع أن كتابه ــ وهو واحد من أوائل الأعمال التوجيهية في عالم السياسة ــ يقدم بعض النصائح الجديدة لصناع السياسات الاقتصادية كلما واجهوا تحديات مربكة إلى حد غير عادي.

فقد لجأت السلطات النقدية إلى مكيافيلي ليساعدها في فهم النهج السياسي الذي يتبناه رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي. وربما يستخدم وزير الاقتصاد الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون أفكار مكيافيلي ــ والتي بنى عليها أطروحته لرسالة الماجستير ــ للمساعدة في صياغة خطته لتحديث اقتصاد بلاده. ويوجه مركز بحثي مهم في موسكو يسمى (نيكولو م.) النصيحة إلى الكرملين بشأن سياسات مثل تكنولوجيا الاتصالات العسكرية الهجومية والحرب الهجين.

(*) أستاذ التاريخ والشؤون الدولية في جامعة برينستون، وأستاذ التاريخ في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، وكبير زملاء مركز إبداع الحوكمة الدولية.

لكن مكيافيلي لم يُفهَم كما ينبغي. فيبدو أن الفصل الأكثر شهرة والأسوأ سمعة في كتاب الأمير، وهو الفصل الثامن عشر الذي يشرح الظروف التي في ظلها يصبح من الجائز ــ بل وحتى المرغوب ــ أن يكسر الحكام وعودهم، يزعم أن الحكام الأكثر نجاحاً «لا يهتمون كثيراً بمسألة التمسك بالإيمان» ويعرفون «كيف يمكرون في التلاعب بعقول الرجال». وكان التفسير الأوسع نطاقاً لهذا الفصل يفيد أن القادة لابد لهم أن يكذبوا كلما أمكنهم ذلك.

غير أن رسالة مكيافيلي كانت أكثر تعقيدا. فقد أوضح من خلال تحليل قائم على الخبرة العميقة بالتداعيات الأوسع نطاقاً للخداع ولي الحقائق، أن التلاعب بالعقول من غير الممكن أن ينجح إلا إذا كان بوسع الحاكم أن يتظاهر بشكل مقنع أنه لا يتبنى مثل هذا النهج. باختصار، يتعين على القائد أن يعمل على ترسيخ سُمعة توحي بأنه مخلص وصادق ويمكن الاعتماد عليه ــ ومن الواضح أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن لم يستفد من هذا الدرس قط.

تستند السياسة الديمقراطية وعملية صنع السياسات الحديثة على الوعود. وتستخدم الأحزاب السياسية والمرشحون الوعود لاجتذاب الناخبين، ثم الفوز بالدعم لسياساتهم. ولن يستجيب الناس للتعهدات غير القابلة للتصديق، وخاصة إذا ظهر الساسة الذين يبذلون هذه التعهدات بمظهر لا يوحي باستحقاق الثقة.

ويظهر شكل من أشكال هذه الأحجية في عملية صنع السياسات النقدية. وبتعبير التكنوقراطيين النقديين المحدثين، تتلخص القضية في كيفية «تثبيت التوقعات». فلا تكون التوجيهات المسبقة (الوعد بشأن أسعار الفائدة في المستقبل) فعّالة عندما يضطر صناع السياسات إلى الاعتراف بأن الظروف ربما تضطرهم إلى تغيير آرائهم ــ وسياساتهم ــ دون سابق إنذار.

لقد أدرك مكيافيلي الحاجة إلى مظهر الاتساق والثبات، مع حرص المسؤولين على إبراز الفضائل التي من شأنها أن تدعم هذه الصورة، وبالتالي

خلق أساس متين للسياسات الفعّالة. «لابد أن يظهر الحاكم في نظر أولئك الذين يرونه ويسمعونه بمظهر الرحمة والإخلاص والاستقامة والإنسانية والتدين. وليس هناك شيء أكثر ضرورة من إظهار امتلاك السمة الأخيرة». بعبارة أخرى، لا ينبغي للساسة أن يُظهِروا عدم إيمانهم بأي شيء ــ ناهيك عن التصريح بذلك.

بيد أن السياسة الحديثة تميل رغم هذا إلى البدء بالبرجماتية ثم تتقدم إلى كسر الوعود. وتحب أوروبا أن تتحلى ببنية ما بعد الحداثة، ولكن إحدى سمات ما بعد الحداثة تتلخص في الميل إلى تحجيم الحياة السياسية وتحديدها في استهلاك الرواية المشحونة تجميلياً أو استدعاء مجموعات التركيز الدائمة التغير.

وتتناقض مرونة سياسة ما بعد الحداثة بشكل صارخ مع النزعة الصارمة التي سادت في عهد ونستون تشرشل، وكونراد أديناور، وشارل ديجول، وألتشيدي دي جاسبري، بل وحتى جاك ديلور. والتصور بأن أن قناعات أساسية كانت توجه تصرفات أولئك الزعماء هو الذي مكنهم من الانخراط في الخداع السياسي بشكل فعّال.

بطبيعة الحال، من غير الممكن أن تزدهر سياسة الإقناع بدعم من الكلمات فحسب. فالطريقة الوحيدة التي تكفل للزعيم أن يكون مكيافيلياً بثبات وعمق هي أن يتخذ التدابير اللازمة لبناء السمعة المناسبة والحفاظ عليها.

وقد يكون هذا الدرس أساسياً لزعماء أوروبا اليوم، في وقت حيث يلتمس كثيرون الشعور بالمعنى الحقيقي لكونهم أوروبيين. والواقع أن الفكرة بأن أوروبا، في جوهرها، لابد أن تركز على شيء دنيوي أرضي كتغيير وتبديل القواعد المالية تبدو مخيبة للآمال على أقل تقدير ــ خاصة وأن القارة تواجه أزمة إنسانية متزايدة الحِدة ناجمة عن تدفق اللاجئين من بلدان دمرتها الحرب مثل ليبيا وسوريا.

في ظل التهديد الذي يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية والذي يدفع أعداداً متزايدة من هؤلاء اللاجئين إلى أوروبا، وبعد أن بات من المرجح أن تضيف الأزمة في أوكرانيا المزيد إلى هذا الطوفان البشري، يستشعر الأوروبيون الضغوط التي تدفعهم إلى التفكير فيما وراء التحديات المالية التي يواجهونها. وتزداد الضغوط شدة لأن البلدان الأكثر تضرراً بهذا التحدي الإنساني ــ اليونان، وإيطاليا، وأسبانيا ــ تكبدت أيضاً أغلب الضرر الناجم عن الأزمة المالية.

والآن حان الوقت لكي يتدخل قادة أوروبا بقوة، وإظهار اقتناع واضح بأن مكيافيلي كان ليروج لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية. فأولاً يتعين عليهم أن يخففوا من معاناة اللاجئين من خلال ضمهم أو إدماجهم بطريقة بنّاءة. ومثل هذا الجهد سوف يتطلب ضخ مساعدات مالية كبيرة إلى البلدان على خط المواجهة مع الأزمة. وإذا تم التعامل معهم بالشكل الصحيح، فقد يتحول اللاجئون إلى مصدر مطلوب بشدة للدينامية في الاقتصادات الضعيفة وحل لمشكلة الشيخوخة السكانية.

ومن ناحية أخرى، يتعين على زعماء أوروبا أن يعملوا على الحد من تدفق اللاجئين، من خلال إنشاء برنامج سياسي لإنهاء العنف الذي يدفع اليائسين بالملايين إلى حدود بلدانهم. ولا تملك أوروبا تَرَف التحول إلى جزيرة منعزلة من الاستقرار النسبي في بحر من الفوضى.

ولعل أفضل طريقة لجعل أوروبا جديرة بالثقة تتلخص في بناء موقف يتسم بالجرأة حقاً وقادر على تحقيق مصالحها ويتمسك في الوقت نفسه بمبادئها الأكثر عمقا. والواقع أن استخدام استعارة مكيافيلي لكشف سر السلوك السياسي الفعّال يزودنا بقالب قوي. ويتعين على أوروبا أن تتحلى بدهاء الثعلب وقوة الأسد في آن واحد.

سياسة اليورو المحفوفة بالمخاطر

أندريس فيلاسكو(*)

لا تزال المداولات مستمرة حول ما إذا كانت اليونان سوف تتمكن من تجنب العجز عن سداد ديونها، والبقاء في منطقة اليورو، وعكس اتجاه الانكماش الوحشي الذي يبتلي اقتصادها. ولكن أي هيئة محلفين نزيهة كانت لتصدر حكمها بالفعل على العواقب السياسية المترتبة على العملة الموحدة: الفشل الذريع.

بطبيعة الحال، كانت الحجة لصالح اليورو سياسية دائما، وكانت تأتي في هيئتين: عملية فظة، ورفيعة نبيلة.

كانت الحجة العملية، التي لم تطرح بوضوح قط في أي صحبة مهذبة، هي أن بُلدان جنوب أوروبا تنفق أكثر مما ينبغي، وتفرض ضرائب أقل مما ينبغي، وبالتالي فقد أفرطت في الاقتراض. وطالما كانت قادرة على تمويل العجز بطباعة العملة المحلية وخفض قيمتها من حين إلى آخر، فإنها كانت لتتمسك بأساليب الإنفاق الحر. وكان القيد المتمثل في اليورو والسياسة

(*) أندريس فيلاسكو وزير مالية شيلي الأسبق، وأستاذ الممارسة المهنية في التنمية الدولية في جامعة كولومبيا.

النقدية المحكومة من فرانكفورت الوحيد القادر على فرض الانضباط على هذه البلدان.

كانت تلك هي النظرية. وكانت النتيجة العملية العكس تماما. فمع تلاشي خطر خفض القيمة، انخفضت الفوارق في أسعار الفائدة بسرعة كبيرة، وكذا انخفضت تكاليف الإقراض. وتدفقت الأموال الرخيصة من الخارج إلى البلدان الأدنى دخلاً في أوروبا. وفي بعض الأماكن ــ اليونان وإيطاليا والبرتغال ــ مولت هذه التدفقات المالية الانغماس في الإنفاق عامة. وفي أماكن أخرى ــ أسبانيا وأيرلندا ــ مولت أوهام شركات الإنشاء العقاري الخاصة. وتضخمت الديون في كل مكان.

أما الحجة السياسية الرفيعة التي سيقت لصالح اليورو فكانت فرنسية في الأغلب. فقد وعدت بالسلام والازدهار والاحترام المتبادل المتزايد، وكان هدفها المطلق إقامة الاتحاد السياسي. ولم يكن من المهم أن لا أحد يدري كيف قد تتحقق هذه الغاية. وكما سمعت في مؤتمرات لا حصر لها على مدى سنوات، فإن السر كان في إرادة الأوروبيين وعزيمتهم. وباعتباري غير أوروبي، فقد قِيل لي (بطريقة مهذبة أحيانا، وفي أحيان أخرى بطريقة أقل تهذيبا) إنني من غير الممكن أن أفهم ذلك.

حسنا، النتائج الآن مرئية، وحتى غير الأوروبيين بات بوسعهم أن يفهموا ماذا حدث. فقد تراجعت شرعية المؤسسات الأوروبية، وارتفعت الحركات الفاشية الجديدة. وانتشرت التحيزات المتعصبة المعادية للمهاجرين والعبارات المبتذلة حول الشماليين البخلاء المقترين والجنوبيين الكسولين. وحتى الصحف الوقورة لم تتورع عن تصوير الساسة الألمان بسراويل وشوارب هتلرية. وقد تكون هناك نتيجة أسوأ لمشروع بناء أوروبا المتكاملة المتسامحة، ولكني أجد صعوبة في تخيل مثل هذه النتيجة.

ولكن لم يكن كل هذا حتميا. فقد كان الاتحاد النقدي رهاناً محفوفاً بالمخاطر دوما، ولكن لم يكن من المحتم أن ينتج البطالة الجماعية (أكثر من نصف الشباب في اليونان وأسبانيا عاطلون عن العمل). ويعكس جزءاً كبيراً من المشكلة التصميم المعيب لمنطقة اليورو، وكان هذا الفشل أيضاً سياسيا.

صحيح أن العديد من المشاكل في اليونان من صنعها. فكانت معاشات التقاعد عُرضة للاعتداء على نطاق واسع، وكانت عملية تحصيل الضرائب غارقة في الفوضى، وعلاوة على ذلك تقدم البلاد قِلة من السلع والخدمات التي قد ترغب بقية العالم في شرائها (باستثناء الشواطئ الجميلة).

ولكن الكساد ــ الذي دام خمس سنوات الآن ــ يعود أيضاً إلى أسباب خارجية. ذلك أن دولاً أوروبية أخرى لا تشتري أقل القليل من اليونان فحسب؛ بل إنها تشتري أقل القليل أيضاً من أي مكان آخر. وكما يشير مارتن ولف من صحيفة فايننشال تايمز بلا كلل أو ملل، فإن أوروبا تعاني من اختلال هائل في التوازن، وهو ليس من النوع الذي قد يتصوره أغلبنا.

منذ اندلاع الأزمة الحالية، تحول الحساب الجاري في منطقة اليورو من عجز صغير إلى فائض يقرب من 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي. فمع خفض بلدان مثل اليونان لنفقاتها، لم توسع بلدان أخرى مثل ألمانيا إنفاقها. ويتفاخر الأوروبيون في الشمال بأنهم يعيشون في حدود إمكاناتهم ــ ناهيك عن أنهم بهذا يساعدون في الإبقاء على الأزمة الإقليمية مشتعلة.

كان هذا النوع من المشاكل يقلق بالفعل جون ماينارد كينز في وقت انعقاد مفاوضات بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية. فبوسع القوى الخارجية أن تجبر دولة ما على الإقلال من الإنفاق برفض تقديم القروض لها. ولكن كيف تجبر أي دولة أو مجموعة من الدول على زيادة الإنفاق؟ إن منطقة اليورو ليس لديها إجابة لهذا اللغز ذي الطبيعة السياسية، وهنا يكمن أحد عيوبها الجوهرية.

ولا تملك منطقة اليورو مخففات الصدمة المالية التلقائية التي ــ كما بات مفهوماً على نطاق واسع الآن ــ تشكل ضرورة أساسية لتثبيت استقرار الدخول في مختلف أنحاء الاتحاد. فعندما ينخفض سعر النفط وتنزلق تكساس وأوكلاهوما إلى الركود، تتدفق الأموال باتجاه هاتين الولايتين الأميركيتين في أي لحظة ومن دون أية انتقادات سياسية لاذعة. ولكن مثل هذا الاتحاد التحويلي لن يحدث طالما ظل مواطن أوروبي شمالي واحد واقفا. ولهذا فإن منطقة اليورو سوف تظل مبتلاة إلى الأبد باختلالات التوازن الاقتصادي والتوترات السياسية التي تصاحبها حتما.

وبالحديث عن التوترات السياسية، فإن المفاوضات اليونانية مع الاتحاد الأوروبي فتحت آفاقاً جديدة. فقد أذعنت حكومة حزب سيريزا الجديدة بعد أسبوعين فقط، عندما وجدت نفسها في مواجهة التهديد النووي المطلق: إذا أسأتم التصرف فإن البنك المركزي الأوروبي سوف يوقف تمويل بنوككم. وليس حتى وزراء المالية الذين يرتدون السترات الجلدية على استعداد لتشجيع التكالب على البنوك من قِبَل المودعين والفوضى المالية التي تعقب ذلك.

إن استقلال البنوك المركزية شيء عظيم، ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي مصرفي مركزي عظيم. ولكن هذا الاستقلال من المفترض أن يطبق على السياسة النقدية (رفع أسعار الفائدة إذا لزم الأمر، حتى ولو لم يحظ ذلك بأي شعبية) وليس السياسة المالية (إرغام دولة ما على خفض نفقاتها وزيادة الضرائب من أجل سداد الديون المستحقة). هل ذكر أي منكم شيئاً عن العجز الديمقراطي؟

بطبيعة الحال، لا شيء من هذا يعني أن خروج اليونان من منطقة اليورو قد يكون مرغوبا. فكما تقول المزحة القديمة، إذا كنت تريد الوصول إلى هناك، فأنا ما كنت لأبدأ من هنا. ولكن «هنا» ــ في الاتحاد النقدي ــ هو

حيث أصبحت اليونان، والخروج المفاجئ في غياب خطة بديلة سوف يكون كارثيا.

إن الاقتصاد السيء يتحول بسهولة إلى سياسة سيئة. ونظراً لتصميمها المعيب، فإن العملة الموحدة تهدد الآن بإجهاض مشروع الوحدة السياسية الذي كان المقصود منها أن تعمل على تعزيزه. والآن قد يتحول هذا إلى مأساة يونانية.

علامات الحياة في منطقة اليورو

نورييل روبيني(*)

تشير أحدث البيانات الاقتصادية من منطقة اليورو إلى أن التعافي ربما بات في المتناول. ولكن ما الذي يقود هذا التحسن؟ وما العقبات التي يواجهها؟ وما الذي يمكن القيام به لتعزيزه وإدامته؟

ليس من الصعب تمييز الأسباب المباشرة للتعافي. ففي العام الماضي، كانت منطقة اليورو تقف على حافة الركود المزدوج. وعندما سقط مؤخراً في فخ الانكماش الفني، ضغط البنك المركزي الأوروبي أخيراً زناد التيسير الهجومي، فأطلق العنان لمجموعة برامج التيسير الكمي (بما في ذلك المشتريات من السندات السيادية) وأسعار الفائدة الرسمية السلبية.

وكان التأثير المالي فوريا: فتحسباً للتيسير النقدي، وبعد بدايته، انخفضت قيمة اليورو بشكل حاد، وانخفضت عائدات السندات في قلب منطقة اليورو وأطرافها إلى مستويات منخفضة للغاية، وبدأت أسعار الأسهم تسجل ارتفاعات قوية. وكان هذا، جنباً إلى جنب مع الهبوط الحاد في أسعار النفط، سبباً في تعزيز النمو الاقتصادي.

(*) رئيس مؤسسة روبيني للاقتصاد العالمي (www.roubini.com)، وأستاذ الاقتصاد في كلية شتيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك.

وهناك عوامل أخرى تساعد أيضا. إن تيسير البنك المركزي الأوروبي للائتمان يعمل فعلياً على دعم الإقراض المصرفي. وسوف يكون العائق المالي الناتج عن التقشف أصغر حجماً هذا العام، مع اتخاذ المفوضية الأوروبية لموقف أكثر تساهلا. كما يساعد أيضاً البدء في تفعيل الاتحاد المصرفي؛ في أعقاب أحدث اختبارات الإجهاد والتحمل ومراجعة جودة الأصول، أصبحت البنوك تمتلك قدراً أكبر من السيولة والمزيد من رأس المال لإقراض القطاع الخاص.

ونتيجة لهذه العوامل، استأنفت منطقة اليورو النمو، ومؤخراً كان أداء الأسهم في منطقة اليورو أفضل من أداء الأسهم الأميركية. بل وقد يعمل إضعاف اليورو والتدابير القوية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي على وقف الضغوط الانكماشية في وقت لاحق من هذا العام.

ولكن التعافي الأكثر قوة واستدامة ما زال يواجه العديد من التحديات. فبادئ ذي بدء، من الممكن أن تتسبب المخاطر السياسية في عرقلة التقدم. وأتمنى أن تظل اليونان في منطقة اليورو. ولكن المفاوضات الصعبة بين الحكومة اليونانية بقيادة حزب سيريزا و"الترويكا» (البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي) قد تتسبب في وقوع حادث غير مقصود ــ ولنسمه «الحادث المكسيكي» ــ إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق لتمويل البلاد في الأسابيع القليلة المقبلة.

وعلاوة على ذلك، قد يصل حزب بودوموس، وهو حزب يساري في قالب سيريزا، إلى السلطة في أسبانيا. وفي إيطاليا، تتحدى الأحزاب الشعبوية اليمينية واليسارية المناهضة للمشروع الأوروبي رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي. وتشير نتائج الاستطلاعات في فرنسا إلى تقدم حزب ماري لوبان اليميني المتطرف الجبهة الشعبية قبل الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 2017.

وربما يستمر تباطؤ خلق فرص العمل ونمو الدخل في تغذية ردود الفعل

الشعبوية السلبية ضد التقشف والإصلاح. وتشير تقديرات البنك المركزي الأوروبي إلى أن معدل البطالة في منطقة اليورو سوف يظل عند مستوى 9,9% في عام 2017 ــ وهذا أعلى كثيراً من المتوسط 7,2% قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية قبل سبع سنوات. وفي مقابل إجهاد التقشف والإصلاح في البلدان الواقعة على أطراف منطقة اليورو، كان هناك إجهاد الإنقاذ في قلب منطقة اليورو، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الدعم الشعبي لمجموعة من الأحزاب المناهضة للمشروع الأوروبي في ألمانيا وهولندا وفنلندا.

وتتلخص العقبة الثانية التي تحول دون تحقيق التعافي المستدام في الجيرة السيئة لمنطقة اليورو. فقد أصبحت روسيا أكثر جرأة وعدوانية في أوكرانيا، ودول البلطيق، بل وحتى البلقان (في حين تسببت العقوبات المفروضة على روسيا في الإضرار بالعديد من الاقتصادات الأوروبية). ويحترق الشرق الأوسط في الجوار المباشر: وتُعَد الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس وكوبنهاجن وضد السياح الأجانب في تونس بمثابة التذكرة لأوروبا بأن المئات من الجهاديين المحليين ربما يعودون من القتال في سوريا والعراق أو أماكن أخرى لشن المزيد من الهجمات.

وثالثا، في حين تعمل سياسات البنك المركزي الأوروبي على الإبقاء على تكاليف الاقتراض منخفضة، فإن الديون الخاصة والعامة في البلدان الطرفية تظل مرتفعة وتزداد ارتفاعاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لأن مقام نسبة الدين ــ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ــ لا يزداد إلا بالكاد. وبالتالي فإن استدامة الدين سوف تظل تشكل قضية معقدة لهذه الاقتصادات في الأمد المتوسط.

ورابعا، تظل السياسة المالية انكماشية، لأن ألمانيا تصر على رفض جوقة متنامية من النصائح التي تحثها على تبني تحفيزات قصيرة الأجل. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الألماني لن يعوض عن التأثير المترتب على التقشف

الإضافي في البلدان الطرفية أو النقص الكبير المتوقع لخطة الاستثمار لثلاث سنوات بقيمة 300 مليار يورو (325 مليار دولار أميركي)، والتي كشف عنها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر.

وخامسا، لا تزال الإصلاحات البنيوية تجري بوتيرة بطيئة، الأمر الذي يعوق النمو المحتمل. ورغم أن الإصلاحات البنيوية ضرورية، فإن بعض التدابير ــ على سبيل المثال، تحرير سوق العمل وإصلاح معاشات التقاعد ــ ربما تعمل على تعزيز معدل الادخار في منطقة اليورو وبالتالي إضعاف الطلب الكلي (كما حدث في ألمانيا في أعقاب الإصلاحات البنيوية قبل عشر سنوات).

وأخيرا، يظل الاتحاد النقدي في أوروبا غير مكتمل. والواقع أن قدرته على الاستمرار في الأمد البعيد تتطلب التطوير التدريجي لاتحاد مصرفي كامل، واتحاد مالي، واتحاد اقتصادي، وفي نهاية المطاف اتحاد سياسي. ولكن عملية زيادة التكامل الأوروبي توقفت.

وإذا ظل معدل البطالة في منطقة اليورو مرتفعاً للغاية بحلول نهاية عام 2016، وظل التضخم السنوي أقل كثيراً من الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي عند مستوى 2%، وشكلت السياسات المالية والإصلاحات البنيوية معوقاً للنمو الاقتصادي، فإن الخيار الوحيد المتبقي ربما يكون استمرار التيسير الكمي. ولكن ضعف اليورو المستمر ــ والذي يتغذى على مثل هذه السياسات ــ يغذي بدوره النمو فائض الحساب الجاري في منطقة اليورو.

مع تزايد ضعف اليورو، تحولت الحسابات الخارجية للبلدان الطرفية من العجز إلى التوازن، وبشكل متزايد نحو الفائض. وكان الفائض في ألمانيا وقلب منطقة اليورو كبيراً بالفعل؛ وفي غياب السياسات اللازمة لتعزيز الطلب المحلي، سجلت هذه الفوائض ببساطة المزيد من الارتفاع. وبالتالي فإن السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي الأوروبي سوف تتخذ على نحو

متزايد قالب إفقار الجار، الأمر الذي يؤدي إلى التوترات التجارية ومناوشات العملة مع الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء التجاريين.

ولتجنب هذه النتيجة، يتعين على ألمانيا أن تتبنى السياسات ــ التحفيز المالي، وزيادة الإنفاق على البنية الأساسية والاستثمارات العامة، ونمو الأجور بسرعة أكبر ــ القادرة على تعزيز الإنفاق المحلي والحد من الفائض الخارجي. وما لم تتحرك ألمانيا في هذا الاتجاه، فلا ينبغي لأحد أن يراهن على التعافي الأكثر قوة واستدامة في منطقة اليورو.

تعافي منطقة اليورو الزائف

فيليب ليغرين(*)

للوهلة الأولى، يبدو الاقتصاد في منطقة اليورو وكأنه آخذ في التعافي أخيراً. فأسواق الأوراق المالية تشهد انتعاشاً، وتحسنت ثقة المستهلك. وهناك توقعات بأن يسهم انخفاض أسعار النفط، وهبوط اليورو، وبرنامج التيسير الكمي الذي أطلقه البنك المركزي الأوروبي في تعزيز النمو. وهذا رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي يزعم أن «تعافياً مطرداً يستحوذ على المشهد»، بينما يتشبث صانعو السياسات في برلين وبروكسل ببوادر الحياة في إسبانيا وأيرلندا كدليل على أن وصفتهم للعلاج المر ــ المتمثلة في ضبط أوضاع المالية العامة (تقليص العجز والدين) وإجراء إصلاحات هيكلية ــ قد نجحت كما رُوج لها.

لكن عند الاقتراب أكثر من الوضع وتفحصه، يتضح لنا أن التحسن متواضع، بل وربما مؤقت، وليس نتيجة للسياسات التي تروج لها ألمانيا. صحيح أن اقتصاد منطقة اليورو ربما ينمو الآن، وفق بعض التقديرات، بمعدل

(*) مستشار رئيس المفوضية الأوروبية الاقتصادي الأسبق، وزميل زائر أول بالمعهد الأوروبي التابع لكلية لندن للاقتصاد.

سنوي يبلغ 1,6%، ليرتفع بذلك من 0,9% في العام السابق للربع الأخير من عام 2014. إلا أن هذا أبطأ كثيرا من معدلات النمو في الولايات المتحدة وبريطانيا. ومع انكماش اقتصاد منطقة اليورو بمقدار 2% عما كان عليه قبل سبع سنوات، فإن «التعافي» ليست المفردة الصحيحة لوصف الحالة الأوروبية ـ خاصةً أن الانفراجة من غير المرجح أن تستمر.

بادئ ذي بدء، تتبدد الآن بالفعل حالة الانتعاش الطارئ الناتج عن انخفاض أسعار النفط. فبعد هبوط أسعار النفط باليورو بأكثر من النصف بين منتصف يونيو/حزيران ومنتصف يناير/كانون الثاني، ارتفعت بعدها مباشرة بمقدار الثلث، لأسبابٍ منها خفض قيمة اليورو بشكل حاد، مما رفع أسعار الواردات بشكل عام. ولا أعتقد أن تأثير ذلك على ميزانيات الأسر وتكاليف الشركات مدعاة للاحتفال.

يعول صانعو السياسات على عملة أكثر تنافسية لتحفيز النمو، لكنهم سوف يصابون في الأرجح بالإحباط وخيبة الأمل. فمع تزايد اعتماد صادرات منطقة اليورو على سلاسل العرض العالمية، لم يعد خفض العملة يسبب انتعاشاً بالقدر الذي كان يحدثه في السابق. كما قد يميل المصدرون إلى جني أي مكاسب، بدلاً من السعي لزيادة حصصهم في السوق.

في عام 2014، بلغت صادرات منطقة اليورو نحو تريليوني يورو (2، 6 تريليون دولار أميركي حينها) ـ أي أكثر من صادرات الصين. ونظراً لعدم انتظام الطلب العالمي، فسوف يكون من الصعب تحقيق نمو سريع في الصادرات. على أية حال، نظراً لأن الصادرات لا تمثل سوى خمس اقتصاد منطقة اليورو البالغ قيمته 10 تريليون يورو، فمن غير المرجح أن تُحدِث تعافياً قوياً طالما بقي الطلب المحلي ضعيفا. ووفقاً لنموذج البنك المركزي الأوروبي، فإن انخفاض قيمة اليورو بمقدار 10% خلال العام الماضي

(بالأرقام الحقيقية وفقاً لحجم التجارة) قد لا يرفع النمو هذا العام سوى بنسبة لا تتجاوز 0,2%

كذلك يُرجح أن تثبت التجربة سرعة تلاشي فوائد التيسير الكمي، إذ يستبعد أن يكون لانخفاض تكلفة اقتراض الحكومات تأثير كبير في تعزيز النمو، لأن لوائح الاتحاد الأوربي تعوق التوسع النقدي. وفي عموم الأمر، من المتوقع أن يكون الوضع النقدي لمنطقة اليورو محايداً بوجه عام، وذلك وفقاً للمفوضية الأوروبية، مع حدوث أزمات أخرى في أيرلندا وفرنسا وإيطاليا.

لا شك أن التيسير الكمي يحسن ظروف التمويل للشركات الكبرى القليلة في منطقة اليورو القادرة على الاستثمار في أسواق المال. لكن حتى في الولايات المتحدة وبريطانيا التي تلعب أسواق المال فيهما دوراً أكبر في تمويل الشركات، لم يساعد تضخم أسعار الأصول كثيراً في تشجيع المستهلكين على الإنفاق أو الشركات على الاستثمار. على العكس تماما، كان الاستثمار في اقتصاد حقيقي ضعيف أقل جاذبية من احتمال كسب مالٍ سهل من الهندسة المالية.

تعتمد معظم الشركات في منطقة اليورو على التمويل المصرفي، ورغم تحسن شروط الائتمان إلى حد ما، لا تزال حركة الإقراض راكدة (بل ومستمرة في الهبوط في جنوب أوروبا). وطالما بقيت البنوك الفاترة الهمة مثقلة بالقروض السيئة، فمن المستبعد أن تتغير هذه الحال كثيرا.

كما لا يمكن أن نعزو الارتفاع الطفيف في نمو منطقة اليورو، وبالأحرى التوسع السريع نسبياً في إسبانيا وأيرلندا، إلى الوصفة الألمانية المتمثلة في تقليص العجز والديون واتخاذ التدابير لزيادة تنافسية الصادرات. حقاً، هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

فلا يمكن اعتبار إسبانيا مثالاً لتعديل مالي ناجح. بل على العكس، فقد تزامن تعافيها مع تخفيف التقشف المالي الذي فُرِض في الفترة من 2011 إلى 2013، والذي شجع الأسر على زيادة الإنفاق رغم ركود الأجور. ومع ذلك، ظل اقتصادها منكمشا بمقدار 5,7% عن ما كان عليه قبل سبع سنوات. أما نسبة البطالة بين الإسبانيين فتبلغ 23,7% ــ وبين الشباب واحد من بين كل شابين ــ بينما خرج كثيرون آخرون من سوق العمل تماما.

في الوقت ذاته، بلغ عجز الميزانية في إسبانيا 5,7% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، وهو الأعلى في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتجاوز دينها العام المتزايد سريعاً 100% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ونظرا لاتجاه الدولة إلى الانتخابات نهاية هذا العام، أجازت المفوضية الأوروبية اتساع عجزها الهيكلي. فبدلاً من تحقيق ازدهار بفعل التقشف، تحصل إسبانيا بأكثر من نحو على تصريح مرور مجاني.

وبالمثل فإن حال أيرلندا ــ وهي صاحبة أسرع اقتصاد نام في الاتحاد الأوروبي العام الماضي ــ لا تؤكد ملاءمة وصفات السياسات الألمانية. فأيرلندا، على أية حال، دولة ذات اقتصاد صغير للغاية ومفتوح، وبه قطاع تصدير مزدهر يستفيد من أوجه القوة الموجودة ــ والتي تشمل ضرائب الشركات المنخفضة، والعمالة الماهرة، ومرونة الاقتصاد ــ إضافة إلى الظروف الخارجية المواتية، لاسيما التعافي القوي في أسواقها الرئيسة وهي الولايات المتحدة وبريطانيا. ورغم كل ذلك، لايزال الاقتصاد أقل حجماً عن ما كان عليه قبل الأزمة، فيما يتجاوز معدل البطالة عشرة في المائة، ويظل الطلب المحلي منخفضا، إضافة إلى ذلك الشبح الضخم المتمثل في فاتورة إنقاذ البنوك التي تبلغ 64 مليار يورو، والمفروضة بشكل غير عادل على 2,2 مليون من دافعي الضرائب الأيرلنديين.

تشير التوقعات إلى تحسن طفيف في أداء اقتصاد منطقة اليورو خلال عام

2015. لكن، لن يكون ذلك بفضل السياسات التي تطالب بها ألمانيا. ويحتمل أن يكون هذا التحسن مجرد طفرة مؤقتة، وليس بداية تعاف مستمر. وللتغلب على ركود الميزانية العمومية، ينبغي لمنطقة اليورو ترتيب أوضاع بنوكها، والتخفيف من وطأة الديون الخاصة في أغلبها، وتدارك النقص الهائل في الاستثمارات، والتخلص من الموانع التي تعوق المشاريع، ومعالجة التأثير الانكماشي الذي يفرضه المذهب التجاري الألماني. ولكل هذه الأسباب، لن تستطيع منطقة اليورو الهروب من مشاكلها في القريب العاجل.

نهاية المال السهل في أوروبا

هانس ساين(*)

تسبب اليورو في جلب أزمة ميزان المدفوعات إلى أوروبا، تماماً كما فعل معيار الذهب في عشرينيات القرن الماضي. في الواقع، هناك فارق واحد بين الحالتين: ففي أزمة اليوم كانت حِزَم الإنقاذ الدولية الضخمة متاحة.

وقد ساعدت حزم الإنقاذ في تخفيف الضائقة المالية في منطقة اليورو، ولكن بتكلفة باهظة. فهي لم تمكن المستثمرين من التملص من تحمل تكاليف قراراتها السيئة فحسب؛ بل إنها أيضاً أعطت الفرصة لبلدان جنوب أوروبا المبالَغ في تسعيرها لتأجيل الخفض الحقيقي في هيئة خفض الأسعار النسبية للسلع. وهو أمر ضروري لاستعادة القدرة التنافسية التي دُمِّرَت في سنوات اليورو الأولى، عندما تسبب في التضخم المفرط.

وبالنسبة لبلدان مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا، سوف تتطلب استعادة القدرة التنافسية خفض أسعار منتجاتها نسبة إلى بقية منطقة اليورو بنحو 30%، مقارنة ببداية الأزمة. وربما تحتاج إيطاليا إلى خفض أسعارها النسبية بنحو

(*) رئيس معهد البحوث الاقتصادية (Ifo)، كما يتولى رئاسة مجلس مستشاري وزارة الاقتصاد الألمانية.

10% إلى 15%. ولكن البرتغال وإيطاليا فشلتا حتى الآن في تحقيق أي «خفض حقيقي للقيمة» من هذا النوع، في حين انخفضت الأسعار النسبية في اليونان وأسبانيا بنسبة 8% و6% فقط على التوالي.

وما ينم عن كثير أن أيرلندا وحدها من بين كل البلدان التي ضربتها الأزمة تمكنت من تخطي الأزمة. والسبب واضح: فقد انفجرت فقاعتها بالفعل في نهاية عام 2006، قبل أن تصبح أي أموال إنقاذ متاحة. وكانت أيرلندا تتدبر أمورها وحدها، لذا فهي لم تجد أي خيار غير تنفيذ تدابير التقشف على نطاق واسع، فخفضت أسعار منتجاتها نسبة إلى بلدان منطقة اليورو الأخرى بنحو 13% من الذروة إلى القاع. واليوم ينخفض معدل البطالة في أيرلندا بشكل كبير، ويشهد قطاع التصنيع لديها ازدهاراً واضحا.

بالأرقام النسبية، تلقت اليونان أغلب أموال الإنقاذ الأوروبية وأظهرت أكبر زيادة في البطالة. كما زادت القروض الرسمية الممنوحة لها من قِبَل البنك المركزي الأوروبي والمجتمع الدولي بما يتجاوز ستة أضعاف خلال السنوات الخمس الأخيرة، من 35 مليار يورو (58 مليار دولار أميركي) في فبراير/ شباط 2010 إلى 324 مليار يورو، أو نحو 181% من الناتج المحلي الإجمالي الآن. ورغم هذا فإن معدل البطالة ارتفع بما يزيد على الضعف من 11% إلى 26%.

هناك أربع استجابات اقتصادية وسياسية محتملة لهذا الوضع. أولا، من الممكن أن تتحول أوروبا إلى اتحاد تحويل، حيث يعطي الشمال المزيد والمزيد من الائتمان للجنوب ثم يتنازل عنه لاحقا. وثانيا، من الممكن أن ينكمش الجنوب. وثالثا، من الممكن أن يتضخم الشمال. ورابعا، من الممكن أن تخرج البلدان التي لم تعد قادرة على المنافسة من الاتحاد النقدي الأوروبي ثم تخفض قيمة عملاتها الخاصة.

ويرتبط كل من هذه المسارات بعواقب خطيرة. فالأول يخلق الاعتماد

الدائم على التحويلات، والتي من خلال دعم الأسعار النسبية تمنع الاقتصاد من استعادة القدرة التنافسية. والمسار الثاني يدفع العديد من المدينين في البلدان التي ضربتها الأزمة إلى الإفلاس. والثالث يستبيح أموال البلدان الدائنة في الشمال. والرابع ربما يؤدي إلى إحداث تأثيرات العدوى عن طريق أسواق رأس المال، ومن المحتمل أن يرغم صناع السياسات على فرض ضوابط رأس المال، كما حدث في قبرص عام 2013.

كانت السياسة الأوروبية تركز حتى الآن على توفير الائتمان العام للبلدان المتضررة بالأزمة بأسعار فائدة أقرب إلى الصِفر، وهو ما قد يتحور في نهاية المطاف إلى تحويلات. ولكن الآن يحاول البنك المركزي الأوروبي الخروج من المأزق عن طريق التيسير الكمي. ويتلخص هدف البنك المركزي الأوروبي المعلن في زيادة المعروض من المال في منطقة اليورو، وبالتالي خفض القيمة الخارجية لليورو من خلال شراء أكثر من 1,1 تريليون يورو من الأصول. ووفقاً لرئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي فإن معدل التضخم، الذي يبلغ حالياً أقل من صفر في المائة قليلا، من المقرر أن يُرفَع إلى متوسط أقل من 2% قليلا.

وهذا من شأنه أن يقدم لبلدان جنوب أوروبا الوسيلة للخروج من فخ القدرة التنافسية، لأن بقاء الأسعار بلا تغيير في الجنوب، مع تضخم الأسعار في بلدان الشمال، يعني أن بلدان الجنوب من الممكن أن تقلل تدريجياً الأسعار النسبية لسلعها من دون تكبد قدر كبير من الألم. وبالطبع، في هذه الحالة يحتاج الشمال إلى التضخم بمعدل أسرع من 2% فقط.

وإذا حدث على سبيل المثال أن أوروبا أبقت معدل التضخم لديها عند مستوى صفر في المائة، وبلغ معدل التضخم في فرنسا 1%، فإن التضخم في ألمانيا لابد أن يرتفع إلى 4%، وأن يكون في بقية منطقة اليورو عند مستوى 2% سنويا، لكي يصل إلى متوسط منطقة اليورو عند مستوى أقل قليلاً من

2%. ولابد أن يستمر هذا النمط لنحو عشر سنوات لإعادة منطقة اليورو إلى التوازن. وعند هذه النقطة سوف يكون مستوى الأسعار في ألمانيا أعلى بنحو 50% مما هو عليه اليوم.

وأتوقع أن يجلب التيسير الكمي بعض التضخم. ولأن سعر الصرف هو السعر النسبي للعملة، فإن قيمة اليورو لابد أن تنخفض بشكل كبير مع نزول المزيد منه إلى التداول لإيجاد توازن جديد في سوق العملة. وقد أظهرت التجارب مع برامج مماثلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان أن التيسير الكمي يطلق العنان لقوى خفض القيمة العاتية. وبالتالي فإن التيسير الكمي في منطقة اليورو سوف يجلب التضخم الذي يريده دراجي عبر ارتفاع أسعار الاستيراد والتصدير. ويتبقى لنا أن نرى ما إذا كان هذا التأثير كافياً لإنعاش جنوب أوروبا.

ومكمن الخطر هنا هو أن اليابان والصين والولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي في حين يخسر اليورو قيمته، بل وربما ينزلق العالم حتى إلى حرب العُملة. وعلاوة على ذلك، تستطيع دول جنوب الاتحاد الأوروبي، بدلاً من ترك الأسعار دون تغيير، أن تتخلى عن التقشف وتصدر كميات متزايدة من السندات الجديدة لتحفيز الاقتصاد. ولن تتحقق القدرة التنافسية وإعادة التوازن، وبعد تحسن سريع في مستهل الأمر تعود منطقة اليورو إلى الأزمة الدائمة. أما اليورو، الذي يفقد مصداقيته أخيراً وبشكل كامل، فسوف يلقى مصيراً بائساً للغاية.

لا يملك المرء إلا أن يأمل عدم تحقق هذا السيناريو، واستمرار بلدان الجنوب على مسار التقشف. فهذه هي فرصتها الأخيرة.

إطالة بقاء منطقة اليورو
التي لم تعد قابلة للاستمرار

يانوس بابانتونيو(*)

عندما أنشئت منطقة اليورو، كان مبدعوها يتصورون التقدم التدريجي نحو «منطقة العملة المثلى»، التي تتسم بالتكامل المالي، وحرية انتقال العمال، والاتحاد السياسي. ولكن هذه العملية لم تحدث، وكما أظهرت الأزمة اليونانية التي لا تنتهي، فإن منطقة اليورو تظل عامرة بنقاط الضعف البنيوية ومكشوفة تماماً للصدمات الداخلية. ومن الواضح أن هذا غير قابل للاستمرار.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق في مجال السياسة المالية، فإن ميزانيات البلدان الأعضاء في منطقة اليورو تظل ضمن اختصاص السلطات الوطنية المنفصلة، ويواصل أهل شمال أوروبا معارضة التحويلات من البلدان الأكثر ازدهاراً إلى الأقل ازدهاراً بما يتجاوز الحصة المحدودة للغاية المسموح بها للصناديق الإقليمية في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أصبحت حركة العمالة مقيدة بشدة بفِعل الحواجز اللغوية والثقافية، فضلاً عن الاختناقات الإدارية. ولم يعد الاتحاد السياسي «المتزايد التقارب»

(*) يشغل حالياً منصب رئيس مركز أبحاث السياسات التقدمية.

قادراً على اجتذاب الدعم الشعبي، وبالتالي فقد أصبح غير ممكن اليوم.

وهناك عدد متزايد من المعلقين ــ وليس فقط في العالم الأنجلو سكسوني اليوم ــ يشككون في جدوى الاتحاد النقدي وقدرته على البقاء. ويشجع البعض اليونان على الخروج من منطقة اليورو، من منطلق اعتقادهم بأن الاتحاد النقدي الأكثر محدودية وتجانساً سوف يكون أكثر قوة وأسهل توحيدا. ويرى آخرون أن خروج اليونان مجرد البداية للتفكك الحتمي للمخطط الذي لا يخدم الغرض الذي خُلِق له.

لقد تمكنت منطقة اليورو حتى الآن من إثبات خطأ المتشائمين. ومن خلال قوة الإرادة السياسية، بات من الممكن التوصل إلى تسوية تلو التسوية، وبالتالي إطالة بقاء المشروع التاريخي الذي لم يعد في وضعه الحالي قابلاً للاستمرار.

الواقع أن ضرورة الحفاظ على هذا الالتزام بالوحدة الأوروبية، والتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تنشأ، تتعزز بفِعل تحديات جيوسياسية جديدة. وأبرز هذه التحديات طموح روسيا الملحوظ لاسترداد نفوذها في الحقبة السوفييتية والذي يشكل تحدياً للنظام القائم على القواعد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وموجة التطرف الديني والسياسي التي تهدد القيم الديمقراطية والليبرالية.

ولكن الصعوبات الاقتصادية من المحتم أن تستمر، وهو ما من شأنه أن يعزز الشكوك حول مستقبل الاتحاد النقدي ــ وهي الشكوك التي قد تصبح ذاتية التحقق من خلال تقويض قدرة اليورو على العمل بالشكل اللائق. وبالفعل، عملت الضغوط الاقتصادية على تغذية المشاعر المناهضة لأوروبا في أسبانيا وإيطاليا بل وحتى فرنسا؛ وإذا سُمِح لها بالاستمرار فإن مثل هذه المشاعر قد تبلغ ذروتها بالانفصال، وما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة تهدد منطقة اليورو وأوروبا ككل.

وربما تتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في تقسيم منطقة اليورو إلى مناطق فرعية، تضم دولاً تتسم بمرونة متساوية نسبيا. ومع تزايد صعوبة ملاحقة سياسات مالية ونقدية متماسكة، يتنامى خطر تفكك منطقة اليورو بالكامل. وقد يعمل خروج اليورو على تقصير الفترة الزمنية إلى حد كبير.

ورغم أن هذا السيناريو لم يكن من الممكن تصوره قبل خمس سنوات، عندما اندلعت الأزمة اليونانية، فإن مصطلح «خروج اليونان» سرعان ما دخل المعجم الأوروبي بعد فترة وجيزة، عندما بلغت الأزمة ذروة جديدة. ولكن يبدو أن زعماء أوروبا يدركون الآثار المترتبة على السماح لإحدى الدول ــ حتى وإن كانت اليونان الصغيرة المبتلاة بالأزمات ــ بالخروج من منطقة اليورو. ولهذا السبب، تم عقد سلسلة من اجتماعات مجموعة اليورو هذا العام بغرض تجنب هذه النتيجة على وجه التحديد.

والمشكلة هي أن الأوروبيين أصبحوا معتادين إلى حد كبير على التخبط حتى أن الحلول الطويلة الأجل أصبحت تبدو في حكم المستحيل. الواقع أن سلطات منطقة اليورو نفذت في السنوات الأخيرة العديد من السياسات لمكافحة الأزمات المالية ــ بما في ذلك صناديق الإنقاذ التي تدعمها الحكومات، والاتحاد المصرفي الجزئي، والضوابط المالية الأكثر صرامة، واضطلاع البنك المركزي الأوروبي بدور الملاذ الأخير للإقراض. ولكن أغلب هذه السياسات ــ مع الاستثناء المحتمل للاتحاد المصرفي ــ تهدف إلى إدارة خطر العجز عن سداد الديون، وليس إزالة الأسباب الجذرية لهذا الخطر.

لقد حان الوقت لاستعادة القدرة، التي استعرضها مؤسسو الاتحاد الأوروبي، على التطلع إلى الأمام وملاحقة الحلم بمستقبل أفضل. وعلى وجه التحديد، يتعين على زعماء منطقة اليورو أن يعملوا على تقديم آلية للتحويلات المالية من الاقتصادات الأقوى إلى الأضعف.

في ظل الاتحاد النقدي، لا تستطيع الاقتصادات تغيير أسعار صرف عملاتها منفردة للتعويض عن التغيرات في القدرة التنافسية النسبية. ويميل تعقيد الأسعار الناج عن هذا إلى تأخير تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي والتكيف البنيوي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الديون والبطالة في الاقتصادات الأكثر ضعفا. وفي غياب حرية حركة العمالة، فإن التحويلات المالية تمثل الخيار الوحيد المتاح لمنطقة اليورو لتيسير سداد الديون، وتعزيز تشغيل العمالة من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي.

لن يكون إنشاء مثل هذه الآلية بالمهمة السهلة، فهو يتطلب مورداً غير متوافر في أوروبا اليوم: الثقة. والواقع أن الشمال والجنوب كافحا للتغلب على الاختلافات الثقافية والظروف الاقتصادية غير المتكافئة، الأمر الذي منع الجانبين من استعراض الموقف من منظور الطرف الآخر.

إن الربط بين أجزاء الاتحاد بشكل أوثق قد يكون عنصراً بالغ الأهمية لبناء الثقة. وتتلخص الاستراتيجية التي تجمع بين العقلانية والتدرج اللازم للتغلب على المقاومة السياسية في زيادة ميزانية الاتحاد الأوروبي بشكل مضطرد، حتى يتسنى له في نهاية المطاف أن يلعب دوراً في الاقتصاد الكلي، وتعزيز الاستقرار والتماسك دخل منطقة اليورو، ولعل الترويج لهذه الاستراتيجية ليس بالمهمة اليسيرة، ولكنه أمر شديد الأهمية.

التلاعب بالعملة

الثورة المالية الصامتة تبدأ

محمد عبد الله العريان(*)

بثبات وعلى نحو مؤكد لا لبس فيه، شرعت صناعة الخدمات المالية ــ والتي بها نتفاعل جميعاً فيما بيننا، سواءً كمقترضين أو مدخرين أو مستثمرين أو قائمين على التنظيم ــ في تحول يستغرق عِدة سنوات. وكانت هذه العملية، البطيئة في مستهل الأمر، مدفوعة بالتأثير المجمع الناجم عن مجموعتين من القوى الدائمة.

فمن ناحية، بدأت العوامل من أعلى إلى أسفل ــ التغير التنظيمي، والتسعير غير العادي، وما أسماه نورييل روبيني ببراعة «مفارقة السيولة» ــ تخلف تأثيرها. ثم هناك التأثيرات المخلة بالنظام القائم والتي ترشح إلى الأعلى من الأسفل: تفضيلات العملاء المتغيرة، وربما الأمر الأكثر أهمية، أصحاب الرؤى الدخلاء الذين يسعون إلى تحويل وتحديث الصناعة.

بدءاً من الأعلى، لا تزال القواعد التنظيمية تميل نحو الإشراف الأكثر إحكاماً على المؤسسات المالية التقليدية، وخاصة البنوك وشركات التأمين

(*) كبير المستشارين الاقتصاديين في أليانز وعضو لجنتها التنفيذية الدولية. وهو رئيس مجلس الرئيس باراك أوباما للتنمية العالمية، وأحدث مؤلفاته كتاب «عندما تتصادم الأسواق».

الضخمة التي تعتبر «ذات أهمية جهازية». وعلاوة على ذلك، سوف تمتد بشكل تدريجي، الأطر التنظيمية التي أعيد تصميمها، والتنفيذ على مراحل، وتصعيد الإشراف، إلى قطاعات أخرى، بما في ذلك إدارة الأصول. وهذا من شأنه أن يسهم في المزيد من تعميم إزالة المخاطر داخل القطاعات الخاضعة للتنظيم، كجزء من تحرك أوسع نطاقاً داخل القطاع المالي نحو «نموذج المنافع العامة» الذي يؤكد على زيادة الاحتياطيات من رأس المال، والإقلال من الاستعانة بالروافع المالية (الإنفاق بالاستدانة)، وتعظيم الإفصاح، وفرض مبادئ توجيهية تشغيلية أكثر صرامة، وزيادة الإشراف والمراقبة بشكل كبير.

تعمل بيئة التسعير على مضاعفة تأثير القواعد التنظيمية الأكثر إحكاما. ومثلها كمثل المنافع العامة، تواجه المؤسسات المالية الراسخة قيوداً خارجية على سلطة التسعير، وإن لم تكن على النحو التقليدي. وبدلاً من الخضوع لتنظيمات الأسعار الصريحة والمبادئ التوجيهية، تعمل هذه المؤسسات في إطار نظام «القمع المالي» حيث ظلت أسعار الفائدة الرئيسة عند مستويات أدنى من المستويات التي كانت لتسود لولا ذلك. ويؤدي هذا إلى تآكل هوامش الفائدة الصافية، كما يفرض ضغوطاً على هياكل رسوم معينة، ويجعل بعض مقدمي الخدمة أكثر حذراً بشأن الدخول في علاقات مالية طويلة الأجل.

ونتيجة لهذين العاملين، تصبح المؤسسات الراسخة ــ وخاصة البنوك الضخمة ــ ميَّالة إلى تقديم خدمات أقل لعدد أقل من الأشخاص، على الرغم من تدفقات السيولة التي تزودها بها البنوك المركزية (مفارقة السيولة). ومن المتوقع أن توفر البنوك والتجار السماسرة قدراً محدوداً فقط من السيولة لعملائها إذا سعى عدد كبير منهم إلى إعادة ترتيب أوضاعهم المالية في نفس الوقت. ولكن الأمر لا يتعلق بهم فحسب. فالحقيقة أن مقدمي لكل المنتجات المالية الطويلة الأجل، وخاصة التأمين على الحياة ومعاشات التقاعد، لم يعد لديهم خيار هذه الأيام غير تبسيط عروضهم، بما في ذلك خفض تلك التي لا

تزال تقدم ضمانات طويلة الأجل لعملاء يبحثون عن قدر أعظم من الأمان المالي.

وسوف يعمل التأثير الذي تخلفه هذه العوامل من أعلى إلى أسفل على صناعة الخدمات المالية على تضخيم أهمية العوامل من أسفل إلى أعلى تدريجيا. وبمرور الوقت، سوف تغذي هذه المجموعة الثانية من العوامل تقديم الخدمات بشكل أكثر مباشرة وكفاءة لمجموعة أوسع من المستهلكين، وهو ما من شأنه أن يسهم في إعادة تشكيل الصناعة ككل.

فبادئ ذي بدء، سوف تتطور توقعات العملاء مع تمثيل جيل الألفية لحصة متزايدة من الكسب، والإنفاق، والاقتراض، والادخار، والاستثمار. ومع تفضيل العديد من هؤلاء العملاء الجدد لأساليب حياة «موجهة ذاتيا»، فسوف يضطر مقدمي الخدمات المالية إلى التحول من عقلية دفع المنتجات إلى تقديم حلول أكثر شمولية تسمح بقدر أعظم من تكييف المنتج تبعاً لاحتياجات الأفراد. وسوف تضطر وظائف الاتصال في السوق أيضاً إلى تحديث نفسها مع توقع المزيد من العملاء لتفاعلات أكثر مصداقية وثباتا «في أي مكان وأي وقت وبأي طريقة».

ثم هناك تأثير العوامل الخارجية المخلة بالنظام القائم. وقد عبر جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لشركة جيه بي مورجان تشيس بشكل جيد في رسالته إلى حاملي الأسهم في عام 2015، مشيراً إلى أن «وادي السليكون» قادم. إن هؤلاء القادمون الجدد يريدون تطبيق حلول تكنولوجية ورؤى أكثر تقدماً من العلوم السلوكية على هذه الصناعة المربحة ولكنها كانت تميل إلى التقصير في خدمة عملائها.

وقد أثبتت شركة Airbnb، وشركة Uber، أن تعطل النظم القديمة بفِعل صناعة أخرى قوي بشكل خاص، لأنه ينطوي على تمكين التغيرات البنيوية المعززة للكفاءة والتي تعتمد على كفاءات واستراتيجيات جوهرية تفتقر إليها

الشركات القائمة. والواقع أن العديد من الشركات الأخرى (على سبيل المثال، شركة Rent the Runway، التي تقدم إيجارات قصيرة الأمد لأرقى منتجات الأزياء) تسعى إلى القيام بنفس الشيء. وسواء كانت منصات النظير إلى النظير أو التمويل الحاشد، فإن عوامل تعطيل النظام الخارجية بدأت تؤثر بالفعل على هامش التمويل، وخاصة في خدمة أولئك الذين همشتهم من قبل الشركات التقليدية أو أولئك الذي فقدوا الثقة بها.

وسوف تكون النتيجة النهائية صناعة تخدم الناس عبر قائمة أكبر من الحلول المخصصة تبعاً لاحتياجات الأفراد. ورغم أن الشركات التقليدية سوف تسعى إلى التكيف في محاولة للحفاظ على هيمنتها، فسوف تواجه أغلبها التحدي المتمثل في «التعطيل الذاتي» لفِكرها ونهجها التشغيلي. ورغم أن الشركات الناشئة سوف تقدم خدمات أفضل، فإنها لن تتمكن بسهولة من التغلب بشكل فوري وحاسم على الجمود المؤسسي والتنظيمي الذي يعمل على ترسيخ مكانة الشركات التقليدية في السوق. ونتيجة لهذا، يصبح انتشار وتكاثر مقدمي الخدمات المالية أمراً مرجحا، في ظل آفاق مشرقة بشكل خاص بالنسبة للشراكات المؤسسية التي تجمع بين المنصات القائمة الأكثر رشاقة ومحتوى جديد وأساليب أكثر إثارة.

وحش التلاعب بالعملة

جيفري فرانكل(*)

إن الرئيس الأميركي باراك أوباما ما زال يضغط من أجل الحصول على سلطة الترويج للتجارة واستخدامها من أجل اختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية بالشراكة عبر الهادي واتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي ولكن العديدين في الكونجرس الأميركي يصرون على أن يتم إضافة أحكام لتلك الاتفاقيات تمنع التلاعب بالعملة.

دعونا نكون واضحين فلو أصرت الولايات المتحدة الأميركية على تضمين «ضوابط قوية ويمكن تطبيقها فيما يتعلق بالعملة» في الاتفاقيات، فلن يتم التوصل إلى أي صفقات فالدول الأخرى سوف ترفض ومعها الحق في ذلك فربط الجهود لمنع التلاعب بالعملة بالاتفاقيات التجارية هي فكرة سيئة في الماضي والحاضر.

صحيح أنه في بعض الأحيان يتم الحكم على عملات بلدان محددة بأنها

(*) جيفري فرانكل هو أستاذ في تشكيل ونمو رأس المال في جامعة هارفارد.

مقومة بأقل من قيمتها أو أكثر من قيمتها وفي أحيان أخرى يكون للشركاء التجاريين لتلك الدول مصلحة مشروعة في إثارة هذا الموضوع ولكن حتى عندما يكون هناك اختلال واضح نسيبيا فيما يتعلق بالعملة فإن الاتفاقيات التجارية ليست الطريقة الصحيحة للتعامل معها. إن الأماكن الأكثر ملاءمة لتسوية قضايا سعر الصرف تشمل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ومجموعة السبعة العظام والمفاوضات الثنائية.

على سبيل المثال تم التعامل بنجاح مع قضية العملة الصينية المقومة بأقل من قيمتها خلال المناقشات الصينية الأميركية من 2004 وحتى 2011 ولقد سمحت الصين للعملة بالارتفاع 35% مع مرور الوقت واليوم العملة الصينية ضمن المعدل الطبيعي.

لكن الحقيقة هي أنه من المستحيل على الغالب أن تحدد ما إذا كانت العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها. إن التلاعب ليس مثل وجود تعرفة أو كوتا يمكن التحقق منها عن طريق مراقبين مستقلين.

فالشرط الضروري للاستنتاج أن بلداً ما يتلاعب بالعملة هو أن سلطاته تتدخل في سوق الصرف الأجنبي. إن بنك الشعب الصيني على سبيل المثال اشترى كمية قياسية من الدولارت من 2004 إلى 2014 مما منع سعر صرف العملة الصينية من الارتفاع بالسرعة المتوقعه لو لم يقم البنك بعمل ذلك. لكن الصينيين توقفوا عن عمل ذلك بل إنهم كانوا يبيعون الدولارت طيلة العام الماضي مما أبقى قيمة العملة الصينية أعلى مما كان يمكن أن تكون.

إن هناك عدة أسباب شرعية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي فعلى سبيل المثال وبموجب اتفاق بلازا انضمت الولايات المتحدة الأميركية إلى اليابان وألمانيا وغيرها من الدول السبعة العظام سنة 1985 من أجل التدخل بشكل تعاوني لإضعاف الدولار. فمعظم الدول إما أن تطبق سعر صرف ثابت

أو أهداف سعر الصرف أو تدير عملية التعويم وكل هذه الأمور تنطوي على بيع وشراء العملات الأجنبية من أجل إضعاف أو إزالة تقلبات سعر الصرف.

إن الصين ليست عضوة في الشراكة عبر الهادي ولكن اليابان عضوة في تلك الشراكة والعديد من النقاد في الكونغرس يضعونها كهدف لهم عند إصرارهم على تضمين الصفقة أحكاماً تتعلق بمنع التلاعب بالعملة. لقد انخفضت قيمة الين بشكل كبير خلال السنة الماضية وبعض المصالح الاقتصادية الأمريكية وخاصة صناعة السيارات تتهم اليابان بالتلاعب من أجل الإبقاء على عملتها مقومة بشكل أقل من قيمتها الحقيقية ولكن آخر مرة تدخل فيها بنك اليابان في سعر الصرف الأجنبي كان في سنة 2011 وفي سنة 2013 انضمت اليابان إلى دول أخرى من مجموعة السبعة العظام في الموافقة على اقتراح تقدمت به الخزانة الأميركية للامتناع عن التدخل في الصرف الأجنبي.

لقد انخفضت قيمة اليورو بشكل كبير ضد الدولار خلال العام الماضي وبعض النقاد الأمريكيين التجاريين يريدون إضافة أحكام تمنع التلاعب بالعملة في اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي ولكن البنك المركزي الأوروبي لم يتدخل في سوق الصرف الأجنبي منذ سنة 2000 وكان ذلك من أجل دعم اليورو وليس لإضعافه.

فالنقاد الذين يتهمون اليابان وغيرها من البلدان بالتلاعب بالعملة من المفترض أنهم يعلمون أن تلك الدول لم تتدخل في سوق الصرف الأجنبي في السنوات الأخيرة وعوضاً عن ذلك يشيرون بشكل عام إلى تخفيف السياسة النقدية مؤخراً. فالأضرار الجانبية المتوقعة للتخفيف الكمي ـ أي شراء السندات المحلية ـ من قبل بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي هو انخفاض قيمة الين واليورو ولكن لا يمكن أن نمنع البنوك المركزية من تخفيف السياسة النقدية عندما تستوجب ذلك الظروف الاقتصادية المحلية كما كان

الحال عليه في اليابان وأوروبا (وفي الولايات المتحدة الأميركية عندما تبنى الاحتياطي الفيدرالي التخفيف الكمي).

لو أن التوسع النقدي لا يستوجب تهمة التلاعب بالعملة فإن الأنواع الأخرى من السياسات الاقتصادية تعمل ما هو أقل من ذلك. لقد جادل البعض أنه بالرغم من أن بنك الشعب الصيني قد توقف عن شراء الأصول الأمريكية وغيرها فإن صناديق الثروات السيادية الصينية ما تزال تقوم بذلك وهذا يعتبر تلاعب أيضاً.

لكن من الأمور المنطقية والمشروعة بالنسبة للصين أن تضع بعضاً من مدخراتها في الخارج (سوف تشعر الولايات المتحدة الأميركية بالقلق لو لم ترغب الصين وغيرها من البلدان بشراء أصولها). كل بلد يقوم باتخاذ قرارات مختلفة تتعلق بالسياسة كل أسبوع والعديد من تلك السياسات من المتوقع أن يكون لها تأثير غير مباشر على سعر الصرف باتجاه أو بآخر. إن مجرد حقيقة أن سياسة معينة يمكن أن تضعف العملة لا تجعل ذلك البلد متلاعبا.

أخيرا، إن الأحكام التي تستهدف البنوك المركزية الأخرى يمكن أيضاً تطبيقها ضد الولايات المتحدة الأميركية والحالة هنا لن تكون إساءة استخدام أداة (حالة متكررة في السياسة التجارية وذلك عندما تضغط مجموعات المصالح للحماية ضد المنافسة الأجنبية) بل استخدام الأداة بالطريقة المقصود منها بالضبط. ومن المفيد أن نضع ذلك بعين الاعتبار وذلك نظرا لأن قيام الاحتياطي الفيدرالي بتبني التخفيف الكمي سنة 2008 (والذي استمر في تطبيقه حتى العام الماضي) كان له تأثير في إضعاف الدولار من 2009 الى 2011 مما أثار نفس الاتهامات بتبني الولايات المتحدة الأميركية لسياسات على حساب جاراتها وهي نفس الاتهامات التي يوجهها أعضاء الكونغرس ضد الآخرين الآن.

إن مثل هذه الاتهامات دائما ما تكون على أرضية مهزوزة بغض النظر

عن أصلها. فالتحفيز النقدي في بلد ما يمكن أن يكون مفيدا لبقية العالم حيث إن استعادة نمو الدخل فيه يعزز الواردات من شركائه التجاريين. عندما ينظر المرء الى الاتهامات بالتلاعب في العملة ضد الولايات المتحدة الأميركية سنة 2010 أو شركائها التجاريين سنة 2015 أو أي متهم بالمستقبل فإن تعيين بعض الهيئات التجارية لإصدار أحكام بشأنها سوف يتسبب في المتاعب.

تمثيلية التلاعب بالعملة

ستيفن روتش(*)

في حين يتصارع الكونغرس الأميركي مع اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، المثيرة للجدال دوما ــ التشريع الذي يحمل توقيع الرئيس باراك أوباما ــ يلوح في الأفق حجر عثرة كبيراً. ففي الثاني والعشرين من مايو، تجنب مجلس الشيوخ القضية بالتغلب بصعوبة ــ 51 في مقابل 48 ــ على تعديل «التلاعب بالعملة» المقترح لمشروع القانون الذي يعطي أوباما ما يسمى سلطة «المسار السريع» في التفاوض على الشراكة عبر المحيط الهادئ. ولكن القضية قد تبعث من جديد مع تحول المناقشة إلى مجلس النواب، حيث الدعم قوي لفرض «قواعد العملة القابلة للتنفيذ».

على مدى عشر سنوات على القل، كان الكونجرس الأميركي يركز على التلاعب بالعملة ــ الاتهام الموجه إلى بلدان تتدخل في الظاهر في أسواق صرف العملات الأجنبية من أجل قمع قيمة عملاتها، وبالتالي دعم صادراتها. في عام 2005، شكل عضوا مجلس الشيوخ تشارلز شومر الديمقراطي الليبرالي من نيويورك، وليندسي جراهام الجمهورية المحافظة من ساوث

(*) عضو هيئة التدريس في جامعة ييل.

كارولينا تحالفاً غير متوقع للدفاع عن العمال الأميركيين المنكوبين من الطبقة المتوسطة ضد الممارسات التنافسية التي يفترض أنها غير عادلة. ووفقاً لحجتهما فإن وقف التلاعب بالعملة من شأنه أن يؤدي إلى انحسار فجوة العجز التجاري الأميركي الواسعة ــ ويعود بالتالي بفوائد كبيرة ودائمة على العمال الذين أنهكتهم الضغوط.

قبل عشر سنوات، كان اقتراح شومر-جراهام الأصلي بمثابة مبادرة تكاد تكون صريحة في مناهضة الصين. ويظل الغضب الذي حرك هذا الاقتراح قائماً إلى اليوم، حيث تشكل الصين 47% من العجز الأميركي الذي لا يزال ضخماً للغاية في التجارة السلعية في عام 2014. وبصرف النظر عن ارتفاع قيمة الرنمينبي الصيني بنحو 33% في مقابل الدولار الأميركي منذ منتصف عام 1995 إلى المستوى الذي لم يعد صندوق النقد الدولي معه يعتبره مقوماً بأقل من قيمته الحقيقة، أو أن فائض الحساب الجاري لدى الصين قد تقلص من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى نحو 2% في عام 2014، فإن الصين تظل في مرمى الساسة الأميركيين الذين يعتقدون أن العمال الأميركيين ضحايا لممارساتها التجارية غير العادلة.

ورغم أن هذه الحجة تتمتع بجاذبية عاطفية وسياسية عظيمة، فإنها معيبة بشدة، لأن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة خطيرة في الادخار. إن معدل الادخار الوطني في أميركا ــ المجموع الإجمالي لادخار الأسر والشركات والحكومة (معدلاً تبعاً لتراجع القدرة بسبب الشيخوخة) ــ يبلغ حالياً 2,5% من الدخل الوطني. ورغم أن هذا أفضل من معدلات الادخار السلبية في الفترة 2008-2011، فإنه يظل أقل كثيراً من متوسط 6,3% الذي دام طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

الواقع أن أميركا التي تفتقر إلى الادخار وتحتاج إلى النمو يتعين عليها أن تستورد المدخرات الفائضة من الخارج. ولاجتذاب رأس المال الأجنبي،

فإنه ليس أمامها أي اختيار غير إدارة عجز في ميزان المدفوعات كبير بنفس القدر.

ليس من قبيل المصادفة إذن أن يعاني الاقتصاد الأميركي من عجز مزمن في الحساب الجاري. ورغم تراجع هذا النقص عن الذروة التي بلغها بنسبة 5,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 2,4% في عام 2014، فإنه لا يزال يجعل الولايات المتحدة معتمدة بشدة على فائض المدخرات الأجنبية لتحقيق النمو.

وهنا يأتي دور العجز التجاري. إن الولايات المتحدة لا تقتنص المدخرات الأجنبية الفائضة من الهواء، بل يتعين عليها أن ترسل الدولارات إلى الخارج من خلال التجارة الخارجية حتى يتسنى لها أن تجتذب رأس المال الذي تحتاج إليه.

وهنا تتهاوى حجة التلاعب بالعملة. ففي عام 2014، واجهت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً مع نحو 95 دولة. بعبارة أخرى، لا تعاني أميركا من عدد قليل من حالات العجز التجاري الثنائي بحيث يمكن الربط بين هذا العجز واتهامات التلاعب بالعملة الموجهة إلى الصين، أو اليابان، أو ماليزيا، أو سنغافورة. بل إن الولايات المتحدة تعاني من خلل في الميزان التجاري متعدد الأطراف مع العديد من البلدان، ومن غير الممكن معالجة هذا الوضع من خلال فرض عقوبات ثنائية مثل الرسوم الجمركية.

من دون إصلاح مشكلة المدخرات، فإن تقييد التجارة مع قِلة من المتلاعبين بالعملة المزعومين من شأنه ببساطة أن يعيد توزيع العجز التجاري الأميركي إلى شركائها التجاريين الآخرين. الواقع أن الميزان التجاري الأميركي أشبه ببالون مملوء بالماء ــ فالضغط على بقعة منه من شأنه أن يؤدي ببساطة إلى انتقال الماء إلى مكان آخر.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج قد يأتي بنتائج عكسية بسهولة. على سبيل المثال، على افتراض عدم حدوث أي زيادة في الادخار الأميركي المحلي، فإن معاقبة منتجي السلع المنخفضة التكاليف مثل الصين بحجة التلاعب بالعملة من شأنه أن يؤدي في الأرجح إلى دفع الجزء الصيني من العجز التجاري الأميركي إلى إعادة التخصيص لصالح منتجين أعلى تكلفة. وهذا يمثل المعادل الوظيفي لزيادة الضرائب على الأسر المنتمية إلى الطبقة المتوسطة ــ أو على وجه التحديد الدائرة التي يهتم بها الكونجرس. وقد تنشأ مضاعفات أخرى من وضع الحكم بشأن التلاعب بالعملة ــ والذي يفترض أنه يعتمد على نوع من قياس «القيمة العادلة» ــ بين أيدي الساسة.

وهذا أيضاً تطور يؤكد على النفاق المطلق في الكونجرس الأميركي. إن الاتهام بالتلاعب بالعملة ليس سوى وسيلة تتملص بها الولايات المتحدة من المسؤولية عن مشكلة الادخار. إن الافتقار إلى أي استراتيجية لتعزيز المدخرات ــ ليس مجرد إصلاح طويل الأمد لعجز ميزانية الحكومة الفيدرالية، بل وأيضاً تقديم حوافز حقيقية للادخار الشخصي ــ يجعل الساسة الأميركيين يلجؤون إلى حل سريع آخر.

في النهاية، لا توجد طريقة للالتفاف حول هذا الأمر: فإذا لم يكن الكونجرس معجباً بالعجز التجاري، فإنه يحتاج إلى معالجة مشكلة الادخار في أميركا والكف عن التركيز المرضي على مخاوف في غير محلها بشأن التلاعب بالعملة.

ليس المقصود من أي من هذا أن نزعم أن الولايات المتحدة ينبغي لها أن تتجاهل الممارسات التجارية غير العادلة. فبوصفها عضواً في منظمة التجارة العالمية، تتمتع الولايات المتحدة بفرصة سانحة لاستخدام آلية تسوية المنازعات التي تتبناها هذه المنظمة للفصل في المشاكل الكبرى مع شركائها التجاريين. وقد استمتعت بالنجاح بهذا النهج. وما لا يجوز للكونجرس أن

يقوم به هو أن يتظاهر بأن السياسة التجارية المختلة هي الحل لعدم قدرته أو عدم رغبته في إعادة التركيز على أجندة السياسات المحلية.

بطبيعة الحال، من الأسهل دوماً إلقاء اللوم على آخرين بدلاً من النظر في المرآة. ولكن التاريخ لم يكن قط رحيماً مع الأخطاء التجارية الكبرى. فتماماً كما أدى قانون التعريفة الجمركية سموت-هاولي لعام 1930 إلى إشعال حرب تجارية عالمية ربما كانت السبب في جعل أزمة الكساد الأعظم «أعظم»، فإن استنان الكونجرس لقواعد قابلة للتنفيذ تحكم العملة اليوم من شأنه أن يشعل شرارة التدابير الانتقامية التي قد تدمر التدفق الحر للتجارة والذي يحتاج إليه الاقتصاد العالمي بشدة.

كان مجلس الشيوخ الأميركي حكيماً عندما رفض هذا الخيار الخطير. ولا نملك إلا الأمل في أن تسود هذه الأجواء من الحكمة في مجلس النواب. إن تشريع التلاعب بالعملة مأساة يمكن تجنبها، بل ينبغي لنا أن نتجنبها.

المخاطر المالية القديمة الجديدة

سيمون جونسون(*)

يبدو الخطر المالي الرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة اليوم مشابهاً إلى حد كبير للخطر الذي تسبب في إحداث قدر كبير من المتاعب في الفترة 2007-2008: الديون الكبيرة المثقلة بقدر أكبر مما ينبغي من الديون والتي تعمل برأسمال أقل مما ينبغي على دفاتر ميزانياتها العمومية. وكانت التنظيمات العالمية المتفاوتة، ناهيك عن القائمين عن التنظيم الذين كانوا في سبات عميق، سبباً في تفاقم هذا الضعف البنيوي، لقد شاهدنا هذا الفيلم من قبل، ولم تكن نهايته سارة. وفي المرة القادمة قد يتحول إلى فيلم رعب أشد سوءا.

إن كل الطفرات مختلفة، ولكن كل أزمة مالية كبرى تكمن في صميمها نفس المسألة: تنزلق البنوك الكبرى إلى المتاعب وتترنح على حافة الانهيار. والارتباك في قلب أي نظام مصرفي يؤدي بالضرورة إلى شح الائتمان، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية كبرى على الاقتصاد الحقيقي. وفي عالمنا الحديث، حيث يرتبط التمويل ارتباطاً وثيقاً بمختلف قطاعات الاقتصاد، فإن

(*) أستاذ بمدرسة سلون في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والمؤلف المشارك لكتاب «إحراق البيت الأبيض: الآباء المؤسسون، وديوننا الوطنية، ولماذا يشكل هذا أهمية بالنسبة لك».

العواقب قد تكون قاسية بشكل خاص ــ كما رأينا في عام 2008 وعام 2009.

إن السؤال الأكثر أهمية الذي ينبغي لنا توجيهه إلى أي نظام مالي هو عن حجم أصول المساهمين القادرة على امتصاص الخسائر والتي تحتفظ بها البنوك الكبرى على ميزانياتها العمومية. فعندما تعاني أي شركة من الخسائر، تهبط قيمة رأسمال المساهمين، وكلما قل رأس مال المساهمين كلما أصبح احتمال العجز عن سداد الديون أكثر ترجيحا.

الواقع أن نسب رأس المال التي تبرزها البنوك والمسؤولون عادة مضللة، لأنها تتضمن بنودا ــ مثل الشهرة والأصول الضريبية المؤجلة ــ غير قادرة على استيعاب الخسائر. ويتعين علينا أن ننظر بدلاً من هذا إلى حقوق المساهمين الملموسة نسبة إلى الأصول الملموسة. كما يتعين علينا أن نتوخى الحذر الشديد في التعامل مع الأسلوب المحاسب المستخدم في تقييم المشتقات المالية. وحول هذه القضية الفنية ولكنها حاسمة، كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة أكثر سخاءً إلى حد كبير (لأنها تقلل من تقدير الخسائر المحتملة) مقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يقوم توماس هونيغ، نائب رئيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية، بنشر حساباته الخاصة لمستويات رأس المال لدى البنوك الأكبر على مستوى العالم، وهذه البيانات متاحة الآن وحتى نهاية عام 2014. والواقع أن البنك الأميركي الأكثر استدانة، وهو مورجان ستانلي، لا يتجاوز رأسمال المساهمين لديه 4%، وهذا يعني أن 96% من ميزانيته العمومية هو مجموع ديونه. ومتوسط حقوق المساهمين لدى البنوك الأميركية الخمس الكبرى في الولايات المتحدة يقل قليلاً عن 5%.

وهذا أكثر ــ ولكن ليس أكثر كثيرا ــ من رأس المال الذي كان لدى

بعض البنوك المتعثرة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية في عام 2008. فبنك سيتي جروب على سبيل المثال، لم تتجاوز حقوق المساهمين لديه 4,3% وفقاً لحسابات هونيغ، في نوفمبر 2008. وفي نهاية عام 2012، عندما بدأ هونيغ في نشر تكييف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كان متوسط حقوق المساهمين لدى البنوك الأميركية الأكبر حجماً نحو 4%. ومن الممكن أن نزعم أن هذا المقياس الأساسي يتحرك في الاتجاه الصحيح، ولكن وتيرة التحسن بطيئة للغاية في أفضل تقدير.

والأمر الأكثر أهمية هو أن حقوق المساهمين بنسبة 5% من غير المرجح أن تكون كافية لامتصاص ذلك النوع من الخسائر التي قد يرميها بها عالم شديد التقلب. إن بعض الصدمات الكبرى قد تأتي من جهات غير متوقعة. على سبيل المثال، ربما تثبت الأصول كونها أقل سيولة مما يفترض المستثمرون، كما حدث مع صناديق أسواق المال في عام 2008؛ واليوم يخشى المتشككون بشأن صناديق الاستثمار المتداولة. أو قد يصبح من الصعب تسعير الأوراق المالية المفرطة التعقيد. ويرتفع العلم الأحمر عندما يعجز من يبيعون التزامات القروض المضمونة اليوم عن تفسير المخاطر التي تنطوي عليها بشكل كامل.

أو ربما تؤثر الصدمة على قيم الديون السيادية في أماكن بعيدة، كما حدث في عام 1982. ومن اللافت للنظر أن كل الخبراء ــ على المستويين العام والخاص ــ لا يستطيعون أن يجزموا حقاً بما قد يحدث إذا نشأت جولة جديدة من الصعوبات في التعامل مع ديون الحكومة اليونانية.

ولكن الصدمات الأشد خطورة ربما تكون تلك التي تنشأ بنشوء البنوك الكبيرة ذاتها. وكان التطور الأكثر أهمية والذي ظهر على السطح مؤخراً هو ما تسميه «الأسواق الأفضل» (وهي مجموعة مناصرة للإصلاح، وقد أعدت عرضاً مفيداً للحقائق) «الشركات الأجنبية التابعة المضمونة بحكم الأمر

الواقع» والتي تتاجر في المشتقات المالية ــ وهي ظاهرة غير واضحة ومن المرجح أن تضم كل اللاعبين الكبار. والخدعة هنا هي أن الشركة الأجنبية التابعة المضمونة بحكم القانون لبنك أميركي لابد أن تلتزم بالعديد من القواعد الأميركية، بما في ذلك التي تحكم السلوك، والشفافية، وتصفية الحسابات (كيف يتم تداول المشتقات المالية في واقع الأمر). وتُعفى الشركة التابعة الأجنبية المستقلة افتراضاً من هذه القواعد.

ولكن كما يشير دينيس كيليهر من الأسواق الأفضل، فعندما تتصاعد الضغوط وتلوح الأزمة قريبة في الأفق، تواجه البنوك ضغوطاً أعظم لإعادة مثل هذه الشركات التابعة إلى ميزانياتها العمومية. وهذا هو ما حدث على وجه التحديد في الأزمة الأخيرة، وكان بنك سيتي جروب مثالاً رائدا.

إن السبب الرئيسي وراء ترك مثل هذه الثغرات مفتوحة هو أن القائمين على التنظيم اختاروا عدم غلقها. وقد يكون هذا في بعض الأحيان راجعاً إلى الافتقار إلى المعلومات أو الوعي. ولكن في العيد من الحالات، يعتقد القائمون على التنظيم حقاً أنه لا يوجد ما يعيب السلوك محل التساؤل ــ إما لأن جماعات الضغط أقنعتهم أو لأنهم أنفسهم تعودوا على العمل في هذه الصناعة (أو ربما يذهبون للعمل بها قريبا).

ألا يبدو هذا مألوفا؟

أوروبا وأهداف العجز العبثية

بينيديكتا مارزينوتو(*)

شهدت القواعد المالية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي بعض التحسينات المطلوبة بشدة في السنوات الأخيرة، ولكن الطريق لا يزال طويلا. فبالإضافة إلى المعاناة من الافتقار إلى الوضوح بشأن قضايا رئيسية، تستمر السياسة المالية في الاتحاد الأوروبي على تركيزها المفرط على أهداف قصيرة الأجل، وهو ما ينعكس في تأكيدها غير الضروري على أهداف العجز الاسمي في إطار دورات الميزانية السنوية.

من المؤكد أن كل بلد في الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة حقيقية في تحقق الاستدامة المالية في البلدان الأعضاء الأخرى. ولكن قياس العجز السنوي نهج رديء لتحديد إمكانية اضطرار بلد عضو إلى سداد ديون بلد عضو آخر. وقد تكون حقيقة أن وجود ظروف استثنائية يمكن التذرع بها الآن لتوزيع الأعباء المترتبة على أي تعديلات مطلوبة على مدى أكثر من عام واحد مفيدة. ولكنها لا تزيل التحيز في الأمد القريب والذي يتجسد في القواعد المالية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

(*) محاضرة الاقتصاد السياسي في جامعة أوديني.

في سوق متكاملة كليا، لا ينبغي للتمويل السنوي للعجز الحكومي قضية ذات شأن، شريطة أن يكون رصيد الدين مستداما. ويتعين على الاتحاد الأوروبي لهذا السبب أن يسعى جاهداً إلى خلق إطار مالي يسعى إلى تحقيق هدف وحيد يتمثل في ضمان استدامة ديون البلدان الأعضاء. وبحكم التعريف فإن هذا الهدف سوف يتحدد تبعاً لكل دولة على حِدة. ولن يتطلب الأمر عجزاً أساسياً أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في كل عام، وفي كل دولة. ولكن الأمر سوف يتطلب إطاراً تحليلياً أكثر تطوراً من الإطار الحالي، الذي يميز بالكاد بين البلدان على أساس ما إذا كانت تلبي سقف الدين العام الذي حدده الاتحاد الأوروبي بما لا يتجاوز 60%.

وقد أصبحت منطقة اليورو في وضع أفضل كثيراً الآن لإدارة الضغوط المالية مقارنة بما كانت عليه حالها ذات يوم. ذلك أن برنامج البنك المركزي الأوروبي للمعاملات النقدية الصريحة يوفر دعماً قوياً لاستدامة الديون. ولابد أن يعمل الاتحاد المصرفي، بمجرد اكتماله، على احتواء خطر الأزمة المالية والعدوى المالية. ومن ناحية أخرى، نجح برنامج البنك المركزي الأوروبي للتيسير الكمي في تهدئة المخاوف من نفاد المخزون النقدي لدى الحكومات، على الأقل في الوقت الراهن.

وتُعَد الجهود المبذولة لجعل القواعد أكثر مرونة تطوراً محمودا، ولكن أوجه القصور تظل قائمة، وخاصة أن مخاطر التنفيذ تجعل القياس الكمي للتأثيرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمترتبة على تغيير القواعد مهمة صعبة. على سبيل المثال، ليس من الواضح كيف يمكن التعامل مع حقيقة مفادها أن القرارات التي تتخذها البلدان الكبيرة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، تنطوي على عوامل خارجية أكبر من تلك التي ترتبط بالبلدان الأصغر حجما، الأمر الذي يمهد الأرض لمعالجة في اتحاد نقدي بين أقران متساوين. وليس من

الواضح مقدار الحيز التقديري الذي حصلت عليه المفوضية الأوروبية للتعامل مع مثل هذه النتائج.

وفي المقام الأول من الأهمية، لابد أن تكون التوقعات المالية الطويلة الأجل مدمجة بشكل كامل في الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء. ولابد من إعادة تصميم المؤسسات بحيث تستوعب هذا النهج وتتمكن من حل بعض الغموض الذي يكتنف الإطار الحالي، في حين تتجنب التمييز أو التسييس.

ومن بين الأدوات المحتملة لتحقيق هذه الغاية هناك المجالس المستقلة التي جعلها الميثاق المالي التابع للاتحاد الأوروبي الآن إلزامية لكل دولة في منطقة اليورو. وتكلف هذه المجالس بمهمة تقييم مدى دقة توقعات الاقتصاد الكلي، والإشراف على الالتزام بالأهداف، وضمان الاستدامة المالية في الأمد البعيد. ولكن يظل من غير الواضح كيف يمكن على وجه التحديد جعلها متوافقة مع الإطار المالي الإجمالي؛ بل إن التعقيد الذي تتسم به قواعد الاتحاد الأوروبي ربما تحد من قدرة المجالس على أداء وظيفتها بالشكل اللائق.

ولا ينبغي أن توضع المجالس المالية في موقف يجعلها تحاول تفسير الميثاق المالي حرفيا. فمن الأفضل كثيراً أن يتم تكليفها بمهمة وحيدة تتلخص في تقييم استدامة الديون وتقديم المشورة للحكومات في هذا الصدد. ولابد أن تكون توصياتها ملزمة، ولكنها لابد أيضاً أن تركز على الأمد المتوسط، وليس على النتائج المالية السنوية.

في حالات قليلة، ربما تفرض المجالس المالية شروطاً أكثر صرامة من قواعد الاتحاد الأوروبي الحالية، ولكنها سوف تقتصر على فرض التوازن البنيوي الذي تكرسه كل دولة موقعة على الميثاق المالي في دستورها أو في تشريع ملزم بنفس القدر. وفي حالات أخرى، من المرجح أن تكون توصيات المجالس أكثر استرخاءً على أساس سنوي من القواعد المعمول بها في

الاتحاد الأوروبي حاليا. وفي أي من الحالتين، سوف تحظى التوصيات بميزة التكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات المحلية ـ وخاصة إذا كانت المجالس مسؤولة أمام البرلمانات الوطنية.

إن أفضل طريقة للحفاظ على استقلال المجالس مع مرور الوقت سوف تكون من خلال الرصد والمراقبة من أعلى إلى أسفل على مستوى منطقة اليورو، على سبيل المثال من خلال إنشاء مجلس مالي أوروبي، والذي سوف يتولى المسؤولية عن ضمان وفاء كل مجلس وطني بتفويضه. وسوف يتم تفويض المجلس المالي الأوروبي بطلب تقييم معدل لمسار البلد المالي ومتطلباته. وفي ظل هذه السلطة المحدودة، لن تنشأ الحاجة إلى جعل المجلس المالي الأوروبي مسؤولاً أو مشروعاً بشكل ديمقراطي على المستوى الأوروبي.

وبالإضافة إلى تفضيل منظور طويل الأجل، فإن هذا الهيكل الحاكم سوف يقدم أيضاً الإجابة عن بعض الأسئلة التي تنشأ مع المرونة المتزايدة. وسوف تكون السلطات الوطنية المستقلة في وضع أفضل ليس فقط لتقييم مخاطر التنفيذ، بل وأيضاً للدعوة إلى الإصلاحات البنيوية. وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا النظام يعني ضمناً تضاؤل خطر التمييز من أعلى إلى أسفل ضد البلدان الأصغر حجما. ومع تولي الحكومات الوطنية للمسؤولية عن الهدف الأوروبي المتمثل في تحقيق الاستدامة المالية، تصبح أهداف الميزانية السنوية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي بلا ضرورة، وعند هذه النقطة يصبح من الواجب التخلي عنها تماما.

الموهبة ضد رأس المال في القرن الحادي والعشرين

كلاوس شواب(*)

عندما يحاول صناع السياسات المالية تعزيز النمو الاقتصادي فإن تركيزهم يكاد يكون دوماً على البحث عن سبل جديدة لإطلاق العنان لرأس المال. ولكن برغم أن هذا النهج ربما نجح في الماضي، فإنه يخاطر بمنح قدر أقل مما ينبغي من الاهتمام بالدور الذي تلعبه الموهبة في توليد وتحقيق الأفكار التي تجعل النمو ممكنا. وفي مستقبل يتسم بالتغير التكنولوجي السريع والتشغيل الآلي الواسع النطاق فإن العامل الحاسم ــ أو الحد المعرقل ــ في الإبداع والقدرة التنافسية والنمو من غير المرجح أن يكون مدى إتاحة رأس المال، بل وجود قوة عاملة ماهرة.

الواقع أن القوى الجيوسياسية والديموغرافية والاقتصادية تعمل بلا هوادة على إعادة تشكيل أسواق العمل. وتعمل التكنولوجيا بشكل خاص على تغيير طبيعة العمل ذاته، فتجعل قطاعات ومهناً بالكامل عتيقة عفا عليها الزمن، في حين تخلق صناعات وفئات وظيفية جديدة تماما. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف المهن حالياً يمكن تحويلها إلى التشغيل الآلي

(*) مؤسِّس المنتدى الاقتصادي العالمي ورئيسه التنفيذي.

بحلول عام 2025. وتتراوح التكهنات حول ما سوف يحل محلها من التنبؤات بفرص غير متوقعة إلى توقعات بالبطالة الواسعة النطاق وحلول الآلات محل أغلب العمالة البشرية.

وقد أصبحت أولى علامات هذا التغير الهائل واضحة بالفعل. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، تجاوزت البطالة العالمية 212 مليون عاطل، هذا فضلاً عن ضرورة إنشاء 42 مليون وظيفة جديدة كل عام إذا كان للاقتصاد العالمي أن يوفر فرص العمل للعدد المتنامي من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن ناحية أخرى، أفاد 36% من أصحاب العمل في مختلف أنحاء العالم أنهم يواجهون صعوبات في العثور على المواهب، وهي النسبة الأعلى في سبع سنوات.

إن معالجة هذا التفاوت بين العرض والطلب سوف يلزم الحكومات وكبار رجال الأعمال والمؤسسات التعليمية والأفراد بالتغلب على الحوافز التي تدفعهم إلى التركيز على الأمد القريب والبدء بالتخطيط لمستقبل حيث التغيير هو الثابت الوحيد. ويتعين على الجميع أن يعيدوا التفكير في معنى التعلم، وطبيعة العمل، والأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى مختلف أصحاب المصالح في ضمان تمكن العاملين في مختلف أنحاء العالم من تحقيق كامل إمكاناتهم.

ويتوقع المديرون التنفيذيون في مجال الموارد البشرية في بعض من أكبر الشركات على مستوى العالم تحولات عميقة ناجمة عن التبني المتزايد للإنترنت المحمولة والتكنولوجيا السحابية، واستخدام البيانات الضخمة، وترتيبات العمل المرنة، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والمواد المتقدمة، وإمدادات الطاقة الجديدة، وذلك وفقاً للنتائج المبكرة لدراسة استقصائية أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي. وكان تقديرهم للتأثير الإجمالي على مستويات العمالة في صناعاتهم إيجابياً في أغلبه ــ شريطة توافر إمكانية تطوير مهارات قوة العمل الجديدة بسرعة في قطاعاتهم وفي سوق العمل على نطاق أوسع.

مع استحواذ التكنولوجيا على نحو متزايد على العمل القائم على

المعرفة، سوف تظل المهارات المعرفية التي تشكل أهمية مركزية للنظم التعليم اليوم بالغة الأهمية؛ ولكن المهارات السلوكية وغير المعرفية الضرورية للتعاون والإبداع وحل المشاكل سوف تشكل ضرورة أساسية أيضا. إن مدارس وجامعات اليوم، التي تهيمن عليها أساليب في التعامل مع التعليم تتسم بطبيعة فردية تنافسية في الأساس، لابد أن يُعاد تصميمها بحيث تركز على تعليم كيفية تعلم واكتساب المهارات اللازمة للتعاون مع آخرين. إن المهارات البشرية، مثل القدرة على العمل في فريق، وإدارة العلاقات، وفهم الحساسيات الثقافية، سوف تصبح عظيمة الأهمية للشركات في مختلف القطاعات ولابد أن تصبح عنصراً أساسياً في تعليم الأجيال القادمة.

وعلاوة على ذلك، مع تحول التعليم بشكل متزايد إلى مسعى يدوم مدى الحياة، يتعين على الشركات أن تعيد النظر في الدور الذي تلعبه في توفير قوة عمل تنافسية. وقد أدركت بعض الشركات أهمية هذا الأمر بالفعل فبدأت تستثمر في توفير التعلم المستمر لموظفيها وصقل مهاراتهم وترقيتها. غير أن أغلب أرباب العمل ما زالوا يتوقعون الحصول على مواهب مدربة مسبقاً من قِبَل المدارس والجامعات والشركات الأخرى.

وسوف يكون لزاماً على الشركات بشكل متزايد أن تعمل مع المؤسسات التعليمية لمساعدة أنظمة التعليم على مواكبة احتياجات سوق العمل. ونظراً للتغير السريع في مجموعة المهارات المطلوبة للعديد من المهن، فيتعين على الشركات أن تعيد توجيه استثماراتها نحو التدريب على رأس العمل والتعلم مدى الحياة، وخاصة مع دخول الآلاف إلى قوة العمل، وسعيهم إلى الغرض وتنوع الخبرات في حين كان أسلافهم يسعون إلى الأجور والاستقرار.

إن دورات الأعمال تنطوي بطبيعة الحال على ارتفاعات وانخفاضات في مستويات تشغيل العمالة، ويتعين على الشركات المسؤولة اجتماعياً أن تقتدي بالأمثلة الناجحة مثل كوكاكولا، وألكوا، وأرامكو السعودية، وأفريكا رينبو

مينيرالز، وغوغل، في العمل نحو التخفيف من حِدة البطالة وتعزيز قدرة الناس على كسب معايشهم.

والحكومات أيضاً لابد أن تلعب دوراً في خلق بيئة حيث يستطيع مواطنوها تحقيق كامل إمكاناتهم. ويتعين على صناع السياسات أن يستخدموا مقاييس أقوى لتقييم رأس المال البشري وإعادة النظر في الاستثمار في التعليم، وتصميم المناهج، وممارسات التعيين والفصل، وسياسات الرفاهة الاجتماعية. ويظل الدعم التنظيمي لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أحد السبل الأقل استغلالاً لإطلاق العنان للإبداع، وتعزيز النمو، وتوليد فرص العمل.

إن توفير الحماية للعمال والمستهلكين أمر بالغ الأهمية، ولكن حماية صناعات بعينها من تأثير نماذج العمل الجديدة لن يصد الموجة التالية من التحول. وبدلاً من السعي إلى كبح جماح الشركات الجديدة المعطلة للنظام القديم، مثل اير بوب وأوبر، فيتعين على الحكومات أن تعمل على وضع تنظيمات تمكنها من النمو المستدام، في حين تبحث عن سبل للاستفادة من تكنولوجياتها وأساليبها في ريادة الأعمال لتعزيز الرفاهة الاجتماعية. وتتضمن مثل هذه السياسات دورات التعليم على شبكة الإنترنت للعاطلين عن العمل، والتأمين الرقمي على العاملين، والعمل النقابي الافتراضي، والسياسات الضريبية الموجهة نحو اقتصاد المشاركة.

إن إطلاق المواهب الكامنة في العالم، وبالتالي تحقيق قدرتها الكاملة على تحقيق النمو، يتطلب حرصنا على النظر إلى ما هو أبعد من دورات العمل والتقارير ربع السنوية. إن المستقبل عامر بالإمكانات، ولكن شريطة توظيف القدر الكافي من الذكاء ــ والشجاعة ــ لاستغلال هذه الإمكانات.

هل تتمكن اتفاقيات التجارة من وقف التلاعب بالعملة؟

كمال درويش(*)

من المستحيل أن ننكر الارتباط القائم بين التجارة وأسعار الصرف. ولكن هل يعني هذا أن اتفاقيات التجارة الدولية لابد أن تتضمن فقرات تحكم السياسات الوطنية التي تؤثر على قيم العملات؟

من المؤكد أن بعض أهل الاقتصاد يعتقدون ذلك. على سبيل المثال، زعم سيمون جونسون مؤخراً أن الاتفاقيات الإقليمية الضخمة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ لابد أن تستخدم لإثناء الدول عن التدخل في أسواق العملة لمنع ارتفاع أسعار الصرف. كما ساق فريد بيرجستن حجة مماثلة. ولكن وزارة الخزانة الأميركية ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة يزعمان بشكل مستمر أن قضايا الاقتصاد الكلي لابد أن تظل منفصلة عن المفاوضات التجارية.

الواقع أن المؤسسات الدولية ذات الصلة ــ منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ــ غير مصممة في هيئتها الحالية للاستجابة بفعالية بمفردها للتلاعب المحتمل بالعملة. وسوف يتطلب دمج سياسات الاقتصاد

(*) وزير الشؤون الاقتصادية السابق في تركيا، والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سابقا، ونائب رئيس مؤسسة بروكنغز حالياً.

الكلي المؤثرة على أسعار الصرف في المفاوضات التجارية إما أن تكتسب منظمة التجارة العالمية القدرة الفنية (والتفويض اللازم) لتحليل السياسات الوطنية ذات الصلة والفصل فيها أو أن ينضم صندوق النقد الدولي إلى آلية تسوية المنازعات التي تصاحب المعاهدات التجارية.

من المؤكد أن صندوق النقد الدولي حَظَر منذ عام 2007 «التدخل في اتجاه واحد على نطاق واسع في سوق الصرف»، في إطار قرار بشأن «الرقابة الثنائية» والذي يحدد أيضاً اختلالات التوازن «الكبيرة والمطولة» في الحساب الجاري كسبب للمراجعة. ولكن لا هذا القرار ولا الوثائق الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في وقت لاحق بشأن المراقبة المتعددة الأطراف توفر مؤشرات كمية محددة وقابلة للمقارنة والتي من شأنها أن تبطل الحاجة إلى الحكم على كل حالة على حِدة.

ويزداد الموقف تعقيدا بفِعل العديد من الآليات التي تتمكن وزارات الخزانة والبنوك المركزية عبرها من خفض أسعار صرف عملاتها بهدف اكتساب ميزة تجارية تنافسية. وتتلخص الطريقة الأكثر مباشرة في شراء الأصول الأجنبية. ولكن في عالم يتسم بضخامة تدفقات رأس المال القصيرة الأمد، تخلف أسعار الفائدة الرسمية التي تحددها البنوك المركزية ــ أو حتى مجرد الإعلان عن أسعار محتملة في المستقبل ــ تأثيراً كبيراً أيضا. وعلاوة على ذلك، يؤثر التيسير الكمي على أسعار الصرف والتجارة، حتى إذا اشترت البنوك المركزية الأصول المحلية فقط، كما يتبين من التحركات الأخيرة في أسعار صرف الدولار واليورو والين.

وربما يذهب المرء إلى ما هو أبعد من هذا. إن زيادة ضريبة الدخل من شأنها أن تخفض الطلب الخاص (ما لم نكن نؤمن بتكافؤ ريكاردو التام)، بما في ذلك على صادرات الدول الأخرى. وتؤثر سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى بكافة أشكالها على ميزان الحساب الجاري.

باختصار، لكي تصبح «السياسات المؤثرة على أسعار الصرف» جزءاً من اتفاقيات التجارة، فلابد أن تصبح السياسات النقدية والمالية جزءاً من اتفاقيات التجارة. وفي هذه الحالة، لن تُعقَد أية اتفاقيات تجارية على الإطلاق.

ولنتأمل هنا المشكلة التي قد تفرضها منطقة اليورو ــ الاقتصاد الذي يواجه تحديات كبرى في محاولة التوفيق بين احتياجات بلدانه النقدية والمالية والصرفية المتباينة. فقد بلغ فائض الحساب الجاري لدى ألمانيا ما يقرب من 7% من الناتج المحلي الإجمالي ــ وهذا أكبر من الفائض لدى الصين ــ لمدة عامين كاملين، ومن المرجح أن ينمو إلى مستويات أكبر، وذلك نظراً لانخفاض قيمة اليورو مؤخرا. وفي الوقت نفسه، اضطرت أغلب بلدان منطقة اليورو الأخرى في الآونة الأخيرة إلى تشديد السياسة المالية، وبالتالي الحد من عجز حسابها الجاري أو إزالته.

ونتيجة لهذا، أصبح إجمالي الفائض التجاري لدى منطقة اليورو هائلا. ولأن بلدان منطقة اليورو فرادى لا تمتلك أدوات السياسة النقدية تحت تصرفها، فإن الوسيلة الوحيدة التي قد تتمكن بها ألمانيا من خفض الفائض لديها والبقاء في منطقة اليورو في نفس الوقت هي إدارة سياسة مالية توسعية. والواقع أن الخبير الاقتصادي ستيفان كواليس أشار بوضوح إلى مزيج السياسات الحالية في منطقة اليورو بوصف «التلاعب بالعملة».

إن المفاوضات التجارية متينة بالقدر الكافي لإبرامها. وقد تؤدي الحاجة إلى التصارع مع القضايا المتصلة بسياسة الاقتصاد الكلي إلى تعثر المحادثات بسهولة ــ وإعطاء أنصار تدابير الحماية الذخيرة السياسية التي يحتاجون إليها. ولهذا السبب يسعى الممثل التجاري بحكمة إلى عدم إضافة سياسة الاقتصاد الكلي إلى المساومة، على الرغم من المطالبات من أصوات قوية في الكونجرس الأميركي.

لا شيء من هذا يعني أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على أسعار الصرف خالية من الإشكاليات. ولكن المفاوضات التجارية ليست المنتدى المناسب لمناقشة أسباب وعواقب اختلالات توازن الحساب الجاري والتوصل إلى اتفاقات بشأن تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي؛ فهي مهمة صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين. والواقع أن قضية التناقضات الفعلية أو المحتملة بين المدخرات والاستثمارات الكلية في البلدان أو المناطق النقدية، والتي تنعكس في اختلالات توازن الحساب الجاري، تكمن في صميم الدور الإشرافي المتعدد الأطراف الجديد لصندوق النقد الدولي؛ وكانت محل تركيز مجموعة العشرين أيضا.

الواقع أن «عملية التقييم المتبادل» التي تتولاها مجموعة العشرين ــ والتي أنشئت لتحليل تأثير السياسات الاقتصادية الوطنية على بلدان أخرى وعلى النمو العالمي، بهدف صياغة التزامات التعديل الفردية ــ سلطت الضوء على صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن سياسات الاقتصاد الكلي مع الآثار الجانبية المهمة. بل إن الأمر أكثر صعوبة حتى من التوصل إلى اتفاقيات تجارية، والتي ينبغي لها أن تغطي قضايا مثل التعريفات الجمركية، والحصص، ومعايير الجودة، والقواعد التنظيمية لقطاعات بعينها، وقضايا الاقتصاد الكلي ذات الصلة. ويشكل دمج كل هذه الموضوعات المستعصية في عملية تفاوضية منفردة وصفة أكيدة للوصول إلى طريق مسدود.

لابد أن يتضمن النهج الأفضل تعزيز الدور الإشرافي المتعدد الأطراف لصندوق النقد الدولي. والقيام بهذا من شأنه أن يعمل على توسيع نطاق المناقشات المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي بحيث تشمل قضايا تشغيل العمالة ــ أو على وجه التحديد، التأثير الذي قد تخلفه فوائض التجارة الخارجية الكبيرة على الوظائف المحلية. ولابد أن يعطي المفاوضات التجارية الفرصة لتحقيق النجاح.

ضائقة الديون المقبلة في الأسواق الناشئة

أندريس فيلاسكو(*)

اسمحوا لي أن أستعرض السيناريو التالي، السيناريو الذي استُهلِك مراراً وتكراراً في بلدان الأسواق الناشئة: تنغمس البنوك والشركات المحلية في نوبة معربدة من الاقتراض وتكديس الديون المقومة بالدولار ــ الديون التي يعتبرها المنتقدون مستدامة تماما، ما دامت العملة المحلية قوية. وفجأة، يتسبب حدث ما (الزيادة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، أو هبوط أسعار السلع الأساسية، أو الصراع السياسي الداخلي) في دفع قيمة العملة المحلية إلى الانخفاض في مقابل الدولار. والآن أصبح عبء الديون، إذا قيس بالعملة المحلية، أعلى كثيرا. ويتخلف بعض المقترضين عن سداد أقساط الفائدة؛ ويعجز آخرون عن ترحيل أصل الديون بخلق ديون جديدة. وتكون النتيجة الفوضى المالية.

هكذا اندلعت أزمة الديون في أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، وأزمة تكيلا المكسيكية عام 1994، وأزمة الديون الآسيوية عام

(*) أندريس فيلاسكو وزير المالية الأسبق في شيلي، وأستاذ الممارسات المهنية في التنمية الدولية في جامعة كولومبيا.

1997، والأزمة الروسية عام 1998. وهكذا أيضاً نقلت الأزمة المالية في الفترة 2008-2009 نفسها إلى الأسواق الناشئة. وفي كل مرة، يزعم المقرضون والمقترضون أنهم تعلموا الدرس.

وليس من الممكن أن يتكرر هذا فحسب؛ بل وقد يحدث على نطاق أوسع كثيراً من أي وقت مضى. فباغتنام فرصة أسعار الفائدة المنخفضة للغاية في البلدان المتقدمة، كانت البنوك والشركات في الأسواق الناشئة تقترض بمعدلات غير مسبوقة. وتظهر دراسة حديثة أجراها بنك التسويات الدولية أنه منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، ارتفع الائتمان المقدم بالدولار لمقترضين غير مصرفيين خارج الولايات المتحدة بمقدار النصف، من 6 تريليونات دولار إلى 9 تريليونات دولار.

وكان القسم الأعظم من هذا الدين في آسيا، حيث تمثل الصين وحدها ما يقرب من تريليون دولار. ومن أكبر المقترضين الآخرين بالدولار البرازيل (أكثر من 300 مليار دولار) والهند (125 مليار دولار). كما تشهد دول أخرى مثل ماليزيا وجنوب أفريقيا وتركيا، بالإضافة إلى الاقتصادات الأكثر انفتاحاً على المستوى المالي في أميركا اللاتينية، ديوناً متزايدة الارتفاع بالعملات الأجنبية.

صحيح أن الدولار الكلي القدرة لم يعد قوياً كما كان قبل أن يفاجئ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسواق ببيان أكثر وداعة من المتوقع في وقت سابق من هذا الشهر. ولكن نظراً للفارق المحتمل في أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة (وخاصة في منطقة اليورو واليابان)، فضلاً عن التعافي الاقتصادي الأكثر قوة في الولايات المتحدة، فإن عصر الدولار القوي ــ وعملات الأسواق الناشئة الضعيفة ــ أتى لكي يظل باقياً معنا.

وهذا يعني في الأرجح المتاعب للشركة التي اقترضت بالدولار لبناء

مركز للتسوق في ساو باولو أو كوالا لمبور، والآن بات لزاماً عليها أن تخصص حصة أكبر كثيراً من عائداتها بالريال المخفض القيمة أو الرينجيت لكي تتمكن من سداد أقساط الديون المستحقة عليها.

ولكن كيف وصلنا إلى هذه الحال؟ ذات يوم كانت الحكمة السائدة هي أن كبح جماح شهية الحكومات للديون من شأنه أن يضع حداً للإفراط في الاقتراض، لأن وكلاء القطاع الخاص يعرفون كيف يتصرفون بحكمة ويقيسون التكاليف في مقابل الفوائد لأي دولار إضافي من الدين.

ولم يعد المتشددون من خبراء الاقتصاد في جامعة شيكاغو يرون هذا. ذلك أن المواقف المالية ومواقف الديون في العديد من الاقتصادات الناشئة (وإن كان هذا لا ينطبق على الأرجنتين وفنزويلا، وغيرهما من البلدان حيث الإدارة سيئة) أقوى كثيراً مما كانت عليه ذات يوم. ولكن يبدو أن كبار المسؤولين الماليين في شركات القطاع الخاص عازمون على إثبات أنهم قادرون على الاقتراض ببذخ كما كان يفعل زملاؤهم في القطاع العام ذات يوم.

وكانت الحكمة السائدة تزعم ذات يوم أيضاً أن نوبات الانغماس في الاقتراض بالدولار لا تحدث إلا في البلدان حيث أسعار الصرف ثابتة، مع ضمان البنك المركزي بحكم الأمر الواقع للمقترضين ضد مخاطر العملة. أما أغلب اقتصادات الأسواق الناشئة اليوم فإنها تتبنى (أو تتظاهر بأنها تتبنى) أسعار صرف حرة، ورغم هذا فإن الشركات المحلية تستمر في الاقتراض بكثافة بالعملات الأجنبية، ويعكس هذا جزئياً الفوارق في تكاليف الاقتراض. فإذا كان سعر الفائدة المحلي 17% سنوياً وسعر الفائدة على الدولار 2%، فيظل من المنطقي رغم ذلك أن يكون الاقتراض بالدولار ما دام من المتوقع أن تنخفض قيمة العملة المحلية بنحو 15% أو أقل.

وينبع الجزء الآخر من التفسير ممَّا يسميه خبيرا الاقتصاد جييرمو كالفو

وكارمن راينهارت «الخوف من التعويم». ويعرف العديد من المشاركين في السوق من تجربة الماضي (ولنتذكر الفترة 2008-2009 على سبيل المثال) أن البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة تخشى انخفاض القيمة الحاد، وأنها تميل في لحظات الإجهاد، ولو مؤقتاً على الأقل، إلى دعم سعر الصرف، بهدف «تخفيف حدة» انحداره. لذا فإن المضارب السريع الخطوات قادر على جني ربح كبير والخروج قبل أن ينفض الحفل.

ولكن إلى أي مدى أصاب الضعف الاقتصادات الناشئة بسبب كل هذه الديون الدولارية؟ يحب المتفائلون أن يشيروا إلى أن الأسواق الناشئة جمعت مخزوناً ضخماً من الاحتياطيات الدولية منذ عام 2010، الأمر الذي يمكنها من تأمين أنفسها ضد التكالب على عملاتها أو ديونها الأجنبية. وهذا صحيح، ولكن إلى حد ما فقط.

إن الاحتفاظ بعشرات أو حتى مئات المليارات من الدولارات في خزائن البنوك المركزية يبدو مطمئناً إلى أن تدرك أن الديون المستحقة بالدولار في الأشهر الاثني عشر المقبلة قد لا تكون أصغر كثيرا. والبيانات لا يمكن التعويل عليها بالكامل أو مقارنتها بين البلدان، ولكن الحسابات السريعة تشير إلى وجود العديد من الأسواق الناشئة حيث يعادل مثل هذا الدين القصير الأجل نحو 50% أو أكثر من المخزون من الاحتياطيات الدولية.

وقد لا يكون المدينون بالدولار وحدهم في هذه الحال فيما يتعلق بالاحتياطيات. ففي أوقات الأزمات، سوف يكون حاملو العملات المحلية راغبين في استبدالها بالعملة الخضراء. وإذا كان البنك المركزي جاداً بشأن التعويم، فسوف يرفع أسعار الفائدة المحلية للحد من زيادة الأسعار، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ركود مؤلم. وبدلاً من ذلك، قد يتدخل ببيع الاحتياطيات الدولية، وهذا يعني تقليص المخزون المتاح لسداد الديون الدولارية.

ويزعم المتفائلون أيضاً أن بعض المقترضين المحليين محصنون بشكل طبيعي. صحيح أن بعض شركات التصدير التي تقترض بالدولار تكسب بالدولار أيضا، ولكنها ضمن الأقلية، وقد تتعرض للمشاكل، لأن خفض القيمة يقلل من القيمة الدولارية لأصولها المحلية، مما يتسبب في إحداث انتهاكات لمواثيق القروض، وربما إضعاف فرص الحصول على الائتمان.

وهناك مخاطر بالنسبة للبنوك التي تبذل الجهد اللازم لمضاهاة اقتراضها بالدولار من الخارج بقروض دولارية مقدمة في الداخل. وقد لا يكون عدم التطابق في العملة واضحاً للبنك، ولكن إذا كانت عائدات المقترضين المحليين بالعملة المحلية فقط، فقد يصبحوا غير قادرين على سداد أقساط ديونهم. والمخاطر التي تُزال من خلال فرض تنظيمات في مكان ما تعود إلى الظهور في مكان آخر.

وبالنسبة للعديد من شركات الأسواق الناشئة التي اقترضت بالدولار لتوليد العائدات بالعملة المحلية، فإن خفض القيمة الأخير لابد أن يتسبب في الكثير من المتاعب المالية. وسوف يتوقف حجم هذه المتاعب في نهاية المطاف على عوامل يصعب التنبؤ بها للغاية، بما في ذلك استجابات الأسواق لتشديد سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والصدمات السياسية (ولنقل، الفضيحة التي تورطت فيها شركة بتروبراس في البرازيل) والتي تزعزع ثقة المستثمرين في السياسات والأسواق المحلية. وبوسع المرء أن يتوقع نتيجة واحدة عن يقين: وهي أن الرحلة سوف تكون وعرة.

كيف نكافح التلاعب بالعملة

سيمون جونسون(*)

تُرى هل من اللائق أن نستخدم الاتفاقيات التجارية لإثناء الدول عن استخدام التدخل على نطاق واسع في سوق صرف العملات الأجنبية للإبقاء على قيمة عملاتها منخفضة؟ هذه هي القضية المطروحة اليوم في دوائر السياسة الاقتصادية الأميركية.

في السنوات الأخيرة، تلاعبت اليابان وكوريا الجنوبية والصين بعملاتها للإبقاء عليها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. وقد عزز هذا صادراتها، وقلل من وارداتها، وأدى إلى فوائض كبيرة في الحساب الجاري. ولكن مثل هذا التدخل يؤثر بشكل سلبي على الشركاء التجاريين وهو محظور بموجب القواعد الدولية القائمة. ولكن من المؤسف أن هذه القواعد أثبتت أنها غير فعّالة على الإطلاق.

والآن سنحت فرصة جديدة لمعالجة هذه القضية: الشراكة عبر المحيط

(*) سيمون جونسون أستاذ في مدرسة سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والمؤلف المشارك لكتاب «إحراق البيت الأبيض: الآباء المؤسسون، وديوننا الوطنية، ولماذا يشكل هذا أهمية بالنسبة لك».

الهادئ ـ وهي الاتفاقية التجارية الإقليمية العملاقة التي تضم الولايات المتحدة واليابان وعشر دول أخرى في أميركا اللاتينية وآسيا. ومع اقتراب اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ من مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، تراقب كوريا الجنوبية والصين التطورات باهتمام، وهناك دول أخرى ربما ترغب في الانضمام.

ويزعم الرئيس الأميركي باراك أوباما عن حق أن هذه مناسبة لوضع القواعد للتجارة والاستثمار في القرن الحادي والعشرين. ورغم ذلك فإن وزارة الخزانة الأميركية والممثل التجاري الأميركي يرفضان بعناد إدراج أي لغة تحظر التلاعب بالعملة في الشراكة عبر المحيط الهادئ، لأسباب خمسة رئيسة ـ والتي لا يتفق أي منها مع الحقائق.

تزعم الحجة الأولى أن صندوق النقد الدولي من الممكن أن يتعامل مع حالات التلاعب بالعملة. والواقع أن صندوق النقد الدولي لديه مبادئ توجيهية محدَّثة تحدد التلاعب بالعملة وتسعى إلى منعه. وقد تم تبني هذه المبادئ التوجيهية ليس فقط بموافقة أميركا، بل وأيضاً بإصرار منها عليها، في وقت حيث كان الرنمينبي الصيني (في منتصف العقد الأول من القرن الحالي) مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية بشكل كبير، الأمر الذي ساهم في خسارة ملايين الوظائف في المصانع الأميركية.

ومن سوء الحظ أن صندوق النقد الدولي غير قادر على فرض مبادئه التوجيهية، لأن المتلاعبين بالعملة قادرون على المماطلة. وكان هذا هو النمط الثابت المستمر، بما في ذلك عندما كنت كبير خبراء صندوق النقد الدولي (من أوائل عام 2007 إلى أغسطس/آب 2008).

والحجة الثانية التي تسوقها وزارة الخزانة الأميركية والممثل التجاري الأميركي هي أنه لا يوجد قواعد محددة ودقيقة بالقدر الكافي يمكن التفاوض

عليها. ولكن ليس هناك ما يعيب مبادئ صندوق النقد الدولي التوجيهية ــ نسخة عام 2007، ونسخة عام 2012 ــ التي تفاوضت عليها وزارة الخزانة ذاتها.

وإدراكاً منه لهذه الحقيقة، اقترح عضو الكونجرس الأميركي ساندر ليفين ــ وهو الديمقراطي البارز في لجنة البيت الأبيض للسبل والوسائل، المختصة بإدارة التجارة الدولية ــ أن يكون فصل العملة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ قائماً على المبادئ التوجيهية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتحدد هذه المبادئ متى تسعى دولة ما، على الرغم من تراكم فائض كبير في الحساب الجاري لديها، إلى شراء كميات كبيرة من الأصول الأجنبية الطويلة الأجل، فتمنع بالتالي ارتفاع سعر الصرف ــ وهي على وجه التحديد المشكلة التي نريد منعها (عملت مع ليفين على بعض هذه القضايا، ولكن هنا أتحدث عن نفسي فقط).

والحجة الثالثة في معارضة وضع فقرات خاصة بمكافحة التلاعب بالعملة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هي أنها سوف تعرض للخطر قدرة أميركا على تنفيذ الحوافز النقدية. ولكن هذا يعكس سوء فهم شامل لهذه القضية. ذلك أن إضافة فصل جيد التصميم بشأن العملة إلى الاتفاقية لن يعوق استقلال الولايات المتحدة نقديا.

إن السياسة النقدية التقليدية تعمل عن طريق تغيير أسعار الفائدة القصيرة الأجل، والذي يتضمن شراء وبيع البنك المركزي للسندات الحكومية القصيرة الأمد. ولا يتضمن الأمر التدخل في سوق صرف العملات الأجنبية ــ بشراء وبيع العملات الأجنبية.

وعلى نحو مماثل، لا يتضمن التيسير الكمي، الذي حدد السياسة النقدية للعديد من البنوك المركزية الكبرى في السنوات الأخيرة، شراء أو بيع أصول أجنبية. فبموجب برنامج التيسير الكمي، يشتري بنك الاحتياطي الفيدرالي ــ

ويعلن أنه سوف يشتري ــ الأصول؛ والفارق الوحيد هو أن هذه الأصول تتألف من أدوات الدين الحكومي الأميركي الأطول استحقاقا، وأوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري من مختلف الأنواع، وكلها مقومة بالدولار الأميركي.

والحجة الرابعة هي أنه لا توجد دولة كبرى حالياً تتلاعب بأسعار صرف عملتها (فقد انخفضت قيمة الرنمينبي منذ منتصف العقد الماضي)، لذا فلا يوجد ما يستدعي القلق. ولكن لا يوجد أيضاً ما قد يمنع الصين أو غيرها من الدول من استئناف التدخل في سوق العملة على نطاق واسع إذا اختارت ذلك ومتى اختارته. والواقع أن غياب التوتر الدبلوماسي حول أسعار الصرف اليوم يتيح الفرصة لإثارة الموضوع.

والسبب الأخير الذي يُستشهَد به في دعم استبعاد فصل العملة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هو أن البلدان التي تتفاوض على الاتفاق لن توافق أبدا. ولكن هذه الحجة لا تصمد عندما نفحص البلدان المشاركة كل منها على حِدة.

إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وهي من الاقتصادات المتقدمة التي تتبنى أسعار صرف معومة، لا تريد تشجيع التلاعب بالعملة. وشيلي، وهي الدولة ذات الدخل المتوسط التي تتبنى منذ فترة طويلة سياسات سليمة ومسؤولة في التعامل مع الاقتصاد الكلي، لا تحبذ التلاعب بالعملة. وهناك الكثير الذي قد تخشاه بلدان مثل المكسيك وبيرو من تحول بلدان أخرى إلى التلاعب بالعملة مرة أخرى.

وعلى نحو مماثل، تدير اليابان الآن نسخة خاصة بها من التيسير الكمي، وتخشى التلاعب المحتمل بالعملة من قِبَل بلدان أخرى، مثل كوريا الجنوبية والصين. وينبغي لماليزيا وسنغافورة أيضاً بعد تمكنهما من بناء مخزون كبير من احتياطيات النقد الأجنبي أن تكونا الآن أكثر قلقاً إزاء احتمال تلاعب شركائهما التجاريين بالعملة. أما فيتنام فإنها تواجه قضايا أكثر خطورة

فيما يتعلق بالشراكة عبر المحيط الهادئ، ويتعين عليها أن تحلها، وخاصة ما يتصل بحقوق العمال. ومن غير المرجح أن تعترض بروناي دار السلام التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة.

إن التلاعب بالعملة مشكلة حقيقية تتسبب في إحداث أضرار كبيرة. وقد تقدم اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ــ إذا أنشأت آلية لتسوية المنازعات قادرة على تفنيد المطالبات التافهة بسرعة والتعامل بنجاح مع الحالات الحقيقية ــ أفضل فرصة لتصحيح هذه المشكلة.

قَمع مالي صُنِع في أميركا

أندرو شنغ(*)
شياو جنغ(**)

إن جيلاً من خبراء الاقتصاد في مجال التنمية مدينون فكرياً لتصور رجل الاقتصاد رونالد ماكينون، الذي توفي مؤخراً، والذي عرضه في كتابه الصادر عام 1973 بعنوان «المال ورأس المال في التنمية الاقتصادية». ويتلخص هذا التصور في أن الحكومات التي تمارس القَمع المالي «بتوجيه الأموال إلى نفسها من أجل تقليص ديونها»، تتسبب في عرقلة التنمية المالية. والواقع أن ماكينون قدم المفتاح إلى فهم السبب وراء تخلف القطاعات المالية في الاقتصادات الناشئة.

وفي نهاية حياته، كان ماكينون يعمل على مفهوم متصل ـ والذي يحتمل أن يكون فتحاً جديداً أيضاً ـ حول معيار الدولار الرنمينبي. فهو يرى أن مثل هذا النظام من شأنه أن يخفف من القمع المالي والتفتت المالي الذي يقوض الاستقرار المالي العالمي والنمو. والسؤال هو ما إذا كانت السلطات - وخاصة في الولايات المتحدة، والتي استفادت لفترة طويلة من الهيمنة العالمية

(*) أندرو شنغ عضو المجلس الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة البيئي للتنمية المستدامة.
(**) شياو جنغ مدير الأبحاث لدى معهد فونغ العالمي.

التي يتمتع بها الدولار - قد توافق على مثل هذا النظام التعاوني على الإطلاق.

إن فكرة إسهام الهيمنة العالمية التي يتمتع بها الدولار في القمع المالي تمثل تحولاً تاريخياً كبيراً. فكما أشار ماكينون، أصبح الدولار العملة الدولية المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية لأنه ساعد في الحد من القمع المالي والتفتت المالي في أوروبا وآسيا، حيث ساد التضخم المرتفع، وأسعار الفائدة الحقيقة السلبية، والقيود التنظيمية المفرطة. فباستخدام الدولار لتثبيت الأسعار وسعر فائدة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي كمعيار لتكاليف رأس المال، أصبحت عمليات إصدار الفواتير، والمدفوعات، والمقاصة، والسيولة، واحتياطيات البنوك المركزية أكثر استقراراً وجدارة بالثقة.

وطالما ظلت الولايات المتحدة مُنتِجة وقادرة على المنافسة، فسوف تستفيد العملات المربوطة بالدولار إلى حد كبير. فبالنسبة للاقتصادات التي كانت تمر بمرحلة انتقالية - مثل أوروبا الغربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وآسيا أثناء معجزة النمو في الفترة من السبعينيات إلى التسعينيات، والصين في الفترة من 1996 إلى 2005 وفَّر الدولار مرتكزاً لجهود تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي والنقدي التي يستلزمها التحول البنيوي.

ولكن هناك معوقين تسببا في تقويض هذه الفوائد. فأولا، في عام 1971، أنهت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، الأمر الذي فتح الطريق لظهور نظام جديد لأسعار الصرف يقوم على عملات جديرة بالثقة ومُعَوَّمة بلا حدود.

ثم أتت فترة «تقريع اليابان» في الثمانينيات والتسعينيات، والتي بلغت ذروتها بتهديدات أميركية بفرض عقوبات تجارية إذا لم تخفف اليابان من الضغوط التنافسية على الصناعات الأميركية. ومع الارتفاع الحاد اللاحق في

سعر صرف الين/الدولار، من 360 ينا للدولار إلى 80 ينا للدولار، عانى ثاني أكبر اقتصاد في العالم طيلة عقدين من الزمان من الانكماش والركود.

على مدى هذه الفترة، كما زعم ماكينون، ومن خلال إرغام شركاء أميركا التجاريين على تحمل عبء التكيف، أدت هيمنة الدولار إلى «فضيلة متضاربة» حيث واجهت بلدان الفائض مثل اليابان وألمانيا والصين الضغوط لحملها على رفع قيمة عملاتها، مع ما ترتب على ذلك من خطر الانكماش. وفي حال فشلها في القيام بذلك، كانت أسعار صرف عملاتها «المقومة بأقل من قيمتها» موضع انتقاد باعتبارها غير عادلة.

ولكن ماكينون اختلف مع الرأي السائد الذي يزعم أن أفضل طريقة لحل هذا التضارب تتلخص في التحول إلى أسعار صرف مرنة. فقد أوصى بدلاً من ذلك بأن تقوم البلدان الآسيوية بإنشاء عملية إقليمية من شأنها أن توفر استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة تقلب الدولار. وقبل وقت طويل من تسليم مؤسسات بريتون وودز بأن ضوابط رأس المال ربما تكون مفيدة، كان ماكينون يؤكد على أن مثل هذه الضوابط، في ظل ظروف بعينها، قد تكون ضرورية لتكميل التنظيم المصرفي التحوطي.

ويتمتع ماكينون بتأييد قوي بشكل خاص بين خبراء الاقتصاد في الصين. فقد حققت الصين أقوى مستويات النمو عندما كان الرنمينبي مربوطاً بالدولار، وهو النظام الذي تطلب إصلاحات راسخة فضلاً عن الانضباط المالي الصارم.

كان ارتفاع قيمة الرنمينبي بشكل مطرد في مقابل الدولار - بمعدل سنوي نحو 3% في المتوسط منذ عام 2005 - كان سبباً في انكماش فائض الحساب الجاري لدى الصين. وفي بيئة اقتصادية عالمية ضعيفة، لم يكن التقدم الذي أحرزته الصين في معالجة اختلالات توازن الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معدل نمو سنوي يبلغ نحو 7% بالإنجاز الهين.

والمشكلة، كما أدرك ماكينون، هي أن تدفقات المضاربة من الأموال «الساخنة» تسببت في إضعاف أدوات الاقتصاد الكلي لدى الصين وتغذية مستويات متزايدة من القمع المالي. فبادئ ذي بدء، أصبح قادة الصين، الذين أدركوا أن أسعار الفائدة الأعلى قد تجتذب تدفقات أكبر، في حذر متزايد من تحرير أسعار الفائدة ـ أو حتى حساب رأس المال.

وما يزيد الطين بلة أن السلطات الصينية تشدد القيود على الائتمان وتنظم المعروض من المال من خلال التعقيم ورفع متطلبات الاحتياطي بالنسبة للودائع المصرفية ـ وهو النهج الذي يقوض النمو الاقتصادي الحقيقي إلى حد كبير. ولمنع هذا التدهور من دون رفع أسعار الفائدة إلى مستويات أعلى مما ينبغي، لجأت السلطات الصينية إلى التخفيف الموجه إدارياً للقيود المفروضة على الائتمان.

ومن الواضح أن الحل ليس المزيد من «تقريع الصين»، مع مطالبتها من قِبَل الولايات المتحدة بالسماح للرنمينبي بالارتفاع إلى مستويات أعلى. فبدلاً من هذا يتعين على الولايات المتحدة أن تركز على خفض عجزها المالي، وبالتالي تسهيل الجهود الصينية الرامية إلى تعزيز الاستهلاك المحلي.

الأمر ببساطة أن العالم يحتاج إلى التعاون بين أكبر اقتصادين على الإطلاق من أجل تعزيز الاستقرار النقدي العالمي.

لقد حان الوقت أن يدرك زعماء الولايات المتحدة أن ما أطلق عليه وزير المالية الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان وصف «الامتياز الباهظ»، والذي حظيت به أميركا بفضل الهيمنة العالمية للدولار، ينطوي أيضاً على مسؤولية كبيرة. فالاستقرار النقدي العالمي منفعة عامة على أية حال.

عودة حروب العملات

نو رييل روبيني(*)

كان القرار الأخير الذي اتخذه بنك اليابان المركزي بزيادة نطاق التيسير الكمي بمثابة الإشارة إلى أن جولة أخرى من حروب العُملة ربما تكون في الطريق إلينا. إن محاولة المركزي الياباني إضعاف قيمة الين الياباني تندرج تحت نهج إفقار الجار الذي يؤدي إلى ردود فعل سياسية في مختلف أنحاء آسيا والعالم.

فقد عمدت البنوك المركزية في الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وتايلاند إلى تخفيف قيود سياساتها النقدية -أو قد تزيد من تخفيفها قريبا- خوفاً من خسارة القدرة التنافسية مقارنة باليابان.

ومن المرجح أن يتبنى البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية في سويسرا والسويد والنرويج، وعدد قليل من بلدان أوروبا الوسطى، برامج التيسير الكمي أو ربما تستخدم سياسات غير تقليدية أخرى لمنع قيمة عملاتها من الارتفاع.

(*) رئيس مؤسسة روبيني للاقتصاد العالمي، وأستاذ الاقتصاد في كلية شتيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك.

وكل هذا من شأنه أن يعزز من قوة الدولار الأميركي، مع تحسن النمو في الولايات المتحدة وحديث بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عن البدء في رفع أسعار الفائدة في العام المقبل. ولكن إذا ظل النمو العالمي ضعيفاً وأصبح الدولار أقوى مما ينبغي، فإنه حتى الاحتياطي الفيدرالي قد يقرر تأجيل رفع أسعار الفائدة إلى وقت لاحق وبسرعة أبطأ من أجل تجنب ارتفاع قيمة الدولار بشكل مفرط.

والسبب وراء الاضطرابات الأخيرة في سوق العملات واضح، ففي بيئة حيث يسعى القطاعان الخاص والعام إلى تقليص الديون المرتفعة، أصبحت السياسة النقدية الأداة الوحيدة المتاحة لتعزيز الطلب والنمو.

وكان التقشف سبباً في تفاقم تأثير تقليص الديون عبر فرض ضغوط مباشرة وغير مباشرة على النمو، ذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي، في حين يعمل تراجع التحويلات وارتفاع الضرائب على تقليص الدخل المتاح للإنفاق، وبالتالي الاستهلاك الخاص.

وفي منطقة اليورو، كان توقف تدفقات رأس المال المفاجئ إلى البلدان الواقعة على أطرافها والقيود المالية التي فرضها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، بدعم من ألمانيا؛ بمثابة عائق ضخم للنمو.

وفي اليابان، تسببت الزيادات المفرطة في الضريبة على الاستهلاك في إنهاء التعافي الذي تحقق هذا العام، وفي الولايات المتحدة أدى خفض الميزانية وغير ذلك من الضرائب وسياسات الإنفاق إلى تراكم عبء مالي ضخم في الفترة 2012-2014. وفي المملكة المتحدة كان ضبط الأوضاع المالية الذي نفذته السلطات سبباً في إضعاف النمو حتى هذا العام.

وعلى الصعيد العالمي، أدى الضبط المالي للدول الدَّائنة والمَدينة إلى تفاقم هذه الدوامة من الركود والانكماش. أما البلدان التي أسرفت في الإنفاق ولم تدخر القدر الكافي من المال، وعانت من عجز في الحساب الجاري، فقد أرغمتها الأسواق على خفض الإنفاق وزيادة الادخار.

ومن غير المستغرب أن يتقلص العجز التجاري في هذه البلدان، ولكن أغلب البلدان التي أفرطت سابقاً في الادخار وقلصت الإنفاق لم تقلل من ادخارها ولم تزد من إنفاقها، بل إن فوائض الحساب الجاري لديها كانت في ازدياد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ضعف الطلب العالمي وبالتالي تقويض النمو.

ومع تضرر الأداء الاقتصادي بفعل التقشف والضبط المالي، تحملت السياسة النقدية عبء دعم النمو الهزيل عبر إضعاف العملات وزيادة صافي الصادرات. ولكن حروب العملة الناجمة عن ذلك كانت جزئياً لعبة محصلتها صفر: فإذا كانت إحدى العملات أضعف، فلا بد أن تكون عملة أخرى أقوى، وإذا تحسن الميزان التجاري في دولة ما، فلا بد أن يسوء في أخرى.

بطبيعة الحال، لا يشكل التيسير النقدي لعبة محصلتها صفر تماما، ذلك لأنه من الممكن أن يعزز التيسير النمو بواسطة رفع أسعار الأصول (الأسهم والإسكان)، وخفض تكاليف الاقتراض للقطاعين الخاص والعام، والحد من خطر حدوث انخفاض في التضخم الحالي والمتوقع.

وبالنظر إلى وجود عبء مالي وتقليص ديون الحكومات لدى القطاع الخاص، فإن غياب التيسير النقدي الكافي في السنوات الأخيرة كاد يؤدي إلى ركود مزدوج وثلاثي (كما حدث على سبيل المثال في منطقة اليورو).

ولكن مزيج السياسات كان دون المستوى الأمثل، في ظل قدر أكبر مما ينبغي من تقليص الديون وقدر أكبر مما ينبغي من السياسة النقدية غير التقليدية (والتي أصبحت أقل فعالية مع مرور الوقت). وكان يفترض أن يتضمن النهج

الأمثل في الاقتصادات المتقدمة تقليصاً للعجز والدين في الأمد القريب، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية، على أن يقترن بالتزام أكبر بتوفيق الأوضاع المالية في المدَيْن المتوسط والبعيد، والتقليص من التيسير النقدي القوي.

قد يكون بوسعك أن تقود الحصان إلى الماء، لكن لا يمكنك إرغامه على الشرب. وفي عالم يتسم بضعف الطلب الكلي الخاص وتحول السياسة النقدية غير التقليدية في نهاية المطاف إلى شيء أشبه بمحاولة نفخ بالون مثقوب، تصبح الحجة لصالح إبطاء تقليص العجز والديون، والإنفاق على البنية الأساسية العامة الإنتاجية، مقنعة إلى حد كبير.

وينتج عن الإنفاق المذكور سابقا مزايا أكبر بكثير من أسعار الفائدة المنخفضة التي تواجهها أغلب الاقتصادات المتقدمة اليوم، ومن الواضح أن احتياجات البنية الأساسية هائلة في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة (باستثناء الصين التي أفرطت في الاستثمار في البنية الأساسية).

وعلاوة على ذلك، يؤثر الاستثمار العام على الطلب والعرض على حد سواء، فهو لا يعمل على تعزيز الطلب الكلي بشكل مباشر فحسب، بل يزيد في الناتج المحتمل عبر زيادة المخزون من رأس المال المُعزِّز للإنتاجية.

ولكن من المؤسف أن الاقتصاد السياسي القائم على التقشف أدى إلى نتائج دون المطلوب، ففي خضم ضائقة مالية تضرب أولى تخفيضات الإنفاق الاستثمارات العامة المنتجة، لأن الحكومات تفضل حماية الإنفاق الحالي - وغير الكافي غالبا- على وظائف القطاع العام والمدفوعات إلى القطاع الخاص. ونتيجة لهذا يظل تعافي الاقتصاد العالمي هزيلاً في أغلب الاقتصادات المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جزئيا)، والآن أيضاً في البلدان الناشئة الكبرى، حيث تباطأ النمو بشكل حاد في العامين الماضيين.

إن السياسات الصحيحة المتمثلة في التخفيف من التقشف المالي في الأمد القريب وزيادة الإنفاق الاستثماري العام، والحد من الاعتماد على التيسير النقدي، هي على وجه التحديد عكس ما اتبعته الاقتصادات الكبرى في العالم، ولا عجب إذن أن يظل النمو العالمي محبطا، ويبدو أننا جميعاً أصبحنا الآن على نحو أو آخر يابانيين.

سراب التوحد المالي

روبرت شيلر(*)

في كتابهما الجديد «انكماش ألفا الخرافي»، يصف لاري سويدرو وأندرو بيركن بيئة استثمارية يقطنها محللون متزايدو التطور والخبرة ويعتمدون على البيانات الضخمة، وأجهزة الكمبيوتر القوية، والبحث العلمي. وفي ظل كل هذه المنافسة يتزايد ارتفاع العقبات التي تحول دون تحقيق المستوى ألفا (عائدات أعلى من المؤشر المعدل تبعاً للمخاطر ــ وبالتالي قدر من النجاح في اختيار الاستثمارات الفردية).

ويثير هذا الاستنتاج سؤالاً رئيساً: فهل ينخفض مستوى «ألفا» في نهاية المطاف إلى الصِفر لكل استراتيجية استثمارية محتملة؟ والأمر الأكثر أهمية، هل يقترب اليوم عندما تصبح الأسواق المالية، بفضل عدد كبير من الأشخاص الأذكياء وأجهزة الكمبيوتر الأكثر ذكاء، مثالية حقا، ويصبح بوسعنا بالتالي أن نجلس في استرخاء ونفترض أن كل الأصول مقومة على النحو الصحيح؟

ربما يكون بوسعنا أن نطلق على هذه الحالة المتخيلة وصف «التوحد

(*) حائز على جائزة نوبل في علوم الاقتصاد لعام 2013، وأستاذ الاقتصاد في جامعة ييل، والمؤسِّس المشارك لمؤشر كيس شيلر لأسعار المساكن في الولايات المتحدة.

المالي»، والذي يعادل «التوحد التكنولوجي» الافتراضي في المستقبل، عندما تحل أجهزة الكمبيوتر في محل الذكاء البشري. ويعني التوحد المالي ضمناً أن كل القرارات الاستثمارية من الأفضل أن تترك لبرنامج كمبيوتر، لأن الخبراء تمكنوا بفضل خوارزمياتهم من التوصل إلى العوامل التي تحدد النتائج في السوق وتختصرها في نظام سلس.

ويعتقد كثيرون أننا نكاد نبلغ تلك النقطة. حتى أن مستثمرين أسطوريين مثل وارن بافيت يُقال إنهم لا يتفوقون على السوق حقا. ففي بحث حديث بعنوان «ألفا بافيت»، يخلص أندريا فراتزيني وديفيد كابيلر من شركة AQR لإدارة رؤوس الأموال، ولاس بيدرسن من مدرسة كوبنهاجن لإدارة الأعمال إلى أن بافيت لا يتمكن من توليد مستوى ألفا الإيجابي إلى حد كبير إذا وضعنا في الحسبان عوامل خطر معينة أقل شهرة والتي كان لها ثِقَل كبير في محفظته. والمعنى الضمني هنا هو أن عبقرية بافيت يمكن محاكاتها بواسطة برنامج كمبيوتر يضع هذه العوامل ضمن مدخلاته.

إذا كان ذلك صحيحا، فقد يهجر المستثمرون، في كتلة واحدة» جهودهم الرامية إلى اكتشاف سوء التسعير في السوق، لأن سوء التسعير لن يكون واردا. وقد يفترض المشاركون في السوق بعقلانية أن كل سعر للأسهم يمثل القيمة الحالية الحقيقية المتوقعة للتدفقات النقدية في المستقبل، مع السعر المناسب للخصم، وأن هذه التدفقات النقدية تعكس عوامل جوهرية يفهمها الجميع بنفس الطريقة. وقد لا تختلف قرارات المستثمرين إلا بسبب الفوارق في أوضاعهم الشخصية. على سبيل المثال، قد لا يشتري مهندس السيارات أسهم السيارات ــ بل وربما يبيعها على المكشوف ــ كوسيلة للتحوط ضد المخاطر المحيطة بنوعه الخاص من رأس المال البشري. ووفقاً لكمبيوتر يتعامل مع البيانات الضخمة فإن هذا سوف يكون القرار الأمثل.

وهناك مشكلة أدركها الخبراء منذ فترة طويلة مع مثل هذه الأسواق

المثالية: فلا أحد قد يرغب في إنفاق أي جهد لفهم ما قد يحمله تذبذب الأسعار بالنسبة للمستقبل. قبل خمسة وثلاثين عاما، قدم سانفورد جروسمان وجوزيف ستيجليتز هذه المشكلة في بحثهما الكلاسيكي بعنوان «حول استحالة الأسواق الفعّالة معلوماتيا» باعتبارها مفارقة: فالأسواق الكاملة الكفاءة تتطلب جهود المال الذكي لجعلها كاملة حقا؛ ولكن إذا كانت الأسواق مثالية فإن الأموال الذكية سوف تكف عن المحاولة.

وتبدو معضلة جروسمان-ستيجليتز أقل إلحاحاً في حالة التوحد المالي إذا كان بوسعنا أن نتخيل أن أجهزة الكمبيوتر تتولى توجيه كل القرارات الاستثمارية. وبرغم أن المستوى ألفا ربما يكون ضئيلاً للغاية، فإنه يظل يمثل ما يكفي من الأرباح للإبقاء على أجهزة الكمبيوتر عاملة.

بيد أن المشكلة الحقيقية في هذه الرؤية للتوحد المالي ليست معضلة جروسمان-ستيجليتز؛ بل تتلخص المشكلة في أن أسواق العالم الحقيقي لم تقترب منه حتى. فأنصار الكمبيوتر يتحمسون لأمور مثل blockchain، التي تستخدمها عملة الإنترنت البتكوين (والتي يغطيها موقف تعليمي يسمى جامعة التوحد، في قسم يحمل عنواناً دراميا، «التمويل الأسي». ولكن العالم المالي في تصور المتحمسين للمستقبل لا يحمل أي شبه بالعالم المالي اليوم. ذلك أن التوحد المالي يفترض ضمناً أن كل الأسعار سوف تقوم على أمور مثل أرباح الشركات المستقبلية المتوقعة مثالياً والعلاقة المتبادلة بين الأرباح والإبداعات التكنولوجية المتوقعة والتغيرات الديموغرافية في الأمد البعيد. ولكن الأموال الذكية نادراً ما تتحدث بهذه اللغة غير المادية.

ومن الصعب في هذا السياق عدم التفكير في الانخفاض الحاد الذي سجلته سوق الأسهم في الصين مؤخرا. فالتقارير الإخبارية تصف جحافل من الناس يتداولون الأسهم استناداً إلى الحدس والخرافات. ويبدو هذا أقرب كثيراً إلى الواقع من كل الأحاديث عن التوحد المالي الوشيك.

ويبدو أن الأسواق تدفعها القصص والروايات، كما أكَّدت في كتابي «الوفرة الطائشة». فهناك قصص عن عصور جديدة رائعة وفترات كساد تلوح في الأفق. وهناك قصص جوهرية عن التكنولوجيا وتدهور الموارد. وهناك قصص حول السياسة والمؤامرات الغريبة.

ولا أحد يدري ما إذا كانت هذه القصص صحيحة حقا، ولكنها تتخذ لنفسها حياة خاصة. وقد تنتشر في بعض الأحيان كما ينتشر الفيروس. عندما يتبادل المرء حديثاً ودياً مع العديد من العقلاء ظاهريا، فقد يتبين له أنهم يحملون نظريات مجنونة. ويؤثر هؤلاء الناس على الأسواق، لأن كل المستثمرين الآخرين لابد أن يتعاملوا معهم؛ ومن الواضح أن الجنون لن يزول في أي وقت قريب.

ربما يكون بوسعنا أن نضع تاريخ بافيت الاستثماري ضمن خوارزمية للتداول اليوم. ولكن هذا لا ينتقص بالضرورة من عبقريته. والواقع أن المصدر الحقيقي لنجاحه ربما يتألف من فهمه للتوقيت المناسب للتخلي عن طريقة معينة وابتكار طريقة أخرى.

قد تبدو فكرة التوحد المالي ملهمة؛ ولكنها لا تقل توهماً عن المدينة الفاضلة التي ألهمت أجيالاً من المخططين المركزيين. إن حكم البشر على الأشياء، سواء بشكل جيد أو سيئ، سوف يظل محركاً أساسياً للقرارات الاستثمارية والنتائج في الأسواق المالية لبقية حياتنا وما بعدها.

هل أتى القمع المالي ليبقى؟

هاورد ديفيز(*)

هناك تعريفات عِدَّة للقمع المالي ــ ويميل القامعون والمقموعون إلى رؤية الأمور بشكل مختلف. ولكن القمع المالي ينطوي عادة على الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوى أدنى من مستوى السوق الطبيعي، لصالح المقترضين على حساب المدخرين. والمقترضون هم عائدة الحكومات، وفي العديد من الاقتصادات الناشئة كانت الدولة تمول إسرافها وبذخها بدفع أسعار فائدة باعثة على السخرية للمودعين في البنوك.

ولكن في السنوات السبع الأخيرة، منذ دفعت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة أسعار فائدتها القاعدية إلى مستويات متدنية تقرب من الصفر، رأينا نسخة العالم الأول من القمع المالي. ويصف تقرير بحثي صادر مؤخراً عن شركة التأمين السويسرية «سويس ري» من الذي فاز ومن الذي خسر نتيجة لهذا، كما يشكك في استدامة السياسات التي تلاحقها مؤسسات مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا.

تتلخص حجة التقرير في أنه في حين يكون الدافع المعلن وراء انتهاج

(*) أستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس حالياً.

السياسة النقدية المفرطة في التساهل هو الوقاية من الانكماش وتعزيز النمو الاقتصادي في وقت حيث بات الطلب ضعيفا، فإن أسعار الفائدة المنخفضة تساعد الحكومات أيضاً في تمويل ديونها بتكاليف زهيدة للغاية. وعلاوة على ذلك، فمع دخولنا العام الثامن من التيسير القوي، بدأت عواقب غير مقصودة تظهر على السطح ـ وأبرزها فقاعات أسعار الأصول، واتساع فجوة التفاوت الاقتصادي (مع قدرة المستثمرين الأكثر ثراءً على جني فوائد الأسهم على حساب صغار المدخرين)، وخطر ارتفاع التضخم في المستقبل.

وربما لا تزال المداولات دائرة حول النقطة الأخيرة، ولكن النقطتين الأولى والثانية راسختان. فأسواق العقارات وأسواق الأسهم في العديد من البلدان أصبحت الآن تعاني من فرط النشاط؛ ففي الولايات المتحدة كان مؤشر ستاندرد آند بورز 500 منذ عام 2009 يتتبع عن كثب توسع الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي. ونتيجة لهذا، أصبحت نسب السعر إلى الأرباح، والتي تعكس مدى حماس المستثمرين للأسهم، مرتفعة للغاية وفقاً للمعايير التاريخية (قدمت سويس ري مؤشراً لتقييم السوق المالية، والذي عاد إلى مستوى عام 2007).

فضلاً عن ذلك، ووفقاً لتقرير سويس ري، فإن «السياسة النقدية ومشتريات البنوك المركزية من الأصول، من الأسباب التي أدت إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي عن طريق تضخم أسعار الأسهم». وقد حصدت شريحة الواحد في المائة الأعلى بين الأسر الأميركية مكاسب بلغت 50% في ثرواتها المالية، في حين سجلت شريحة التسعين في المائة الأدنى 12% فقط من الأرباح. أما شريحة العشرين في المائة الأدنى فربما لم تستفد على الإطلاق.

ليس من المستغرب أن تكون البنوك المركزية كارهة لهذه الحجة. فرئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين تصر على أن سنوات من أسعار الفائدة القريبة من الصِفر والتيسير الكمي لم يكن المقصود منها التيسير على الحكومة

الأميركية لتمكينها من تمويل عجزها. وهي تزعم أن التركيز على أسعار الأصول يتجاهل الدور ــ المفيد لكل فئات الدخل ــ الذي لعبته السياسة النقدية التي انتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي في الحفاظ على النمو وبالتالي درء تهديد الكساد الكلي.

بيد أن البنوك المركزية تتقبل حقيقة مفادها أن السياسات التي انتهجتها أدت إلى تشويه الأسواق المالية. على سبيل المثال، عانى المستثمرون المؤسسيون، وخاصة شركات التأمين وصناديق التقاعد، أشد العناء. فهي من أكبر الهيئات التي تحتفظ بأوراق مالية ذات فائدة ثابتة، كما سجلت دخول هؤلاء المستثمرين انخفاضاً حاداً. وعلى نحو مماثل، سجلت العائدات التي يمكنهم تقديمها للمستثمرين وأصحاب المعاشات انخفاضاً مماثلاً. من المنطقي إذن أن يكون الأفراد في احتياج إلى زيادة مدخراتهم بشكل كبير من أجل ضمان حصولهم على دخل في سنوات التقاعد.

وهذا في حد ذاته ربما يخلف أثراً أقرب إلى الكساد على الاقتصاد، فيعوض جزئياً عن التحفيز النقدي. ولعل هذا أحد الأسباب التي تفسر لماذا استغرقت السياسات الشديدة التوسعية التي انتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي وغيره من البنوك المركزية وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من توليد النمو.

وينبع تشوه آخر من القواعد التنظيمية التحوطية التي فرضت في الاستجابة للأزمة المالية العالمية. فكان فرض متطلبات رأسمالية أعلى على الاستثمارات الأكثر مخاطرة سبباً في دفع المؤسسات المالية إلى الاحتفاظ بالديون الحكومية، وهو ما يعني بالتالي أن الأموال المتاحة لديها أقل من أن تسمح بتقديم القروض للاستثمارات المنتجة. ويتبقى أن تشهد أغلب البلدان تعافي الاستثمار إلى مستويات ما قبل الأزمة.

ووفقاً لهذا التحليل، فإن العودة إلى أسعار الفائدة «الطبيعية» من غير الممكن أن يأتي قريباً بما فيه الكفاية. والبديل هو المزيد من القمع المالي،

ومعه انخفاض الاستثمار، وارتفاع التوترات الاقتصادية والاجتماعية، وظهور جيل من أصحاب المعاشات الفقراء. وكما تصف أحداث فيلم "Hell's Grannies»، للمخرج مونتي بايتون، فمن المؤكد أن المسنين في الغد سوف يجعلون أصواتهم مسموعة.

ولكن هل يمكننا أن نتوقع حقاً عودة الوضع المعتاد القديم ــ أسعار الفائدة الإيجابية الطويلة الأجل على السندات الحكومية؟ ربما يكون من غير المعقول أن يتوقع المستثمرون أسعار فائدة إيجابية على الأصول الآمنة في المستقبل. وربما ينبغي لنا أن نتوقع أن ندفع للبنوك المركزية والحكومات في مقابل حفظها لأموالنا في أمان، مع تقديم العوائد الإيجابية فقط في مقابل بعض من عنصر المخاطرة.

أحد الأسباب وراء ذلك هو أن الاستثمار قد لا يعود أبداً إلى مستوياته السابقة. وإذا كان أي اقتصاد قائم على الخدمات أقل احتياجاً ببساطة إلى رأس المال الثابت المكلف، فما الذي يجعلنا نتوقع العودة إلى أيام عندما كان الاستثمار في الأعمال التجارية يشكل عنصراً قوياً من عناصر الطلب؟ فالتطبيقات رخيصة على أية حال.

فضلاً عن ذلك، فإن المدخرات الفائضة من الممكن أن تشكل أكثر من مجرد ظاهرة دورية. فربما أصبح الأفراد يفضلون زيادة الاستهلاك في سنوات التقاعد بدلاً من الاستهلاك في الوقت الحالي ــ وهذا عكس العلاقة التقليدية. والواقع أننا بدأنا نقدر أهمية العمل بشكل أكثر جدية خلال سنواتنا المنتجة، لأن سنوات تقاعدنا سوف تكون أطول وأكثر صحة، ولأن دعم الدخل الذي تقدمه حكوماتنا وأصحاب أعمالنا سوف يكون أقل سخاءً مما كان عليه في السابق. بعبارة أخرى، من المنطقي أن نزيد من ادخارنا الآن.

في الأمد البعيد، قد لا يكون مثل هذا العالم الجديد الشجاع غير محتمل. ولكن الانتقال من هنا إلى هناك سوف يكون بالغ الصعوبة بالنسبة

للشركات المالية، سواء كانت البنوك، أو شركات إدارة الأصول، أو شركات التأمين بشكل خاص. والواقع أن أنماط المنتجات التي تعرضها الأخيرة على عملائها لابد أن تتغير، وسوف يكون مزيج الأصول التي تستثمر فيها مختلفاً أيضا. والسؤال بالنسبة للقائمين على التنظيم هو ما إذا كانوا تسببوا في الاستجابة إلى الأزمة المالية في خلق حوافز ضارة تعمل الآن ضد تعافي استثمار القطاع الخاص الطويل الأجل.

خيوط عناكب التمويل

هاورد ديفيز(*)

إن النظام العالمي الذي يحكم التنظيم المالي معقد بدرجة مذهلة، وهو لهذا السبب بين أسباب أخرى متعذر على الفهم. ولكي أشرحه لتلامذتي في معهد العلوم السياسية في باريس، ابتكرت مخططاً للتوصيلات الكهربائية يبين علاقات الارتباط بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن مختلف مكونات المراقبة والإشراف، وهو يجعل لوحة الدوائر الإلكترونية تبدو إلى جانبه واضحة ومباشرة.

إن كثيرين قد تبدو عليهم علامات التعرف عندما تُذكَر لجنة بازل للإشراف المصرفي، والتي تحدد معايير رأس المال للبنوك. وربما سمعوا أيضاً عن بنك التسويات الدولية، وهو البنك المركزي للبنوك المركزية، والذي يضم لجنة بازل بين جدرانه.

وربما تكون المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأسواق المالية «الإيسكو»، التي تضع معايير الهيئات التنظيمية لأسواق البورصة والأوراق

(*) رئيس هيئة الخدمات المالية البريطانية ونائب محافظ بنك إنجلترا ومدير كلية لندن للاقتصاد سابقاً.

المالية، معروفة في بعض الدوائر. ولكن عندما نتحدث عن الرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ترتفع الحواجب تعبيراً عن الاستغراب وعدم التعرف إليها.

وهناك العديد من التجمعات الأخرى. فيقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية تقريباً بما قد تتوقع منه، وإن كان الأميركيون رغم كونهم من بين أعضائه لا يطبقون في واقع الأمر معاييره ــ التي يطلق عليها الآن على نحو لا يخلو من الإرباك معاير التقارير المالية الدولية. ولكن مجلس معايير المحاسبة الدولية انبثقت عنه لجان أخرى للإشراف على المراجعة.

بل وهناك حتى هيئة دولية تراجع عمل الهيئات التي تراجع عمل مراجعي أو مدققي الحسابات، وهو ما يذكرني بأحدث روايات هيرمان هيس «لعبة الخرزة الزجاجية». ويوحي مسمى «فريق العمل المعني بالإجراءات المالية» بأنه هيئة ديناميكية نشطة أشبه بفرق الانتشار السريع التي قد يرسلها المرء إلى بلد تعمه الاضطرابات.

بدأ تجميع هذه البنية المتطاولة «وهناك المزيد منها» تدريجياً في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. وقبل اندلاع الأزمة المالية الآسيوية، كانت أشبه بشبكة بلا عنكبوت في مركزها، وعندما طلب وزراء مالية مجموعة الدول السبع من هانز تايتماير، رئيس البنك المركزي الألماني الأسبق، مراجعة مدى فعالية هذه الشبكة، أوصى بعنكبوت جديد، يعرف باسم منتدى الاستقرار المالي، لكي يتولى دراسة النظام المالي ككل ومحاولة تحديد نقاط الضعف التي قد تتسبب في إحداث مشكلات في المستقبل.

كنت عضواً في منتدى الاستقرار المالي لمدة خمس سنوات. وأعترف بأنني أخاف من العناكب، ولكن حتى المصابين برهاب العناكب من أمثالي لم يجدوا سبباً وجيهاً للقلق.

قبل عام 2007، لم تكن هناك مصلحة سياسية كبيرة في الاستعانة

بمعايير عالمية أكثر صرامة، وكانت البلدان تقاوم بشكل فردي فكرة تدخل هيئة دولية في حقها السيادي في الإشراف على نظام مصرفي غير سليم.

لذا، فعندما اندلعت الأزمة التالية، تبين أن منتدى الاستقرار المالي ضعيف ويفتقر إلى الكفاءة، وفي عام 2009 قررت حكومات مجموعة العشرين أن الحاجة ملحة إلى نموذج أكثر صرامة ــ أو مجلس الاستقرار المالي، والآن يعمل مجلس الاستقرار المالي منذ خمس سنوات، وقد قام بالكثير من العمل المفيد، ذلك أن التقارير الدورية التي يقدمها إلى مجموعة العشرين تجمع بين كل الفروع المتنوعة من التنظيم بطريقة واضحة وشاملة. وليس هناك مصدر أفضل للمعلومات.

من العدل إذن أن نقول إن مجلس الاستقرار المالي لم يفعل ما يقل أو يزيد عن المهام التي كان سادته من الساسة على استعداد للسماح له بالقيام بها.

ولا تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لإنشاء هيئة قادرة حقاً على مراقبة المعايير الدولية ومنع البلدان من الانخراط في التحرر من القيود التنظيمية بشكل تنافسي، ومنع البنوك من الانخراط في المراجحة التنظيمية، ويبدو أننا لا بد أن ننتظر الأزمة التالية قبل أن ينشأ القدر اللازم من العزيمة. وحتى يحين ذلك الوقت، فإن مجلس الاستقرار المالي، رغم كل نقاط الضعف التي تعيبه، هو أفضل ما لدينا.

أوروبـــا

قشة الاتحاد الأوروبي الأخيرة

هارولد جيمس(*)

تُرى هل نستطيع أن نعتبر 1,7 مليار جنيه إسترليني (2,7 مليار دولار أميركي) مبلغاً كبيراً من المال حتى تعجز الحكومة البريطانية عن إنفاقه؟ يبدو الأمر كذلك عندما يكون هذا المبلغ مطالبة مفاجئة تتعلق بميزانية الاتحاد الأوروبي.

ولكن تأثير فاتورة ميزانية الاتحاد الأوروبي غير المتوقعة ليس مالياً فحسب، فقد أتت هذه المطالبة في وقت حيث يحتل حزب الاستقلال المناهض للاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة مرتبة عالية في استطلاعات الرأي.

كما يكشف هذا الحدث عن الطبيعة التعسفية التي تتسم بها عملية وضع ميزانية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يُظهِر الاتحاد الأوروبي في هيئة سيئة، وقد يكون بمثابة القشة الأخيرة التي قد تُجهِز على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

يرجع أصل هذه الفاتورة إلى عملية إعادة حساب إحصائية من قِبَل

(*) أستاذ التاريخ في جامعة برينستون وكبير زملاء مركز إبداع الحكم الدولي.

اليوروستات، المكتب الإحصائي التابع للاتحاد الأوروبي، لأداء المملكة المتحدة الاقتصادي على مدى السنوات العشرين الماضية. غير أن التكاليف الأطول أمداً قد تكون أعظم كثيراً من هذا المبلغ الصغير نسبيا (0,1% من الناتج المحلي الإجمالي).

والواقع أن الأزمة السياسية ــ التي نشأت مع احتساب الرسوم الإضافية على الميزانيات الوطنية والحسومات من ميزانية الاتحاد الأوروبي ــ تنبع من التعسف المؤسسي الذي يبدو ظالماً ويعمل على تعزيز قدر كبير من الاستياء.

ومثل الصداقات أو الزيجات التي تنهار بسبب قضايا تبدو تافهة ظاهرياً رغم أنها تشير في واقع الأمر إلى مشاكل جوهرية، كانت أزمة الميزانية هذه سبباً في تسليط الضوء على عيب خطير في العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كان لهذه المطالبة المالية الجديدة وقع المفاجأة على رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، الذي وصفها بأنها «غير مقبولة على الإطلاق». وبالنسبة للعديد من المتشككين في أوروبا، كان ذلك الحدث علامة أخرى على مؤامرة تدبرها المفوضية الأوروبية ضد بريطانيا. ففي إشارة إلى لعبة أطفال بطلها محقق في جرائم القتل أعلن كاميرون:

«لا يحتاج المرء إلى المفتش كلودو لكي يعرف أن شخصاً ما ضُرب بماسورة من الرصاص على رأسه في المكتبة». ولعل المقارنة ببطاقات الحظ في لعبة المونوبولي، اللعبة التي انتشرت إبان أزمة الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي سلطت الضوء على الظلم العشوائي الذي تمارسه الرأسمالية، كانت ستصبح أكثر ملاءمة.

لا شك أن توترات قائمة من قبل لعبت دوراً كبيراً في التصعيد الحالي. ولكن هل طريقة حساب ميزانية الاتحاد الأوروبي هي أيضاً على خطأ؟.

من المعقول أن تعكس مساهمة دولة ما في ميزانية الاتحاد الأوروبي مستواها الحقيقي من النشاط الاقتصادي. وفي كل الأحوال فإن ميزانية الاتحاد الأوروبي الإجمالية. .

والتي تبلغ نحو من ناتج الاتحاد الأوروبي، صغيرة نسبياً ولم تتغير لأكثر من ثلاثين عاماً. وتحاول عملية إعادة الحساب ببساطة تحقيق صورة أكثر دقة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، مع التصحيح من خلال ضم الأنشطة التي لا تقاس رسمياً في الحسابات الوطنية، مثل الأعمال الخيرية، والمخدرات، والدعارة.

وعلاوة على هذا، لم تكن بريطانيا الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تصطدم بعملية إعادة الحساب. فقد تبين أن أداء إيطاليا الاقتصادي أيضاً أفضل مما كان مفترضاً من قبل، الأمر الذي استلزم دفع مبلغ إضافي. وقد انضم رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي إلى جوقة الغاضبين، كما ينبغي له، فأطلق على عملية إعادة الحساب وصف «السلاح الفتاك».

ولكن لماذا تولي حسابات ميزانية الاتحاد الأوروبي هذا القدر من الأهمية للحسابات الوطنية، والتي تشكل مجموعة من الإرشادات المحاسبية؟ فعلى سبيل المثال، إذا تم دفع أجور عن الأعمال المنزلية فسوف يزيد الناتج المحلي الإجمالي دون أي زيادة في النشاط الاقتصادي.

وفي عالم أكثر تعقلا، ما كانت المساهمات في ميزانية الاتحاد الأوروبي لتتحدد بشكل تعسفي، ولكنها كانت لتتحدد تلقائياً، ولنقل كنسبة ثابتة من عائدات ضريبة القيمة المضافة. ولن يتطلب الأمر سوى حصة صغيرة نسبيا، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى إعادة الحسابات دورياً.

إذا نظر الناس إلى الاتحاد الأوروبي وكأنه أكثر قليلاً من صندوق الكنز

الذي يخصص الموارد المالية لأعضائه، فمن المحتم أن يفشل. ومع تصاعد التحديات الجيوسياسية، ومواجهة أوروبا لأول تهديد أمني شامل منذ نهاية الحرب الباردة، تصبح المخاطر بالغة الارتفاع.

ولا يجوز لأوروبا أن تتورط في ما ينبغي له أن يكون مجرد عملية بيروقراطية بسيطة. ولابد بدلاً من ذلك أن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على تفسير ما يمثله حقاً، ولابد أن تنعكس هذه الأفكار في إجراءات واضحة يمكن التنبؤ بها وبعيدة تماماً عن التعسف.

محاكمة دراغي

غيتا جوبيناث(*)

تعهد رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي في صيف سنة 2012 بعمل ما يلزم فعله من أجل إنقاذ اليورو بما في ذلك شراء كميات غير محددة من سندات الحكومات المتعثرة. إن هذه الخطوة والتي أصبح يطلق عليها «خطوة دراغي» قد قللت على الفور تقريبا من تكاليف الاقتراض لإسبانيا وإيطاليا حيث يشار إليها على نطاق واسع على أنها الخطوة التي أنقذت منطقة اليورو من حافة الكارثة من دون الحاجة إلى اللجوء لبرنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات.

يبدو أن ذلك كان نجاحاً مبهراً فالإعلان فقط عن برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات كان كافيا لإنهاء الأزمة الوجودية للاتحاد النقدي ولكن طبقا لمحكمة دستورية ألمانية فإن هذه السياسة تنتهك معاهدات الاتحاد الأوروبي وهو حكم تتم مراجعته حاليا من قبل محكمة العدل الأوروبية. إن قرار محكمة العدل الأوروبية سوف تكون له أبعاد مهمة لمستقبل منطقة اليورو

(*) أستاذة في الاقتصاد في جامعة هارفارد وهي باحثة زائرة في بنك بوسطن للاحتياطي الفيدرالي وباحثة مشاركة في المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادي وقائد عالمي شاب في المنتدى الاقتصادي العالمي.

لأنه سوف يحدد السلطة التي يمتلكها البنك المركزي الأوروبي إن وجدت من أجل التدخل في أزمة الديون.

لكن الجدل الحالي المتعلق ببرنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات يتجاهل جوهر الموضوع فالسؤال الذي يجب أن يطرحه القادة الأوروبيون ليس ما إذا كان تفويض البنك المركزي الأوروبي يسمح له بالتدخل في أزمة ديون بل ما إذا كان من المفترض أن يحصل على مثل هذه التفويض.

إن موقف البنك المركزي الألماني في هذا الخصوص معروف للجميع ففي المذكرة للمحكمة الدستورية في العام الماضي والتي تم تسريبها أعلن البنك بشكل لا لبس فيه أنه «ليس من واجبات البنك المركزي الأوروبي إنقاذ البلدان المتعثرة» ولكن هناك أسباب قوية للسماح للبنك المركزي الأوروبي بالتصرف كمقرض وذلك كملاذ أخير.

إن أحد أوجه الجدل الرئيسة من أجل إجبار البنوك المركزية على التقيد بأهداف التضخم الصارمة هو التخلص من الإغراء باستخدام «التمويل النقدي» (شراء السندات الحكومية) بشكل غير متوقع سواء من أجل تحفيز الاقتصاد أو التقليل من الديون عن طريق التضخم وعلى أي حال فإن مثل هذه الإجراءات نادرا ما تكون ناجحة فالأسواق تتوقعها وترفع من أسعار الفائدة من أجل تعويض المقرضين عن التضخم المتوقع والنتيجة هي تضخم مرتفع ونفقات اقتراض مرتفعة كذلك.

وطبقا للطرح نفسه فإن الأسوأ هو توقع أن التمويل النقدي سوف يدفع الحكومات للاقتراض بشكل مبالغ به وهذا يمكن أن يولد حلقة مفرغة من الديون المتراكمة والتضخم الذي لا يمكن التحكم فيه مع عواقب وخيمة.

إن هذه الطروحات مقنعة ولكنها تفشل في أن تأخذ بعين الاعتبار عاملا حيوياً واحداً وهو السياق التاريخي.

لو كانت أزمة اليوم ناتجة عن تبذير الحكومة وسوء إدارتها بدلا من فشل السوق فإن من الصواب أن لا يتدخل البنك المركزي ولكن لو كانت الأزمة ناتجة عن فشل في التنسيق بين المستثمرين - عندما يرفض كل مستثمر أن يمدد الدين الحكومي خوفا من أن يفعل الآخرون نفس الأمر مما يؤدي إلى التقصير بالدفع ـ فإن السياسة المالية يمكن ان تلعب دوراً مهماً.

إن وضع حد أدنى لسعر الدين السيادي وأي تضخم مصاحب له يعني أن تدخل البنك المركزي سوف يخفض القيمة الحقيقية للديْن ويسهل السداد وكما أظهر الإعلان عن برنامج البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات فإن الوعد الذي يتمتع بالمصداقية من أجل استخدام التمويل المالي في حالة وقوع أزمة يمكن أن يمنعها من الوقوع في المقام الأول مع عدم وجود حاجة لاتخاذ إجراءات تضخمية.

من دون تدخل البنك المركزي فإن تنبؤات المستثمرين المذعورة كانت ستصبح حقيقية مما كان سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الاقتراض مما يعني استحالة تمكن الحكومات من سداد دائنيها وبعبارة أخرى فإن منع البنك المركزي من التصرف كمقرض الملاذ الأخير يمكن أن يدفع الاقتصادات القادرة على السداد لأن تقع في أزمة ديون من دون داعٍ مما يقوض الإنتاج والتوظيف وحسب معظم التقارير فإن هذا ما حدث بالضبط لإسبانيا وإيطاليا سنة 2012.

في هذا السياق فإن خطوة دراجي كانت خطوة يمكن أن ندافع عنها بقوة فلقد كان من الصعوبة بمكان تبرير رفض النظر في أي مبالغ من أجل التمويل النقدي والاستمرار بالتقيد بأهداف صارمة للتضخم.

في الحقيقة إن تدخل البنك المركزي هو ليس الطريقة الوحيدة للتعامل مع الأزمات المفتعلة في منطقة اليورو فالتحويلات المالية والتي تتضمن قيام

دول في منطقة اليورو بتوفير التمويل إلى نظيراتها المتعثرات يمكن أن يشكّل حلاً كذلك ولكن هذه المقاربة أقل عملية وهكذا أقل مصداقية.

إن معارضي تدخل البنك المركزي محقون فيما يتعلق بشيء واحد وهو أن التمويل النقدي ينطوي على مخاطر جمه ومن أجل التحقق من أن هذا التمويل آمن وفعال قدر الإمكان فإنه يجب أن يستخدم بشكل رئيس في أزمات الديون المفتعلة.

من الناحية المؤسساتية فإن من الأمثل للبنك المركزي هو أن يلتزم بالمحافظة على إبقاء التضخم منخفضا في الأوقات العادية وأن يكون مستعداً للتدخل في حالة وقوع أزمة. فاستخدام البنك المركزي الأوروبي لبرنامجه لشراء السندات يلبي هذين المعيارين.

أوروبا والحلم الفرنسي الألماني

كمال درويش(*)

عندما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعامي 2014 و2015 من 3,7% و3,9% على التوالي إلى 3,3% و3,8%، استشهد بالتوقعات القاتمة على نحو متزايد لمنطقة اليورو، بما في ذلك تباطؤ النمو بشكل ملحوظ في ألمانيا باعتباره سبباً أساسياً. فمنطقة اليورو لا تزال تمثل نحو 13% من الناتج العالمي بأسعار السوق ــ وهي نسبة الصين نفسها تقريباً.

تنعكس المشاق الاقتصادية التي تواجهها أوروبا في وضعها السياسي، إذ أصبح العديد من الناخبين الأوروبيين الآن غارقين في شعور باليأس والانزلاق نحو التطرف الإيديولوجي. ولكن التقرير المرتقب من قِبَل اثنين من خبراء الاقتصاد اللذين يحظيان بقدر كبير من الاحترام ــ جان بيساني فيري، المفوض العام لدى الحكومة الفرنسية لشؤون تخطيط السياسات، وهنريك إندرلاين، أحد الزعماء الرئيسين لمجموعة إصلاحية من خبراء الاقتصاد الألمان ــ يقترح طريقاً إلى الأمام.

(*) وزير الشؤون الاقتصادية السابق في تركيا، والمدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب رئيس مؤسسة بروكنجز حالياً.

إن المهمة التي تواجه بيساني فيري وإندرلاين، تتمثل في خلق استراتيجية إصلاحية جديدة للاقتصادين الأكبر في أوروبا، مع التركيز على الإصلاحات البنيوية في فرنسا، وزيادة الاستثمار في ألمانيا. والأمل هو أن يحقق التقرير الذي من المقرر أن ينشر لعامة الناس في الأول من ديسمبر، تقدماً مفاجئاً قادراً على إحياء محرك النمو في منطقة اليورو أخيراً.

صدر التفويض بإعداد هذا التقرير بعد بضعة أيام من اجتماعات صندوق النقد الدولي السنوية في الشهر الماضي، في اجتماع ضم وزيري المالية والاقتصاد الفرنسيين، ميشيل سابين وإدموند ماكرون، ونظيريهما الألمانيين فولفجانج شويبله وسيغمار غابرييل. وبرغم أن الاجتماع لم يسفر عن أي تحرك سياسي ملموس ــ على حد تعبير صحيفة لوموند الفرنسية: «لم يُطلَب أي شيء، ولم يتحقق أي شيء» ــ فإنه قد يكون مؤشراً إلى بداية تعاون فرنسي ألماني أكثر فعّالية، بالاسترشاد بتقرير بيساني فيري/إندرلاين.

الواقع أن توقيت هذا التعاون مناسب تماماً. فبعد بضعة أسابيع من إطلاق المشروع، قدمت فرنسا وإيطاليا ميزانيتين سنويتين منقحتين للمفوضية الأوروبية، إذ طالب البَلَدان بحيز أكبر للمناورة المالية. واللجنة الآن لديها مهلة حتى نهاية هذا الشهر، لكي تقرر ما إذا كانت فرنسا تلاحق خطط الإصلاح بالقدر الكافي من الجدية لتجنب العقوبات، نتيجة لعدم الوفاء بتعهدها بخفض العجز في ميزانيتها إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المقبل.

إن أي استراتيجية إصلاح فعّالة لا بد أن توازن بين الحاجة إلى ضبط الميزانية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع السياسات المعززة للنمو. وعندما يتعلق الأمر بالسياسات المعززة للنمو، فإن المقترحات المقدمة في أغسطس من قِبَل رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي ــ التوسع في التيسير النقدي، والإصلاحات البنيوية (وخاصة في فرنسا وإيطاليا)، وبعض

التوسع المالي من قبل بلدان مثل ألمانيا ـ توفر إطاراً مفيداً يمكن تكميله بتدابير ملموسة.

وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بالفعل، من حيث المبدأ، على استخدام أول هذه الأدوات السياسية. ولكن التوسع النقدي وحده لن يكون كافياً لانتشال منطقة اليورو من براثن الركود.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الإصلاحات البنيوية الخاضعة للدراسة أو التنفيذ حالياً قد تؤدي، برغم قدرتها على تعزيز النمو في الأمد البعيد، إلى آثار انكماشية قصيرة الأمد. ويصدق هذا بشكل خاص على مرونة سوق العمل، أو الأصل الأساسي للنمو الطويل الأمد الذي قد يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في معدلات البطالة.

ولهذا السبب، يشكّل الموقف المالي الأكثر توسعاً أهمية بالغة أيضاً، إذ تقود ألمانيا الطريق في نشر الاستثمار العام المتزايد من أجل «حشد» الاستثمار الخاص وتعزيز القدرة التنافسية. ويصف تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي أخيراً نجاح هذا النهج في بيئة تتسم بالركود.

ولأن ألمانيا وحتى فرنسا يمكنهما الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة للغاية، فإن أي برنامج استثماري جيد التصميم من شأنه أن يعزز الميزانية العمومية للقطاع العام. وفي ظل فائض في الحساب الجاري يبلغ نحو 350 مليار دولار في منطقة اليورو الذي سوف يتعزز بفضل انحدار قيمة اليورو أخيراً، فإن خطر اندلاع أزمة في ميزان المدفوعات في عموم منطقة اليورو مستبعد تماماً.

والمفتاح هنا هو الثقة، إذ يتعين على ألمانيا أن تثق بأن موافقتها على إرخاء القيود المالية لن تؤدي إلى تباطؤ الإصلاحات البنيوية، وينبغي لبلدان مثل فرنسا أن تعلم أن التقشف المفرط لن يؤدي إلى تفاقم تأثير الإصلاحات البنيوية الصعبة في المستوى السياسي في الأمد القريب.

وبهذا المعنى، فإن الدعم السياسي الرفيع المستوى الذي يُعَبَّر عنه على نحو يجعله يحظى بموافقة مواطني أوروبا، سوف يكون بالغ الأهمية. وينبغي لجابرييل وماكرون أن يتقدما الجهود بدعم من سابين وشويبله. كما يتعين على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس ــ ناهيك عن المفوضية الجديدة ــ أن يتدخلا أيضاً لتقديم الدعم الحقيقي للمشروع.

إن تراجع الثقة مشكلة تخص منطقة اليورو بالكامل، ولكن العلاقات الفرنسية الألمانية تكمن في صميمها. وكما أظهرت التجربة، فإن ألمانيا وفرنسا بوسعهما التأثير بشكل كبير عندما يعملان معاً. والواقع أن قوة هذه العلاقة هي التي تمثلها مبادرة بيساني فيري/ إندرلاين على وجه التحديد ــ وهي القادرة، في ظل الدعم السياسي الكافي، على منح أوروبا حياة جديدة.

الاستقرار والازدهار في الاتحاد النقدي

ماريو دراغي(*)

من الأفكار الخاطئة الشائعة أن منطقة اليورو اتحاد نقدي من دون اتحاد سياسي. ولكن هذا يعكس سوء فهم عميق لمعنى الاتحاد النقدي. إن الاتحاد النقدي لم يصبح في حكم الممكن إلا بسبب التكامل الجوهري الذي تحقق بالفعل بين بلدان الاتحاد الأوروبي ــ وتقاسم عُملة موحدة من شأنه أن يزيد التكامل عمقا.

وإذا أثبت الاتحاد النقدي الأوروبي أن قدرته على الصمود أكبر مما تصور كثيرون، فإن السبب الوحيد وراء هذا هو أن أولئك الذين تشككوا في قدرته أساؤوا الحكم على هذا البُعد السياسي. فقد استهانوا بالروابط بين أعضائه، وإلى أي مدى استثمروا فيه مواردهم جماعيا، واستعدادهم للعمل معاً على حل المشاكل المشتركة.

ولكن من الواضح رغم ذلك أن اتحادنا النقدي لا يزال غير مكتمل. وكان هذا هو التشخيص الذي عرضته قبل عامين «لجنة الرؤساء الأربعة» (رئيس المجلس الأوروبي بالتعاون الوثيق مع رؤساء المفوضية الأوروبية

(*) رئيس البنك المركزي الأوروبي.

والبنك المركزي الأوروبي ومجموعة اليورو). ورغم إحراز قدر ملموس من التقدم في بعض المجالات، فإن الأعمال غير المنجزة تظل قائمة في مجالات أخرى.

ولكن ماذا يعني «استكمال» الاتحاد النقدي؟ إنه يعني في المقام الأول توفير الظروف الكفيلة بجعل البلدان أكثر استقراراً وازدهاراً مما كانت لتصبح عليه لو لم تلتحق بعضويته. ولابد أن تكون حالها داخله أفضل من حالها خارجه.

في اتحادات سياسية أخرى، يتم الحفاظ على التماسك من خلال هوية مشتركة قوية، ولكن في كثير من الأحيان أيضاً يتأتى ذلك من خلال التحويلات المالية الدائمة بين المناطق الأكثر ثراءً والأكثر فقراً والتي تعمل على مساواة الدخول. وفي منطقة اليورو، لا تُعَد مثل هذه التحويلات الأحادية الاتجاه بين البلدان متوقعة (فالتحويلات موجودة كجزء من سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي، ولكنها محدودة في الحجم ومصممة في المقام الأول لدعم عملية «اللحاق بالركب» في البلدان أو المناطق ذات الدخل المنخفض). وهذا يعني أننا في احتياج إلى توجه مختلف لضمان تحسن أحوال كل دولة بشكل دائم داخل منطقة اليورو.

ويعني هذا أمرين رئيسيين. فأولا، يتعين علينا أن نعمل على تهيئة الظروف لكل البلدان لكي تزدهر بشكل مستقل. ولابد أن يكون كل الأعضاء قادرين على استغلال المزايا النسبية داخل السوق الموحدة، واجتذاب رأس المال، وتوليد فرص العمل. وينبغي لكل الأعضاء أيضاً أن يتحلوا بالقدر الكافي من المرونة للاستجابة السريعة للصدمات القصيرة الأجل. وتتحقق هذه الغاية من خلال الإصلاح البنيوي الذي يحفز المنافسة، ويحد من الروتين غير الضروري، ويجعل سوق العمالة أكثر قدرة على التكيف.

حتى وقتنا هذا، يظل تنفيذ هذه الإصلاحات أو عدم تنفيذها يمثل حقاً

وطنياً إلى حد كبير. ولكنها في اتحاد مثل اتحادنا تُعَد مصلحة مشتركة واضحة. ذلك أن بلدان منطقة اليورو تعتمد على بعضها البعض لتحقيق النمو. وعلى نحو أكثر جوهرية، إذا أدى الافتقار إلى الإصلاحات البنيوية إلى التباعد الدائم داخل الاتحاد النقدي، فإن هذا من شأنه أن يعيد شبح الخروج ــ الذي قد يعاني منه جميع الأعضاء في نهاية المطاف.

وفي منطقة اليورو، يتوقف الاستقرار والازدهار في أي مكان على ازدهار البلدان في كل مكان. لذا، فإن الحجة قوية لصالح تقاسم المزيد من السيادة في المنطقة ــ لبناء اتحاد اقتصادي حقيقي. وهذا يعني ما هو أكثر من مجرد زيادة ودعم الإجراءات القائمة. فهو يعني أيضاً الحكم المشترك: التحول من التنسيق إلى اتخاذ القرار المشترك، ومن القواعد إلى المؤسسات.

وتتلخص النتيجة الثانية لغياب التحويلات المالية في احتياج البلدان إلى زيادة الاستثمار في آليات أخرى لتقاسم التكاليف المترتبة على الصدمات. وحتى في ظل اقتصادات أكثر مرونة، فإن التكيف الداخلي سوف يظل دوماً أبطأ مما كان ليصبح إذا كان لكل دولة سعر صرف خاص بها. وبالتالي فإن تقاسم المخاطر يشكل ضرورة أساسية لمنع الركود من ترك ندبات دائمة وتعزيز التباعد الاقتصادي.

ومن أهم أجزاء هذا الحل تحسين عملية تقاسم المخاطر من خلال تعميق التكامل المالي. والواقع أننا كلما قلت رغبتنا في تقاسم المخاطر على المستوى العام زاد احتياجنا إلى تقاسم المخاطر على المستوى الخاص. ولابد أن يكون الاتحاد المصرفي لمنطقة اليورو عاملاً محفزاً في تشجيع عملية تعميق تكامل القطاع المصرفي. ولكن تقاسم المخاطر يدور أيضاً حول تعميق سوق رأس المال، وخاصة بالنسبة للأسهم، وهو ما يجعلنا في احتياج أيضاً إلى إحراز تقدم سريع على مسار اتحاد أسواق رأس المال.

كما ينبغي لنا أن نعترف بالدور الحيوي الذي تلعبه السياسات المالية في

الاتحاد النقدي. فالسياسة النقدية الموحدة التي تركز على استقرار الأسعار في منطقة اليورو من غير الممكن أن تتفاعل مع الصدمات التي لا تؤثر إلا على دولة واحدة أو منطقة واحدة. ولهذا فمن الأهمية بمكان من أجل تجنب فترات الركود المحلية المطولة أن تتمكن السياسات المالية الوطنية من أداء الدور المثبت للاستقرار.

ولكي يتسنى للحكومات السماح بمثبتات الاستقرار المالية بالعمل فينبغي لها أن تتمكن من الاقتراض بتكاليف معقولة في أوقات الأزمات الاقتصادية. والإطار المالي القوي شرط لا غنى عنه لتحقيق هذه الغاية، فهو يحمي البلدان من العدوى. ولكن تجربة الأزمة تشير إلى أنه في أوقات التوترات الحادة في السوق، قد لا توفر حتى الأوضاع المالية الأولية السليمة الحماية المطلقة من التأثيرات غير المباشرة.

وهو سبب آخر لاحتياجنا إلى اتحاد اقتصادي: فالأسواق سوف تكون أقل عُرضة للتفاعل سلباً مع ارتفاع العجز بشكل مؤقت إذا كانت أكثر ثقة بتوقعات النمو في المستقبل. ومن خلال إلزام الحكومات بالإصلاحات البنيوية، يوفر الاتحاد النقدي المصداقية الكافية لتعزيز الثقة في قدرة البلدان على الخروج من الديون عبر النمو.

في نهاية المطاف، من غير الممكن أن يكون التقارب الاقتصادي مجرد معيار لدخول الاتحاد النقدي، أو شرطاً يمكن تلبيته بعض الوقت. بل لابد أن يكون شرطاً دائماً. ولهذا السبب، فإن استكمال الوحدة النقدية يلزمنا في نهاية المطاف بتعميق اتحادنا السياسي: من خلال إرساء الحقوق والالتزامات المرتبطة به في إطار نظام مؤسسي متجدد.

نقد البنك المركزي الأوروبي

جان بيساني فيري(*)

في شمال أوروبا، وخاصة في ألمانيا، كان قرار البنك المركزي الأوروبي بالشروع في تنفيذ برنامج التيسير الكمي سبباً في إطلاق سيل من الاتهامات. والواقع أن أكثر هذه الاتهامات عارٍ عن الصحة أو لا أساس له على الإطلاق. وبعضها مربك، وأخرى تعطي وزناً لمخاطر المضاربة أكبر من ذلك الذي تعطيه للمخاطر الحقيقية. وقِلة منها تشير إلى المشاكل الحقيقية، في حين تتجاهل الحلول المحتملة.

وبالحكم من خلال الانتقادات، فقد يتصور المرء أن التضخم بنسبة الصفر نعمة. ولكن إذا كان ذلك صحيحاً، فإن البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم كانت لتحدد تلك النسبة كهدف لها منذ فترة طويلة. غير أنها جميعها تحدد استقرار الأسعار استناداً إلى التضخم المنخفض والمستقر ولكنه إيجابي.

وهذا لأن التضخم بنسبة صفر ينطوي على ثلاثة عواقب سلبية للغاية. أولاً يؤدي إلى تآكل فعالية السياسة النقدية المعيارية (لأن المودعين سوف

(*) أستاذ في كلية هيرتي للإدارة في برلين.

يسحبون أموالهم من البنوك ويضعونها في الخزائن إذا انخفضت أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر). ثانياً يجعل الأجور النسبية (ولنقل للعاملين في التصنيع في مقابل العاملين في مجال الخدمات) أكثر جموداً، لأن عقود الأجور يتم تحديدها في العموم وفقاً لسعر اليورو. ثالثاً يزيد من أعباء الديون السابقة ويجعل الخروج من أزمة الديون الخاصة أو العامة أكثر إيلاما.

ولكن، يزعم المنتقدون أنه لا يوجد سبب للقلق، لأن التضخم القريب من الصفر في منطقة اليورو هو مجرد نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط. صحيح أن إعادة التوازن إلى القدرة التنافسية داخل منطقة اليورو لم تكتمل بعد، وأن بعض البلدان تحتاج بالتالي إلى تسجيل مستوى تضخم أدنى من المتوسط من أجل خفض التكاليف الأعلى من المتوسط، ولكن هذا ليس صحيحاً في منطقة اليورو ككل. ذلك أن القدرة التنافسية تعتمد على جودة المنتج وسعر صرف اليورو، والذي يتسم بالمرونة. وفي هذا السياق يصبح التضخم بلا أهمية.

والآن يتفاعل البنك المركزي الأوروبي بقوة، ولكن كما اكتشف صُنَّاع السياسات في اليابان، فإن الخروج من الانكماش ليس بالأمر السهل على الإطلاق. فقد يفشل رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي في إعادة التضخم إلى مستوى 2%. أو قد يتجاوز الهدف. لا أحد يدري. ولكن من العجيب أن يدعي البعض أن خطر المضاربة لابد أن يمنع البنك المركزي الأوروبي من مكافحة خطر آخر حقيقي للغاية.

ثم يأتي الادعاء بأن التيسير الكمي غير قانوني. ولكن المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق البنك المركزي الأوروبي تتلخص في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليه. وعندما تصبح سياسة سعر الفائدة التقليدية عاجزة، فمن واجبه أن يعتمد على أدوات أخرى. والواقع أن شراء السندات الحكومية تجيزه معاهدة الاتحاد الأوروبي صراحة.

وهذا لا يعني أن التيسير الكمي ليس بلا جوانب سلبية. فهو ربما يخلق فقاعات أسعار الأصول. إن أسعار الفائدة البالغة الانخفاض ترفع أسعار الأصول بطريقتين: فهي تزيد من القيمة الحالية لمستوى الدخل الأساسي في المستقبل من الأسهم أو السندات الثابتة الدخل؛ وهي تجعل الائتمان وشراء العقارات أكثر إتاحة بأسعار معقولة. لذا فإن تضخم أسعار الأصول احتمال مرجَّح، وسوف يكون لزاماً على صُنَّاع السياسات أن يعملوا على احتوائه من خلال الأدوات التنظيمية، مثل حدود الائتمان. إن معارضة شمال أوروبا لسندات اليورو تعكس التخوف من خطر أخلاقي يتمثَّل في تسبب النشاط النقدي في تثبيط الإصلاحات البنيوية. ولا يجوز لنا أن نستبعد الاحتجاج بأن التيسير الكمي سوف يدمر الانضباط المالي، لأن كلاً من أنصاره وخصومه يتفقون فيما يبدو على أن أيامه قد انتهت.

أوروبا وكأس النمو المسمومة

باري آيكنغرين(*)

بعد ركود مزدوج وفترة مطولة من الجمود، بدأت منطقة اليورو ترى براعم التعافي الخضراء أخيرا. وثقة المستهلك آخذة في الارتفاع. كما ارتفعت مبيعات التجزئة وتسجيل السيارات الجديدة. وتتوقع المفوضية الأوروبية نمواً بنسبة 1,3% هذا العام، وهي ليست بالنسبة السيئة بالمعايير الأوروبية، ولكنها قد تكون سيئة للغاية بالنسبة لجهود الإصلاح الأوروبي.

وليس من الصعب أن ندرك لماذا ارتفع النمو. السبب الأكثر وضوحاً هو إعلان البنك المركزي الأوروبي عن برنامج شراء الأصول الطموح ــ التيسير الكمي ــ في يناير/كانون الثاني الأخير. فسرعان ما دفع ذلك التوقع سعر صرف اليورو إلى الانخفاض، الأمر الذي أدى إلى تعزيز القدرة التنافسية الدولية للسلع الأوروبية.

لكن انخفاض قيمة اليورو حديث إلى الحد الذي لا يسمح له بإحداث فارق كبير بعد. فالأدلة التاريخية، ناهيك عن تجربة اليابان مع هبوط قيمة

(*) باري آيكنغرين أستاذ بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة كمبريدج. وأحدث مؤلفاته كتاب «قاعة المرايا: الكساد الأعظم، والركود العظيم، واستخدام ــ وسوء استخدام ــ التاريخ».

الين، تشير إلى أن الأمر يستغرق عِدة أرباع، أو حتى سنوات، قبل أن يصبح تأثير خفض قيمة العملة الإيجابي على صافي الصادرات ملموساً.

من المؤكد إذن أن عوامل أخرى كانت مؤثرة. أحد هذه العوامل أن الإنفاق والنمو أصبحا الآن أقل تأثراً بالضغوط التي يفرضها تقليص العجز والدين. والواقع أن توازن الميزانية الأساسية الهيكلي، وهو المقياس المفضل لدى صندوق النقد الدولي للزخم المالي، ازداد إحكاماً بنسبة 1% إلى 1,5% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي كل عام من 2010 إلى 2012، وبعد ذلك ظل مستقراً في عموم الأمر. وبفضل عامين لاحقين من السياسة المالية المحايدة بات الفارق الإيجابي في الأداء الاقتصادي ملموسا.

ورغم أن التطبيق غير المتكافئ للقواعد المالية في الاتحاد الأوروبي أمر مؤسف، فإن القرار الذي اتخذته المفوضية الأوروبية مؤخراً بإعطاء فرنسا المزيد من الوقت لخفض عجز ميزانيتها إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي يستحق التقدير والترحيب، خاصة وقد صدر على خلفية تتسم بضعف الاقتصاد.

وثمة عامل آخر وراء التحسن، وهو التقدم الملموس الذي تمكنت عدة بلدان أوروبية، مثل أسبانيا، من إحرازه في مجال الإصلاح البنيوي. فقد تم تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على سوق العمل، وانخفضت تكاليف وحدة العمل. وهذا أيضاً يظهر في هيئة المزيد من التحسن في القدرة التنافسية الأوروبية.

ويتلخص الدافع الثالث وراء التعافي في حقيقة مفادها أن البنوك والأسواق المالية أصبحت الآن معزولة بشكل أفضل عن الاضطرابات في اليونان. فكانت البنوك الفرنسية والألمانية قادرة على بيع حيازاتها من سندات الحكومة اليونانية، إلى البنك المركزي الأوروبي غالبا، والذي قام بدور الملاذ الأخير لشراء السندات. كما وَعَد البنك المركزي الأوروبي بدعم أسواق

سندات بلدان أخرى في حالة وقوع أحداث يونانية. وبالتالي أصبح التعافي الأوروبي أقل عُرضة لخطر التعطل بسبب عدم الاستقرار في أثينا.

والسبب الرابع والأخير هو أن الارتداد كان حتميا.

إن النمو الاقتصادي يشفي العديد من الجراح. وهو يعزز الميزانيات العمومية لدى البنوك من خلال خفض حجم القروض المتعثرة. وهو يعمل على تضييق عجز الموازنة الحكومية من خلال زيادة العائدات الضريبية والحد من الإنفاق على الرفاهة الاجتماعية. ومن خلال رفع مقام نسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يعمل على تعزيز الثقة في استدامة الدين. وهو ينتج هذه الفوائد تلقائيا، من دون اضطرار المسؤولين إلى القيام بأي جهد إضافي.

ولكن من المؤسف بالنسبة لأوروبا أن النمو يقلل أيضاً من الحاجة الملحة إلى التحرك حيثما طرأت الحاجة الملحة إلى التحرك ــ على سبيل المثال، في حالة اليونان. فمع نمو بقية أوروبا، تصبح الحكومات الأخرى التي تعتقد أنها في موقف اقتصادي أكثر قوة أقل ميلاً إلى التسوية مع اليونان. إن الجميع يدركون أن الحل الوسط أفضل من انهيار المفاوضات، والعجز غير المنظم عن السداد، واضطرار اليونان إلى الخروج من منطقة اليورو. ولكن كلما اكتسبت بقية أوروبا المزيد من الثقة في استدامة تعافيها، تبنت موقفاً أكثر تشددا ــ وتزايد احتمال النهاية الفوضوية غير المنضبطة.

وعلى نحو مماثل، كلما تعززت الميزانيات العمومية للبنوك بفضل التعافي والنمو المستدام، تراجع الشعور بين صناع السياسات بضرورة الإسراع بمعالجة أوجه القصور البنيوية، مثل الضمانات الضمنية التي تتمتع بها البنوك التابعة للدولة وبنوك الادخار البلدية في ألمانيا، ومشاكل البنوك التي تسيطر عليها عائلات مثل بنك اسبيريتو سانتو في البرتغال.

وحتى النمو بنسبة 2% لن يجعل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تتجاوز 100% في أوروبا مستدامة. إن أوروبا لا تزال في احتياج إلى

إعادة هيكلة الديون، وإن كان زعماء القارة يرفضون الاعتراف بهذه الحقيقة. والحق أن التعافي الاقتصادي لا يمكنهم إلا من تأخير يوم الحساب القادم لا محالة.

وأخيرا، هناك الإصلاحات الأكثر طموحا ــ الاتحاد المالي والاتحاد السياسي ــ التي يجب أن تكمل الاتحاد النقدي إذا كان لأوروبا أن تتمكن من تجنب أزمة مماثلة في المستقبل. وإن كان هناك أي درس مستفاد من متاعب أوروبا في الآونة الأخيرة فهو أن الاتحاد النقدي لن ينجح في غياب الاتحاد المالي والاتحاد السياسي. رغم هذا، ونظراً للمعارضة المكثفة للمزيد من التكامل المالي والسياسي، فإن أي تقدم ـ إذا حدث ـ سوف يستلزم مفاوضات صعبة وحاسمة. وعلى هذا فإن أي نمو أوروبي يحدث في غياب هذه التدابير من شأنه أن يخلق الحافز لتأجيلها.

المشكلة بكل بساطة هي أن العديد من الظروف الأساسية التي أنتجت أزمة منطقة اليورو تظل بلا علاج. وإذا سجلت أوروبا الآن نمواً من دون اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لمعالجة هذه الظروف، فإن اتخاذ هذه القرارات يصبح أقل احتمالاً بنفس القدر.

في البلدان النامية، يُقال إن الأوقات الطيبة هي في واقع الأمر أوقات سيئة بالنسبة للإصلاح الاقتصادي. مرحباً إذن بأوروبا النامية.

خطة من خمس خطوات لتحقيق الرخاء الأوروبي

مايكل بوسكين(*)

الوضع الاقتصادي في أوروبا يظل قاتما. فقد ارتفع النمو في منطقة اليورو بشكل طفيف عن المستويات الأقرب إلى الركود التي كان عليها قبل بضعة أشهر، ولكن توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2015 وعام 2016 لا تتجاوز نسبة 1% إلا بالكاد. وتظل البطالة أعلى من 11% ــ وضعف هذه النسبة بين الشباب (وتتضاعف النسبة مرة أخرى في بلدان مثل اليونان وأسبانيا).

إن خطورة خروج اليونان من منطقة اليورو الآن من المرجح أن تكون أقل مقارنة بما كان ليترتب عليه لو حدث قبل بضع سنوات. ذلك أن الدول الأكثر عُرضة لخطر العدوى ــ البرتغال وأسبانيا وإيطاليا ــ أصبحت الآن أقل ضعفاً في نظر الأسواق؛ كما أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوقاً للإنقاذ؛ وأطلق البنك المركزي الأوروبي برنامجاً ضخماً لشراء السندات.

يتمثل التحدي الحقيقي في أوروبا في استمرار الركود وارتفاع الضغوط المالية في القطاع العام في دول الرفاهة الاجتماعية المتضخمة في ظل

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد، وكبير زملاء مؤسسة هووفر.

الشيخوخة السكانية المتسارعة. وسوف تتطلب استعادة النمو والفرصة والازدهار والاستقرار المالي حلولاً جريئة لخمس مشاكل مترابطة.

المشكلة الأولى مالية. والحسابات بسيطة. فالمعدل الضريبي اللازم لتمويل الإنفاق الاجتماعي لابد أن يساوي نسبة عدد الأشخاص الذين يتلقون الفوائد إلى عدد دافعي الضرائب (نسبة الإعالة)، مضروبة في متوسط الفائدة نسبة إلى الدخل الخاضع للضريبة (معدل الإحلال). وكانت هذه الحسابات هي التي دفعت رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي إلى إعلان أن «النموذج الاجتماعي الأوروبي قد انتهى بالفعل». الواقع أن العديد من الأوروبيين يحصلون على قدر أكبر مما ينبغي من الفوائد، ولكن حتى الآن كانت الحكومات تتجنب هذه القضية، فتحملت ديوناً هائلة من أجل تأجيل يوم الحساب. ومن المؤكد أن الإصلاح الذي يستهدف الإنفاق الاجتماعي على الاحتياجات الحقيقة كان واجباً منذ فترة طويلة.

والمشكلة الثانية اقتصادية: كان النمو في أوروبا أقل كثيراً من النمو في الولايات المتحدة، من عقد إلى الذي يليه. ورغم أن النظرية الاقتصادية تتوقع التقارب في مستويات المعيشة، فإن أوروبا متخلفة عن الولايات المتحدة بنحو 30% أو ما يزيد. فالضرائب المرتفعة والقيود التنظيمية المرهقة تخنق سوق العمل وتمنع ظهور شركات جديدة محتملة. وتخلق مدفوعات الرعاية الاجتماعية المفرطة السخاء مثبطات للعمل والتوظيف والاستثمار والنمو. ولا يكفي النمو البطيء بشكل مزمن لخلق الفرص لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والذين يعانون من بطالة جزئية بين الشباب.

والمشكلة الثالثة هي الأزمة المصرفية. ففي أوروبا، توفر البنوك ما يقرب من 70% من الائتمان للاقتصادات الأوروبية، مقارنة بنحو 30% في الولايات المتحدة. ولكن العديد من البنوك الأوروبية تحولت إلى كيانات حية

ميتة غارقة في الاستدانة، ولا يبقيها على قيد الحياة إلا ضخ السيولة العامة الطارئ.

ورابعا، هناك أزمة العملة. إن جني الفوائد العديدة لليورو ــ شفافية التسعير عبر الحدود، وانخفاض تكاليف المعاملات، ومصداقية التضخم ــ كان يتطلب تسليم السياسات النقدية المستقلة وأسعار الصرف المرنة. ولكن نظراً للتحويلات المحدودة بين الأقاليم وانتقال العمالة، فإن هذا يعني تضاؤل قدرة القارة على امتصاص الصدمات المختلفة من خلال تفعيل ما يسمى بمثبتات الاستقرار التلقائية. ولكن في الولايات المتحدة، على النقيض من هذا، ينتقل الأشخاص في ولاية متشيجان حيث معدل البطالة المرتفع إلى ولاية تكساس على سبيل المثال، حيث تتوافر الوظائف.

وأخيرا، تواجه أوروبا عجزاً شديداً في الحكم. فقد تحرر المواطنون على نحو متزايد من أوهام النخب الأوروبية والمؤسسات فوق الوطنية مثل المفوضية الأوروبية، التي تفرض قواعد وتنظيمات تتعارض مع المصالح الاقتصادية لبلدانهم وسيادتها. ويشعر الناخبون بالاستياء، كما أظهرت نتائج الانتخابات اليونانية. هذا فضلاً عن ارتفاع المشاعر القومية، واكتساب الأحزاب الغوغائية من أقصى اليمين واليسار للمزيد من الأرض في كل اقتراع.

وسوف يكون علاج هذه المشاكل صعبا، ولكن ليس مستحيلا. إذ إن التحدي الأساسي مالي؛ ولا تستطيع أوروبا أن تتهرب من الحاجة إلى تقليص دورة الرفاهة المتصلبة. وبإدراك هذه الحقيقة، وتنفيذ السلسلة التالية من السياسات المتعاضدة التعزيز، يصبح بوسع القارة أن تجتاز فترة الخمول الحالية.

ولابد أن يكون تقليص العجز المالي والديون تدريجيا ــ تحجيم الإنفاق الحكومي المتوقع في المستقبل، وبالتالي معدلات الضرائب في المستقبل ــ

لابد أن يكون في قلب هذه الجهود. ولابد أن يقترن هذا بتبادلية جزء من التزامات البلدان المثقلة بالديون ــ وهو ما يتحدد وفقاً لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تزيد على 60% أو 70% على سبيل المثال ــ وشطب جزء متواضع من الديون في مقابل سندات الكوبون صِفر الطويلة الأجل. وقد تصلح «سندات برادي» التي استخدمتها الولايات المتحدة لحل أزمة الديون في أميركا اللاتينية في تسعينيات القرن العشرين كنموذج.

ومن ناحية أخرى، لابد من حل البنوك الحية الميتة في أقرب وقت ممكن عن طريق الشراء أو الاستحواذ المؤقت، وتنظيفها، وبيع أصولها، كما فعلت مؤسسة ائتمان الحل خلال أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين. ولابد أيضاً من تنفيذ الإصلاحات البنيوية الكفيلة بزيادة مرونة سوق العمل والحد من الروتين والعقبات التي تحول دون تكوين الشركات الجديدة.

وأخيرا، ينبغي لمنطقة اليورو أن تتبنى مسارين لليورو مع سعر صرف متقلب ــ وهي الفكرة التي دافع عنها رجل الاقتصاد الأميركي ألان ميلتزر. ولابد من وضع قواعد منهجية لتحديد متى يجب تنزيل أعضاء منطقة اليورو إلى مرتبة «اليورو ب» أو رفعها إلى مرتبة «اليورو أ». ومثل هذا الحل الوسط ــ ولنطلق عليه وصف «خفض القيمة دون الرحيل» ــ من شأنه أن يدرأ بعض (ولكن ليس كل) المشاكل المترتبة على الانسحاب الكامل لدولة ما من منطقة اليورو. وسوف يخلق مجموعة خاصة به من الحوافز، والتي من شأنها أن تضغط في مجملها على البلدان الفرادى لحملها على تجنب التنزيل، تماماً كما تسعى فرق كرة القدم الممتازة إلى تجنب الهبوط إلى الدوريات الأقل مرتبة.

وهذه السياسات قادرة في مجموعها على تقليص الديون السيادية، وخفض أسعار الفائدة، وتخفيف الضغوط الضريبية، وتمكين البلدان من زيادة قدرتها التنافسية بقدر أقل من التضحيات من مستويات المعيشة، وتزويد أوروبا

بخريطة طريق إلى الرخاء والازدهار. حتى وقتنا هذا، كان زعماء الاتحاد الأوروبي يسلكون المسار الأكثر سهولة، ولكنه الأقل إثمارا، فيلفقون الحلول الجزئية المؤقتة للمشاكل كلما نشأت. ولابد أن تكون إمكانية الانتقال إلى مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً بمثابة جائزة كبيرة بالقدر الكافي لاستحضار نفس النوع من الزعامة التي تمكنت أوروبا بفضلها من النهوض من رماد الحرب العالمية الثانية.

أوروبا وميزانية الظِل

هانس ورنر(*)

أخيراً، خَرَجَت إلى النور تفاصيل إضافية عن الخطة الاستثمارية التي وضعتها المفوضية الأوروبية بقيمة 315 مليار يورو (390 مليار دولار أميركي) للفترة 2015-2017.

فالبرنامج الذي أعلنه رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في نوفمبر الماضي يرقى إلى ميزانية ظِل ضخمة (ضعف حجم الميزانية السنوية الرسمية للاتحاد الأوروبي) والتي سوف تمول المشاريع الاستثمارية العامة وتساعد في نهاية المطاف الحكومات في التحايل على حدود الدين التي أنشأها ميثاق الاستقرار والنمو.

وسوف يتم ترتيب الاقتراض من خلال الصندوق الأوروبي الجديد للاستثمار الاستراتيجي، والذي يعمل تحت مظلة بنك الاستثمار الأوروبي.

كما سيتم تجهيز الصندوق الأوروبي للاستثمار الاستراتيجي بخمسة

(*) أستاذ الاقتصاد والموارد المالية العامة في جامعة ميونيخ، رئيس معهد البحوث الاقتصادية (Ifo)، ورئيس المجلس الاستشاري لوزارة الاقتصاد الألمانية. وأحدث مؤلفاته «فخ اليورو: فقاعات وميزانيات ومعتقدات منفج».

مليارات يورو كرأسمال بادئ من خلال إعادة تقييم أصول بنك الاستثمار الأوروبي القائمة، ودعمه بنحو 16 مليار يورو كضمانات من المفوضية الأوروبية.

ومن المتوقع أن يستفيد الصندوق من هذا للحصول على ما يقرب من 63 مليار يورو في هيئة قروض، مع مساهمة المستثمرين من القطاع الخاص في وقت لاحق بنحو 5 يورو عن كل يورو يتم إقراضه ــ وبهذا يبلغ إجمالي الاستثمار الحجم المستهدف (نحو 315 مليار يورو)، ورغم أن بلدان الاتحاد الأوروبي لن تسهم بأي أموال فعلية، فإنها سوف توفر الضمانات الضمنية والصريحة للمستثمرين من القطاع الخاص، في ترتيب يبدو على نحو مريب أشبه بالمسؤولية المشتركة التي تجسدها سندات اليورو.

وفي مواجهة الرفض القاطع من قِبَل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لسندات اليورو، انهمك الاتحاد الأوروبي في حشد المتخصصين الماليين لإيجاد طريقة خلّاقة للالتفاف حول هذا الرفض، فأتوا بفكرة الصندوق الأوروبي للاستثمار الاستراتيجي.

ورغم أن الصندوق لن يصبح جاهزاً للعمل قبل منتصف عام 2015، فقد بدأت بلدان الاتحاد الأوروبي بالفعل في اقتراح المشاريع على المفوضية الأوروبية. وبحلول أوائل ديسمبر كانت كل الحكومات الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي قدمت الطلبات ــ ولا تزال الطلبات تتوالى.

وقَد انتهى تقييم وثائق الطلبات الذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية (آيفو)، والذي أتولى رئاسته، إلى أن ما يقرب من ألفين من المشروعات المقترحة سوف تتكلف نحو 1,3 تريليون يورو، مع إنفاق نحو 500 مليار يورو قبل نهاية عام 2017.

ويذهب نحو 53% من هذه التكاليف إلى مشروعات عامة؛ ونحو 15%

للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ونحو 21% للمشروعات الخاصة؛ وما يزيد قليلاً على 10% لمشروعات لا يمكن تصنيفها.

ومن المفترض أن تتضمن المشروعات العامة تمويل الصندوق الأوروبي للاستثمار الاستراتيجي، حيث تتولى الحكومات سداد أقساط الفائدة واستهلاك الدين.

وسوف يترتب على الشراكات بين القطاعين العام والخاص التمويل المشترك، حيث تتحمل الكيانات الخاصة حصة من المخاطر وتنال حصة من العائد. وسوف تتضمن المشروعات الخاصة توفير البنية الأساسية، والتي سيتم سداد تكلفتها من خلال التعريفات أو رسوم المستخدم التي يتم جمعها بمعرفة شركات خاصة.

وخلافاً لبعض المنتقدين فأنا لا أتوقع فشل البرنامج في دعم الطلب في الاقتصاد الأوروبي. ذلك أن الـ 315 مليار يورو التي من المتوقع أن يتم توزيعها على مدى ثلاث سنوات تعادل 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاتحاد الأوروبي. ومن المحتم أن يخلف مثل هذا المستوى الضخم من الاستثمار تأثيراً واضحاً.

ولكن البرنامج يظل مثيراً للريبة إلى حد كبير، فهو يخلق ميزانية ظل ضخمة تمول عن طريق الاقتراض، وسوف تعمل بالتوازي مع ميزانية الاتحاد الأوروبي والميزانيات الوطنية، فيفرض بالتالي عبء تقاسم المخاطر على دافعي الضرائب، ولأن كل دولة، بصرف النظر عن جدارتها الائتمانية، من الممكن أن تقترض بنفس أسعار الفائدة، فسوف يتم تنفيذ المشاريع في بلدان أحرقت مؤخراً كميات ضخمة من رأس المال حتى لم تعد قادرة على الاستفادة من الأسواق المالية للحصول على التمويل.

ومثله كمثل التدابير الأخرى «الوقائية» الكثيرة التي اتخذت أثناء الأزمة، فإن هذا التشويه لعمليات السوق سوف يساعد في تثبيت وترسيخ التخصيص

دون المستوى الأمثل لرأسمال الاستثمار الأوروبي، وهو ما من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي لسنوات مقبلة.

وما يزيد الأمور تعقيداً أن جزءاً ضئيلاً فقط من الاقتراض الجديد الذي أصبح ممكناً بفضل تبادلية المسؤولية سوف يدخل ضمن الميزانيات الوطنية، وهذا من شأنه أن يجعل اتفاقيات إدارة الديون على مستوى الاتحاد الأوروبي خالية من المعنى، بما في ذلك ميثاق الاستقرار والنمو الذي يقضي بعدم تجاوز العجز الإجمالي نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، و«الميثاق المالي» لعام 2012 الذي ينص على إلزام البلدان التي تتجاوز نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها حد الـ 60% بتقليصها بنحو 5% سنوياً إلى أن يتحقق الامتثال الكامل.

في السنوات الأخيرة كانت البنوك تتعرض لانتقادات شديدة إذا استخدمت ميزانيات الظِّل، في هيئة أدوات وقنوات ذات أغراض خاصة، لخوض مخاطر مفرطة. وإنه لأمر مثير للقلق على أقل تقدير أن يلجأ الاتحاد الأوروبي الآن لحيل مماثلة.

ألمانيا والفرصة الذهبية

مارسيل فراتزشر(*)
يورغن فيتشن(**)
راينر هوفمان(***)

برلين ــ يبدو أن الاقتصاد الألماني غير قابل للإيقاف. فمن المتوقع أن ينمو الناتج بما يزيد على 2% هذا العام، والأجور بنحو 3%، ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري إلى 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مدى العقد الماضي انخفضت البطالة إلى النصف، وهي الآن عند أدنى مستوياتها. ويظل المصدرون الألمان مبدعين وقادرين على المنافسة بشدة. كما تسجل الحكومة فائضاً كبيراً في الميزانية. وفي حين تظل بقية أوروبا غارقة في الأزمة والشكوك الذاتية، يبدو مستقبل ألمانيا مشرقاً وآمنا. ولكن المظاهر قد تكون خادعة.

الواقع أن بيانات الاقتصاد الكلي الوردية اليوم لا تنبئنا إلا بجزء من القصة. فمنذ تأسيس اليورو عام 1999، لم يكن نمو الإنتاجية في ألمانيا أكثر من المتوسط بين البلدان الأوروبية، وانخفضت الأجور الحقيقية لنصف قوة

(*) مارسيل فراتزشر رئيس لجنة ورئيس مركز أبحاث في DIW Berlin.
(**) يورجن فيتشن الرئيس التنفيذي المشارك لدويتشه بنك.
(***) راينر هوفمان رئيس اتحاد النقابات الألمانية.

العمل، وكان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مخيبة للآمال لم تتجاوز 1,2%.

ويُعَد معدل الاستثمار البائس في ألمانيا، والذي يُعَد من بين أدنى المعدلات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من الأسباب الرئيسية وراء هذا الأداء الباهت. والنتيجة هي البنية الأساسية المتدهورة، بما في ذلك الطرق والجسور والمدارس. وكان هذا، جنباً إلى جنب مع البيئة التنظيمية والتجارية غير الوافية، سبباً في تصاعد المخاوف بين الشركات؛ فمنذ عام 1999، ضاعفت أكبر الشركات الألمانية المتعددة الجنسيات أعداد موظفيها في الخارج، في حين خفضت الوظائف في الداخل.

في اتفاق التحالف بين الاتحاد الديمقراطي المسيحي والديمقراطيين الاجتماعيين في عام 2013، حدد الحزبان هدف زيادة الاستثمار العام والخاص بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، أو نحو 90 مليار يورو (100,8 مليار دولار أميركي) سنويا، لكي يصل إلى المتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ورغم أن هذا ليس هدفاً طموحاً بشكل خاص ــ ذلك أن فائض الحساب التجاري لدى ألمانيا بلغ في ذلك الوقت 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي ــ فإن تحقيقه يشكل أهمية بالغة حتى يتسنى للبلاد أن تستمر على ازدهارها.

وعينت الحكومة الألمانية لجنة من الخبراء مكونة من 21 عضوا (بما في ذلك الكتاب الثلاثة لهذا المقال) من الشركات والنقابات العمالية وقطاع التمويل والأوساط الأكاديمية لتحديد كيفية تحقيق الهدف. وقدمت اللجنة خطة عمل من عشر نقاط، والتي برغم الخلاف على الضرائب والتمويل الخاص للاستثمار العام تعكس إجماعاً واسعاً إلى حد غير عادي.

بادئ ذي بدء، تدعو خطة العمل إلى الحد من تأثير الضغوط المطالبة بضبط أوضاع الميزانية الحكومية على الاستثمار العام. ولا تعترض الخطة

على مكبح الديون الدستوري الذي يمنع الحكومة الاتحادية من إدارة عجز بنيوي يتجاوز 0,35% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكنها توصي بتعهد ملزم قانوناً بالإبقاء على مستويات الاستثمار مرتفعة بما لا يقل عن معدل استهلاك الأصول المملوكة للدولة، واستخدام الفوائض غير المتوقعة في الميزانية، في المقام الأول والأخير، لزيادة الاستثمار العام.

ومن أجل دعم الاستثمار المحلي، تقترح لجنة الخبراء إنشاء «ميثاق للاستثمار الوطني» لتمكين البلديات من زيادة الاستثمار بما لا يقل عن 15 مليار يورو على مدى السنوات الثلاث المقبلة. كما توصي بإنشاء مؤسسة استشارية عامة لمساعدة البلديات في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية، والتي تراكمت حالياً بما يعادل 118 مليار يورو.

وتتعلق القضية الأكثر إثارة للجدال، داخل اللجنة وفي ألمانيا، بتمويل البنية الأساسية عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو حل يبدو واعداً ولكنه أثبت رغم ذلك أنه ليس بالدواء الشافي المطلوب. ولإيجاد التوازن الفعّال تقترح خطة العمل إنشاء اثنين من صناديق الاستثمار ذات الملكية العامة ــ أحدهما يجمع المال من المستثمرين المؤسسيين، والآخر من الأفراد. ومن شأنه المشاريع العامة الممولة باستخدام هذين الصندوقين أن تقدم مكاسب الكفاءة الكافية لاجتذاب التمويل من القطاع الخاص.

أما عن استثمارات القطاع الخاص البحتة، فتوصي اللجنة بالتركيز على تطوير القطاعات التي سوف تهيمن على اقتصاد الغد. إن ألمانيا تتسم بالقوة حالياً في قطاعات الصناعة التقليدية، ولكنها تخلفت عن منافسيها في آسيا والولايات المتحدة من حيث الاستثمار في البحث والتطوير. وللحاق بآسيا والولايات المتحدة، فلابد من زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في ألمانيا من أقل من 3% إلى 3,5% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتجلى الحاجة إلى التغلب على اختناقات التمويل في أوضح صورها

عندما يتعلق الأمر بتحويل الطاقة في ألمانيا. ذلك أن تحقيق النجاح في هذا القطاع يتطلب استثمار أكثر من 30 مليار يورو، أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي، سنوياً في البنية الأساسية للشبكات، وتوليد الطاقة المتجددة، وأنظمة التدفئة والطاقة المجمعة، وتكنولوجيات التخزين في العقود المقبلة. وفي حين أن بعض هذه الأموال سوف تأتي من ميزانيات عامة، فإن الغالبية العظمى لابد أن يوفرها القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، سوف يتطلب رفع البنية الأساسية الرقمية في ألمانيا، وخاصة شبكات النطاق العريض، إلى المستويات الدولية استثمارات كبيرة، والتي قد يساعد إطار تنظيمي محسن في تشجيعها. والإصلاح التنظيمي مطلوب أيضاً لتعزيز الدعم للشركات البادئة ــ وهي المنطقة حيث تتسم ألمانيا بالضعف الواضح، والذي ينعكس في الصعوبات التي تواجهها مثل هذه الشركات في الحصول على رأس المال الاستثماري.

وتُعَد الزيادة الكبيرة في الاستثمار الخاص ضرورة أساسية ليس فقط بالنسبة لألمانيا؛ فهي بالغة الأهمية لتعافي أوروبا من أزمتها الجارية. ونظراً للقوة الاقتصادية النسبية التي تتمتع بها ألمانيا، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة عن المساعدة في تعزيز الاستثمار في مختلف أنحاء أوروبا، بما في ذلك من خلال تشجيع الإصلاح على مستوى أوروبا بالكامل لقطاعي النقل والطاقة، ودعم حوافز الإبداع، ومساندة التحديث الرقمي.

الواقع أن لجنة الخبراء تدعم خطة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جان كلود يونكر لتوجيه نحو 300 مليار يورو من أموال القطاع الخاص إلى مشاريع البنية الأساسية، وتقترح تحويل الخطة في حال نجاحها إلى آلية دائمة للاستثمار الأوروبي، والتي ينبغي للحكومة الألمانية أن تسهم فيها بشكل مباشر.

إن التركيبة الألمانية التي تتألف من النمو القوي، وانخفاض معدل

البطالة، وشروط التمويل الميسرة، والفوائض الكبيرة في الميزانية، تعرض عليها فرصة ذهبية. فمع زيادة الاستثمار في البنية الأساسية، ناهيك عن نظام التعليم القادر على المنافسة وظروف العمل الأكثر ملاءمة للاستثمار، تستطيع أن تضع اقتصادها على أسس أكثر قوة وتلائم احتياجات المستقبل، وأن تساعد في انتشال أوروبا من ضائقتها. ونحن الآن لدينا خطة؛ وكل المطلوب هو الإرادة اللازمة لتنفيذها.

صندوق النقد الدولي

كيفية إصلاح صندوق النقد الدولي الآن

باولو نوغويرا باتيستا(*)
هكتور رتوريس(**)

أكثر من أربع سنوات مرت منذ أن وافقت الأغلبية الساحقة من أعضاء صندوق النقد الدولي على حزمة من الإصلاحات والتي ستضاعف موارد المنظمة وتعيد تنظيم هيكلها التنظيمي لمصلحة الدول النامية ولكن تبني الإصلاحات يتطلب موافقة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وبالرغم من ان الولايات المتحدة الأميركية كانت من الدول التي صوتت لصالح الإجراء لم يستطع الرئيس باراك أوباما الحصول على موافقة الكونغرس. لقد حان الوقت للنظر في إجراءات بديلة من أجل المضي قدما بعملية الإصلاحات.

إن التأخير من قبل الولايات المتحدة الأميركية يمثل نكسة كبيرة لصندوق النقد الدولي فهذا التأخير يعرقل عملية اتخاذ القرار فيها والتي كانت ستعكس بشكل أفضل الأهمية والدينامية المتزايدة للدول النامية ومع هذه الشكوك التي تحيط بعملية الإصلاح وجد صندوق النقد الدولي نفسه مجبراً على أن يعتمد

(*) باولو نوغويرا باتيستا الابن هو مدير تنفيذي في صندوق النقد الدولي.
(**) هكتور ر توريس هو مدير تنفيذي مناوب سابق لصندوق النقد الدولي.

بشكل عام على القروض من أعضائه بدلاً من الموارد الدائمة والتي كانت الإجراءات الجديدة تستهدف الحصول عليها. إن هذه القروض والتي كانت بمثابة جسر مؤقت قبل دخول الإصلاحات حيز التنفيذ تحتاج إلى إعادة التأكيد عليها كل ستة أشهر.

نرى أن أفضل طريق لإحراز تقدم هو بفك الارتباط بين ذلك الجزء من الإصلاحات والذي يتطلب مصادقة الكونغرس الأميركي وبقية الحزمة. فقط عنصر رئيس واحد ـ القرار بالتوجه إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل ـ يتطلب تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي مما يعني الحصول على موافقة الكونغرس.

إن العنصر الرئيس الآخر في حزمة الإصلاح هو الزيادة وإعادة التوازن فيما يتعلق بالحصص والتي تحدد القوة التصويتية والالتزام المالي لكل بلد. إن هذا التغيير سوف يضاعف موارد صندوق النقد الدولي ويوفر قوة تصويتية أكبر للدول النامية. سوف يحتاج الكونغرس للمصادقة على هذا الإجراء قبل القيام بزيادة حصة الولايات المتحدة الأمريكية ولكن موافقته لن تكون ضرورية من أجل أن يدخل ذلك الجزء من حزمة الإصلاحات بالنسبة للدول الأخرى حيز التنفيذ.

إن العلاقة بين جزئي الإصلاحات كانت دوماً غير ضرورية فالإجراءات مستقلة وتتطلب عمليات موافقه مختلفة ويمكن تنفيذها بشكل منفصل، وإزالة الرابط بينهما سوف يتطلب دعم الإدارة الأميركية ولكن ليس مصادقة الكونغرس.

إن هذا الفصل يمكن تطبيقه بشكل سلس فالأغلبية البسيطة للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يمكن أن توصي بذلك الفصل إلى مجلس المحافظين حيث يتطلب إصدار قرار بفصل الإصلاحات إلى جزئين 85% من

الأصوات علما بأنه في سنة 2010 تمت الموافقة على حزمة الإصلاحات بأكثر من 95% من الأصوات.

إن التغييرات في الحصص يمكن أن تصبح عندئذ سارية المفعول وبشكل سريع فلقد تمت الموافقة فعليا على الحصص لكل دولة عضو مما يعني أنه ليس هناك داعٍ للمزيد من المفاوضات المعقدة والمضيعة للوقت والبدان الراغبة والقادرة على دفع الزيادات في حصتها سوف يسمح لها بعمل ذلك مما يزيد من موارد صندوق النقد الدولي ويعزز من القوة التصويتية النسبية لتلك الدول.

فالعقبة الرئيسة لهذا الاقتراح هو المتطلب الخاص بموافقة الكونغرس على زيادة حصة أميركا وهذا يفتح الطريق لإمكانية أن تنخفض القوة التصويتية للولايات المتحدة الأميركية مؤقتاً إلى ما دون 15% وهي النسبة المطلوبة من أجل الاعتراض على القرارات التي تتطلب دعم 85% من أصوات أعضاء صندوق النقد الدولي.

ومن أجل تأمين الدعم الأميركي فإن بإمكان مجلس المحافظين الالتزام بعدم النظر في أي مشروع قرار يتطلب دعم 85% بدون موافقة أميركا وهذا الضمان يمكن أن يتم تضمينه في القرار الذي يقسم حزمة الإصلاحات إلى جزئين وسوف يبقى ساري المفعول حتى تصبح أميركا في وضع يؤهلها لزيادة حصتها واستعادة حصة التصويت لديها. إن بإمكان المجلس التنفيذي اعتماد التزام مماثل والطلب من المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي للامتناع عن تقديم أي مشروع قرار يتطلب أغلبية بنسبة 85 % بدون الحصول أولا على دعم الولايات المتحدة الأميركية.

ومن الممكن أن تواجه الإدارة الأميركية الانتقادات من الكونغرس لقبولها إجراءً سوف يخفض من حصة الولايات المتحدة الأميركية التصويتية بشكل مؤقت ولاعتمادها على اتفاق سياسي من أجل المحافظة على قوتها

التصويتية ولكن الاتفاق يمكن أن يكون بمثابة الحافز من أجل المصادقة على الإصلاحات. فالقدرة على استعادة حق النقض الرسمي التي تتمتع به الولايات المتحدة الأميركية سوف تقع بشكل كامل على عاتق الكونغرس مما يعني أن من غير المرجح أن تمضي أربع سنوات أخرى قبل أن تتم تسوية هذه المسألة أخيراً.

تحديث صندوق النقد الدولي

هارولد جيمس(*)
دومينيكو لومباردي(**)

من الواضح أن النظام الدولي للإدارة الاقتصادية بلغ الآن نقطة تحول فاصلة. فبعد سبعين عاما، يبدو أن مؤسستي بريتون وودز ــ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ــ اعتلاهما الصدأ، مع التشكيك في شرعيتهما في كثير من الأوساط. وإذا كان لهاتين المؤسستين أن تحتفظا بأهميتهما فلابد من إدخال تغييرات حقيقية عليهما.

الواقع أن صندوق النقد الدولي بشكل خاص يواجه تحديات على كافة الجوانب. ففي الولايات المتحدة، يماطل الكونجرس الأميركي ليس فقط بشأن قضايا دولية مثل التجارة، بل وأيضاً بشأن تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بتوسيع دور الاقتصادات الناشئة في صندوق النقد الدولي. ومن جانبها، جرت أوروبا المنظمة إلى أزمة الديون الأوروبية، حيث تخلفت اليونان بالفعل عن سداد أحد أقساط القروض لصالح صندوق النقد الدولي (وإن كان الصندوق لا يعتبر هذا تخلفاً عن السداد). وفي آسيا، لا يزال صندوق النقد الدولي يحمل

(*) أستاذ التاريخ والشؤون الدولية في جامعة برينستون، وأستاذ التاريخ في معهد الجامعة الأوروبية بفلورنسا، وكبير زملاء مركز إبداع الحكم الدولي.
(**) مدير برنامج الاقتصاد العالمي في مركز إبداع الحكم الدولي في كندا.

وصمة عار بسبب استجابته المعيبة للأزمة المالية التي شهدتها المنطقة في تسعينيات القرن العشرين.

ولكن كيف يتسنى لصندوق النقد الدولي أن يستعيد دوره كحارس للاستقرار المالي الدولي؟ لعل أحد الحلول يتلخص في تعديل أصوله الاحتياطية الدولية، أو حقوق السحب الخاصة، من خلال إضافة الرنمينبي الصيني إلى سلة العملات التي تحدد قيمتها.

أنشئت حقوق السحب الخاصة في عام 1969 للمساعدة في حماية العالم من مخاطر نقص السيولة. وفي البداية كانت قيمتها تعادل قيمة الدولار الأميركي، التي كان تحديدها يستند إلى وزن محدد من الذهب. ولكن عندما أنهى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون قابلية تحويل الدولار دولياً إلى ذهب في عام 1971، انتقل قسم كبير من العالم إلى نظام معوم لسعر الصرف حيث من الممكن أن تشهد قيمة أي عملة تقلبات جامحة.

ومن أجل تثبيت قيمة حقوق السحب الخاصة، قرر صناع السياسات في عام 1974 تحديد هذه القيمة بناء على عملات الدول الست عشرة التي تمثل 1% على الأقل من التجارة العالمية. ولكن لأن العديد من هذه العملات لم تكن متداولة على نطاق واسع، فلم تثبت سلة العملات الكبيرة فعاليتها. وأصبحت حقوق السحب الخاصة خياراً فقيراً لتخزين القيمة، مع تحقيق عائد أقل من عائدات الأصول الاحتياطية الأخرى.

وفي عام 1981، تم تنقيح سلة عملات حقوق السحب الخاصة بحيث تضم عملات أكبر الكيانات الاقتصادية العالمية فقط: فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وكانت التشكيلة الجديدة بسيطة بما يكفي لفهمها بسهولة من قِبَل المستثمرين ومستقرة بالقدر الكافي لتمكينها من تحمل التقلبات في أسعار الصرف. ثم تم تبسيط السلة عندما حل اليورو محل الفرنك الفرنسي والمارك الألماني.

ولكن لأن العالم لم يواجه نقصاً حقيقياً في السيولة منذ عام 1971، فقد ظل استخدام حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي عالمي محدودا. قبل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كانت حقوق السحب الخاصة تمثل 0,5% فقط من الاحتياطيات الدولية. وحتى بعد إضافة مخصصات كبيرة في عام 2009 ــ بقصد تكملة احتياطيات النقد الأجنبي لدى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وتعزيز قدرتها على تحمل الأزمة ــ بلغت حصتها ذروتها بنسبة 3,7% فقط. باختصار، لا تستخدم حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي بقدر استخدامها كوحدة حسابية لصندوق النقد الدولي.

غير أن حقوق السحب الخاصة من الممكن أن تمثل قيمة حقيقية، فتخدم كوحدة مرجعية مستقرة في وقت يتسم بتزايد تقلبات أسعار الصرف. فمنذ شهر يناير/كانون الثاني، عندما استجابت سويسرا لانخفاض قيمة اليورو في مقابل الدولار بالتخلي عن ربطها بالعملة الأوروبية، شهد اقتصاد البلاد فترة من الركود. وهذا يسلط الضوء على قيمة الوحدة المستقرة التي تستطيع الاقتصادات الأصغر حجماً أن تربط بها عملاتها، وخاصة في وقت يتسم بتزايد تقلبات أسعار الصرف.

بطبيعة الحال، إذا كان لحقوق السحب الخاصة أن تضطلع بهذا الدور، فلابد أن يتم استخدامها على نطاق أوسع. ومن الأهمية بمكان أن يتم تداولها بشكل خاص وأن تستخدم كأساس للائتمان الخاص. ولكن في ظل هذه الظروف لابد أن تكون سلة حقوق السحب الخاصة أكثر شمولا، بما في ذلك عملات الاقتصادات الناشئة الكبيرة، بدءاً بالصين.

خلافاً لمزاعم بعض المعارضين، فإن الرنمينبي الصيني يفي بمتطلبات الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة. فبادئ ذي بدء، أصبح الرنمينبي الآن عملة عالمية حقا. ذلك أن ربع التجارة الدولية الصينية الضخمة (الصين

هي ثاني أكبر دولة مصدرة على مستوى العالم، حيث تمثل واحد على ثمانية من الصادرات العالمية) تسجل فواتيرها بالرنمينبي.

وعلاوة على ذلك، يلبي الرنمينبي الآن شرط «قابليته للاستخدام الحر» ـ وهو ما لم يكن متوفراً في عام 2010 عندما حاولت الصين لأول مرة إضافة عملتها إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة. فمنذ تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الداخلية الرامية إلى زيادة استخدام الرنمينبي في المدفوعات الدولية، أصبحت العملة خامس أكثر العملات استخداماً لهذا الغرض، وتمثل أكثر من 2% من هذه المعاملات. وقد لا تبدو هذه حصة كبيرة، ولكنها أقل بنقطة مئوية واحدة فقط من حصة الين الياباني.

وتظل نقطة الخلاف الوحيدة المتبقية هي أن الرنمينبي ليس قابلاً للتحويل بحرية، لأن الحكومة الصينية لم تلغ ضوابط رأس المال حتى الآن. ولكن في السنوات الأخيرة، عَدَّل صندوق النقد الدولي موقفه من ضوابط رأس المال، فأقر بأنها مفيدة في ظل ظروف معينة. ومؤخرا، كانت البنوك المركزية الكبرى تتحرك نحو ما يسمى تنظيم «التحوط الكلي» والذي يعادل شكلاً معتدلاً من أشكال ضوابط رأس المال.

هذا العام، ارتفعت قيمة الدولار الأميركي في مقابل كل العملات تقريبا، مع استثناء واحد بارز: الرنمينبي. وهذا دليل على أن الصين تتحرك بثبات، ولو ببطء، نحو سعر صرف تمليه السوق ـ على وجه التحديد ذلك النوع من الأدلة التي قد تحفز المستثمرين لتأييد تحويل الرنمينبي إلى أصل عالمي.

كان المنطق وراء إنشاء حقوق السحب الخاصة سليما: فقد كان العالم في احتياج إلى عملة احتياطية تعكس التجارة العالمية. ولكن تنفيذ الخطة كان معيبا. فكانت سلة حقوق السحب الخاصة الأصلية أوسع مما ينبغي، تماماً

كما أن النسخة الحالية أضيق مما ينبغي. وكان في التركيز على أصول محتفظ بها رسمياً تجاهل للقيمة المحتملة لحقوق السحب الخاصة. والآن لابد من تصحيح هذه العيوب.

إذا كان لصندوق النقد الدولي أن يظل محتفظاً بأهميته في وقت يتسم بالتحول الاقتصادي السريع، فيتعين عليه أن يتكيف. ومن خلال إضافة الرنمينبي الصيني ــ وربما عملات أسواق ناشئة أخرى ــ إلى سلة حقوق السحب الخاصة، سوف يثبت الصندوق استعداده وقدرته على القيام بذلك على وجه التحديد.

الاختيارات الصحيحة

كريستين لاغارد(*)

يواجه صناع القرار السياسي في مختلف أنحاء العالم ثلاثة اختيارات أساسية اليوم: السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو قبول الركود؛ العمل على تحسين الاستقرار أو المجازفة بالاستسلام للهشاشة؛ والتعاون أو العمل الأحادي. والحق أن المخاطر شديدة الارتفاع؛ وقد يكون عام 2015 عام نجاح المجتمع العالمي أو انهياره.

بادئ ذي بدء، هناك حاجة ماسة لتعزيز النمو وفرص العمل لدعم الرخاء والتماسك الاجتماعي في أعقاب أزمة الركود العظيم التي بدأت في عام 2008. فبعد مرور ست سنوات منذ اندلعت الأزمة المالية، لايزال التعافي ضعيفاً وغير متكافئ. إذ لا يتجاوز النمو العالمي 3,3% في عام 2014، ونحو 3,8% في عام 2015. ولاتزال بعض الاقتصادات المهمة تصارع الانكماش. وهناك أكثر من 200 مليون عاطل عن العمل. ويخاطر الاقتصاد العالمي بالوقوع في فخ «الحالة الوسط الجديدة» ــ فترة مطولة من النمو البطيء وضعف القدرة على خلق فرص العمل.

(*) المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي.

لكي نتحرر من الركود فنحن في احتياج إلى زخم سياسي متجدد. وإذا تم تنفيذ التدابير التي وافق عليها الزعماء الذين حضروا قمة مجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني، فإنها كفيلة برفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 2% بحلول عام 2018 ــ وهو ما يعادل إضافة تريليوني دولار أميركي إلى الدخل العالمي. وعلاوة على ذلك، إذا تحقق الهدف الجدير بالثناء ــ وإن لم يكن أكثر طموحاً مما ينبغي ــ والمتمثل في إغلاق الفجوة بين الجنسين بنسبة 25% بحلول عام 2025، فسوف يكون بوسع 100 مليون امرأة الحصول على وظائف لم تكن متاحة لهن من قبل. وقد طلب زعماء العالم من صندوق النقد الدولي مراقبة تنفيذ استراتيجيات النمو هذه. وسوف نفعل هذا بكل تأكيد، من بلد إلى آخر، ومن إصلاح إلى آخر.

وإلى جانب الإصلاحات البنيوية، سوف يتطلب بناء زخم جديد الاستعانة بكل السبل الممكنة الكفيلة بدعم الطلب العالمي. وسوف تظل السياسة النقدية التيسيرية تشكل ضرورة أساسية ما دام النمو هزيلاً ــ وإن كان من الواجب علينا أن نولي اهتماماً شديداً للآثار غير المباشرة المحتملة. فلابد أن تركز السياسة المالية على تعزيز النمو وخلق فرص العمل، في حين تعمل على الحفاظ على المصداقية في الأمد المتوسط. وينبغي لسياسات سوق العمل أن تستمر في التأكيد على التدريب، والرعاية الميسرة للطفل، ومرونة محل العمل.

وفيما نتأمل الخيار الثاني، بين الاستقرار والهشاشة، فيتعين علينا أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل عالمنا المتزايد الترابط مكاناً أكثر أماناً. لقد ارتفع التكامل المالي بنحو عشرة أضعاف منذ الحرب العالمية الثانية. وأصبحت الاقتصادات الوطنية مترابطة إلى الحد الذي يجعل التحولات في معنويات السوق تميل إلى التتالي عالمياً. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نكمل أجندة إصلاح القطاع المالي.

لا شك أن بعض التقدم تحقق بالفعل، وخاصة في مجال التنظيم

المصرفي ومعالجة قضية المؤسسات المالية الأكبر من أن يُسمَح لها بالإفلاس. ولكن يتعين على البلدان الآن أن تسعى إلى تنفيذ الإصلاحات وتحسين جودة الإشراف. ونحن في احتياج أيضاً إلى قواعد أفضل تحكم عمل المؤسسات غير المصرفية، ومراقبة أكثر صرامة لبنوك الظل المصرفي، وتحسين الضمانات وتشجيع المزيد من الشفافية في أسواق المشتقات المالية. ونحن في حاجة ماسة أيضاً إلى إحراز التقدم على مسار إغلاق فجوة البيانات في القطاع المالي، حتى يتسنى للقائمين على التنظيم تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي على النحو اللائق.

والأمر الأكثر أهمية هو أن ثقافة القطاع المالي لابد أن تتغير. إن الهدف الرئيسي للتمويل يتخلص في تقديم الخدمات لأجزاء الاقتصاد الأخرى التي لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها ما لم تتمتع بثقة أولئك الذين يعتمدون على هذه الخدمات ــ أي كل واحد منا. وبالتالي فإن عملية استعادة الثقة لابد أن تبدأ بمحاولة شاملة لتعزيز السلوك الأخلاقي وفرضه في مختلف أنحاء الصناعة.

أما الاختيار الثالث، بين التعاون أو العمل الأحادي، فهو الأكثر أهمية. إن أي اقتصاد من غير الممكن أن يعمل كجزيرة منعزلة؛ بل إن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تكاملاً من أي وقت مضى. ولنتأمل هذه الحقيقة: قبل خمسين عاماً، كانت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تشكل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. واليوم أصبحت تولد نصف الدخل العالمي، وهي الحصة التي سوف تستمر في الارتفاع. ولكن الدول ذات السيادة لم تعد الجهات الفاعلة الوحيدة على الساحة. فقد ظهرت شبكة عالمية من أصحاب المصلحة الجدد، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمواطنون الناشطون ــ الذين تمكنهم وسائل الإعلام الاجتماعية غالباً. ويتطلب هذا الواقع الجديد استجابة جديدة. وسوف يكون لزاماً علينا أن نعمل على تحديث وتكييف وتعميق سبل العمل التعاوني.

ومن الممكن تحقيق هذه الغاية من خلال البناء على مؤسسات التعاون الفعّالة القائمة بالفعل. ولابد أن تكون مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أكثر تمثيلاً في ضوء التحولات الديناميكية الجارية في الاقتصاد العالمي. ولابد من احتضان شبكات النفوذ الجديدة وإعطائها الفرصة الكافية للمساهمة في تصميم بنية الإدارة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو المفهوم الذي سميته «التعددية الجديدة». وفي اعتقادي أن هذا هو السبيل الوحيد للتصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع العالمي.

كان 2014 عاماً عصيباً. فكان التعافي بطيئاً، كما ظهرت مخاطر جيوسياسية هائلة، وواجه العالم تفشي فيروس الإيبولا المدمر. وقد يكون العام المقبل عاماً عصيباً آخر، ولكنه قد يكون أيضاً عاماً طيباً ــ فيغلب عليه العمل التعاوني التعددي الحقيقي. فقد يساعد زخم التجارة العالمية الجديد على فتح الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وأنا متفائلة بشأن أهداف التنمية المستدامة (التي سوف تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية بداية من هذا العام 2015)، واحتمالات التوصل إلى اتفاق شامل حول تغير المناخ في نهاية العام المقبل.

وعلى هذه الخلفية، فإن تبني الكونغرس الأميركي لإصلاحات صندوق النقد الدولي، من شأنه أن يرسل إشارة طال انتظارها إلى الاقتصادات الناشئة سريعة النمو، مفادها أن العالم يعتمد على أصواتها، ومواردها، لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية.

النمو، والتجارة، والتنمية، وتغير المناخ: سوف يكون العالم على موعد مع مبادرات مهمة متعددة الأطراف في هذه المجالات. ونحن الآن لا نملك تَرَف السماح لها بالفشل. دعونا، إذاً، نتخذ الاختيارات الصحيحة.

ميزانية الصفر الأسود

غونترام ب. وولف

تشير التقديرات الحالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع خطر الانكماش في منطقة اليورو إلى 30%، وتستمر معدلات النمو في الاتحاد النقدي في تخييب الآمال. ولكن يبدو أن صناع السياسات باتوا محاصرين داخل حلقة مفرغة من القيود الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحول دون أي تحرك فعّال. ويبدو الوفاء بالقواعد السياسية مستحيلاً في غياب النمو، ولكن النمو بدوره يبدو مستحيلاً من دون كسر القواعد.

أعلن وزير المالية الألماني فولفجانغ شويبله عن التزامه سياسياً بالتغلب على الإطار المالي المحلي الجامد في بلاده لتأمين ما يسميه ميزانية «الصِفر الأسود». وتعمل الحكومة الفرنسية على استعادة مصداقيتها بشأن وعود الإصلاح التي قطعتها على نفسها في مقابل تأخير تصحيح الأوضاع المالية، ولم يعد حيز المناورة المتاح لاستخدام السياسة المالية كبيراً في إيطاليا، التي يثقل كاهلها واحد من أعلى أعباء الديون في منطقة اليورو. ومن ناحية أخرى، تعمل الشكوك بشأن مشروعية خطة «المعاملات النقدية الصريحة» ــ شراء

(*) مدير مركز البحوث الاقتصادية الذي يتخذ من بوركسل مقراً له.

السندات السيادية التي قد تسفر عن سياسة مالية تقوم على إعادة التوزيع ـ على تقييد حرية حركة البنك المركزي الأوروبي.

ولكن كيف قد يتسنى لأوروبا أن تعزز تعافيها في حين تشير كل القواعد إلى الركود؟

الواقع أن أفضل طريقة للتغلب على الطريق المسدود الحالي في أوروبا تتلخص في برنامج بقيمة 400 مليار يورو (510 مليارات دولار أميركي) للاستثمارات العامة يستمر لمدة عامين ويمول بواسطة سندات بنك الاستثمار الأوروبي. ولا يخلف الاقتراض بواسطة بنك الاستثمار الأوروبي أية عواقب من حيث القواعد المالية الأوروبية، حيث لا يسجل كدين جديد أو كعجز في أي من البلدان الأعضاء، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي الجديد يصبح من الممكن تمويله من دون التأثير على الأداء المالي الوطني.

وبالتالي فإن بعض الإنفاق الاستثماري المخطط حالياً على المستوى الوطني يمكن تمويله عن طريق الاقتراض الأوروبي للتخفيف عن الميزانيات الوطنية. والواقع أن هذه الطريقة غير المباشرة في التعامل مع القواعد الصارمة ستكون أيضاً أسهل من الدخول في مفاوضات طويلة ومضنية بشأن إدخال تغييرات على الإطار المالي.

ويخشى بنك الاستثمار الأوروبي أن يأتي مثل هذا المخطط على حساب تصنيفه (أأأ). والواقع أنه برغم قدرته في الوقت الحالي على الاقتراض بفائدة 1,6% على فترات الاستحقاق الطويلة، فقد قرر استخدام ممارسة جمع رأس المال الحديثة للحد من الروافع المالية بدلاً من زيادة حافظة قروضه بشكل كبير، كما كان ليصبح مبرراً في وقت يتسم بتقشف الإقراض الخاص. وفي كل الأحوال، لن يؤثر تغيير التصنيف على تكاليف التمويل إلا بالكاد في البيئة الحالية المنخفضة العائد، كما أظهرت الديون السيادية ذات التصنيف الأقل.

وبالإضافة إلى هذا، يستطيع البنك المركزي الأوروبي أن يشتري سندات بنك الاستثمار الأوروبي في الأسواق الثانوية، وهو ما من شأنه أن يساعد في الإبقاء على تكاليف التمويل منخفضة ــ أو حتى خفضها إلى مستويات أدنى. والأمر الأكثر أهمية أن المشتريات من سندات بنك الاستثمار الأوروبي من شأنها أن تمكن البنك المركزي الأوروبي من تنفيذ برامج التيسير الكمي من دون التسبب في تأجيج تلك الدرجة من الجدال التي قد يثيرها التدخل في 18 من أسواق السندات السيادية المنفصلة، حيث المخاوف من تأثير مشتريات البنك المركزي الأوروبي على التسعير النسبي للديون السيادية حقيقية للغاية.

هناك 200 مليار يورو من سندات بنك الاستثمار الأوروبي متاحة بالفعل. وإضافة 400 مليار يورو إليها من شأنه أن يزيد من التمويل المجمع بشكل كبير. وجنباً إلى جنب مع الأوراق المالية المدعومة بالأصول، والسندات المغطاة، وسندات الشركات، سوف تكون أصول بقيمة تريليون يورو ــ العتبة التي يعتقد على نطاق واسع أنها كافية لمنح التيسير الكمي من قِبَل البنك المركزي الأوروبي القدر اللازم من المصداقية ــ متاحة للشراء.

يتعلق السؤال المركزي هنا بطبيعة الحال بنمط الإنفاق الحكومي الذي يمكن وصفه بأنه إنفاق استثماري، وأي المشاريع الاستثمارية الأوروبية تستحق الدعم. وسوف يكون من المستحيل تحديد مشاريع أوروبية جديدة ومعقولة بقيمة 200 مليار يورو سنويا.

ويعني هذا جزئياً أن مشاريع البنية الأساسية القائمة والتي من المفترض أن تمول بالميزانيات الوطنية يمكن تمويلها بواسطة بنك الاستثمار الأوروبي. وبإزالة بعض العبء الذي يثقل كاهل الميزانيات الوطنية، يصبح من الممكن عكس اتجاه الانحدار الحالي في الاستثمار العام.

ومن الممكن أيضاً استخدام بعض الموارد الجديدة للسماح بضبط

الميزانية في فرنسا من دون التخفيضات المجارية للتقلبات الدورية. وينطبق نفس الأمر على إيطاليا، حيث يصبح بوسع السندات الممولة من قِبَل بنك الاستثمار الأوروبي توفير حوافز النمو المطلوبة بشدة من دون تحميل الحكومة أي التزامات جديدة. وفي ألمانيا، يمكن استخدام الموارد المحررة لتسريع وتيرة العمل في المشاريع الاستثمارية القائمة وتلبية تعهدها بالصفر الأسود في نفس الوقت.

هل تساعد الشراكة عبر الباسيفيكي أميركا اللاتينية؟

أندريس فيلاسكو(*)

بعد أن قرر صندوق النقد الدولي للتو خفض توقعاته للنمو الاقتصادي في أميركا اللاتينية للعام الخامس على التوالي، بدأت بلدان المنطقة تبحث عن سبل لإعادة تنشيط الاستثمار وتعزيز الإنتاجية. ويزعم أنصار اتفاقية شراكة التجارة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية التجارة الإقليمية العملاقة التي ستربط 12 دولة مطلة على المحيط الهادئ، بأن المنطقة لابد أن تنظر إلى آسيا السريعة النمو. ولكن هل ينبغي لها هذا حقا؟

وإذا تم تنفيذ شراكة التجارة عبر المحيط الهادئ على النحو اللائق فإنها قد تساعد المكسيك وبيرو والتشيلي ــ أعضاء المبادرة من أميركا اللاتينية ــ في تحقيق القفزة إلى الصادرات العالية الإنتاجية على أساس الإبداع. ولكن هذا يستلزم أن تعمل الاتفاقية على تعزيز، وليس عرقلة، تدفق المعرفة إلى مختلف البلدان المطلة على المحيط الهادئ. ولكن من المؤسف أن الولايات المتحدة تصر على فرض سلسلة من الفقرات الخاصة بالملكية الفكرية والتي تخدم

(*) أندريس فيلاسكو وزير المالية الأسبق في التشيلي، وأستاذ الممارسة المهنية للتنمية الدولية في جامعة كولومبيا.

مصالح الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، ولكنها لا تفعل الكثير لخلق بيئة سليمة للإبداع في أي مكان آخر. ولابد أن يتغير هذا ــ وبسرعة ــ حتى يصبح من الممكن إنهاء سنوات من المحادثات بنجاح.

الواقع أن تحديات النمو التي تواجه البلدان الثلاثة الأعضاء في اتفاقية شراكة التجارة عبر المحيط الهادئ مختلفة للغاية. ففي العقدين الماضيين، تمكنت المكسيك من تنويع قاعدة صادراتها فتحولت الآن إلى مورد رئيسي للسلع الصناعية إلى الولايات المتحدة وكندا. والخبر السيئ هنا هو أن توقعات نمو المكسيك أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوقعات جارتها الضخمة إلى الشمال. أما الخبر الجيد فهو أن الولايات المتحدة تنمو بسرعة أكبر من أي اقتصاد صناعي كبير آخر، ولذا فإن المكسيك تستطيع أن تتطلع ــ وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي ــ إلى بضع سنوات من تسارع عجلة التوسع الاقتصادي.

وعلى النقيض من هذا فإن بيرو وشيلي من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية التي تستفيد كثيراً من طفرة السلع الأساسية التي دفعتها الصين طيلة العقود الثلاثة الماضية. واليوم انخفضت أسعار السلع الأساسية، وكذلك النمو. ولأنه من الصعب الاحتفاظ بالكفاءة المتزايدة في إنتاج طن من النحاس أو رطلٍ من الفاكهة (وفي حالة شيلي، تتدهور جودة خام النحاس بسرعة كبيرة)، فإن المزيد من النمو لابد أن يأتي من التنويع: نقل رأس المال والعمالة إلى قطاعات جديدة، حيث الإنتاجية أعلى.

وهنا يأتي دور التجارة بين الدول المطلة على المحيط الهادئ واتفاقية شراكة التجارة عبر المحيط الهادئ. فالشركة العاملة في تايلاند أو الفلبين أو فيتنام تستطيع أن تطور منتجاً جديداً من خلال الارتباط بسلسلة القيمة الضخمة في شرق آسيا وإنتاج مكون صغير يمكن تجميعه مع مكونات أخرى لا حصر لها لإنتاج هاتف ذكي في مصنع في الصين على سبيل المثال.

ولا تتمتع الشركات في الشيلي أو بيرو ـ أو كولومبيا أو الأوروغواي ـ بمثل هذه الفرص. إن أميركا الجنوبية تقع خارج سلاسل القيمة الرئيسية في العالم. وتواجه الشركات المبدعة التحدي المتصاعد المتمثل في تطوير منتجات جديدة بالكامل وبيعها في أسواق بعيدة جغرافياً واقتصاديا.

ومن الممكن أن تساعد الشراكة عبر المحيط الهادئ في تغيير هذا الواقع من خلال تيسير التجارة في المدخلات الوسيطة والمساعدة في بناء سلاسل قيمة لعموم منطقة المحيط الهادئ. وسوف يكون تقويم خليط «قواعد المنشأ" عاملاً قيماً بشكل خاص ـ التنظيمات التي تملي متى يمكن استخدام المدخلات المنتجة في بلدان أخرى في تصنيع منتجات مؤهلة للحصول على فوائد التجارة الحرة.

وهذا جميل حتى الآن. فبوسع المتفائلين أن يتصوروا جيلاً جديداً من تدفقات التجارة والاستثمار والمعرفة عبر المحيط الهادئ، مع تحقيق الفائدة للجميع. ولكن ينبغي لداعمي الشراكة عبر المحيط الهادئ أن يتعاملوا مع عناد مزارعي الأرز اليابانيين (يتعهد رئيس الوزراء شينزو آبي بمعالجة هذا الأمر) وحاملي براءات الاختراع وحقوق النشر في الولايات المتحدة.

لقد أصبحت الملكية الفكرية واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدال في مفاوضات الشراكة عبر المحيط الهادئ، وليس من الصعب أن نرى السبب. فالولايات المتحدة تمارس الضغوط من أجل حماية أطول أمداً لحقوق النشر للأعمال المنشورة والموسيقى والأفلام. وهي أيضاً تريد إدخال تغييرات فنية تعني فعلياً براءات اختراع أطول كثيراً للمستحضرات الصيدلانية، وتجعل عملية منح الموافقة لصانعي الأدوية السائبة أطول كثيرا، وتمديد فترات الحماية للأدوية البيولوجية.

وتطول قائمة المطالب الأميركية المثيرة للجدال. وأحد هذه المطالب والذي أثار نشاطاً غاضباً على شبكة الإنترنت يقضي بتصنيف النسخ المخبأة

من المواقع نتيجة للبحث على الإنترنت باعتبارها نسخاً مؤقتة، وبهذا يصبح المستخدمون عُرضة للغرامات على التعدي على حقوق النشر. وهناك أيضاً مخاوف بشأن حدود حرية التعبير إذا ما أخِذَت المواد إلى قضية مزعومة لانتهاك حقوق النشر.

ويغيب عدد كبير من هذه المواد عن الاتفاقيات الدولية السارية حاليا ــ مثل اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية ــ واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي تفاوضت عليها الولايات المتحدة ذاتها مع مجموعة من البلدان. وفي حالات أخرى، سوف ترتفع فترات الحماية بشكل كبير. وفي ما يتصل بحقوق النشر، تطالب الولايات المتحدة بحماية لمدة 95 عاماً بعد النشر، أو 120 عاماً بعد الإنشاء، في حين ينص اتفاق تريبس على خمسين عاما، وتقضي الاتفاقيات بين الولايات المتحدة وأستراليا وشيلي وكوريا الجنوبية وبيرو بسبعين عاما.

لا أحد يختلف مع الحاجة إلى حماية أكثر قوة لحقوق الملكية الفكرية. فإذا لم يكن بوسع المخترعين أن يتوقعوا المكافأة عن إنجازاتهم، فإنهم يتوقفون عن الاختراع أو يتوقف المستثمرون عن تمويل مشاريعهم. ولكن أغلب خبراء الاقتصاد يتفقون على أن مثل هذه الحوافز لابد أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى التعجيل بنشر المعرفة واستيعابها، وأن يكون المستوى الأمثل في مكان ما من الوسط. وفي هذا المشهد، تُعَد مطالبة الولايات المتحدة بفترات أطول لبراءات الاختراع وحماية حقوق النشر تعسفية بوضوح، لأنها ليست مؤسسة على حجة واضحة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

إن السياسة المحيطة بهذه القضية صعبة بالنسبة لأعضاء الشراكة عبر المحيط الهادئ من أميركا اللاتينية. فقد تفاوضت البلدان الثلاثة على اتفاقيات للملكية الفكرية مع الولايات المتحدة، فحققت ما بدا كمستويات من الحماية مقبولة لدى الأطراف. فلماذا ينبغي لهذا أن يتغير الآن؟

والمعضلة محيرة بشكل خاص في حالة شيلي، الدولة التي أبرمت بالفعل اتفاقيات تجارة ثنائية مع كل الأعضاء المحتملين في الشراكة عبر المحيط الهادئ. فإذا لم يكن من المحتمل أن تكتسب شيلي قدراً إضافياً كبيراً من القدرة على الوصول إلى الأسواق، فما الذي قد يدفعها إلى تقديم أية تنازلات تجارية على الإطلاق؟

الواقع أن الأمر برمته ذهب إلى أبعد مما ينبغي له. فبفِعل الحاجة العاجلة إلى تنويع صادراتها على وجه التحديد، تستطيع شيلي وبيرو وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل أن تستفيد بشكل كبير من اتفاقيات مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ. ولكن الإمكانات لن تتحقق إلا إذا تدفق قدر أكبر، وليس أقل، من المعرفة عبر حدود البلدان الأعضاء. والولايات المتحدة ذاتها سوف تستفيد من الحصول على شركاء تجاريين قادرين على الإبداع، بدلاً من العمل فقط كمشترين سلبيين للأفلام والأغاني الأميركية. وكلما أدرك المفاوضون الأميركيون هذه الحقيقة بسرعة أكبر كان ذلك أفضل للجميع.

كوبا وصندوق النقد الدولي

جيمس بوتون(*)

قبل بضع سنوات، كان من الصعب أن نتخيل كوبا تطرق أبواب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والآن، وقد استعادت الولايات المتحدة للتو العلاقات الدبلوماسية مع الجزيرة بعد أكثر من نصف قرن من الزمان، يبدو أنها مسألة وقت فقط قبل أن تنضم إلى المؤسستين ـ لمصلحة كافة الأطراف المعنية.

إن عضوية صندوق النقد الدولي شرط مسبق للانضمام إلى البنك الدولي، ومن السهل أن نرى المزايا التي قد تكتسبها كوبا من عضوية البنك الدولي. إن كوبا فخورة بحق بإنجازاتها الاجتماعية، ولكن ضمان استدامة هذه الإنجازات سوف يتطلب استمرار اقتصادها في النمو. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لكوبا أن تلاحق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها وتعمل على تعميقها، وأن تعالج تقادمها التكنولوجي وتطور البنية الأساسية العامة.

وكل هذا يتطلب جمع رأس المال. ورغم أن كوبا تستطيع (وربما ينبغي لها) أن تطلب الدعم المالي من مصادر غير البنك الدولي، فإن العديد من البدائل المتعددة الأطراف لا تخلو من مشاكل. فقد يكون الدعم المالي من

(*) كبير زملاء مركز إبداع الحوكمة الدولية، ومؤرخ لدى صندوق النقد الدولي.

مؤسسة الأنديز للتنمية محدودا. ولم يتم بعد تحديد إجراءات الانضمام إلى بنك التنمية الجديد الذي أسسته مجموعة البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا). وقد يكون الانضمام إلى البنك الأميركي للتنمية حساساً من الناحية السياسية، نظراً لارتباطه بمنظمة الدول الأميركية.

بطبيعة الحال، تستطيع كوبا أن تقترض من دائنين على أساس ثنائي. ولكن القروض من دولة إلى أخرى تشمل عادة شروطاً أقل شفافية من تلك التي ترتبط بالأموال المقترضة من المؤسسات المالية الدولية القائمة على قواعد ثابتة. وعلاوة على ذلك، لن يضاهي أي مصدر من مصادر التمويل المحتملة الأخرى الدعم الفني الذي يقدمه البنك الدولي.

وعلى نحو مماثل، من الممكن أن يعود الانضمام إلى صندوق النقد الدولي على كوبا بفوائد ملموسة. ذلك أن ميزان المدفوعات في كوبا يخضع لضغوط مزمنة، وسوف يكون اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي ــ بما في ذلك من أهل كوبا المغتربين ــ أكثر سهولة إذا تمكنت البلاد من تنفيذ الإصلاحات على نحو يجعلها مثمرة، وترشيد أسعار الصرف المعقدة. إن كوبا تطبع عملتين، البيزو القابل للتحويل (المقرون واحد إلى واحد بالدولار الأميركي) والبيزو الكوبي (المربوط بالدولار على أساس 24 إلى واحد). وبالإضافة إلى هذا، هناك أيضاً العديد من أسعار الصرف الخاصة ــ لأشياء مثل مشتريات النفط، والواردات للفنادق، وعائدات التصدير.

وترشيد أسعار الصرف من شأنه أن يعزز قدرة كوبا التنافسية وأن يزيد من صادراتها. ولكن هذا سوف يشكل تحدياً أيضا ــ حتى إذا تم تنفيذه بالتدريج. ذلك أن الأسعار والرواتب سوف تتأثر بشكل كبير، وسوف يكون لزاماً على السلطات أن تثبت أن المكاسب البعيدة الأمد سوف تفوق في نهاية المطاف المصاعب في الأمد المتوسط.

ولكن الإقناع وحده لن يكون كافيا. فالحفاظ على التوافق الاجتماعي

على الإصلاحات الاقتصادية سوف يتطلب أيضاً انتهاج سياسات مالية نشطة. يستغرب بناء المهارات وفتح الفرص التجارية وقتاً أطول من الوقت المطلوب لتسريح العمال وإغلاق الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة. وبوسع كوبا أن تستفيد من المساعدات المالية والخدمات الفنية من صندوق النقد الدولي في تعويض الخاسرين في الأمد القريب، وإعادة تدريب العاطلين عن العمل، ودعم الأعمال الجديدة.

وسوف يستفيد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً من قبول كوبا ـ والتي تُعَد حالياً الاستثناء الأكثر بروزاً من عضوية المؤسستين التي تكاد تكون عالمية. ولأن مكافحة الفقر هي الهدف الأسمى للبنك الدولي، فلابد أن يكون مهتماً بمساعدة كوبا في الحفاظ على إنجازاتها الاجتماعية ودعم انتقالها من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد يضم قطاعاً خاصاً يتمتع بروح المغامرة. وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، تتناسب عضوية كوبا تماماً مع مهمته المتمثلة في تسيير التجارة الدولية وإزالة القيود المرتبطة بالنقد الأجنبي التي تعوقها.

قد تكون كوبا أو لا تكون مستعدة من الناحية السياسية للانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية، ولكن من الواضح أنها تلبي الشروط اللازمة للتقدم بطلب الانضمام إلى صندوق النقد الدولي. إن كوبا «بلد» يتمتع بسمات الدولة وفقاً لتعريف القانون الدولي. ولا ينبغي لحكومتها أن تواجه أي مشكلة في التدليل على استعدادها وقدرتها على الوفاء بالتزامات العضوية الواردة في بنود الاتفاق التأسيسي لصندوق النقد الدولي. والواقع أن كوبا كانت واحدة من الأعضاء المؤسسين لصندوق النقد الدولي، قبل أن تترك المنظمة طواعية في عام 1964.

وعملية الانضمام بسيطة نسبيا. فبمجرد تقديم كوبا لطلب الانضمام، يرسل صندوق النقد الدولي بعثة فنية لجمع البيانات الضرورية وإعداد تقرير

يصف الاقتصاد ويوصي بحصة من حقوق التصويت والمساهمات. ويشكل تحديد حصة كوبا جوهر عملية الانضمام، وعلى كوبا أن تختار مديراً تنفيذياً لتمثيل مصالحها خلال تلك المناقشة. ومن الناحية النظرية، تستطيع كوبا أن تختار أياً من المديرين التنفيذين الأربعة والعشرين الحاليين، وإن كان من المحتمل أنها تفضل اختيار مدير من أميركا اللاتينية.

وسوف يتطلب طلب عضوية كوبا دعم الأغلبية البسيطة في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ورغم أن الولايات المتحدة لا تملك بمفردها العدد الكافي من الأصوات لمنع قبول كوبا، فإنها تتمتع بالقدر الكافي من النفوذ لإفشال العملية. وهذا يعني أن كوبا لابد أن تسعى إلى تأمين القبول الأميركي السلبي على أقل تقدير.

وبافتراض أن الولايات المتحدة لن تثير أي اعتراض، فإن قرار المجلس بالنظر في طلب كوبا سوف يتبعه إنشاء لجنة مخصصة من المديرين التنفيذيين، بما في ذلك مدير واحد تختاره كوبا لتمثيل مصالحها. وسوف تستخدم هذه اللجنة تقرير المعلومات الأساسية الذي أعده صندوق النقد الدولي لتحديد حصة كوبا الأولية، فضلاً عن شروط العضوية الأخرى. وفي حال موافقة كوبا على اقتراح اللجنة، يقدم رئيسها توصياته بانضمام كوبا إلى المجلس، حيث يتطلب الأمر مرة أخرى الأغلبية البسيطة. وسوف تكون العقبة الأخيرة استصدار قرار يحظى بتأييد أغلبية مجلس محافظي صندوق النقد الدولي.

ثم يتم إعداد الترتيبات اللازمة للتوقيع على بنود الاتفاق التأسيسي لصندوق النقد الدولي. وفي حالة كوبا، سوف يكون لهذه المراسم صدى خاص، لأنها عادة تحدث في وزارة خارجية الولايات المتحدة، حيث يحتفظ بالوثيقة الأصلية. وبعد التوقيع، تصبح كوباً رسمياً عضواً في صندوق النقد الدولي مرة أخرى، وعند هذه النقطة يصبح من حقها تلقائياً الالتحاق بعضوية البنك الدولي.

أفـريقيـا

فرصة أفريقيا في أديس أبابا

ماكي سال(*)

تستضيف أديس أبابا، عاصمة أثيوبيا والمدينة العامرة بالأهمية الرمزية لكل قارة أفريقيا، المؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية. والواقع أن أغلب البلدان النامية تعقد آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر. فهي تأمل أن يقدم سبلاً جديدة لتحسين الرفاهة الاجتماعية في وقت حيث أصبح تمويل احتياجاتهم التنموية أمراً متزايد الصعوبة.

وبالنسبة لأغلب البلدان الأفريقية، يتمثل التحدي الرئيسي في الوقت الحاضر في التحول الاقتصادي البنيوي. والأمر ببساطة أن اقتصاداتنا لابد أن تتمكن من خلق القدر الكافي من فرص العمل الجيدة لتوظيف السكان الذين تتزايد أعدادهم بشكل مستمر. الواقع أن أفريقيا موطن لنحو مليار إنسان، 74% منهم تحت سن 24 عاما، و61,3% منهم من النساء. وتتوقع الأمم المتحدة أن يتجاوز إجمالي سكان أفريقيا بحلول عام 2040، بعد جيل واحد من الآن، ملياري نسمة ـ 70,1% منهم تحت سن 25 عاما، وسوف يمثل النساء 57,7% منهم.

(*) رئيس السنغال.

ويحتاج هؤلاء الشباب والنساء ــ ويطالبون بشكل متزايد ــ إلى تعليم عالي الجودة ووظائف. وبالتالي فإن الحكومات الأفريقية لابد أن تغتنم الفرصة للدعوة إلى زيادة تمويل التنمية المستدامة، والبناء على تعبئة إيرادات محلية أكبر.

والخبر السار هنا هو أن هذه الجبهة شهدت تقدماً حقيقيا. فعلى المستويين الوطني والإقليمي، يولي واضعو السياسات قدراً أعظم من الاهتمام بتعبئة الموارد المحلية كوسيلة لتعظيم فعالية المساعدات الخارجية. وفي هذا السياق، يشكل تعزيز القدرة الإدارية لدى بلداننا أهمية حاسمة، لأن القدرة الإدارية كفيلة بتمكيننا من تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المساعدات المالية والفنية التي تقدمها المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ورغم هذا، تظل الحقيقة المؤكدة هي أن تعبئة الموارد الخارجية، فضلاً عن الموارد المالية المحلية، سوف تكون مطلوبة لتلبية احتياجات التمويل الإضافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل إطاراً عالمياً يدوم خمسة عشر عاما، والذي سوف تتبناه الأمم المتحدة في سبتمبر. ونظراً للقيود المفروضة على قدرة أغلب البلدان الأفريقية على اجتذاب التمويل الخاص، فمن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على زيادة مساعدات التنمية الرسمية إذا كان له أن يتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا السبب يتعين علينا أن نعمل على تشجيع المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الأفريقي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على الاستمرار في تحسين قدرة البلدان الأفريقية على الوصول إلى مواردها الميسرة وغير الميسرة. وينبغي لهذه المؤسسات أن تعمل أيضاً على دعم جهودنا الرامية إلى إعادة تنظيم الأطر القائمة لتعبئة مساعدات التنمية الرسمية وضمان القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي في الوقت المناسب وعى نحو يمكن التنبؤ به، على أساس الخطوط التي أنشأها إعلان باريس بشأن فعالية

المساعدات، والتي تحدد مبادئ توجيهية لرصد وقياس كيفية استخدام المساعدات المالية من قِبَل المانحين.

وبهذا المعني فإن المؤتمر في أديس أبابا يُعقَد في لحظة مناسبة تماما، لأنه يتزامن مع الجهود الرامية إلى تعديل قواعد النظام الضريبي الدولي. فقد شاركت 14 دولة، بما في ذلك السنغال، في تنفيذ مشروع التآكل القاعدي وتحويل الأرباح، والذي يسعى إلى خلق قدر أعظم من الشفافية في الأنظمة الضريبية. ولكننا ندرك أننا لابد أن نذهب إلى ما هو أبعد من هذا المشروع لمعالجة القضايا الأكبر التي ترتبط بالحوافز الضريبية المكلفة مالياً في قوانين الاستثمار والتعدين والبترول. وكثيراً ما تحرم هذه الحوافز حكوماتنا من الموارد التي يمكن استخدامها لتمويل مشاريع التنمية الأساسية.

ويوفر اجتماع أديس أباب أيضاً فرصة فريدة لإجراء تحليل أعمق للقضايا المرتبطة بالأنشطة المالية غير المشروعة ــ والتي تشكل مصدراً آخر كبيراً لاستنزاف الخزانات الأفريقية. تشير التقديرات إلى أن نقص الإيرادات الناجم عن مثل هذه الأنشطة يكلف البلدان الأفريقية نحو 30 إلى 60 مليار دولار سنويا، وهو المبلغ الذي يعادل تقريباً إجمالي مساعدات التنمية الرسمية التي تتلقاها أفريقيا (46,1 مليار دولار في عام 2012).

ومن المؤسف أن المشكلة كانت في تفاقم في السنوات الأخيرة. ولهذا السبب، أرحب بالشراكة الأميركية الأفريقية لمكافحة التمويل غير المشروع، والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية في الإدارة العاملة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الهيئات القضائية وسيادة القانون، وضمان قدر أعظم من المساءلة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد انعقد الاجتماع الأول لهذه الشراكة في دكار في الخامس والعشرين من يونيو/ حزيران، مع التركيز على إنشاء فريق عامل يضم العديد من البلدان الأفريقية والمراقبين من منظمات مثل البنك

الأفريقي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وسوف يتطلب تحقيق قدر أعظم من الشفافية في الإدارة العامة التنفيذ المستمر للمشاريع ــ مثل مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، ومبادرة شفافية قطاع البناء، وغيرهما ــ التي تسلط الضوء على سلوك الحكومات والمستثمرين. وعلى نحو مماثل، من الممكن أن يساعد تعديل قوانين التعدين والبترول وفقاً للمقتضيات في تحسين الشفافية وضمان المزيد من ترتيبات تقاسم العائدات العادلة بين المستثمرين والبلدان التي يديرون أعمالهم على أراضيها.

ينبغي لمؤتمر هذا الأسبوع في أديس أبابا أن يرسي الأساس لتمويل خارجي أكثر فعالية للتنمية المستدامة على مدى سنوات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن جودة ما قد يبنى على هذا الأساس سوف تعتمد على التزام وحشد جهود كل الجهات الفاعلة، وخاصة تلك في أفريقيا.

سد الثقوب في اقتصادات أفريقيا

عبدول تيجان كول(*)

ينظر كثيرون إلى أفريقيا عادة باعتبارها مستفيداً صافياً من النظام المالي العالمي، مع تدفق المساعدات والاستثمار إلى القارة من الأجزاء الأكثر ثراءً في العالم. بيد أن هذا غير صحيح ببساطة. ذلك أن هروب رؤوس الأموال بشكل غير مشروع يستنزف أفريقيا إلى حد الجفاف ــ ويكلف القارة نحو تريليون دولار على مدى السنوات الخمسين الماضية، وفقاً للفريق رفيع المستوى الذي تولى رئاسته رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي. فقد تبين أن الأموال التي تتدفق إلى خارج أفريقيا أكثر من تلك التي تتدفق إلى داخلها.

ويزداد النزيف سوءاً. فوفقاً لمنظمة النزاهة المالية العالمية، وهي جماعة ضغط بحثية تتخذ من واشنطن مقراً لها، تنامى هروب رؤوس الأموال بشكل غير مشروع من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) بنسبة 23% سنوياً خلال العقد الأول من هذا القرن، لكي يبلغ في مجموعه 11 مليار دولار أميركي في عام 2011. وتشير تقديرات منظمة النزاهة المالية العالمية إلى أن المنطقة سوف تخسر 14 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2018 إذا لم

(*) المدير التنفيذي لمبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا (OSIWA).

يتم التصدي لهذه الظاهرة. وإذا كان لأفريقيا أن تتمكن من تمويل أولويات التنمية وتلبية أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تملك ترف التقاعس عن العمل.

وقنوات التسريب عديدة. فيمثل التسعير الجائر للتحويلات المالية ــ حيث تسيئ كيانات مترابطة من الناحية القانونية تسعير السلع والخدمات ــ نحو 60% من هروب رؤوس الأموال غير المشروع من القارة، وذلك وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وتشير تقديرات تقرير حديث صادر عن مؤسسة ديلبرج لمستشاري التنمية العالمية ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا إلى أن حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان بوسعها في الفترة من 2012 إلى 2018 أن تجمع نحو 56 مليار دولار من العائدات الضريبية، إذا وظفت أنظمة فعّالة لتسعير التحويلات.

كما حدد تقرير صادر في عام 2010 عن بنك التنمية الأفريقي التسعير الجائر للتحويلات والحوافز الضريبية المفرطة باعتبارها المصدر الرئيسي للمشكلة. ومن الثغرات الأخرى التي يجب سدها غسل الأموال وغير ذلك من عائدات الجريمة، والثروات المخبئة في الملاذات الضريبية في الخارج، والتهرب الضريبي، والتهرب من الرسوم الجمركية.

وقد يُعرب المرء عن رأي مخالف ويراوغ مع الأرقام، ولكن هناك إجماع عام على أن هروب رؤوس الأموال غير المشروع من أفريقيا يفوق كثيراً تدفقات المساعدات والاستثمار في الحجم. وسوف تتطلب معالجة هذه المشكلة استجابة متماسكة ومتجانسة. ونظراً لضعف القدرات الوطنية والإقليمية في هيئات تحصيل الضرائب والإيرادات في القارة، فهناك حاجة إلى إنشاء هيئة إقليمية استشارية لتسعير التحويلات المالية والتي من شأنها أن تجمع بين مديري الضرائب، ومستشاري المحاسبة والضرائب، والشركات المتعددة الجنسيات للعمل كمنصة لتبادل الخبرات والتشاور.

والدولتان الوحيدتان في غرب أفريقيا اللتان لديهما سياسات مخصصة لتسعير التحويلات هما غانا ونيجيريا ــ بغرض مراقبة تدفقات رأس المال إلى الخارج من قطاع النفط، والتي تمثل طبقاً لبعض التقديرات نحو 30% من إجمالي سوء تسعير التحويلات في أفريقيا. ولكن بالنسبة للجزء الأكبر، يقدم التفاوت في القواعد التي تحكم تسعير التحويلات داخل الأسواق المشتركة الإقليمية ثغرات يمكن استغلالها من قِبَل الشركات الأجنبية. ولابد من سد هذه الثغرات.

وتمثل الحوافز الضريبية الخارجة عن نطاق السيطرة مصدراً آخر للمشكلة. ذلك أن العديد من الحكومات الأفريقية، التي تسعى يائسة إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، تنخرط في سباق مضلل لتقديم الحوافز الضريبية الأكثر سخاء، والتي تطبق غالباً من دون إشراف برلماني، أو تدقيق عام، أو تحليل التكاليف والفوائد ــ ومع القليل من تحليل التأثير على الاقتصاد، أو بلا تحليل من هذا القبيل على الإطلاق.

ومن الواضح أن كفاءة هذه السياسات موضع شك. ففي عام 2008، حذر صندوق النقد الدولي من أن «التكاليف ضخمة للغاية، في حين تبدو الفوائد هامشية في أفضل تقدير». وسوف يكون لزاماً على الحكومات أن تتعلم كيف تصمم السياسات التي تخدم اقتصادات بلدانها على أفضل نحو.

ويتعين على منظمات المجتمع المدني أيضاً أن تلعب دورها، مع شن حملة موحدة لتوجيه اهتمام الحكومات نحو هذه القضية. والآن تستجمع الحركات الشعبية قواها بالفعل لمقاومة السياسات الحكومية القصيرة النظر. وينبغي لها أن تضيف أصواتها إلى هذا الجهد لضمان وقف تدفق الأموال إلى الخارج، واستعادتها، واستثمارها في قطاعات تضمن التنمية الشاملة العادلة. والحق أن هذه القضية أكثر أهمية من أن تترك للحكومات وصناع السياسات.

ما دامت حياة اقتصادات أفريقيا تتسرب عبر الثقوب المالية، فسوف

تواجه القارة صعوبات جمة في التعامل مع تحديات مثل البطالة بين الشباب ولن تملك سوى قدرة محدودة على الاستثمار في مجالات مثل الصحة والزراعة. في الأجندة 2063، أكَّد الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى حشد الموارد المحلية نحو التنمية المستدامة والشاملة. وسوف يكون ضمان عدم استمرار التدفقات المالية غير المشروعة في استنزاف خزائن الحكومات نقطة الانطلاق المثلى نحو تحقيق هذه الغاية.

طريق أفريقيا للتخلص من الفقر

جستن يوفولين(*)

إن جميع الدول المحدودة الدخل لديها الإمكانية لتحقيق نمو ديناميكي في الاقتصاد. نحن نعرف ذلك لأننا رأينا ذلك يحصل مرارا وتكرارا فالاقتصاد الفقير الزراعي يحول نفسه إلى اقتصاد مدني متوسط الدخل أو حتى مرتفع الدخل خلال جيل أو جيلين. فالمفتاح هو استغلال الفرص التي تأتي من التصنيع الناشىء عن نقل الصناعات الخفيفة من الدول ذات الدخل الأعلى وهذا ما حصل في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما زال يحصل اليوم.

لقد استغلت اليابان فرصتها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث استخدمت الصناعات ذات العمالة المكثفة مثل المنسوجات والإلكترونيات من أجل تحريك اقتصادها وذلك حتى تآكلت أفضليتها التنافسية في تلك القطاعات بسبب ارتفاع تكاليف العمالة ومن ثم سمح التحول لاقتصادات آسيوية أخرى محدودة الدخل مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وإلى حد ما ماليزيا وتايلند بإتباع خطى اليابان.

(*) أستاذ وعميد فخري للكلية الوطنية للتنمية في جامعة بيجين ومدير مؤسس للمركز الصيني للأبحاث الاقتصادي.

إن الصين بالطبع هي من المسافرين الذين ساروا مؤخراً على هذا الطريق الذي تم تجريبه على الدوام فبعد أكثر من ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي السريع جداً تمكنت الصين من تحويل نفسها من واحدة من أفقر الدول على وجه الأرض إلى أضخم اقتصاد في العالم والآن بدأت الصين أيضاً في خسارة أفضليتها التنافسية في الصناعات التي تتطلب عمالة مكثفة ومن المفترض أن تأخذ بلدان نامية أخرى وخاصة في أفريقيا مكانها.

وفي واقع الأمر ومنذ الثورة الصناعية فإن صعود الصناعات الخفيفة قد أدى إلى زيادة دراماتيكية في الدخل القومي فالتحول الاقتصادي في المملكة المتحدة بدأ مع المنسوجات وفي بلجيكا وفرنسا والسويد والدنمارك وإيطاليا وسويسرا فإن الصناعات الخفيفة كانت في المقدمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية كذلك فإن مدناً مثل بوسطن وبالتيمور وفيلادلفيا أصبحت مراكز لإنتاج المنسوجات والملابس والأحذية.

وحتى وقت قريب فإن القليلين اعتقدوا أن أفريقيا كذلك يمكن أن تصبح مركزاً للصناعات الحديثة ولكن مع وجود السياسات الصحيحة فإنه لا يوجد ما يمنع أن تتبع الدول الأفريقية المسار نفسه.

لو نظرنا إلى أثيوبيا وهي دولة ليست ساحلية والتي بدت قبل عشر سنوات فقط وكأنها رهان خاسر لوجدنا أنها قد تمكنت من بناء منطقة صناعية قرب أديس أبابا ودعت الشركة الصينية المصنعة للأحذية هيوغيان لبناء مصنع هناك. لقد افتتحت هيوغيان مصنعها في يناير 2012 بخطي إنتاج وحوالي 600 عامل وبحلول نهاية العام تمكنت من توظيف 2000 أثيوبي وضاعفت من صادرات أثيوبيا من الأحذية الجلدية واليوم فإن الشركة توظف 3500 عامل في أثيوبيا ينتجون أكثر من مليوني حذاء بالعام.

إن نجاح هيوغيان حفز الحكومة الأثيوبية في سنة 2013 على إنشاء منطقة صناعية جديدة مع وجود مساحة لاثنتين وعشرين وحدة صناعية وخلال

ثلاثة أشهر تم تأجير تلك الوحدات من قبل شركات تصديرية من تركيا وكوريا وتايوان والصين وغيرها وقام البنك الدولي بتوفير 250 مليون دولار أميركي لدعم استمرار البناء في تلك المناطق الصناعية.

إن قصة النجاح الأثيوبية هي مجرد بداية وكلما تعرف المستثمرون بشكل أكبر على أفريقيا ازدادت معرفتهم بما يمكن أن تقدمه تلك القارة فتكلفة العمالة في أفريقيا تنافسية لدرجة أن بإمكان أثيوبيا اجتذاب شركات من بلدان فقيرة مثل بنغلاديش. إن أفريقيا لديها عمالة زارعية فائضة ووظائف قليلة أخرى وبينما تقوم الشركات الاجنبية بالبدء بعملياتها في القطاعات ذات العمالة المكثفة والتي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية فإن تلك الشركات سوف تدرب العمالة المحلية.

فبعض العمال يصبحون مديرين وسوف يتعودون على التقنية ويتعلمون كيفية المحافظة على الجودة في خط الإنتاج وستكون لديهم اتصالات مع المشترين والمستثمرين العالميين وفي نهاية المطاف فإن بعضهم سوف يكون قادراً على جمع الأموال الكافية لتأسيس شركات خاصة بهم؛ أي شركات تصدير يملكها ويشغلها الأفارقة.

لقد كانت موريشيوس في طليعة الدول التي سارت في هذا الطريق ففي السبعينيات قامت الحكومات بإنشاء مناطق صناعية وذلك من أجل تصنيع المنسوجات والملابس لغايات التصدير وفي تلك الفترة كان معظم الملاك من تايوان أو هونغ كونغ واليوم فإن أكثر من 70% من الشركات الصناعية في الجزيرة مملوكة محليا.

إن وجود استراتيجية صناعية تتم صياغتها بعناية هو أمر حيوي. فمجتمع التنمية الدولي والعديد من الحكومات الأفريقية تريد العمل من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وربط أسواق 55 بلداً أفريقياً وهذا يمكن أن يكون له مزايا ولكنه لا يجب أن يشكل أولوية فأفريقيا اليوم تشكل 1، 9 % فقط من الناتج

المحلي الإجمالي الدولي مقارنة بما نسبته 21% للولايات المتحدة الأميركية و23% لأوروبا.

يجب على الدول النامية استخدام مواردها المحدودة في أكثر الطرق فعالية علما أنه ليس هناك من شك في كيفية العثور على الفرص الأكثر جذبا في أفريقيا فعلى سبيل المثال عوضا عن الاستثمار بكثافة في البنية التحتية اللازمة للتكامل الاقليمي فإن دولة مثل أثيوبيا سوف تكون في وضع أفضل لو ركزت على بناء المناطق الصناعية وربطها عن طريق البر بموانىء في جيبوتي.

وبوجود استراتيجية صحيحة للنمو فإن التغيير الكبير يمكن أن يتحقق خلال عمر الشخص ولأكثر من مرة في بعض الأحيان. إن بلدي الأصلي تايوان هي الآن اقتصاد مرتفع الدخل ولكن عندما ولدت هناك سنة 1952 كانت الجزيرة أفقر من معظم بلدان أفريقيا تقريباً.

لقد حصل ذلك لي مجددا فلقد انتقلت إلى الصين سنة 1979 وذلك عندما كان دخل الفرد هناك أقل من ثلث منطقة جنوب الصحراء الأفريقية واليوم أصبحت الصين من بلدان الدخل المتوسط الأعلى وهي على الطريق لأن تصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول سنة 2020.

إن أملي هو أن أشهد تحولاً اقتصادياً ثالثاً في حياتي وهذه المرة في أثيوبيا وبلدان أخرى في أفريقيا ولو مضت تلك البلدان في نفس الطريق المجرب والذي سارت فيه بلدان أخرى فإن هناك فرصة بأن يتحقق مثل هذا التحول.

إطلاق العنان لطاقة الفتيات في إفريقيا

يواكيم تشيسانو(*)

في السنوات الأخيرة، ازدهرت اقتصادات البلدان الإفريقية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. ولكن الأرقام التي تبرزها عناوين الصحف الرئيسة تحجب غالباً المشاكل الأطول أجلاً وخاصة الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وأشكال التفاوت المزمنة. والواقع أن تحقيق النمو الشامل المستدام أمر ممكن، ولكن هذا لن يتسنى إلا من خلال استغلال أعظم احتياطيات القارة من الطاقات والإبداع: النساء والفتيات الإفريقيات.

يتفق خبراء الصحة والتنمية، وخبراء الاقتصاد، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات الأمم المتحدة، والبنوك على أن المفتاح الأساسي لإطلاق العنان لإمكانات إفريقيا يكمن في توسيع فرص حصول الإناث على التعليم والحرية والعمل. واليوم، لا نتوقع من العديد من النساء الإفريقيات تلبية الأدوار التقليدية فحسب، مثل تربية الأطفال ورعاية المسنين؛ بل إنهن يواجهن أيضاً التمييز القانوني والاجتماعي في ما يتعلق بملكية الأراضي والعقارات،

(*) رئيس دولة موزمبيق سابقاً، والرئيس المشارك لفريق العمل الرفيع المستوى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

والميراث، والتعليم، والقدرة على الوصول إلى الائتمان والتكنولوجيا فضلاً عن العادات الجنسية القمعية والعنف.

بيد أن المساواة بين الجنسين تشكل ضرورة أساسية لتحقيق رفاهية القارة. ولنتأمل هنا القضية الملحة المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي. إن النساء يشكلن نصف القوة العاملة في قطاع الزراعة، حيث يزرعن ويبعن ويشترين ويتولين إعداد الطعام لأسرهن. وتشير الدراسات إلى أن المساواة في القدرة على الوصول إلى الموارد من شأنها أن تزيد من العائدات الزراعية بنسبة 20% إلى 30%، وهو ما يكفي للتعويض عن التأثيرات المترتبة على موجات الجفاف وتغير المناخ.

والزراعة ليست سوى مثال واحد. فمشاركة الإناث بشكل أكبر في المهن التي يهيمن عليها الرجال في جميع المجالات من شأنها أن تزيد من إنتاجية العمل الإجمالية بنحو 25%. ويصدق نفس القول على السياسة، حيث تعني زيادة مشاركة النساء وتوليهن للمناصب القيادية تحسين إدارة الحكم والخدمات العامة، كما أثبتت تجارب واعدة في بعض أجزاء إفريقيا وأماكن أخرى من العالم.

ولابد أن تكون الخطوة الأولى لتحسين الظروف لصالح النساء تعزيز صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وهي القضية التي تسجل إفريقيا في ما يتعلق بها بعض أسوأ المؤشرات في العالم. والأمر ببساطة أن النساء لابد أن يُسمَح لهن باتخاذ القرار، من دون إكراه أو عنف، بشأن حياتهن الجنسية وصحتهن؛ فيقررن متى ومن يتزوجن؛ وما إذا كن راغبات في الإنجاب ومتى. ومن غير الممكن أن يحدث هذا من دون تزويد النساء والفتيات بالمعلومات والتعليم والخدمات التي يحتجن إليها لاتخاذ قراراتهن بأنفسهن.

إن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية تكبد النساء الإفريقيات وأسرهن ومجتمعاتهن خسائر ضخمة رغم إمكانية تجنبها. وتأتي هذه التكاليف عادة في

مقتبل حياة النساء المنتجة اقتصادياً، فتعمل على خفض قيمة مساهماتهن في المجتمع في المستقبل. إن أكثر من 400 امرأة وفتاة إفريقية تموت كل يوم أثناء الحمل أو الوضع، وهو ما يؤدي إلى إلحاق الأذى بالأسر وإغراق الأطفال الباقين في المشاق والصعاب. ولابد أن يكون التركيز الأكبر على حماية الأكثر ضعفاً، الفتيات المراهقات.

إن أكثر من ثلث الفتيات في إفريقيا يتزوجن قبل سن 18 عاماً، وهو ما يهدد صحتهن ويختصر تعليمهن ويحد من تطلعاتهن إلى المستقبل. وهن أكثر عُرضة من النساء الأكبر سناً للموت بسبب مضاعفات مرتبطة بالحمل والوضع، وأكثر عرضة لإساءة المعاملة.

ورغم أن أغلب الدول الإفريقية تجرم الزواج المبكر أو القسري، فإن إنفاذ القوانين في هذا الشأن ضعيف للغاية.

والفتيات الإفريقيات عُرضة بشكل غير متناسب أيضاً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. إن ما يقرب من 90% من النساء الحوامل والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم يعيشون في إفريقيا، وبرغم الانخفاض الملحوظ مؤخراً في معدلات انتقال فيروس نقص المناعية البشرية، فإن احتمالات إصابة الفتيات المراهقات بالفيروس أكثر من ضعف مثيلاتها بين الفتيان من نفس السن.

والوباء الآخر الذي يبتلي النساء الإفريقيات هو العنف، والذي يمر غالباً بلا عقاب. إن العنف الجنسي يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. ولكنه أيضاً سمة مقلقة من سمات الحياة المنزلية؛ حيث تفيد التقارير أن 37% من النساء الإفريقيات يتعرضن لسوء المعاملة من قِبَل شركائهن في البيت. وفي حالة ختان الإناث وزواج الأطفال فإن مثل هذا العنف يُعاقَب ثقافياً. ويتعين علينا أن نغير القوانين، والنظم القضائية، والمواقف التي تبرئ الجناة، كما ينبغي لنا أن نقدم المساعدة للضحايا.

إن المواقف من الممكن أن تتغير. فوسائل منع الحمل على سبيل المثال كانت ذات يوم قضية مثيرة للجدال. واليوم يتقبلها أغلب القادة الأفارقة باعتبارها استثماراً مهماً وفعّالاً من حيث التكلفة وجزءاً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في بلدانهم. والواقع أن برامج تنظيم الأسرة الأساسية في 16 بلداً من بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى من الممكن أن توفر أكثر من مليار دولار من تكاليف التعليم فقط. ومن الممكن أن ينخفض عدد الوفيات بين الأمهات بنحو الثلث، وهذا كفيل بتوفير الملايين «في البلدان النامية عموما، من الممكن أن يبلغ الوفر في مجال رعاية الأمهات والرعاية الصحية لحديثي الولادة نحو 5,7 مليارات دولار أميركي».

الحق أن الفوائد المضاعفة المترتبة على إنهاء التمييز القانوني والاقتصادي والتمييز بين الجنسين عموماً هائلة. ذلك أن النساء الأوفر صحة والأكثر ثراءً والأفضل تعليماً يملن إلى إنتاج أسر أوفر صحة وأكثر ثراءً وأفضل تعليماً، لأن النساء يستثمرن عادة قدراً أكبر من دخولهن على رفاهية أبنائهن مقارنة بالرجال. وفي ظل التوقعات التي تشير إلى أن عدد سكان القارة سوف يتضاعف بحلول عام 2050، فلن نجد وقتاً أفضل من هذا للاستثمار في النساء والفتيات. والواقع أن الحجة اقتصادية بقدر ما هي أخلاقية.

التنمية وضعف الاستثمار

عبد الله مار دييه(*)

في غرب أفريقيا، يدمر وباء الإيبولا حياة البشر، ويفتك بالمجتمعات، ويتيم الأطفال بمعدلات غير مسبوقة منذ وضعت الحروب الأهلية في المنطقة أوزارها قبل أكثر من عشر سنوات.

ففي ليبيريا أصبحت أكثر من 60% من الأسواق مغلقة الآن؛ وفي سيراليون، لا يتمكن غير 20% فقط من أصل عشرة آلاف مريض بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الذين يتلقون العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية من الحصول على العلاج؛ وتشير تقارير حكومة غينيا إلى فجوة تمويلية قدرها 220 مليون دولار أميركي بسبب الأزمة.

وإذا لم يتم احتواء تفشي الوباء قريباً، فإن أغلب المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت منذ عاد السلام إلى ليبيريا وسيراليون، ومنذ بدأ التحول الديمقراطي في غينيا، قد تذهب أدراج الرياح.

الواقع أن هذه البلدان الثلاثة لا تزال هشة ومنقسمة، ومن الواضح أنها عُرضة للصدمات على نحو فريد كما تؤكد الأزمة الحالية. وفي عموم الأمر،

(*) مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لابد أن تعمل الأزمة الحالية في المنطقة على تحفيز التأمل في الكيفية التي يدعم بها العالم عملية التنمية ويدفعها إلى الأمام.

يرجع أحد أسباب ضعف هذه البلدان إلى الافتقار الدائم إلى الاستثمار في شعوبها، وهو الأمر الذي منع المواطنين العاديين من جني ثمار النمو الاقتصادي. فبرغم النمو السريع الذي سجلته اقتصادات غينيا (2,8% سنوياً في المتوسط)، وليبيريا (10%)، وسيراليون (8%) في السنوات العشر السابقة لتفشي وباء الإيبولا، فإن سكان هذه البلدان لم يشهدوا تحسناً يُذكَر في حياتهم اليومية، فكان أكثر من 65% من الاستثمار المباشر الأجنبي يذهب نحو صناعات التعدين وقطع الأشجار، وهي صناعات اشتهرت بتوليد القليل من فرص العمل وتركيز الثروة في أيدي قِلة قليلة من الناس.

على نحو مماثل، وبرغم أن الخدمات الصحية في ليبريا وسيراليون تحسنت بعد انتهاء الحروب الأهلية، فقد ظلت جودة هذه الخدمات ومدى تغطيتها أدنى كثيراً من معايير غرب أفريقيا. فعندما اندلع وباء الإيبولا، كان عدد الأطباء في ليبيريا 120 طبيباً فقط يخدمون 4 ملايين نسمة هم عدد سكانها.

أضف إلى هذا الأحياء الفقيرة المتزايدة الانتشار في المناطق الحَضَرية ــ والتي تعاني من غياب الحكومة تقريباً، والاكتظاظ بالسكان، والمرافقة الصحية الرديئة ــ فيصبح من غير المستغرب أن تجد هذه البلدان صعوبة بالغة في احتواء الوباء.

إن التهديد الذي يشكله وباء الإيبولا في هذه البلدان الثلاثة يمتد إلى ما هو أبعد من الرعاية الصحية. ففي مختلف أنحاء المنطقة، تسبب تاريخ طويل من الصراع وإرث باق من الحكم الرديء في تغذية قدر عميق من انعدام الثقة بالحكومات ومؤسسات الدولة، كما أشارت دراسة مسح أفروباروميتر في عام

2012، والواقع أن افتقار هذه البلدان إلى عقد اجتماعي راسخ كان العقبة الرئيسية أمام إقامة سلطة سياسية حقيقية وحكم فعّال.

وعلاوة على ذلك، خلقت هذه البيئة الظروف الخصبة المناسبة لانتشار نظريات جامحة بما في ذلك نظرية تزعم أن الحكومة وعمال الإغاثة يتآمرون لإصابة المواطنين بالعدوى. وينكر كثيرون وجود فيروس الإيبولا على الإطلاق، بزعم أن حكوماتهم اخترعت هذه الكذبة لكي يتسنى لها جمع أموال إضافية من المجتمع الدولي، وهي الأموال التي لن يتسنى لهم أن يروها أبداً.

وتدفع مثل هذه الشكوك والمخاوف الأسر إلى إخفاء موتاها وإخراج جنازاتهم في الليل، حتى إن بعض المجتمعات تذهب إلى حد مهاجمة العاملين في مجال الصحة، وكل هذا يجعل محاولات وقف انتشار المرض بالغة الصعوبة.

ولكن في وجود هذا الفيروس الفتاك الشديد العدوى الذي يدمر المجتمعات الفقيرة المفتتة التي لا تثق بقادتها، لم يعد من الممكن الاكتفاء بالاستمرار في العمل كالمعتاد. إن الوسيلة الوحيدة لوقف تفشي وباء الإيبولا الحالي، ومنع الأوبئة المماثلة، يتلخص في معالجة نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية الأساسية التي سمحت للفيروس بالانتشار.

والمفتاح الأساسي لتحقيق هذه الغاية هو وضع الناس في قلب جهود التنمية، من خلال زيادة الاستثمارات في الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة.

ومن ناحية أخرى، لابد من بذل جهود قوية لتعزيز خلق فرص العمل. ومع توافر بنية الدعم الجديرة بالثقة والفرص الاقتصادية الكافية، يصبح بوسع الأسر ــ وبالتالي البلدان ــ أن تكتسب المزيد من المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات.

الواقع أن أولئك الذين هم في طليعة الكفاح ضد الإيبولا ــ بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ــ يعملون على تعبئة المجتمعات المحلية ضد المرض، ودعم الفرق الطبية، ومساعدة الناجين وأسر المصابين بالعدوى على التغلب على هذه المأساة. ورغم أن هذه الجهود شديدة الأهمية فإنها لابد أن تكون مدعومة باستراتيجية أطول أمداً لتعزيز دفاعات هذه الدول الهشة.

النفـط

نفط رخيص من أجل التغيير

كوشيك باسو(*)
سري موليانى إندراواتي(**)

إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط من المرجح أن يخلف تأثيراً كبيراً وإيجابياً إلى حد كبير على الاقتصاد العالمي ــ بل ولعل هذا التأثير أعظم مما تصور أغلب المراقبين. وإذا اغتنمت الحكومات فرصة انخفاض أسعار النفط اليوم لتنفيذ إصلاحات سياسة الطاقة البالغة الأهمية، فإن الفوائد قد تعمل على تحسين الميزات البنيوية لاقتصاداتها اليوم.

والسبب الرئيسي وراء التقليل من قدر التأثير المترتب على انخفاض الأسعار حتى الآن هو أن لا أحد يعلم إلى متى قد يدوم. والواقع أن تحركات الأسعار السابقة لا تقدم إلا القليل من التوجيه في هذا الصدد. فعندما انخفضت الأسعار في عام 2008، عادت إلى الارتفاع من جديد قبل أن يتمكن الخبراء من الحديث عن «المعتاد الجديد»؛ في حين ظلت الأسعار منخفضة طيلة خمسة عشر عاماً بعد هبوطها في الفترة 1986-1987.

ومن المرجح هذه المرة أن يتحدد مسار السعر من قِبَل لاعب جديد في

(*) كبير خبراء الاقتصاد في البنك الدولي.
(**)المدير الإداري والرئيس التنفيذي للعمليات في البنك الدولي.

لعبة الطاقة: الزيت الصخري. تتراوح التكلفة الهامشية لإنتاج الزيت الصخري (تكاليف الاستمرار في الضخ من بئر قائمة) بين 55 دولاراً و70 دولاراً للبرميل. وإذا أضفنا إلى هذا هامش ربح بنحو خمسة دولارات، فإن منحنى عرض النفط يصبح لديه الآن شريحة طويلة شبه أفقية في نطاق يبلغ نحو 60 إلى 75 دولاراً للبرميل. وبصرف النظر عن الطلب، فإن هذا سوف يمثل نطاق التحرك الطبيعي لأسعار النفط ــ ولنطلق عليه وصف «جرف الزيت الصخري» ــ ومن المرجح أن يظل هذا النطاق ثابتاً لفترة طويلة.

ويقدم لنا هذا بعض التصور والفهم لقرار منظمة الأوبك في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بعدم الحد من المعروض. فقد أدركت المملكة العربية السعودية عن حق أن خفض الناتج لن يعزز الأسعار، بل إن ذلك يتيح مساحة للاعبين جدد للتدخل والاستيلاء على حصة من السوق.

بطبيعة الحال، من الممكن أن يتعطل هذا النمط، إذا تسببت حرب أو صراع كبير على سبيل المثال في منطقة مصدرة للنفط في تقييد العرض بالقدر الكافي لدفع الأسعار إلى الارتفاع عن جرف الزيت الصخري. ولكن في غياب صدمة كبرى غير متوقعة، فإن شركات النفط سوف تظل تحت وطأة الضغوط التي تحملها على الاستمرار في بيع النفط، ولو بأسعار منخفضة، وهي تناضل في محاولة لسداد الديون الضخمة التي تكبدتها على الاستثمار عندما كانت أسعار النفط مرتفعة. وهذه الضغوط هي على وجه التحديد التي دفعت أسعار النفط إلى الانخفاض إلى هذا الحد في ديسمبر ويناير.

ونظراً لهذا فمن المعقول أن نتوقع أن تظل إمدادات النفط وفيرة، وأن تظل الأسعار معتدلة، حتى عام 2016 ــ وهذا الاتجاه من شأنه أن يعزز النمو العالمي بما يقدر بنحو 0,5 نقطة مئوية على مدى هذه الفترة. وسوف يكون التأثير كبيراً بصورة خاصة في بلدان مثل الهند وإندونيسيا، حيث تبلغ فاتورة واردات النفط نحو 7,5% من الناتج المحلي الإجمالي. والواقع أن الحساب

الجاري في الهند، والذي كان في عجز لسنوات، من المرجح أن يسجل فائضاً هذا العام.

ويخلق هذا فرصة فريدة لإصلاح سياسة الطاقة. فالوقود في العديد من البلدان مدعوم بشكل كبير، وهذا من شأنه أن يجهد ميزانيات الحكومات وأن يشجع الاستهلاك المسرف. كما تقدم أسعار النفط المنخفضة فرصة مثالية لخفض إعانات الدعم، وبالتالي تحرير الأموال التي يصبح بوسع الحكومات أن تنفقها على الخدمات الأساسية وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تعمل على تعزيز جهود الحد من الفقر.

ولكن توجيه النصيحة للبلدان ببساطة بضرورة خفض إعانات الدعم لا يجدي غالبا. ففي البلدان حيث تملي الحكومة أسعار الوقود ــ مثل الهند وإندونيسيا حتى وقت قريب (والتي لا تزال تفعل ذلك إلى حد ما) ــ سوف تعمل الأسعار المنخفضة في السوق على تقليص إعانات الدعم بشكل تلقائي. ولهذا السبب فإن إبقاء الدعم عند مستويات منخفضة غير كاف بالنسبة لمثل هذه البلدان.

وينبغي أن يكون الهدف هو التحول من نظام السعر الثابت، مع تعديلات تصدرها الحكومة بين الحين والآخر، إلى نظام أسعار قائم على السوق، حيث تتعهد الحكومة بعدم الحد من الأسعار، باستثناء الظروف القصوى المحددة سلفا. ورغم أن مثل هذا التحرك لن يخلف تأثيراً يُذكَر على الأسعار الآن، فإنه كفيل بتزويد البلدان بميزة ضخمة أثناء تقلبات أسعار النفط في المستقبل، لأن المستهلكين وموردي التجزئة لن يظلوا منفصلين عن مؤشرات الأسعار.

ووسط كل هذه الأنباء السارة يبرز تخوفان حقيقيان. ففي الأمد القريب، تتسبب أسعار النفط المنخفضة في خلق تحديات جسيمة لأولئك الذين يواجهون الآن تكاليف ضخمة ومشروعات فاشلة بعد أن استثمروا في توسيع الإنتاج عندما كانت الأسعار مرتفعة. والمشكلة الأكبر هي أن أسعار النفط

المنخفضة تشجع الاستهلاك المفرط ـ والذي سوف يتضاعف الأثر البيئي الطويل الأجل المترتب عليه بسبب ضعف الحافز للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة.

يتعين على صناع السياسات أن ينتبهوا إلى هذه المخاطر، وأن ينفذوا السياسات الضرورية لتخفيفها. وعلى وجه التحديد، ينبغي للحكومات أن تعمل على تحويل الأموال التي تدخرها من تكاليف النفط وإعانات الدعم إلى برامج مستهدفة الغرض منها مساعدة الناس في الإفلات من براثن الفقر، كما يجب عليها أن تدرج ضمن أنظمتها الضريبية حوافز الإبداع والاستثمار في الطاقة النظيفة.

وبالاستعانة بالنهج السليم، يصبح من الممكن الاستفادة من تقلبات أسعار النفط اليوم كنقطة تحول حاسمة على المسار نحو مستقبل أكثر استدامة ويتسم بالرخاء المشترك والتقدم الحقيقي في جهود الحد من الفقر. الحق أن الاتجاه الذي يتعين علينا أن نسلكه الآن بات واضحا.

سقف جديد لأسعار النفط

أناتول كاليتسكي(*)

إذا كان لأي رقم أن يحدد مصير الاقتصاد العالمي، فهو سعر برميل النفط. فكل ركود عالمي منذ عام 1970 كان مسبوقاً بارتفاع سعر النفط إلى الضعف على الأقل، وكل هبوط سعر النفط بمقدار النصف مع استمرار الانخفاض لستة أشهر أو نحو ذلك متبوعاً بتسارع النمو العالمي بشكل كبير

وبعد انخفاضه من مائة دولار أميركي إلى خمسين دولاراً، فإن سعر النفط يحوم الآن حول هذا المستوى الحرج تماما. فهل ينبغي لنا إذن أن نتوقع أن يكون السعر الحالي أرضية لنطاق التداول الجديد للنفط أو سقفاً له؟

الواقع أن أغلب المحللين ما زالوا ينظرون إلى سعر الخمسين دولاراً باعتباره أرضية، أو حتى نقطة انطلاق، لأن الخط في السوق الآجلة يشير إلى توقعات بارتداد كبير إلى سبعين أو ثمانين دولاراً. ولكن الاقتصاد والتاريخ يشيران إلى أن سعر اليوم لابد أن يُنظَر إليه باعتباره سقفاً محتملاً لنطاق تداول أقل كثيرا، وهو النطاق الذي قد يمتد هبوطاً نحو العشرين دولاراً.

(*) رئيس معهد الفِكر الاقتصادي الجديد، ومؤلف كتاب «الرأسمالية في نسختها الرابعة، مولد اقتصاد جديد.

ولكي نرى السبب، فلنتأمل أولاً المفارقة الإيديولوجية الكامنة في قلب اقتصاديات الطاقة اليوم. كانت سوق النفط تتسم دوماً بالصراع بين الاحتكار والمنافسة. ولكن الأمر الذي يرفض أغلب المعلقين الغربيين الاعتراف به هو أن بطلة المسابقة في الوقت الحاضر هي المملكة العربية السعودية، في حين يتوسل رجال النفط المحبون للحرية في تكساس إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) للتأكيد على سلطتها الاحتكارية.

والآن دعونا ننتقل إلى التاريخ، وبخاصة تاريخ أسعار النفط المعدلة تبعاً للتضخم منذ عام 1974، عندما تأسست منظمة أوبك.

يكشف التاريخ عن نظامين مميزين للتسعير. ففي الفترة من 1974 إلى 1985، كان سعر النفط القياسي في الولايات المتحدة يتراوح من خمسين إلى مائة وعشرين دولاراً بعملة اليوم. وفي الفترة من 1986 إلى 2004، تراوح السعر من عشرين إلى خمسين دولاراً (باستثناء انحرافين موجزين بعد غزو الكويت في عام 1990 وخفض القيمة في روسيا عام 1998). وأخيراً، في الفترة من 2005 إلى 2014، عادت أسعار النفط مرة أخرى إلى نطاق الفترة 1974-1985 الذي تراوح من خمسين إلى مائة وعشرين دولاراً، باستثناء ارتفاعين موجزين أثناء الأزمة المالية في الفترة 2008-2009.

بعبارة أخرى، كان نطاق التداول في السنوات العشر الماضية مماثلاً للنطاق الذي ساد خلال العقد الأول من عمر منظمة أوبك، في حين كانت مدة التسعة عشر عاماً من 1986 إلى 2004 تمثل نظاماً مختلفاً تماماً. ويبدو من المعقول أن يكون تفسير الفارق بين هذين النظامين راجعاً إلى انهيار سلطة منظمة أوبك في عام 1985 بسبب تطوير إنتاج النفط في بحر الشمال وألاسكا، والذي أدى إلى التحول من الأسعار الاحتكارية إلى الأسعار التنافسية. ثم انتهت هذه الفترة في عام 2005، عندما أدى ارتفاع الطلب

الصيني إلى نقص المعروض العالمي من النفط بشكل مؤقت، الأمر الذي سمح بعودة «نظام» أسعار منظمة أوبك.

ويشير هذا السجل إلى سعر الخمسين دولاراً باعتباره الخط الفاصل بين النظامين الاحتكاري والتنافسي. وتشير اقتصاديات الأسعار التنافسية في مقابل الأسعار الاحتكارية إلى السبب الذي يجعل سعر الخمسين دولاراً سقفاً محتملاً وليس أرضية.

في أي سوق تنافسية، لابد أن تعادل الأسعار التكاليف الهامشية. والأمر ببساطة أن السعر سوف يعكس التكاليف التي يتعين على المورد الفعّال أن يستردها في إنتاج البرميل الأخير من النفط اللازم لتلبية الطلب العالمي. وعلى النقيض من هذا، في نظام التسعير الاحتكاري، يستطيع المحتكر أن يختار سعراً أعلى كثيراً من التكاليف الهامشية ثم يعمل على تقييد الإنتاج لضمان عدم تجاوز العرض للطلب (وهو الأمر الذي كان ليحدث لولا ذلك بسبب السعر الذي ارتفع بشكل مصطنع).

حتى الصيف الماضي، كان النفط خاضعاً لنظام الأسعار الاحتكاري، لأن المملكة العربية السعودية تحولت إلى «منتِج متقلب»، فكانت تقيد العرض كلما تجاوز الطلب. ولكن هذا النظام تسبب في خلق حوافز قوية دفعت منتجي النفط الآخرين، وبخاصة في الولايات المتحدة وكندا، إلى توسيع الإنتاج بشكل حاد. وبرغم مواجهة تكاليف إنتاج أعلى كثيراً، ظل بوسع منتجي النفط والغاز الصخريين في أميركا الشمالية تحقيق أرباح كبيرة، وذلك بفضل ضمانات السعر السعودية.

ولكن، لم يكن بوسع السعوديين الحفاظ على الأسعار مرتفعة إلا من خلال خفض إنتاجهم لإيجاد حيز في السوق العالمية للإنتاج الأميركي المتزايد. ويبدو أن القادة السعوديين قرروا بحلول الخريف الماضي أنها استراتيجية خاسرة، وكانوا على حق. ذلك أن النهاية المنطقية لهذه

الاستراتيجية كانت لتصبح ظهور أميركا بوصفها أكبر منتج للنفط في العالم، في حين تتراجع المملكة العربية السعودية، ليس فقط كدولة مصدرة للنفط بل وربما أيضاً كدولة كانت الولايات المتحدة تشعر بأنها ملزمة بالدفاع عنها.

والآن أصبح زعماء النفط في الشرق الأوسط عازمين على مقاومة خسارة المكانة على هذا النحو، كما توضح سلوكياتهم الأخيرة في منظمة أوبك. ولكن الطريقة الوحيدة التي قد تتمكن بها منظمة أوبك من استعادة ــ أو حتى الحفاظ على ــ حصتها في السوق تتلخص في دفع الأسعار إلى الهبوط إلى النقطة التي يضطر عندها المنتجون في الولايات المتحدة إلى خفض إنتاجهم بشكل كبير لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالميين. وباختصار، يتعين على المنتجين السعوديين أن يكفوا عن كونهم «منتجين متقلبين» وأن يجبروا منتجي النفط بتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة على الاضطلاع بهذا الدور بدلاً منهم.

إن أي كتاب اقتصادي أكاديمي سوف يوصي بهذه النتيجة بالضبط. ذلك أن استخراج الزيت الصخري مكلف ولابد بالتالي أن يبقى في باطن الأرض إلى أن تضخ كل حقول النفط التقليدية المنخفضة التكلفة في العالم بأقصى طاقة إنتاجية. ومن الممكن علاوة على ذلك أن يكون إنتاج النفط الصخري متقطعا.

وبالتالي فإن ظروف السوق التنافسية تملي على المملكة العربية السعودية وغيرها من المنتجين بتكلفة منخفضة أن ينتجوا النفط بأقصى طاقة دائما، في حين يشهد منتجو النفط بتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة دورات الارتفاع والانخفاض المعتادة في أسواق السلع الأساسية، عن طريق التوقف عن الإنتاج عندما يكون الطلب العالمي ضعيفاً أو عندما يدخل السوق الرئيسية منتجون جدد للنفط الرخيص التكلفة من العراق أو ليبيا أو إيران أو

روسيا، وتكثيف الإنتاج فقط خلال فترات رواج الطلب العالمي عندما يبلغ الطلب على النفط ذروته.

وبموجب هذا المنطق التنافسي، تصبح التكلفة الهامشية للزيت الصخري في الولايات المتحدة بمثابة السقف لأسعار النفط العالمية، في حين تستخدم تكاليف الحقول التقليدية النائية والهامشية نسبياً في منظمة الأوبك وروسيا لتحديد الأرضية. والواقع أن تقديرات تكاليف إنتاج الزيت الصخري تدور في الأغلب حول خمسين دولاراً، في حين تحقق حقول النفط التقليدية الهامشية عموماً مستوى التعادل عند مستوى عشرين دولاراً. وبالتالي فإن نطاق التداول في العالم الجديد الشجاع من إنتاج النفط تنافسياً لابد أن يكون بين عشرين وخمسين دولاراً تقريباً.

الأثر الجيوسياسي للنفط الرخيص

مارتن فيلدشتاين(*)

في الأشهر الخمسة الماضية، انخفض سعر النفط بنسبة تجاوزت 25%، لكي يصبح أقل من 80 دولاراً للبرميل. وإذا ظل السعر عند هذا المستوى، فإن هذا قد يخلف عواقب بالغة الأهمية ـ بعضها خير وبعضها الآخر شر ـ على العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم. وإذا سجلت أسعار النفط المزيد من الهبوط، كما يبدو مرجحاً، فإن العواقب الجيوسياسية في بعض البلدان المنتجة للنفط قد تكون مأساوية.

إن سعر النفط في أي وقت يعتمد على توقعات المتعاملين في السوق بشأن العرض والطلب في المستقبل. والدور الذي تلعبه التوقعات يجعل سوق النفط مختلفة تماماً عن أغلب الأسواق الأخرى.

ففي سوق الخضراوات الطازجة على سبيل المثال، لابد أن تتوازن أسعار العرض والطلب مع المحصول الحالي. وعلى النقيض من هذا، يستطيع منتجو النفط وغيرهم في الصناعة أن يحجبوا الإمدادات عن السوق إذا تصوروا

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد والرئيس الفخري للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كما تولى رئاسة مجلس مستشاري الرئيس رونالد ريغان للشؤون الاقتصادية في الفترة 1982-1984.

أن السعر سوف يرتفع في وقت لاحق، أو ربما يزيدوا من المعروض في السوق إذا تصوروا أن الأسعار قد تنخفض.

تحجب شركات النفط الإمدادات عن السوق من خلال خفض كمية النفط التي تستخرجها من الأرض. وبوسع منتجي النفط أيضاً أن يقيدوا المعروض من خلال إبقاء المخزون من النفط في ناقلات على البحار أو غير ذلك من مرافق التخزين. وفي المقابل، يستطيع المنتجون أن يضيفوا المزيد إلى النفط المعروض في السوق بزيادة الإنتاج أو تخفيف المخزون لديهم.

وتشير توقعات السوق التي تعكسها الأسعار اليوم إلى انخفاض الطلب وزيادة العرض في المستقبل. ويعكس انخفاض الطلب ضعف النشاط الاقتصادي الحالي، وخاصة في أوروبا والصين، والأمر الأكثر أهمية، التغيرات التكنولوجية الأطول أمداً، والتي من شأنها أن تزيد من كفاءة استخدام الوقود وأن تحث على استخدام الطاقة الشمسية وغير ذلك من مصادر الطاقة غير النفطية.

وتعكس الزيادة في المعروض المحتمل في المستقبل ناتجاً جديداً يستخرج بطريقة التكسير الهيدروليكي، فضلاً عن تطوير رمال القطران في كندا، والقرار الذي اتخذته المكسيك مؤخراً بالسماح لشركات النفط الأجنبية بتطوير مصادر الطاقة في البلاد.

وتشير هذه التغيرات في الطلب والعرض إلى أن سعر النفط في المستقبل سوف يكون أقل من توقعات القائمين على الصناعة قبل بضعة أشهر. ولعل بعض التغيرات الأخيرة في الطلب والعرض المتوقع في المستقبل كان من الممكن توقعها في وقت سابق. ولكن ليس هناك من سبيل لمعرفة متى قد تتغير المواقف والتوقعات. ويعكس تقلب أسعار النفط تاريخياً هذه التحولات النفسية فضلاً عن التغيرات في الواقع الموضوعي.

وتشجع أسعار الفائدة المنخفضة المنتجين على ترك النفط في الأرض.

وعندما تتجه أسعار الفائدة الطويلة الأجل الحالية المنخفضة بشكل غير طبيعي إلى الارتفاع على مدى السنوات القليلة المقبلة، فسوف تصبح زيادة المعروض من النفط واستثمار الدخل الناتج عن ذلك بأسعار فائدة أعلى أكثر جاذبية لدى المنتجين.

وما لم تتغير التوقعات بشأن أساسيات العرض والطلب في المستقبل، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يدفع أسعار النفط إلى المزيد من الانخفاض، ومن بين أكبر الخاسرين من تراجع أسعار النفط العديد من البلدان التي ليست على صداقة مع الولايات المتحدة وحلفائها، مثل فنزويلا وإيران وروسيا.

ورغم أن السعودية والعديد من بلدان الخليج هي أيضاً من الدول الرئيسية المصدرة للنفط، فإنها تختلف عن غيرها من الدول المنتجة من ناحيتين مهمتين. فأولا، تكاليف استخراج النفط في هذه الدول منخفضة للغاية، وثانياً، تسمح الاحتياطيات المالية الهائلة لهذه الدول بتمويل أنشطتها لفترة طويلة.

إن انخفاض أسعار النفط إلى مستويات أدنى قد يؤدي إلى عواقب جيوسياسية كبيرة. فانخفاض سعر البرميل إلى 60 دولاراً من شأنه أن يخلق مشاكل حادة في روسيا بشكل خاص. ذلك أن الرئيس فلاديمير بوتين لن يظل قادراً على الحفاظ على برامج التحويلات المالية التي تدعم مستويات دعمه الشعبي حاليا، وسوف تكون العواقب مماثلة في إيران وفنزويلا. ليس من الواضح ما إذا كانت هذه البلدان قد تتمكن من التوازن برغم حدوث انخفاض كبير ودائم في أسعار النفط في المستقبل. ولكن من الواضح أن البلدان المستوردة للنفط سوف تستفيد.

عصر السيارة

المركبات رموز الحرية والسلامة

كارلوس غصن(*)

تشكل سلامة الطرق مصدراً للقلق البالغ؛ ذلك أن أكثر من ثلاثة آلاف شخص يموتون في حوادث مرتبطة بالسيارات كل يوم، وتمثل البلدان الأقل دخلاً نصف المركبات التي تسير على الطرق في مختلف أنحاء العالم ولكنها تعاني من أكثر من 90% من الوفيات المرتبطة بحوادث السيارات. فعدد السيارات في الهند لا يتجاوز ربع عدد السيارات في فرنسا، ورغم هذا فإن الوفيات المرتبطة بحوادث السيارات لديها يبلغ نحو عشرين ضعف مثيلاتها في فرنسا ــ أي نحو ثمانين حادثة أكثر لكل سيارة.

إن السيارة التي ظلت لفترة طويلة رمزاً للحرية والمكانة والنجاح تقف الآن على مفترق طرق. فلأكثر من قرن من الزمان، كانت السيارات سبباً في تمكين المليارات من البشر من السفر إلى مسافات أبعد وبسرعة أكثر وكفاءة أكبر من أي وقت مضى.

وقد ساعدت السيارات في دفع الاقتصادات الكبرى على مستوى العالم وتشكيل المشهد الاجتماعي والثقافي الحديث. ولكن كل هذا لم يكن بلا

(*) رئيس مجلس إدارة اتحاد رينو- نيسان ورئيسه التنفيذي.

ثمن: الحوادث والازدحام المروري والتلوث والاعتماد على النفط إلى حد ينذر بالخطر، بين تكاليف أخرى.

وعلى هذا فإن التحدي الماثل أمامنا الآن يتلخص في تعزيز الفوائد والحد من الأضرار التي تحدثها سياراتنا (وفي نهاية المطاف القضاء على هذه الأضرار تماماً)، حتى يتسنى لنا أن نجعل مستقبل السفر بالمركبات أكثر نظافة وكفاءة وسلامة وفي متناول الجميع. ولكي تظل صناعتنا أداة للتقدم فيتعين علينا أن نتعاون بشكل وثيق مع أقراننا في الصناعات الأخرى والحكومات في ثلاثة مجالات رئيسية: السلامة والبيئة والحد من التكلفة.

ولكن تدابير السلامة آخذة في التحسن. ففي أوروبا انخفض عدد الوفيات على الطرق إلى النصف رغم تضاعف عدد المركبات. ومن بين الأسباب وراء هذا كان تقديم تكنولوجيات مثل المكابح المانعة للانغلاق، والوسائد الهوائية، والتحكم في الثبات إلكترونيا. بل وقد تساعد التكنولوجيات الجاري تطويرها الآن في القضاء على الوفيات المرتبطة بالسيارات تماماً.

ومن بين هذه الإبداعات الجديدة القيادة الحرة. ففي الوقت الحالي تعمل شركة رينو وشركة نيسان على تطوير تكنولوجيات تكميلية يمكنها أن تتوقع حوادث التصادم وتستكشفها وتمنعها. ومن خلال تخفيف الضغوط الناتجة عن القيادة وسط الحركة المرورية الكثيفة والمواقع غير المألوفة، تعد هذه التكنولوجيا بقدر أعظم من الحماية لكل من السائقين والمشاة. وهي تشكل قيمة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات حركية، مثل المسنين أو المعوقين.

ولكن مثل هذه التكنولوجيات المتقدمة لا تُختَرَع ببساطة ثم يتم تنفيذها ــ فهي تحتاج إلى الدعم من قِبَل الحكومات في هيئة مجموعة متماسكة من القوانين والقواعد التنظيمية التي تغطي استخداماتها. وبالتالي فيتعين على

صناع السياسات أن يشاركوا في مراحل مبكرة من التطوير إذا كان لنا أن نحقق هدف خفض الوفيات على الطرق إلى الصفر خلال حياتنا.

وبوسع صناعة السيارات أيضاً أن تقدم إسهاماً بالغ الأهمية للبيئة. فقبل خمسة عشر عاماً قام اتحاد رينو- نيسان بتقييم الأثر البيئي الذي تخلفه مركباته على مدى دورة حياتها. وقد تناولت الدراسة التأثير المترتب على المواد الخام التي نستخدمها؛ وتأثير عادم السيارات على الصحة العامة، وخاصة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ والإسهام في إجمالي الانبعاثات الغازية المسببة للانحباس الحراري العالمي ــ والتي يأتي 23% منها من صناعة السيارات في مختلف أنحاء العالم.

ونتيجة لهذا التقييم، استثمر الاتحاد أكثر من أربعة مليارات يورو (5,5 مليارات دولار أميركي) في التكنولوجيات عديمة الانبعاثات الغازية. واليوم، تُعَد مجموعتنا هي الوحيدة بين شركات صناعة السيارات التي تنتج بكثافة تجارية خطاً كاملاً من السيارات عديمة الانبعاثات والمركبات التجارية الخفيفة. وقد باعت شركتا رينو ونيسان معاً أكثر من مئة ألف من هذه المركبات في مختلف أنحاء العالم ــ أكثر من كل ما باعته منها كل شركات صناعة السيارات الكبرى مجتمعة.

وتتلخص المهمة الأكبر في دمج هذه المركبات في شبكة كهرباء أكثر كفاءة ونظافة ــ على سبيل المثال، من خلال الاستعاضة عن محطات الطاقة العتيقة التي تعمل بإحراق الفحم بالطاقة الكهرومائية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات المحلية والوطنية أن تعمل مع صناعة السيارات على دمج المركبات عديمة الانبعاثات في البنية الأساسية للنقل الوطني. وإذا تحقق هذا فنحن نعتقد أن السيارات سوف يصبح من الممكن أن لا تخلف أي تأثير ضار على البيئة في المستقبل القريب.

ولكن لا ينبغي لهدف الصحة والسلامة أن يتحقق على حساب البلدان

النامية، التي يريد مواطنوها قطف ثمار الازدهار التي استمتع بها مواطنو البلدان المتقدمة لفترة طويلة. في عام 1999، كانت البرازيل وروسيا والهند والصين تمثل 8% فقط من مبيعات السيارات على مستوى العالم؛ وبحلول عام 2012 بلغت مبيعاتها مجتمعة 35% من الإجمالي العالمي. ومن المؤكد أن النسبة سوف تواصل الارتفاع.

كان الأثر الذي خلفته السيارات على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هائلاً على مدى القرن الماضي. والآن أصبحت المبيعات العالمية لصناعة السيارات أضخم من الناتج المحلي الإجمالي لكل اقتصادات العالم باستثناء الاقتصادات الخمسة الكبرى، وهي توظف أكثر من خمسين مليون شخص في مختلف أنحاء العالم. ويرتبط مستقبل هذه الصناعة بمستقبل الاقتصاد العالمي.

آخر سيارة أجرة إلى أوروبا

ألبرتو هيامار(*)

إن التباين بين مقاومة أوروبا لخدمة أوبر (Uber) والاستقبال الأكثر حماساً لخدمة مشاركة الزبائن يُسلّط الضوء مرة أخرى على الكيفية التي انتهت بها البنية التنظيمية الأوروبية، المصممة من حيث المبدأ لحماية المستهلكين، إلى حماية موردين راسخين وخنق الإبداع.

وهذا التناقض من الممكن أن يرشدنا أيضاً إلى السبل التي يتعين على الحكومات في أوروبا أن تنتهجها لتعديل قواعدها، وتشجيع رجال الأعمال على تطوير نماذج أعمال متطورة في الداخل بدلاً من الاضطرار إلى قبول الإبداعات والابتكارات فقط بعد أن تصبح أفضل الممارسات في الخارج.

إن الاحتجاجات المناهضة لخدمة أوبر التي ينظمها سائقو سيارات الأجرة تشكل جزءاً من تقليد قديم يمارسه الموردون الراسخون في تحدي التكنولوجيات الجديدة التي قد تكلفهم وظائفهم. ولكن عندما، على سبيل المثال، احتج اللوديون (مناهضو الآلات) في أوائل القرن التاسع عشر ضد

(*) أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الوطنية في روما.

آلات النسيج المخترعة حديثاً بتحطيمها، لم تتدخل السلطات لتقييد التكنولوجيات الجديدة.

والمشكلة هي أن الدخول إلى أي سوق يعتمد على الفرص المتصورة للربح من المبادرات الجديدة عند نقطة معينة من الزمن. وقد تؤخر التنظيمات دخول السوق، ولكن التكنولوجيا لا يمكن منعها إلى الأبد؛ وسوف يخترق الداخلون الجدد كل الموانع في نهاية المطاف.

الواقع أن ميزة المبادر الأول في السوق شائعة في العديد من الصناعات، وذلك نظراً للاقتصادات الضخمة، أو لأنها تقتطع قاعدة من العملاء، أو ببساطة كنتيجة للتكاليف المنخفضة.

وفي حالة الأسواق «المنصات» بشكل خاص، حيث تستغل الشركات الاستثمارات السابقة لضمان الدخول إلى أماكن أخرى، فإن هذا يعني أن التأخيرات الناجمة عن القيود التنظيمية غير المبررة من الممكن أن تخلف تأثيرات سلبية أشد عمقاً، فتمنع الشركات التي ربما تحقق النجاح من الدخول إلى السوق.

على سبيل المثال، في إيطاليا، التي لم تحرر قطاع التجزئة لديها إلا في عام 1998، عدد سلاسل البقالة اليوم أقل من مثيله في فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. والواقع أن السلاسل في هذه البلدان، والتي سُبِكّت في نيران المنافسة في الداخل، تهيمن الآن على الأسواق الناشئة في أوروبا وأماكن أخرى.

وفي إيطاليا، كانت القيود التي فرضت على المتاجر الكبرى سبباً في إكساب الشركات القليلة التي تمكنت رغم هذا من القيام والنمو قوة كبيرة في السوق الداخلية، ولكنها جعلتها أضعف من أن تتمكن من التوسع في الخارج.

وعلى نفس النحو، تعمل القيود المفروضة في أوروبا على سوق خدمات

السيارات على منع رجال الأعمال في البلاد من تطوير خدمات مثل أوبر. وكمثل سلاسل المتاجر الكبرى، تعتمد شركة أوبر على الاقتصادات الضخمة للسماح لمنصتها بالعمل بكفاءة.

ومثلها كمثل أي منصة، بدأت أوبر صغيرة، فكانت تغطي تكاليفها الثابتة عن طريق التوسع خطوة بخطوة. والآن بعد أن حققت النطاق الأدنى من الكفاءة، فإن الداخلين الجدد لن يتمكنوا بسهولة من استخدام الضغوط التنافسية لتحجيم هوامش أوبر.

عندما بدأت شركة أوبر في سان فرانسيسكو عام 2009، لم يكن دخولها السوق موضع منافسة ولم تخضع لعملية ترخيص صعبة.

وبالتالي، تمكنت أوبر من اختبار نموذج أعمالها الجديد ــ استناداً في ذلك الوقت إلى توفير السيارات الفاخرة ــ والنمو، أولاً في سان فرانسيسكو ثم في مدن أميركية أخرى، وفي نهاية المطاف توسعت إلى بلدان أخرى (فضلاً عن استخدام منصتها للدفع بنفسها إلى خدمات أخرى). في إيطاليا، وعلى النقيض من ذلك، كان حتى مجرد تقديم خدمات السيارات الفاخرة عن طريق تطبيقات الهواتف الذكية ممنوعاً.

ويصدق هذا على العديد من البلدان والصناعات الأوروبية الأخرى، حيث تعمل البنية التنظيمية على حماية الموردين أكثر من حمايتها للمستهلكين، مما يعيق الابتكار والإبداع.

وفي الولايات المتحدة، نادراً ما يُمنَع الداخلون الجدد المبدعون إلى السوق، ولا يحدث هذا إلا إذا كان مبرراً بشكل ساحق لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة. ولهذا السبب تمكنت شركة أوبر (مثلها كمثل العديد من المنصات الأخرى في العديد من القطاعات الأخرى) من النمو هناك وتحقيق الحجم الأمثل للتوسع.

وإذا كان لأوروبا أن تزدهر، فيتعين عليها أن تعمل على تسهيل دخول المبدعين إلى السوق، حتى يتسنى للمنصات الجديدة أن تتطور محلياً، بدلاً من الانتقال إلى الداخل بعد أن تصقل في مكان آخر. وينبغي لنا أن نقدر قيمة الإبداع الذي يجلبه الداخلون الجدد إلى السوق أكثر من تقديرنا لقيمة حماية المشاركين القائمين في السوق.

ومن الممكن أن يتحقق هذا من خلال تبني التنظيم القائم على النتائج والذي يهدف إلى حماية المستهلكين، وليس المنتجين.

ورغم أن هذا قد يعني في بعض الحالات ببساطة تغيير الطريقة المستخدمة لتفسير وتطبيق القواعد القائمة، فإن التنظيمات نفسها لابد أن تتغير في كثير من الأحوال، ويظل بوسع الداخلين الجدد أن يغيروا البنية التنافسية لمنصات الأسواق الناضجة ــ ليس سيارات الأجرة فحسب، بل وأيضاً السياحة، والائتمان الاستهلاكي، والعديد من الخدمات الأخرى، ومع تبني التنظيم القائم على النتائج، فربما يصبح بوسع الداخلين المبدعين التأثير على البنية التنافسية في أسواق أخرى لاتزال ناقصة النضج، مثل الرعاية الصحية، والعقارات، والخدمات المهنية.

في كل الأسواق، عندما يتمكن المبدعون من الدخول بسهولة ولا تعرقلهم تنظيمات غير مبررة، فإن الفوائد تعم على الجميع ــ بل وقد يستفيد في نهاية المطاف حتى أولئك الذين تتعرض مهنهم للتعطل أو النزوح. وما علينا إلا أن نسأل أي صاحب مهنة تعلم في الجامعة من ذرية عمال النسيج في القرن التاسع عشر.